





١٤٣٢

مختار لسلوك

شرح تحفة الملوك

بدر الدين العيني



٢١٧ر٤  
ب.م

منحة السلوك بشرح تحفة الملوك للرازي - بعد  
٦٦٦هـ ، تأليف بدر الدين العيني ، محمود  
بن أحمد - ٨٥٥هـ . كتب في القرن الحادي عشر  
الهجري تقديرا .

١١٨ ق ٢٥ س ٢٦x١٧ سم  
نسخة حسنة ، خطها نسخ حسن ، ناقصة  
الديباجة ١٤٣٢

الازهرية ٢: ٢٨٢ - الكشف : ٧٩

١- المذهب الحنفى ، فقه المذاهب الاسلامية  
أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ ج - شرح تحفة  
الملوك .



مكتبة جامعة مصر - قسم المخطوطات  
 اسم الكتاب: شرح السلوك في شرفه **الملك**  
 اسم المؤلف: بدر الدين محمود بن محمد العيني  
 تاريخ: ١١٨  
 عدد الأوراق: ١٧٧  
 ملاحظات: فقه حنفى  
 رقم: ٢١٧٠٤

شرح تحفة الملوك تأليف الشيخ العالم العلامة

شيخ الاسلام قاضى القضاة بدر الدين  
 العيني رحمه الله ومثله تأليف الامام زين

محمد بن ابي بكر الحنفى تغمده الله

برحمته والمسلمين

وصلى الله على سيدنا

محمد وآله

وصحبه

وسلم



**بسم الله الرحمن الرحيم** اللهم لا اله الا انت  
**نقول** قد جرى باب السلف والخلف المصنفين حمهم الله ان يعنونا في كتبهم  
بالسنة وذلك وجوه ثلثة الاول اقتداء بالكتاب العزيز المستقبح هكذا والثاني  
عمل بقول السلام كل امرئ بالمرئيد اقبه بسم الله الرحمن الرحيم فواقطع رواه  
ابوداود وابن ماجه والثالث تبركاً بسم الله في ابتداء الامر وتفاؤلاً به ليوفق طريق  
الرشاد ويسلك سنن السداد ويعاذه بغير شر ان يورد من الرحيم ولا ذنبه في ذكر العظم  
فان فيه عاذاً للمؤمنين وملاذاً للمسلمين الا يري ان فاعترافه خطب جسيم ولحقوا  
امر عظيم كيف تليق بسمه فهو يعز ونفسه الى باب ويعدّها جملة اجاب الجليل  
المناس في ذلك والمخلص في ذلك وكيف ينبت في حواشي ونشر في حواشيه وهو جليل  
له ملخص ووقع له ما وقع في الحري ذلك في اسم الله تعالى لانه هو المخلص في الدنيا والاخرة  
والنجى في كل ايامه ومصابيد الحارث ووساوس الولهاز وكيف لا وان سائر اسماء الله  
تعالى جميعها مضمينة في مندرجه ما تحتها كما قيل ان لفظة الله اسم للذات مستجمع  
لجميع الصفات وان سورة التوحيد مخصوصه بكلمة الشهادة واقعية ولا يمانش في  
به ولو بسطنا القول حيث الاشتقاق والوضع ولا عراب والمعا والبيان والبدع  
وفي حيث لختلا الجتهدين فيما يبتنى عليه الاحكام وحيث الثواب والفضيلة ومن  
حيث ما ورد في الآثار والاحسان والاحتجنا الى ما تمسك على الاكاف ولكن تذكر شيئا من  
بقدر ما يتجمله هذا المختصر تشفيا الصدور والناظرين وترويا لقلوب الواردين فنقول  
بسم الله اي بسم الله اشرع وهو الاقرب وكذا المسأرا داخل والحمل قول بسم الله لعل  
وبسم الله انحل وكذلك كل فاعل يتبدى في اول فعله بسم الله فان قلت لم قدرت  
المحدث متأخر اقلت لفائدة الاختصاص الذي يحصل بتقدير الاستدراك في الفعل  
كما في اياك نعبد واياك نستعين فان قلت فلو قدم الفعل على الاسم كما في قوله تعالى  
اقرا باسم ربك الذي خلق قلت هذا اول ما انزل على النبي عليه السلام فكان الامر فيه  
بالقراءة اهت لتبليغ الرسالة فلذلك قدم فان قلت لفظة الله اسم وصفة

انصفة قلت اسم غير صفته الا يري انك تصفه ولا تصف به فنقول الله رحيم  
ولا نقول الرحيم الله فان قلت لاسم موضوع او مشتق قلت ليس بمشتق في  
الاصح والذين ذهبوا الى اشتقاقه بعضهم قالوا من آله ياله بكسر العين في الماضي  
وفتحها في الغابر اي سكن وبعضهم قالوا من وله يلو اي تحم وبعضهم قالوا من  
تاله ياله اي تضرع وبعضهم قال من لا يلو اي لا تحجب فان قلت كيف تراعي  
هذه المعاني في لفظة قلت مراعاتها ظاهرة اما الاول فليسكون الخلق اليه  
واما الثاني فلتحريمهم في كنهه عظمتهم واما الثالث فلتقربهم اليه واما الرابع  
فلانه محتجب عن ادراك الابصار والخطاة الأفكار فان قلت ما الفرق بين الرحمن  
والرحيم قلت الرحمن تعلان من رحم كغضبان من غضب والرحيم فيعمل من رحم كسقيم  
من سقم وفي الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم فذلك قالوا الرحمن الدنيا والآخرة  
والرحيم الدنيا والآخرة في اللفظ لزيادة في المعنى والنية الاشارة في الكشف  
فيكون هذا من باب التثنية والتعظيم لا من باب الترتيب لان الترتيب شرط من  
الاذني الى الاغلي ولو كان ذلك لفيل بسم الله الرحمن الرحيم فان قلت ما معناهما  
من حيث اللفظ قلت قد علمت انهما مشتقان من رحم رحمة وهي التعطف  
والحنو ومنه الرحمة لا تعطفها على ما فيها فان قلت كيف يجوز ان يوصف الله تعالى  
بهذا المعنى قلت يكون مجازا عن انعامه على عباده لان مال التعطف والحنو يفيض الى  
هذا كما ان يخطى عبادة عن عقابه واما اعتراضنا فنقول بسم الله مجزوء بالبناء  
ومحل البناء نصب وهو ظاهر لانه اما مفعول واما حال ويجوز ان يكون مرفوعا  
في قوة ابتدائي بسم الله اي ابتدائي حاصل بسم الله ولفظة الله مجزوء بالاصاق  
والرحمن الرحيم مجزوءان بالوصفية وهذا القدر كاف للفظ الذي ولا ينفع  
الاكتفاء والبسط للجاهل الغبي **قوله** الحمد لله وسلام على عباده الذين  
الاول ناسيا لكتاب الله تعالى فانه مستفتح اولا بالبسملة وثانيا بالحمد لله  
والثاني عملا بقوله عليه السلام كل امرئ بالمرئيد اقبه بالحمد لله الله اقطع  
رواه ابوداود وابن ماجه وابرا عوانة وما قيل ان هذا وحديث البسملة  
متعارضان ظاهرا فقدم جوابه في كتابنا المستجمع شرح الجميع مستوفي



والثالث اتباع المصنفين في انهم يثنون الابتداء بالحمد **والسابع** تفاوته به  
للتبرك وليس من مما يتبرك به فنقل من الغزالي **والخامس** ان هذا اقتباس وهو  
من صنعة البديع وهو ان تذكر شيئا من القرآن والحديث لا على انه منه **والساد**  
ان هذا الجزء الشريف مشتمل على الحمد الذي هو راس الشكر والسلام على الانبياء  
لان المراد من قوله على عبادة الذين اضطفى هم الانبياء عليهم السلام **والسابع** دفعا  
لسؤاله من يسأل انه لم يختر الحمد على المدح والشكر **فان قلت** دأبهم ان يصلوا على  
النبى عليهم السلام بعد الحمد **والصنف** حالهم في ذلك **قلت** لان المراد من عبادة  
الذين اضطفى الانبياء كما قلنا ونبيتنا محمد صلى الله عليه وسلم داخل في جملة من فيكون  
مصلينا عليهم ايضا **فان قلت** هم قد صرحوا وهو قد ترك التصريح مع انه ليس فيه  
لفظ الصلوة **قلت** لطريقته كذا وبلغ لانه كنى رسول الله عليه السلام والتكنية ابلغ  
من التصريح لما فيها من الاشعار على النخامة وعلو القدر ما ليس فيه على ما  
عرف في موضعه والسلام ههنا بمعنى الصلوة على ان البعض لم يفرقوا بين الصلوة  
والسلام او يكون مراده من عبادة الذين اضطفى هو محمد عليه السلام من باب اطلاق  
الكلمة واردة البعض **فان قلت** كيف يكون من هذا الباب والمراد الجميع في التفسير  
**قلت** قد تقدم لانه اقتباس من القرآن فلا يكون منه مطلقا فيجعل مراد حينئذ  
الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التفصيل لا على جهة الاستشهاد والالاف واللام  
فيه للاستغراق اي كل واحد من افراد الحمد **تعالى** وليست هي للحمد كما توهم  
المعتزلة والحمد مرفوع بالابتداء وخبر **الله** وسلام عطف عليه وهي عبارة جارية  
وتجروا متعلق محذوف والذين اسمر موصول واضطفى صلته والعايد محذوف  
تقدير الذين اضطفاهم اي اختارهم من بين عباده باشيئا مخصوصة واضطفاهم  
اصطفى لانه من صفى يصفي فنقلت الي باب الاعتعال ثم قلت التاء لما عرفت  
موضعه **قوله** هذا مختصر في علم الفقه جمعه لبعض اخواني في الدين بقدر  
ما وسع وقتي **اقول** اي هذا الكتاب الذي صنفت كتاب مختصر هذا التقدير  
اذا كانت الخطبة بعد الفراغ من التصنيف وان كانت في اول الشروع تكون  
الاشارة حينئذ الى ما في خاطره لانه تصور في خاطره ان يصنف كتابا صغيرا كذا

كذا وكذا مثل قوله **تعالى** واذا قال ايهاهم رب اجعل هذا البلد آمنا فانه  
عليه السلام اشار الى اللبنة قبل بنائها لانه تصورها في قلبه ما من  
شأنها يكون كذا وكذا وقوله في علم الفقه اي في بعض علم الفقه وانما  
قد ذكرناه هكذا لان هذا المختصر مقتصر على عشرة كتب ليس الا والفقه في  
اللغة لفهم كما في قوله تع يفقهوا قول لي يفهموا وفي اصطلاح الفقهاء  
هو العلم بالاحكام الشرعية العملية من ادلتها التفصيلية وعن ابي حنيفة  
لانه معرفة النفس ماله وما عليه ما وقيد بقوله لبعض اخواني لانه لا يمكن  
ان يكون هذا المختصر بجميع اخواني لان المؤمنين شرقا وغربا كلهم اخوانه  
في الدين لقوله تع ايها المؤمنون اخوة واصناف بقوله في الدين اخوتنا  
عما اذا كان مواخ في النسب ولا يكون اخا له في الدين مثل ما اذا كان كافرا  
وقوله يقدر ما وسعه وقته اي جمعه بقدر ما وسع المختصر وقت المختصر الصغير  
ما في وسعه منصوب على المفعولية وفاعله قوله والضمير في وقته مجرور  
بالاضافة وكلاهما عايدان الى المختصر وفي بعض النسخ بقدر ما وسعني وقته  
والحاصل ان هذا اعتذار من المصنف في سبب الاختصار وهو عدم وسعته  
لوقت علي اطول من هذا اما باعتبار ان المختصر مطرب مرفوب فيه واما  
باعتبار كونه مشغولا بخلافه ايضا ولم يساعده وقته الا هذا القدر وهذا  
هو الظاهر فانهم **قوله** واختصر في عشرة كتب هي اهم كتب الفقهاء واخرها  
بالتقديم **اقول** هذا بيان لقوله هذا مختصر في علم الفقه لانه لما قال ذلك  
للقبي في ذهن السامع انه مختصر ولكن ما تحقق عنده كيفية اختصاره ولا كميته  
ابوابه ولما قال علي عشرة كتب انتقش في ذهنه انه على عشرة كتب ليس كل  
وقوله هي اهم كتب الفقه اي الكتب العشرة التي اذكرها اهم كتب الفقهاء  
ليقر اخواني وكونها اهم كتب الفقهاء ظاهرة اما الصلوة والزكاة والصوم  
والحج فلاها قواعد الاسلام واسه لما روي البخاري في صحيحه باسناد الى  
ابن عمر رضي الله عنه عن النبي عليه السلام انه قال بني الاسلام على خمس  
شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلوة وايتاء الزكاة

اي اسما



واجب وصوم رمضان فذلك اركان خمسة للدين اما الشهادتان فتوضوهما علم  
السلام فذلك لم يذكرهما المصنف لانهما علم براسيه مستتيل بلفظه واما الصلوة  
فلا شك انها تالية الايمان وثانيته في الكتاب والسنة اما في الكتاب  
فقول الله تعالى الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة واما في الحديث فما  
رويناه واما احذ شطري الايمان الا ترى ان تاركها جاحدا كافرا بالاجماع  
وكسلا وكهاونا فاسق فيؤدب ويضرب وعند الشافعي يقتل قتيلا جدا  
وقيل كفرا وقد ورد في تاركها وعيد شديد لما روي مسلم في صحيحه  
ابي جابر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله عليه السلام يقول ان بين الرجل  
والكفر ترك الصلوة واما الطهارة فهي شرطها فلا تنقل عنها واما الزكوة  
فلا ريب انها تالية الصلوة وثانيتهما في الكتاب والسنة اما في الكتاب  
فقول الله تعالى اقيموا الصلوة واتوا الزكوة واما في الحديث فما روينا واما من  
اعظم اركان الدين وكيف لا وقد قال عليه السلام ما من صاحب ابل ولا بقرة  
ولا غنم ولا بؤدي زكاتها الا جات يوم القيامة اعظم ما كانت واسمته تطحنه  
بقرونها وتطاون باظلافها كما نفدت اخراها عادت عليه او لاها حتى يقضى  
بين الناس رواه مسلم وابن ماجه وفي صحيح مسلم ايضا عن ابي هريرة قال  
قال رسول الله عليه السلام ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي حقها الا  
اذا كان يوم القيمة صفت له صفائح من نار فاحمى عليها من نار جهنم فيكوي  
بها جنبه وجبينه وظهره كلما ردت اعيدت له في يوم كان مقداره خمسين الف  
سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله اما الى الجنة واما الى النار واما  
الصوم فلا ريب انه من جملة ما يثبت عليه الاسلام وانه هو العيان التي اضافها  
الله تعالى الي نفسه وان كان جميع العبادات له في الحقيقة على ما روي في  
صحيح مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله عليه السلام قال الله  
عز وجل كل عمل بني آدم له الا الصيام فانه لي وانا اجزي به واما الحج فهو  
ايضا من شعائر الاسلام ويقام به شعائر الله تعالى ويحصل به الجنة لما روي  
في صحيح مسلم عن ابي هريرة ان رسول الله عليه قال العمرة الى العمرة كفارة لما

لما بينهما وال الحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة وفيه ايضا عن ابي هريرة  
رضي الله عنه قال قال رسول الله عليه السلام من اتي هذا البيت فلم يرفث ولم  
يفسق مرجع كيوم ولدته امه وفي رواية بن ماجه من حج هذا البيت الى اخره  
واما الجهاد فلا مرأ انه من قواعد الاسلام الا ترى ان التولي من الرخف  
كيف غدر من الكيادر وكيف رغب رسول الله عليه السلام فيه وقال يفتن الله من  
خرج في سبيله لا يخرجه الا جهاد في سبيلي وايمان لي وتصديقي برسولي فهو  
علي ضامن ان ادخله الجنة او ارجعه الي مسكنه الذي خرج منه نائلا مانا  
من اجر او عقوبة والذي نفس محمد بيد ما من علم يكلم في سبيل الله الاجاء  
يوم القيامة كهيت حين كالم لونه لو ندم ورجع رجع منك الحديث بتمامه في صحيح  
مسلم واما الصيد والذبايح فلا ريب انها يكثران بين الخلق بالنسبة الى غيرها  
من المباحات لا سيما الذبايح فتكون الحاجة ماسة الي علمه واما الكراهية فلا  
غروان فيها بيان الحلال والحرام ولا شك ان تمييز الحلال من الحرام والاجتناب عنه  
من قواعد الاسلام واما الفرائض فلا غنى عنها فانها نصف العلم لقوله عليه السلام  
تعلموا القرايض وعلموه فانه نصف العلم وهو ليس وهو اول شيء ينتزع من  
امتي رواه بن ماجه وقال عليه السلام العلم ثلاثة وما سوى ذلك فهو فضل  
اياه محكمة او سنة فائمه او قرينة هادئة رواه ابو داود واما الكسب  
مع الادب فلا مغلند ان طلب الكسب فريضة فيكون داخل في القواعد  
الادب الخلق بالاخلاق الحميدة ولا شك ان النادب بالاداب الحسنة واجب  
وترك الاداب في كثير من المواضع يوجب العسق ويسقط العدالة هذا بيان  
وجه اختيار المصنف هذه الكتب العشرة علي انا نقول انها اكثر وقوعا بالنسبة  
الي غيرها فان المكلف يمكن ان لا يقع له شيء في عمره من مسألة الوكالة او  
الوكالة او المضاربة او الرهن او الهبة او العارية او نحوها ولا يمكن شرعا  
ان لا يقع له شيء من مسألة الطهارة او الصلوة او الصوم او الفرائض او الكراهية  
او الكسب وعدم الوقوع في حق البعض لوجود المانع نادر بالنسبة الى الوقوع  
في حق الاكثرين والنادر كالمعدوم عند وجود الاكثر فانهم قوله تعنة



**الله** به وجعله سبباً لترقيته الي أعلى مراتب الآخرة أقول اي نفع الله بعض  
 اخواني في الدين بهذا المختصر هذه جملة وعمايه اخبار في معنى الاشياء بقدرته  
 اللهم انفعده اي ونفعه وارزقه العمل بما فيه لانه حين يعمل بما فيه يهديه الي  
 صراط مستقيم ويرشده الي مخرج قويم وقوله وجعله سبباً لترقيته اي جعل الله  
 هذا المختصر سبباً لترقي بعض اخواني في الدين الذي يشغل فيه ويعمل بما فيه  
 هديه الي صراط مستقيم ويرشده الي مخرج قويم وقوله وجعله سبباً لترقيته اي  
 جعل الله هذا المختصر سبباً لترقي البعض اخواني في الدين الذي يشغل فيه  
 ويعمل بما فيه الي أعلى مراتب الآخرة وهو نظره الي ربه الكريم من غير كيف ولا تشبيه  
 ولا قرب قريب ولا بعد بعيد نازلاً في دار البقا وحالاً في دار الكرامة اللهم ارزقنا  
 ذلك يا خير الناصرين ويارب العالمين وهذه ايضاً جملة دعائيه اخبار في معنى  
 الاشياء ومعنى الترتي هو التصعد والتدرج وهو الوصول من الأدنى الي الأعلى  
 علي سبيل التدرج فانهم **كتاب الطهارة** أقول ابتدأ  
 المصنف رحمه الله في بيان الكتب العشرة التي اختارها فان قلت لم قال كتاب  
 الطهارة ولم يقل باب الطهارة قلت لان الباب عبارة عن النوع والكتاب عبارة  
 لجمع في اللغة فكانه يجمع الأنواع التي تحتها وهي الوضوء والغسل واحكام المياه  
 والابار والاسرار ونحوها فان قلت لم قال كتاب الطهارة ولم يقل كتاب الطهارات  
 قلت الطهارة مصدر تتناول القليل والكثير فلا تحتاج الي الجمع فان قلت لم  
 قال كتاب الطهارة ولم يقل كتاب الوضوء قلت الطهارة تطلق علي الوضوء والغسل  
 وطهارة المكان والنوب والبدن وطهارة الأتاء ونحوها والوضوء لا يطلق علي غسل  
 الاعضاء بالثلثة ومسح راس الرأس فان قلت لم قدم كتاب الطهارة علي الصلوة  
 قلت لانها شرط الصلوة والشرط دائماً يتقدم علي المروط اذ وجوبه يتوقف علي  
 وجود الشرط والطهارة مصدر من طهر الشيء بفتح الهاء وضمها وهي النظافة مطلقاً  
 وفي الشرع النظافات عن نجاسات **قوله** **الاعلى ثلثة اقسام** اقول اما  
 قدم تحت المياه علي الوضوء والغسل لانه اكن لها وهما حيلا به فلا بد من ان تتقدم  
 الالة اولا ليكون المكلف علي الاستعداد ثم قدم الماء المطلق علي سائر اقسام الماء

الماء وهو المقيّد والمستعمل والمختلط والمعتصر والمنقير ونبيذ والمكروم التبرم  
 والمشكوك والنجس لان الطهارة تحصل به بطريق الاصل بخلاف بواقيها فان  
 بعضها لا يجوز استعماله وبعضها يجوز عند عدم المطلق وبعضها بالجمع بالتراب  
**قوله** طاهر وطهور اي القسم الاول طاهر وطهور اي طاهر في نفسه  
 وطهور لغيره **قوله** وهو الماء الباقي علي اوصاف خلقته هذا الماء الطاهر  
 والطهور وهو الماء الذي تسميه الفقهاء ماء مطلقاً وهو ما يكون باقياً علي  
 اوصاف خلقته التي خلقه الله تعالى عليها من غير ان يتغير طعمه ولونه وريحه  
 وذلك كماء السماء والعيون والابار والافار والنجار والحياض والغدران ونحوها  
**قوله** ومنه ما ينظر من الحرم اي ومن الماء الطاهر والطهور ما ينظر من  
 الحرم أيام الربيع لانه يخرج من غير علاج وذكر في المحيط انه لا يتوضأ بما يسيل من  
 الحرم لحوال الامتزاج **قوله** والمنقير بطاهر اي ومنه المنقير اي من الطاهر  
 والطهور الماء الذي تغير بالشيء الطاهر كالصابون والزعفران والخض ونحوها  
 ولكن بشرطين الاول ان لا يغلبه بالاختباء اشارة اليه بقوله بالم تجد له اسماً  
 آخر لانه اذا جدد له اسم آخر بقي ماء كالمرق وماء الباقلاء والحل وسائر  
 الاشربة وان لم ان المراد من الغلب بالاختباء هو ان يخرج الماء من الصفقة  
 الاصلية وهي المرققة بان يتخذ لانه يكون من حيث الوزن اكثر كما يتوهمه  
 بعض الناس نص عليه في شروح الهداية ويفضله ايضاً قول قاضي خان ان  
 التوضي بماء الزعفران والزعرد والعصفر يجوز ان كان رقيقاً والماء غالب فان  
 غلبه الحمر وصار متماسكاً لا يجوز ويقويه قول اي يوسف في الامالي  
 اذ القلط الصابون بالماء وغلب عليه واخذ لا يجوز التوضي به وكذلك  
 اذ الطنج الاس او الباقونج في الماء فان غلب الماء حتي يقال ماء الباقونج او ماء  
 الاس لا يجوز التوضي به وهما تقريرات اخبر ذكرها في شرحي المستجمع من  
 رامها فعليه بدليله **قوله** وطاهر فقط اي القسم الثاني من الاقسام  
 الثلثة ماء طاهر في نفسه فقط يعني غير طهور لغيره وهو كل ماء ان يركب  
 به حدث او اقيمت به قرينة وهو الماء المستعمل وسبب استعمال الماء احد الامور

فاعلم بالاختلاف في  
 فعلية الاسم  
 ان لا يحد له اسم  
 اشار اليه بقوله

وان كان  
 كان له اسم  
 الصواب في  
 رتبة







قوله عند أبي حنيفة معاذة ما اراد  
 عليه ان ينفذ من الكبر والنفوس  
 عند قوله من كل طاهر  
 من كل طاهر

الاخراء فان كانت مما يؤكل فهي طاهرة الاخر البيط والدجاج والاوز وان  
 كانت مما لا تؤكل فنجاستها تحققة عند ابي حنيفة رحمه الله ومغلظة عندها  
 علي رواية الهندي وابي علي رواية الكرخي عند محمد مغلظة وعندهما طاهرة  
 وامّا الاوبال فان كانت مما لا تؤكل فهي مغلظة ايضا وعند ابي يوسف رحمه  
 الله تحققة وعند محمد رحمه الله طاهرة حتي لا يجوز شرب بول خوال الغنم عند  
 ابي حنيفة مطلقا ويجوز عند ابي يوسف للتداوي ويجوز عند محمد مطلقا  
 وعلي هذا مسائل وتفرعات كثيرة لا يتحملها هذا المختصر يخرجها الفطن الذي  
**قوله** والدم والنجس والقديد عطف علي قوله كل خارج **قوله**  
 اذا سال الي محل الطهارة يعني بعد ما خرج اذا سال الي موضع بليقة حكم النظير  
 يكون نجسا حتي اذا لم يسئل الي هذا التوضيح لا يكون نجسا فلا ينفق الوضوء حتي قيل  
 اذا ظهر الدم ونحوه علي فرجة ورفعته بقطنه من غير سيلان لا ينفق الوضوء ولو  
 القاء في البئر او في الطعام لا يجسسه **قوله** اما للوضوء واما للغسل تفصيل  
 محل الطهارة لانه لا تخلو عن هذين الامرين اما محل الطهارة للوضوء في المفضا  
 الاربعية واما محل الطهارة للغسل فجميع البدن **قوله** في محل الطهارة  
 الجملة تؤدي معنى مطلقا يعني الدم ونحوه اذا خرج وسال الي محل الطهارة يكون نجسا  
 وناقضا للوضوء سواء كان السيلان قليلا او كثيرا وسواء كان السيلان الي محل الطهارة  
 في الوضوء او الي محل الطهارة في الغسل او يكون المعني ان الدم ونحوه اذا سال الي  
 محل يجب تطهيرها في الجملة يعني من الحرب او الجنبه يعني لو نزل الدم من الرأس  
 الي فضبة الانف ينفق الوضوء لانه يجب غسل تلك المحل في الجملة يعني بالغسل  
 وان لم يجب في الوضوء والبول اذا نزل الي فضبة الذكر لا ينفق الوضوء لانه لم  
 يجب غسل تلك المحل في الجملة لا في الوضوء ولا في الغسل هذا ما سأل به خاطري  
 في هذا المقام فانهم **قوله** والخمر عطف علي ما قبله بقوله مع انها الخمر  
 والميسر والانساق والازلام رجس من محل الشيطان اي لجس ولفجر احكام منها  
 ان قليلها وكثيرها حرام بالاجماع ومنها انه يكتف مستعملها ومنها ان نجاستها مغلظة  
 كالبول ومنها انه لا قيمة لها في حق المتكبر حتي لا يضمن متلفها ولا غاصها ويجرم

قوله عند ابي حنيفة مغلظة  
 قوله عند ابي حنيفة مغلظة  
 قوله عند ابي حنيفة مغلظة

قوله عند ابي حنيفة مغلظة  
 قوله عند ابي حنيفة مغلظة  
 قوله عند ابي حنيفة مغلظة



ويجزم بيعها ومنها ان الحد متعلق بنفس شربها سواء سكر بها اولم يسكر ومنها  
 ان الطبخ لا يجلبها **قوله** والتي ملاء القم ولما كان هذا حدثا لقول علي رضي  
 الله عنه او دسعة قل القم حين عدا الاخذات كان نجسا يقال وسع اذا قاء ملك الغنم  
**قوله** وخرد ما لا يؤكل لحمه الطيور كالصقر والعقاب والباري والشاهين ونحوها  
 يجس الماء لا مكان النجاسه عند تبعطية الاواني ولا يجس الثوب لانه تدرق في  
 القوا الا اذا نجس والغسل شرب في شرب عند البعض وقيل ذراع في ذراع قيل  
 اكثر من النصف وعن ابي حنيفة رحمه الله ما يستغششه الناس وللصبي ربع  
 الثوب لان الربع يعقم مقام الكل في كثير من الاحكام لحق ربع الرأس  
 في الحرم وكشف ربع العورة واختلفوا في كيفية اعتبار الربع وقيل ربع  
 كل الثوب وقيل ربع ابي ثوب كان وقيل ربع الموضع الذي اصابه مثل ربع  
 الكم او الدليل او الخريف **قوله** وخرد القان وبوله معفو عنه في الطعام  
 والثوب لعدم امكان النجاسه عنده لان القان غائبا تخرج في الليالي وتدخل  
 المصابي بخلاي الماء فان حفظه ممكن وخرد دود القن نجس وعند محمد رحمه الله  
 لا بأس ببولها وبول الخفافيش وخرد ها ليس يسي كذا في الايضاح **قوله**  
 ودم البق والبراغيث والسمك عفو لانه ليس بدم حقيقة وعن ابي يوسف  
 في قول ضعيف ان دم السمك نجس ودم الحمار والاذراع نجس ودم الكبد  
 والطحال طاهر **قوله** ذبح شاة يسكين ثم مسح السكين علي صوفها او علي  
 شي منها وذهب اثر الدم تطهر حتي لو قطعها بطيخا يكون طاهرا كذا في  
 النوازل **قوله** وشعر الميتة وكل جزء منها لا حيوة فيه كالعظم والقرب  
 والظلف والجاف والمخلب والمنقار طاهر لعدم الحول الحيوة فيها فانفتحت  
 علة التجنيس وكذلك الصوف والوبر والشعر وفي العصب روايتان وعند  
 الشافعي رحمه الله الكل نجس وعند مالك العظم نجس والشعر طاهر  
**قوله** وشعر الخنزير وسائر اجزائه نجس لقوله تع او كم خنزير فانه نجس  
 والضمير يرجع الي الخنزير فيكون جميع اجزائه نجسا **قوله** ومن جف الخنزير  
 بشعره لان خزن النعال والاحفان لا يتأني الابه فكان فيه حرمة وعن

قوله عند ابي حنيفة مغلظة  
 قوله عند ابي حنيفة مغلظة  
 قوله عند ابي حنيفة مغلظة

قوله عند ابي حنيفة مغلظة  
 قوله عند ابي حنيفة مغلظة  
 قوله عند ابي حنيفة مغلظة



ابي يوسف رحمه الله انه يكون لان الخنزير يتاخر في بيعه والاول هو الظاهر  
 لان الضرورة تبليح لحمه فالشعر اولى تبليح الحاجة اما الشرا فلا لانه يوجد  
 مباح الاصل وقال الفقير ابو الليث رحمه الله ان كانت الاساكتة حلا  
 تجدون شعر الخنزير اما الشرا فينبغي ان يكون لهم الشرا **قوله** والفيل  
 ظاهر الاصح انه مثل ما ير السباع حتى يكون شؤره نجسا ويظهر حيله  
 بالرباع وحكمه بالذكاة ويجوز استعمال شعره وعصبه ويجوز بيع عظمه والاستفا  
 به في نحو مقايض السكين والسيف وهذا عندهما وعند محمد رحمه الله هو  
 مثل الخنزير فلا يجوز استعمال جز منه أصلا والهلاك المصنف بقوله والفيل  
 ظاهر في حرمه الاكل فافهمه **قوله** وكل اهاب ذبح طهره الحديث  
 ان النبي عليه السلام قال ايما اهاب ذبح فقد طهره وقوله كل اهاب يتناول  
 جميع جلد يحتمل الرباع واما ما لا يجهل مثل جلد الحية والقرص والفاقة  
 يظهر بالرباع كاللحم وعند محمد رحمه الله لو املح مصارين الشاة الميتة او ذبح  
 المشاة طهرت وقال ابو يوسف هي كاللحم والرباع حقيقة كالرباعية بشئ له  
 قيمة كالعص والقرص والشب وحكيته كالشميس والتريب واللقاء في الترم  
 تبعد الرباعية يحكم بطهارته وجواز الصلوة عليه وشرب الماء فيه في الفضل جميعا  
 خلا للشايعي رحمه الله في الفيل الآخر **قوله** الاجل الخنزير نجاسة  
 وجلد الادي لكرامته واما قدّم الخنزير على الادي لان الموضع موضع عدم  
 الطهارة فكان تاخير الانسان اولى فانهم **قوله** وسور الادي كاهن  
 لان السور طاهر ولا فرق بين الطاهر والنجس والنساء والصبيان  
 والكبير والمسلم والكافر والذكر والانثى والسور بغير الماء التي يبقها الشاة  
**قوله** الاحال شرب الخمر يعني في حال شرب الخمر سور نجس فيلاني الماء  
 فيجسد فان بلغ رقبته ثلاث مرات طهره عند ابي حنيفة لان المايغ غير الماء  
 طهره من غير اشتراط صب عنه وكفى لشارب الخمر اهانة وذلك ان يكون سور  
 حال شرب الخمر كسور الخنزير والكلب **قوله** وسور الفرس وما يؤكل  
 لحمه طاهر وحرمة الكون التي للجمادى لا للنجاسة كالادي الا ترى ان لبنه

رواه مسلم في فقهه اذا  
 ذبح لاهاب فله طهره

لا يبيح الخنزير  
 في حرمه الاكل  
 في حرمه الاكل  
 في حرمه الاكل

ابنه طلال بالاجللع وانما افرده للفرس بالذكر لا لبقته غير اكل فيما يؤكل لحمه  
 فلي قول ابي حنيفة رحمه الله لانه وان كان طاهرا ايضا والخنزير غير ما كول  
 لان الطهارة لا تلزم الاكل **قوله** وسور الكلب والخنزير وسباع البهايم  
 نجس وعند مالك رحمه الله سور الخنزير والكلب طاهر وعند الشافعي رحمه الله  
 سور سباع البهايم طاهر **قوله** وسور الهرة الى آخن اما سور الهرة فمكروه  
 عنه ابي حنيفة ومحمد رحمه الله والقياس ان يكون نجسا لانه نجس ولكنه سقط  
 النجاسة بعلة الطواف وبقيت الكراهة وعند ابي يوسف رحمه الله لا يكره واما  
 سور الدجاجة المخلاة فلعدم خايمها من النجاسة حتى لو كانت محبوسة في مكان  
 طاهر بحيث لا يصل متقارها الي ماتحت رجلها لا يكره وكذلك الابل الجلالة والبقر  
 الجلالة واما سور الحية والعقرب والفاقة فالاصل فيه ان يكون نجسا لانه  
 من الطواف فسقط النجس للحج وبقيت الكراهة واما سور سباع الطير  
 مثل الحداة والباري والصقر ونحوها فالقياس نجس اعتبارا بلجمها ولكن  
 الاشتحسان طهره لشرها بمنقارها وهو عظم لا يجهل النجاسة كالسيف واذابته  
 طهارته كره لاهال لا تخامى من النجاسة **قوله** وسور البغل والحمار مشكوك  
 في طهوريته وسبب الشك تقارض الخنزير في اباية كجر الحمار وحرمته ومعنى  
 الشك التوقف فيه فلا يظهر النجس ولا ينجس الطاهر واما البغل فهو متولد  
 من الحمار فيكون مثله وقيل الشك في طهارته وروى الكرخي عن ابي حنيفة  
 ان سورهما نجس فان قلت القاعلة في تقارض الخنزير الذي احدهما محرم  
 والاخر مبيع ان يغلب المحرم على المبيع فلهذا نجس ههنا قلت نعم  
 لكن لم يبق ههنا مثل ذلك للضرورة لما ان الحمار تربط في الافنية يحتاج  
 اليها للركوب والحمل وتشرب في الافنية فان قلت كيف يطلق الشك على حكم  
 من احكام الشرع والشارع لا يخفى عليه شئ قلت هذا بالنسبة اليها واما  
 بالنسبة الي الشارع فالاشياء كلها مبيحة لا شئ فيها ولا خفاء واما لبن  
 الحمار فقد نقى في الهداية لانه طاهر وفي الجامع الصغير لغير الاسلام ان لبن  
 الاثان طاهر ولا يؤكل وفي ظاهر الرواية ان لبنها نجس **قوله** فان لم

كالادي والعين

لا يبيح الخنزير  
 في حرمه الاكل  
 في حرمه الاكل



تجد غير . اي غير سور البغل والحمار يؤمها به ويتيمم ليجز عن العهدة بيقين  
 وايضا قد تم جاز وقال زفر رحمه الله . لابد ان يتوضا او لا ثم يتيمم ليكون  
 عادما للحائض حقيقة قلنا المقصود حصول الطهارة بيقين فيجب لجمع دور التيمم  
 والله اعلم **فصل** في الوضوء والغسل . لما فرغ عن بيان المياه باقسامها  
 وعن بيان النجاسات والاسباب شرع في بيان الوضوء والغسل وقدم الوضوء على  
 الغسل لانه اكثر ذمرا بالنية والى الغسل ثم الفصل مما فصل لا ينون  
 وهم ما وصل ينون لان الاغراب يكون بعد العقد والتركيب وهو القطع لعدا يقال  
 فصلت الثياب اذا قطعها وفي الاضطلاح هو الحاجز بين الحكيمين **قوله**  
 فرض الوضوء اربعين . لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا  
 وجوهكم الآية فانه تعالى امرنا بغسل الاغصا الثلاثة ومسح الراس والامر من  
 الله تعالى للنجاسات **قوله** الاول . اي الفرض الاول غسل الوجه **قوله**  
 وهو . اي الوجه اي جزء من منبت الناصية الى اسفل الذقن طولا ومن شحمة  
 الاذن الى شحمة الاذن عرضا لانه مشتق من المواجهة وهي مع هذه الجملتين  
**قوله** ويجب غسل الشعر المتأثر للحدين والذقن . لانه قائم مقام ما تحت  
 وما تحت كان داخل في الفرض فكذا هذا **قوله** ولا يجب غسل ما تحت . اي  
 ما تحت الذقن لانه ليس من الوجه . وكذا ما تحت الشارب والحاجب لوصول الماء  
 اليه . وكذا لا يجب ادخال الماء باطن العينين للخرج **قوله** وما نزل من  
 الخيرة . اي ولا يجب ايضا على ما نزل من الخيرة وهو الشعر المسترسل لانه  
 ليس من الوجه **قوله** اما البيضاء الذي بين العدة والاذن فيجب غسله  
 هذا عندهما وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجب غسله لانه استتر بحاييل وهو  
 الخيرة ولهما ان كل ما ثبت دام الا اذا وجد المزيل وقد كان غسله واجبا  
 فلا يزول بالاغتسال الخلاق في الملتحي اما في الامرد والكوسج والنبات فلا بد من  
 غسله اتفاقا **قوله** الثاني . اي الفرض الثاني غسل اليدين مع المرفقين  
 وقال زفر رحمه الله المرفقان والكعبان لا يدخلان في الغسل لان اليدين لغاية  
 فلا تدخل تحت المعنى ولنا ان اليدين مع كفايه في ولا تأكلوا اموالكم

الى اموالكم اي مع اموالكم **قوله** والثالث . اي الفرض الثالث مسح  
 راس الراس لان الياء في قوله تع وامسحوا برؤوسكم للتبشير وفيه اجالك  
 وقد فسر ما روي المغيرة بن شعبه ان النبي عليه السلام اتي سباطة  
 قوم وكان يمسح على الخفين وعلي ناصيته رواه ابو داود والناصب رجع  
 الراس . وعند مالك رحمه الله يمسح كل الراس في خبر . وعند الشافعي رحمه  
 الله اذني ما يبطق عليه اسم الممسح **قوله** الرابع . اي الفرض الرابع  
 غسل الرجلين مع الكعبين لقوله تع وارجلكم الى الكعبين **قوله** والدوا  
 في شقوقهما . اي في شقوق الرجلين يمسح معه الوضوء ولان الشقوق  
 مثل الجراحة فلا يمنع محبة الوضوء بالضرورة بخلاف ما اذا كان تحت لطفان  
 وسخ او تحين لعدم الضورة **قوله** وسنة عشر ذن . لثابت في الفرض  
 الوضوء اخذ في بيان السنن وهي جمع سنة وهي ما فعله ثواب وفي تركه  
 عتاب لا عتاب . الاول للنية وقال الشافعي هي فرض لقوله عليه السلام  
 لا عمل الا بالنية ولنا انه عليه السلام لم يعلم الاغراب بالنية حين علمه  
 الوضوء مع جهله . ولو كانت فرضا لعلمه وهي ان تقول نيت رفع الحرك  
 لاستباحة الصلوة . الثانية التسمية لما رواه ابو داود في سننه وضوء  
 لمن لم يذكر الله في المارديه في الغضيلة والكمال . الثالث غسل اليدين الى  
 الرسغين ثلثا للقيام من نومه لما روي مالك رحمه الله في الموطا اخبرنا ابو  
 الزناد عن الاغرج عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله عليه السلام  
 قال اذا استيقظ احدكم من نومه فليغسل يده قبل ان يدخلها في وضوءه  
 فانما احكم لا يدري اين باتت يده وفي سنن ابي داود عن ابي هريرة رضي  
 عنه قال قال رسول الله عليه السلام اذا قام احدكم من الليل فلا يغسل يده  
 في الاثم حتى يغسلها ثلثا فانه لا يدري اين باتت يده وفي جامع الترمذي اذا  
 استيقظ احدكم من الليل فلا يدخل يده في الاثم حتى يغسلها ثلثا فانه لا يدري  
 اين باتت يده قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح . الرابع . اي الفرض  
 الرابع وهو ان يمسح بالماء **قوله** تعالى يذكر وقال الشافعي هو فرض لان الوضوء

قوله غلاف ما اذا كان تحت الظاهر فيه فاجل ما قاله ابي  
 واذا كان في الظاهر دون او ضمن او غير ذلك وهو صحيح  
 واما قوله في شقوقهما اي في شقوق الرجلين يمسح معه الوضوء  
 ولنا ان الشقوق مثل الجراحة فلا يمنع محبة الوضوء بالضرورة  
 بخلاف ما اذا كان تحت لطفان وسخ او تحين لعدم الضورة  
 قوله وسنة عشر ذن . لثابت في الفرض الوضوء اخذ في بيان السنن  
 وهي جمع سنة وهي ما فعله ثواب وفي تركه عتاب لا عتاب  
 قوله الاول للنية وقال الشافعي هي فرض لقوله عليه السلام  
 لا عمل الا بالنية ولنا انه عليه السلام لم يعلم الاغراب بالنية  
 حين علمه الوضوء مع جهله . ولو كانت فرضا لعلمه وهي ان تقول  
 نيت رفع الحرك لاستباحة الصلوة . الثانية التسمية لما رواه ابو  
 داود في سننه وضوء لمن لم يذكر الله في المارديه في الغضيلة  
 والكمال . الثالث غسل اليدين الى الرسغين ثلثا للقيام من نومه  
 لما روي مالك رحمه الله في الموطا اخبرنا ابو الزناد عن الاغرج  
 عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله عليه السلام قال اذا  
 استيقظ احدكم من نومه فليغسل يده قبل ان يدخلها في وضوءه



للترتيب ولنا ما قلنا والواو للجمع الخامسة الموالاة وهي أن تغسل  
 العضو الثاني قبل جفاف الأول وقيل إن لا يشتغل بينهما بعمل آخر من  
 غير الوضوء لمواظبة النبي عليه السلام عليها مع وجود الترك في الجملة  
 السادسة السواك أي استعمالها لما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه  
 النبي عليه السلام قال لو لا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء  
 رواه البخاري فان قلت كيف وجه الاستدلال بهذا قلت لما امتنع الوجوب  
 لا متناع الأمر لوجود المشقة ثبت ما دون الوجوب وهو السنة لعدم المتناع  
 وهو المشقة لا أنه يسيل من ترك السنة فان قلت إن النبي عليه السلام وأصحابه  
 عليه وهي دليل الوجوب فكيف تقول أنه سنة قلت المواظبة إنما تكون  
 دليل الوجوب إذا لم يوجد الترك أصلاً وقد وجد هنا الترك في الجملة بدليل  
 حديث الأغراني وحديث السواك أن يكون من شجر تمر في غلظ الخنصر وطول الشارب  
 ووقتة وقت المضمضة لأنه ذكر في مبسوط شيخ الإسلام ومن السنة حاله  
 المضمضة أن يبتاك ولا يقوم الأصبع مقامه إلا عند غزيره السابعة المضمضة  
 وهو تطهير القدم بالماء الثامنة الاختنشاقي وهي تطهير الأنف بالماء وسنة  
 بها لقوله عليه السلام وما روي في صحيح مسلم عن أبي هريرة قال قال  
 رسول الله عليه السلام إذا توضأ أحدكم فليستغسل بيمينه من الماء ثم يستغسل بشماله  
 التاسعة المبالغة فيما أي في المضمضة والاستنشاق لم يقطر لما روي عن عائشة  
 رضي الله عنها قالت استبغ الوضوء وخلل بين الأصابع وبالغ في الاستنشاق إلا أن يكون  
 صائماً رواه البخاري العاشرة البداية بالميا من وهي جمع ميمية وهو أن يبتا  
 من يمينه في غسل اليدين والرجلين كان النبي عليه السلام يحب التيامن ما  
 استطاع في شأنه كغسل يمينه وتوكله وتغسل رداءه أبو داود الحادية عشر  
 البداية في غسل اليدين من رؤس الأصابع الثانية عشر البداهة في غسل الرجلين  
 من رؤس الأصابع أيضاً لقوله عليه السلام هكذا في الغسلين الثالثة عشر  
 تحليل الخبيث وهو سنة عنه أي يوسف لما روي عن أنس بن مالك رضي الله  
 عنه أنه عليه السلام كان إذا توضأ أخذ كفاً من ماء فادخله تحت خفيه فحلل به الخبيث

على السلام قال شيخ الإسلام  
 العلامة  
 الروي عن عائشة رضي الله عنها قالت

الخبيث وقال هكذا أمرني ربي عز وجل وعندهما فضيلة لأنه عليه السلام  
 ما فعله غير مرة والصحيح قول أبي يوسف الرابعة عشر تحليل الأصابع  
 أي أصابع اليدين والرجلين لقوله عليه السلام إذا توضأت فحلل الأصابع رواه  
 الترمذي وقال هذا حديث حسن صحيح الخامسة عشر تحريك الخاتم الفتيق  
 وهذا في معنى تحليل الأصابع وإن كان واسعاً لا يحتاج إلى تحريك السادسة  
 عشر مسح كل الرأس مرة واحدة وقال الشافعي رحمه الله السنة هي التثليث  
 كالغسل ولنا ما روى أبو داود في سننهم عن عثمان وعلي في حكايتهما وضوءيهما عليه  
 السلام من غير تثليث السابعة عشر البداهة من مقدمه أي البداهة في مسح  
 الرأس من مقدم الرأس لما روي الترمذي أن رسول الله عليه السلام مسح رأسه  
 بيده فاقبل بهما وأدبره فبدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما حتى  
 رجع إلى المكان الذي بدأ منه ثم غسل رجليه الثامنة عشر مسح الأذنين بماء  
 الرأس عندنا وعند الشافعي رحمه الله بماء جريد لما روي أنه عليه السلام أخذ  
 لهما ماء جديداً ولنا ما روي عن أبي أمامة عن النبي عليه السلام أنه قال  
 الأذنان من الرأس رواه الترمذي وأبو داود وابن ماجه والمراد به بيان الحكم  
 وما رواه يحمي أنه لم يبق علي يد بلك فاخذ بللاً لأجله التاسعة عشر مسح  
 الرقبة لأنه عليه السلام مسح عليهما العشرون تثليث كل غسل لأنه عليه السلام  
 توضأ ثلاثاً وثلاثين مرة وفرض الغسل خمسة ما فرغ من بيان فريض الوضوء  
 وسننه شرع في بيان فريض الغسل وهي خمسة الأولى المضمضة والثانية المبالغة  
 وعند الشافعي هما مستان في الغسل كما في الوضوء والثالثة غسل سائر البدن  
 أي جميع البدن لقوله تع وإن كنتم غلباً فاطهروا أي فاطهروا أبدانكم  
 والرابعة اتصال الماء إلى باطن السرة من الرجل والمرأة جميعاً وهذا في حق  
 السماء والسمان وهذا داخل في قوله وغسل سائر البدن ولكنه أفرده بالذكر  
 للتأكيد وما قيل إن ذكره مستدرك وهم الخامسة عشر اتصال الماء إلى أثناء شعر  
 الرجل وإن كان مضموراً كالعنبري والقرشي الأخياط بخلاف صفاء المرأة حيث  
 لا يجب عليها نظفها لما روي أن أم سلمة قالت قلت يا رسول الله إن امرأة أشد

قوله عليه السلام  
 إذا توضأت فحلل الأصابع  
 والله في المبالغة



ضمير راسي اذا نقص الغسل الجنابة قال لا ايتا يكتفيك ان تحثي على ما اسلك  
حيثيات من ماء ثم تفيض على سائر جسديك الماء فتطهرين رواة الترمذي  
وقال هذا حديث حسن صحيح **قوله** وسنته اي سنته الغسل سنته  
الاولى ان يبدأ يغسل يديه الثانية ان يغسل فرجه الثالثة ان يزيل  
لجاسه يديه ان كانت الرابعة ان يتوضأ مثل وضوئه للصلاة الارضية ان كانا  
في مجمع الفضائل الخامسة ان يغسل راسه وسائر جسده ثلثا السادسة ان  
تخرج من مجمع الفضائل فيغسل رجليه وهذه الصفة حكها ميموني في غسله عليه السلام  
وكذا في صحيح مسلم والجامع للترمذي وسنن ابي داود **قوله** وغسل يوم الجمعة  
والعیدین وعرقة وعند الاخرام سنة اما يوم الجمعة فلقوله عليه السلام من توضأ  
يوم الجمعة فيها وغمث ومن اغتسل فافضل رواة ابن ماجه واما غسل العیدین  
فلهما روي بن عباس ان النبي عليه السلام كان يغتسل يوم الفطر ويوم الاضحية واما يوم  
عرقة فلانه يوم ازديت في البغض بلجنة البغض واما عند الاخرام فلما روي  
انه عليه السلام اغتسل لاحرامه رواة الدارقطني **قوله** بشرط السنة ان يصلح  
اي بذلك الغسل لجمعة قبل ان يجزى وهذا قول ابي يوسف رحمه الله وعند الحسن  
اذا اغتسل في يوم الجمعة في اتي وقت كان فقد ادرى الفضيحة وعلى هذا لا يسئ  
الغسل على المتأخر والعید والمراة **قوله** وغسل من اسلم او افاق من الجنون  
او بلغ بالسن مستحب اخياطا في باب العبادات وان كان البلوغ بالانزال فالغسل  
واجب لوجود الماء والبلوغ بالسن عند ابي حنيفة رحمه الله في الغلام بمائة عشرة  
سنة وفي الحارثية بسبعين سنة وعندهما خمسة عشر سنة **قوله** فما  
وغسل الجنابة والحيف لا يسقط بالاسلام يعني جيب كافر اذا اسلم او طيب كافر  
اذا اسلمت عقيب انقطاع الحيض لا يسقط الغسل فلما بالاسلام لان بقا صفة الجنابة  
بعد اسلامه كبقا صفة الحدث في وجوب الوضوء وكذلك الحائض فذلك هذا ان المراد  
من قوله وغسل من اسلم يستحب ان يكون الكافر عند الاسلام طاهرا فافهم  
**قوله** ونواقض الوضوء لما فرغ من بيان الطهارتين باحكامها شرع في بيان  
ما ينقض الوضوء وما لا ينقض والنواقض جمع ناقضة والنقض اذا اضيف الى الاجسام

يجزى عند الفريضة

في صحيح البخاري  
في صحيح مسلم

الي غيرها يراى به اخراجه عما هو المطلوب فالمطلوب في الوضوء استباحة المكان  
**قوله** كل ما خرج من السبيلين فان قلت كل ما خرج من السبيلين عين  
وهي لا تصلح للعلية لان العلة معنى يخل بالمثل فيتعذر به حال المثل فكيف  
يستقيم **قوله** ونواقض كل ما خرج من السبيلين قلت تقدير كلامه خرج كل  
ما خرج ليقع النطاق بين الحليلة والمغلول فافهمه لان الخارج من ما يتناول  
البول والغائط والودي والمذي والدونة والحصاة والبرص الخارج من الدبر  
لا الذكر وقبل المرأة الا اذا كانت مفضاة وهي التي اتخذ مسلك بولها  
وعايطها فان قلت من اين تقول ان المراد من السبيلين هاهنا القبل والدبر  
وهما مشاوان لان غيرهما من حيث اللغة ثلث نعم وان كانا يتناولان لان غيرهما من  
حيث اللغة لكنهما يطلقان على سبيل الحدث لا غير بالحقيقة العرفية الخاصة حتي  
لا ينقض الوضوء جرح الدمع والعرق واللبس وان كان تجوز ان يقال انه خارج  
من سبيل **قوله** والدم والقيح والصديد السائل بغير غصص الى محل الطهارة  
تقدير بقوله السائل لانه اذا طهر ولم يسيل لا ينقض الوضوء لانه يسمى ياديا  
لا خارجا والنقض يضاف الى السيلان لقوله عليه السلام الوضوء من كل دم  
سائل وتقدر بقوله بغير غصص لانه اذا غصص القرحة وخرج الدم او نحو يعمر  
لا ينقض وضوءه لانه يخرج وليس بخارج وتقدر بقوله الى محل الطهارة لانه  
اذا خرج الدم او نحو ولم يسيل الى موضع بلحقه حكم الطهارة لا ينقض الوضوء  
وذلك مثل ما اذا نزل البول الى قصبة الذكر واذا نزل الى القلفة تنقض  
هكذا قالوا قلت فيه نظر لانهم قالوا لا يجب على الجنب ايقال الماء اليه لانه  
خطئة كالقصبة فانهم **قوله** في الجملة بمعنى مطلقا اي سواء كان محل  
الطهارة في اعضاء الوضوء او في جميع البدن وسواء كان السيلان قليلا او  
كثيرا علي ما قدرنا من عند الشافعي رحمه الله خروج هذه الاشياء لا ينقض  
الوضوء مطلقا وعندنا من رحمه الله تنقض مطلقا **قوله** والقيح ملا القيم  
لما روي في حديث علي رضي الله عنه وجعل ان لا يملكه ضبطه وما دونه ليس  
بناقض وعند الشافعي رحمه الله لا ينقض مطلقا وعندنا ذكر ينقض مطلقا



**قوله** والنوم مضطجعا او متكيا او مستنيدا غير مستقر على الارض لان  
النوم بهذه الصفة سبب خروج النجاسة باسترخاء المفاصل والسبب يقوم  
مقام السبب احتياطا في باب العبادات وقوله غير مستقر قيد لقوله مستندا  
**قوله** وغلبة العقل باعطاء وجنود وشكر لان هذه الاشياء سبب خروج  
النجاسة بواسطة الغلبة وذلك السكر فيقام مقام خروج النجاسة وحده السكر  
ان يدخل في نقض مشيئة تحركه وقيل ان لا يعرف الرجل من المرأة والفرق  
بين الاعماء والجنون ان العقل يكون في الاعماء مغلوبا وفي الجنون مغلوبا  
حتى صح الاعماء على الانبياء دون الجنون **قوله** والتهمة في كل صلاة  
ذات ركوع وسجدة لقوله عليه السلام من ضحك منكم تهقته فليعد الوضوء  
والصلوة رواه الشيخ الامام الحافظ ابو موسى المديني في كتاب الامالي التهمة  
هي ان يسمع لصوت ضحك بدت اسنانه او لا وهي تنقض الوضوء والصلوة جميعا  
خلافا للشافعي رحمه الله والفحكة وهو ان يسمع نفسه فقط لا ينقض الوضوء  
ولا الصلوة قيد بقوله ذات ركوع وسجدة لانها لا تكون ناقصة في صلوة الجنابة  
**قوله** وان خرج من فيه دم ان غلبه البراق لم ينقض لان الغلوب في مقابلته  
الغالب كالمعدوم وان غلب الدم للريق او نساويا اي الدم والريق نقض لان في  
غلبة الدم دليل على خروجه بقوة نفسه واما في النساء والرجال فلا احتياط قيد بقوله  
لوئالا لاعتبار في الغلبة من حيث اللون حتى لو كان احمر ينقض وان كان اصف  
لا ينقض واعلم ان المراد من قوله ولو خرج من فيه نفس الفم حتى لو خرج من  
الجوف لا ينقض الا اذا ملا الفم وهو قول محمد ورواية عن ابي حنيفة رحمه  
الله وفي رواية اخرى ينقض مطلقا والاحتياط ان كان علقا يعتبر فلا الفم  
وان كان مائعا نقض وان قل واما النازل من الراس فهو ناقض مطلقا  
**قوله** ومن الذكر لا ينقض الوضوء وقال الشافعي رحمه الله ينقض لقوله  
عليه السلام من مس فرجه فليتنوض قلنا المراد به غسل اليد للثنية والخلاف  
فيما اذا مس ياطن الكف حتى لو مس بظاهر الكف او برؤس الا انامل لا ينقض  
اجامعا وكذا الخلاء في مس الذكر **قوله** ولا مس المرأة اي ولا ينقض

ممنوع من ذكره في مسه  
ممنوع من ذكره في مسه  
ممنوع من ذكره في مسه

في مسه  
في مسه  
في مسه

الوضوء ايضا لمس المرأة وقال الشافعي رحمه الله ينقض لقوله تع اولاستم  
النساء وهي حقيقة في المس باليد قلنا ان معني لاستم جامع لانها هي المتعارف  
المتعارف بين اهل اللغة **قوله** الا في المباشرة الفاحشة وهي ان تلتصق  
الآلة وتماس الفرجان وليس بينهما حائل وهذا عيدها وهو الاستحسان احتياطا  
احتياطا وقال محمد رحمه الله لا ينقض وهو القياس **قوله** ويوجب الغسل لما  
فرغ من بيان ما ينقض الوضوء وما لا ينقض شرع في بيان ما يوجب الغسل وما  
لا يوجب ويوجب الغسل دفن المني بشهوة سواء كان من النائم او اليقظان من  
الرجل والمرأة جميعا لقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا وقال الشافعي رحمه  
الله خروج المني كيف ما كان يوجب الغسل **قوله** وتقيب الحشفة في احد  
السييلين القبلة والذكر لما روي في حديث طويل انه عليه السلام قال اذا  
جلس بين شعبها الاربع ومن الختان فقد وجب الغسل رواه مسلم وعن عائشة  
قالت اذا جاور للختان الختان فقد وجب الغسل فقلت انا ورسول الله فاعتسنا  
رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح **قوله** من الانسان قيده لانه اذا  
غابت الحشفة في البهيمة لا يوجب الغسل ما لم يزل **قوله** عليهما اي على  
الفاعل والمفعول جميعا والذكر والاني كالغسل في وجوب الغسل  
**قوله** والحيض والنفاس اي يوجب الغسل ايضا انقطاع الحيض والنفاس  
اما الحيض فلقوله تع حتى يطهرن بالتشديد اي حتى يغتسلن واما النفاس  
فبالاجماع **قوله** ولا يوجب له اي لا يوجب الغسل خروج المني بغير شهوة مثل  
ما اذا سقط من موضع عال فخرج به ماء او سقط من دابة او حمله حلا لا يقاد  
فخرج به خلافا للشافعي رحمه الله **قوله** ولو احصاه ولم يدركه فلا غسل  
عليه لانه تفكر في النوم فهو كالنكفر في اليقظة بلا انزال **قوله** ولو ادركه  
فلا غسل عليه لانه تفكر في النوم فهو كالنكفر في اليقظة بلا انزال مديا اف  
منيا ولم يتذكر احتلاما الزم الغسل وهذا عيدها وعيده اي يوسف لا يلزمه  
لانه بطل وانه لا يوجب الغسل حالة اليقظة ببالاوي ان لا يوجب في المنام  
ولهذا انه يمكن كونه ملسيا قد انفصل عن شهوة وطال مكثه فرق والاحتياط لان

يعني ينقض الوضوء فيها

قاعدة قال العلامة الشيخ زين في الاشياء والنظائر قاعدة اضافة الحادث الى قوامه وقائه لو رأى في نومه بخرجه  
وقد صلى فيه ولا يدري متى اصابته بعدد هام من اخر حدث احده والمضي من اخر قد ويلزمه الف في الثانية  
عند خيفة ومحمد رحمه الله تعالى  
وان لم يتذكر كذا

القبيل

اي قيد

اي قيد



في باب العبادات الذي بالذال المعجمة ماء رقيق أبيض يخرج غاليا عند ملاعبة  
الرجل اهله والمبي خاش أبيض ينكس به الذكر ويقول منه الولد والودي  
بالذال المعجمة الساكنة ماء غليظ يعقب القول **فصل في تنج الخف**  
خالف المصنف في ذلك سائر المصنفين بتقديم المسح على التيمم نظرا الى ان المسح  
خلف عن البعض والتيمم خلف عن الكل فالاول مقدم على الثاني والاصواب  
ترتيب غير لان التيمم اقوى من المسح لانه ثابت بالسنة والتيمم بالكتاب لان  
في كتاب الله ذكر التيمم عقيب الوضوء **قوله** يسح المقيم لما روي عن النبي  
عليه السلام انه قال المسح على الخفين للمسافر ثلاثة ايام والمقيم يوما وليلة رواه  
ابوداود وروى انه عليه السلام سئل عن المسح على الخفين قال للمسافر ثلثة  
ايام والمقيم يوما رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح **قوله** من الخثر  
خاصة اي الخثر الاضغ خاصة فلا يجوز عن الجنابة الاغسل غسل كل  
البدن بالنس ومعه الخف لا ياتي ذلك صورته مسافر اجب في المدة وليس معه  
ماء تيمم ثم احدث وجده من الماء ما يكفي وضوءه لا يجوز له المسح لان الجنابة سرت  
الي القدمين **قوله** من وقت الخثر اي ابتداء المدة يقتصر من حين الخثر  
الذي يوجد بعد اللبس حتى لو توضا مقيم عند طلوع الفجر وليس عند طلوع الشمس  
واحدث بعد ما صلى الظهر فيصلي الظهر في الغد بالمسح لا العصر فانهم **قوله**  
يشترط لبسه على طهارة كاملة احترمه من طهارة ناقصة مثل ما اذا نسي  
في اعطائه لمعة لم يصبها الماء فحدث قبل الاستيعاب لا يجوز له المسح واحترمه  
عن وضوء ناقص باي شيء كان نقصه كوضوء المستحاضة ومن لمعناها اذا لبس الخف  
ثم خرج الوقت وكالمقيم اذا لبس خفيه ثم وجد الماء فانهم لا يسحون لعدم اللبس  
على طهارة كاملة **قوله** عند الحديث اي اشتراط كمال الطهارة عند الحديث  
لا عند اللبس خلافا للشافعي رحمه الله حتى لو غسل رجليه ولبس خفيه ثم اتم الوضوء  
قبل ان يحدث حاز له المسح عليه خلافا له وكذا لو لبس خفيه بعد ثا خلاص الماء  
الماء الى رجليه ثم اتم سائر الاعضاء ثم احدث حاز له المسح خلافا له ولو غسل رجليه ثم  
لبس خفيه ثم احدث ثم اكل الوضوء لا يجوز له المسح بالإجماع **قوله** ويجوز المسح

الاصح في الخثر  
انما هو في  
الوقت

المسح على خف فوق خف لانه يصير خفيفا كخف ذي طاقين **قوله** وعلى  
جرموق فوق خف **قوله** اي يجوز المسح ايضا على جرموق فوق خف لما قلنا وقال  
الشافعي رحمه الله لا يجوز **قوله** ان لبسه اي ان لبس الجرموق قبل الحديث فيد  
به لانه اذا حدث بعد لبس الخف لم لبس الجرموق لا يسح عليه لان ابتداء مسحه  
المسح من وقت الخثر وقد انعقد في الخف فلا يجوز ان يجرموق **قوله** وعلى  
جورب اي ويجوز المسح على جورب لما قاله المعيرة بن شعبة ان رسول الله عليه  
السلام توضا ومسح على الجوربين والمنعلين رواه ابوداود والترمذي وقال هذا  
حديث حسن صحيح **قوله** لا يشف صفة الجورب وكذا قوله ويقف على الساق  
بلا ريطه ما كان الجورب على هاتين الصفتين يجوز المسح عليه في قولهما وقول اي  
خيفة رحمه الله المرجع اليه ولولم يكن مجلدا واما في قوله المرجع عنه لا يجوز  
الا اذا كان مجلدا والفتوي على قوله المرجع اليه يرجع اليه قبل موته بسبعة ايام  
وقيل بثلاثة **قوله** ولو سافر مقيم في مدته اسم ثلثا اي ثلثة ايام ولياها  
وقال الشافعي رحمه الله ليس له ذلك وهذا بناء على ان مدة المقيم هل تتغير ام لا  
فعله لا تتغير فلا يجوز وعندنا تتغير فتجوز **قوله** ولو اقام متافرا في مديته  
لم يرد على يوم وليلة من حين مسح وهذا بالاجماع لان مدة التافرا قبل اشتغالها  
فتصير مدة المقيم عند الاقامة **قوله** ومسح ظاهر الخف هذا بيان محل المسح  
وهو ظاهر الخف عندنا حتي لا يجوز مسح بالطنيد او عقبه او ساقيه او جوانبه وكعبه  
لقول علي رضي الله عنه لو كان الدين بالراي لكان اسفل الخف اولى بالمسح من  
اقله وقد راي رسول الله عليه السلام مسح على ظاهر خفيه رواه ابوداود في  
سننه **قوله** واقل اي اقل المسح قدر ثلثة اصابع من اصابع اليد وقيل من  
الرجل والاول اصح لان اليد الشئ **قوله** والخرق الكبي مانع اي من جوار  
المسح وهو قدر ثلثة اصابع من اصغر اصابع الرجل لان الخثر لا يجزي لانه يجب  
غسله لظهور بعض القدم وهذا هو القياس في القليل ايضا لكنه شقظ للمخرج  
**قوله** ويتنقض المسح كل ما يتنقض الوضوء لان ما ينقض الغسل لا ينقض المسح  
اولي **قوله** ويتنقض مضي المدة لانها اذا مضت سري الخثر اما القدمين

مسح الخثر  
فلا يجوز

الاولى من ذلك



فعلية غسلها الا اذا كان ذهاب رطبه من البرد **قول** ونزع الخدي  
 القدمين اي يبيض المسح ايضا نزع الخدي القدمين الي ساق الخف لان موضع  
 المسح فارغ مكانه فكانت ظهر رجله وكذا يبيض المسح يخرج اكثر القدم  
 القبيح لان الاكثر حكم الكل وعن ابي حنيفة رحمه الله ان زوال عقب الرجل  
 او زوال اكثر عقب الرجل بطل مسح وهو قول ابي يوسف رحمه الله وعن محمد  
 ان بقي من ظهر القدم في موضع المسح قدر ثلثة اصابع لم يبطل مسح وعليه  
 اكثر المشايخ **قول** ومضى بطل المسح بمضى المدة اي مدة الاقامة او السفر  
 او نزع الخف يغسل القدمين من غير اعادة الوضوء هذا اذا وجد علي الوضوء  
 لانه ليس بحد فبدأ حتي تجب غسل باقي الاقصاء واما اذا وجد علي الحدث  
 الحدث فعليه اعادة الوضوء **قول** والمسح الخيرة وهي العيدان التي تجزئها  
 العظام المكسورة **قول** وان شذها مجزئا واصلها قبله اي وان شذ  
 الخيرة وهو علي غير وضوء وهذا المسح مستحب عند ابي حنيفة رحمه الله حتي لو  
 ترك من غير عذر جاز وعندهما واجب فلا يترك الا من عذر والمجروح مثل المكسور  
**قول** ولا يتوقت اي المسح علي الخيرة غير موقت يسجها لعدم التوقيت  
 بالتوقيت **قول** فان سقطت اي الخيرة عن غير برئ بقي المسح لان سقوط  
 القليل للعدس وهو قائم والمسح قائم وان زال المسح كما لو مسح راسه ثم حلقه  
**قول** وان كانت اي سقوط الخيرة عن برئ بطل المسح لزوال العذر **قول**  
 وان كان في الصلاة اي وان كان السقوط عن برئ في الصلاة استقبلها لانه  
 قدر علي الاصل قبل حصول المقصود بالبدل **قول** وعصاة القصبة العصاة  
 ما يعصب به الجراحة اي يشد **قول** ونحوه مثل عصاة الحجامة والفرجة  
 والجراحة ونحوها **قول** ان ضرر حلقها اي ان ضرر المتوضي حل العصاة على  
 جميعها سواء كانت تحتها الجراحة كلها او لا لانها لا تعصب علي وجهه باقي موضع  
 الجراحة فحسب بل يدخل ما حوله الجراحة ضرورة فلان يمسح ما يوازي الجراحة  
 وعلي ما يوازي ما حوله ويكتفي بالمسح علي اكثرها في الصحيح لان لا يوازي الي انفسا  
 الجراحة فلا يزك جاز وان لم يضره عند ابي حنيفة وعندهما ان لم يضره لم يجز

يكون

تحت العصاة  
 فكان يمسح ما  
 يوازي حوله  
 للجراحة

تجوز **قول** مع قرحتها وهي الموضع التي يبقى بين العظمين قبل يفتر من  
 غسل تلك القرحة لانها بادية وقيل لا ويكفي المسح وهو الاصح لانه لو  
 كلف غسل ذلك الموضع ربما يبتل جميع العصاة وتنفذ البلية الي موضع  
 القصد ونحوه فينصر ثم انما يجوز المسح علي عصاة القصد ما لم يفسد موضع  
 القصد فاذا علم قبيحا ان موضع القصد قد استند يلزمه غسل ذلك الموضع  
 ولا يجزئ المسح ومن كان في يديه شقاق ولا يمكن استعمال الماء وقد عجز  
 عن الوضوء يستعين بغيره ليوضيه فان لم يستعين بغيره ويضم ويلي جاز  
 صلواته عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لها ومن انكره فله فجع عليه عليا  
 او نحوه ان ضرر زرع امر الماء عليه ولو كان المسح يضر علي العلك يجوز تركه  
 وقيل لا ومن ارسل علقه علي يده او رطله فسقطت العلقة فجعل الحيا في  
 موضعها ولا يمكن غسله مسح فان اضره المسح تركه فيغسل ما حوله ويترك ذلك المسح  
 عذا في التيمم **فصل في التيمم** هو لغة مطايع القصد وشرقا قصد الصعيد  
 الطاهر واستعماله بصفة مخصوصة لا قامة القرية وسبب وجوبه ما هو سبب  
 وجوب الوضوء وشرط جواز التيمم استعمال الماء والاصل في جواز قوله  
 ان لم يجد ماء فليتيمم اصعبا طيبا **قول** فمن لم يجد الماء مبتدئا وما بعد  
 كله عطف عليه والخبر قوله تيمم **قول** خارج المضر الا في خارج المضر  
 ويكفي وبين المضر نحو النيل وهو ثلث الفرسج وهو اربعة آلاف خطوة وهي  
 ذراع ونصف ذراع بدراع العامة وهو اربع وعشرون اصبع بعد حروف لا  
 اله الا الله محمد رسول الله وعرض كل اصبع ست حبات شعير ملصقة ظهرها  
 لبطن والفرسخ اثني عشر ألف خطوة وهذا المقدار هو المختار للجمهور في الحج  
 بهابيه اليه وايابه فان قلت لم تبيد عدم وجدان الماء يكون الشخص خارج  
 المضر قلت بلى ولكن الحكم للغالب والغالب وجدان الماء في الامصار وخارج  
 المضر فظننا فقد ان الماء حتى لو لم يوجد الماء في المضر ايضا والعباد بالله يجوز  
 كاهله التيمم **قول** او وجد اي وجد الماء ولكنه يخاف العطش سواء كان  
 خوف العطش علي نفسه او دابته **قول** او كان مريضا يخاف شدة مرضه

في المضر ومن في خارج  
 ما يجهل وهو قوله من  
 المضر فظننا فقد ان الماء حتى لو لم يوجد الماء في المضر ايضا والعباد بالله يجوز



بحركته اي إلى نحو الماء او باستعماله اي اذ باستعمال الماء لتحقيق العجز  
 فيها وعند الشافعي رحمه الله لا يتيمم الا اذا خاف تلف نفسه او عضو  
 وهو مردود لا طلاق قوله تعالى وان كنتم مرضي قول او كان جنبا في  
 المص حائضه الرد بان يرضه اذ يقبله واما قيد بقوله في المصدر  
 وان كان من في خارج المص كذلك لوجود الخلاف فيه فان حوائضهم الجنب  
 في المص عند خوفه سنة الرد قول اي حليفة رحمه الله خلافا لما  
 قيل هذا الخلاف زمان لا برهان قول اذ وجد الماء اي او كان خائفا  
 يعني يجد الماء واخذ حياض من القدر او السبع ان يصل اليه في حال ما بينه  
 وبين الماء يتيمم لانه عاجز حكما فهو كالعاجز حقيقة قول او وجد الماء  
 اي اذ وجد الماء ولكنه يباع بغير فاحش وهو ان يباع بما يساو ونقصا  
 بدرهم فلا يشتري بل يتيمم لان يحل الصدر غير واجب كقطع موضع النجاسة  
 حال عدم الماء قول بمن الشك اي وجد ما يباع بمن الشك ولكنه لا  
 يملكه يعني ليس عندك ما يشتري به يتيمم ايضا للعجز قول يتيمم جواب  
 المتأهل المذكور كلها وهي سبع مسائل مستترجة في الجواب قول ويتيمم  
 مع وجود الماء اذا خاف فوت صلوة العيد وقال الشافعي رحمه الله لا يتيمم  
 الاضطر في هذا المقتضي عند فلا يتحقق الفوات ولا يقتضي عندنا فيتحقق  
 واما اذا كان متوضعا في العيد وسبقه الحدث حادثة البناء باليتيم عند اي  
 حيفه رحمه الله خلافا لما قيل هذا اختلاف زمان لا برهان قول او الحائض  
 اي يتيمم ايضا خوفا في الجنان خلافا للشافعي رحمه الله قول والولي غير  
 اي والحال ان الولي غير الخائف فلا يجوز له التيمم قول لا خوف فوت الجمعة  
 اي لا يتيمم اذا خاف فوت الجمعة والوقت لاها يعوتان لي خلف وهو الظهر والعشاء  
 قول وان كان مع رفيقه ما طلبه قبل التيمم استحسانا لعدم المنع غالبا  
 والقياس ان لا يطلب لان فيه دلا ولو يتيمم قبل الطلب اجزاء عند اي حيفه رحمه  
 الله لانه لا يلزمه الطلب من ملك الغير وقال لا يجزيه لان الماء مذكور عادة  
 قول ولا يجب طلب الماء اي على المسافر الا اذا غلب على ظنه ان يقربه ماء

نعم طاعة الجنان ولو خاف ان لا يجد  
 ماتت خلف لها وفيه آثار كثيرة  
 اذا اوضأ لم يدرك بغيرها ولو  
 فان كان يدرك بغيرها ولو  
 لم يتيمم وفيه إشارة الغرض  
 ان الولي لا يخاف ما لو  
 لانه ينظر ويعد ما لو  
 من غير ما في الهداية  
 هو التيمم

في حيفه رحمه الله

ماء وعند الشافعي رحمه الله يجب عليه الطلب مطلقا والطلب قدر القلوة  
 من جوانبه الا ربع وهي ثلثمائة ذراع إلى اربع مائة ذراع ولا يبلغ ميلا لا  
 فيه اضراؤه وبريقه قول والتيمم مرتين لما فرغ من شرايط التيمم  
 اخذ في صفته وهو مرتين وضوءه لوجهه وضوءه ليديه مع مرتين وقال  
 مالك رحمه الله في رواية ضربة واحدة كائنه وقال بعضهم التيمم ثلاث مرات  
 ضربة للوجه وضربة للذراعين وضربة للوجه والذراعين جميعا والاصح ما  
 قلنا لورود الاثر هكذا وكيفيته ان يضرب بيده الصعيد ثم يفيض ما مسح  
 بهما وجهه ثم يضرب ضربة اخرى فيمسح باصابع كفه اليسرى باطن ذراعه اليمين الى  
 الرسغ وهكذا يصنع باليد اليسرى وقال زفر رحمه الله المرفقان لا يدخلان  
 فيه وقال مالك رحمه الله التيمم الي الكوعين والكوع طرف الزند ما يلي  
 الابهام وبه قال الشافعي في القدم وفي الجريد كقولنا وعند الزهري  
 الى الاباط قول ويحلل اصابعه وينزع خاتمه هذا علي رواية اشتراط  
 الاستيعاب وهو الاصح وعليها الفتوى حتى لو لم يحلل الاصابع ولم ينزع  
 الخاتم لم يجز وعند اي حيفه رحمه الله ان الاستيعاب ليس بشرط حتى لو  
 مسح اكثر الذراعين والكف حان قول والنية في فرض اي في التيمم  
 فرض وقال زفر رحمه الله ليست بفرض لانه خلف عن الوضوء ولا يخالف اصله  
 ولنا انه عبادة عن النية فكانت من ضرورات دخول الوضوء لان الماء مطهر  
 بنفسه والتراب يكون مغبرا فلا يكون مطهرا الا بالقرية ولا قرية الا بالنية  
 قول وتجوز اي التيمم بالصعيد الطاهر والصعيد فقيل يعني صاعدا  
 علي وجه الارض او بصعود عليه قيل بقوله طاهر لانه المعنى بالاجماع  
 قول وهو اي الصعيد الطاهر كل ما كان من جنس الارض كالتراب  
 والرمل والحجر والنون والحل والزنج وعذ ذلك الطين الاحمر والاحمر  
 والحجر الاملس والحايط المطين والمجصص والملح والياقوت والفيروز ورج  
 والمرجان والزمررد والحزني ان كان من طين طاهر ولا يجوز بالحزني المخلوط



بما ليس من جنس الأرض ولا بالماء ولا بالآلئ مدققة ولا بالتراب  
ولا بجميع ما يطبع كالخديد والقصص والذهب والفضة وما يتقد  
كل خشب والخضرة وسائر الحبوب وعند الشافعي رحمه الله لا يجوز الا بالتراب  
المبني وعند أبي يوسف رحمه الله لا يجوز الا بالتراب والفضة خاصة وبالغيا  
عند الضرورة بان يضرب ثوبا ونحوه فاذا وقع الغبار على يده تيمم **قوله**  
والتي تيمم للحدث والحجبة سواء لقوله تع او لمستم النساء بعد ذكر نومي  
الحدث عند وجود الماء ثم ذكر نومي الحديث عند عدمه واي بالتيمم لهما  
بصفة واحدة وكذلك الحائض والنفساء **قوله** ونقصه اي التيمم ما  
ينقص الوضوء لان ما ينقص الاضك فلان ينقص الخلف اذلي **قوله** ورويته  
الماء اي وينقصه اي صار روية الماء ان يقدر على استعماله لقوله عليه  
السلام ما لم يجد الماء ولو راها في اثناء صلاته تبطل صلاته عندنا مسافرا  
كانا اذ حضرا وقال الشافعي رحمه الله تبطل في الحضر لا في السفر **قوله**  
ومن برحوا الماء اي وجود الماء في آخر الوقت فالأفضل له ان يؤخر الصلوة  
إلى آخر الوقت لتقع الصلوة باكمل الطهارة وان لم يرجح ييمم في الوقت  
المستحب لانه لا يفيد الناحية **قوله** ويصلي بتيمة اي بتيمة الواحد  
كما شاء من الفريضة والنوافل جميعا لانها طهارة مطلقة كالوضوء وقال  
الشافعي رحمه الله لا يجوز بيمم واحد الا اذا فرغ من واحد وسنته والنوافل  
على وجه التبعية للفرض **قوله** ولو شرب الماء في رجله اي في رجل الذي  
وضع فيه الماء بنفسه او وضع فيه باخر او كان بقربه ماء ولا يعلم به فيمم  
وصلي به لجزاه حتى اذا تذكر بعد هذا لا يجد الصلوة لانه تيمم عند العجز  
عن الاستعمال حقيقة خلافا لابي يوسف رحمه الله في المسئلة الاولى  
**قوله** وماء اعد في الطريق للشرب يعني الماء الذي يضعه الناس في  
طريق المسلمين للشرب لا يمنع جواز التيمم لان الواضع ما وقع الا للشرب  
وهو ما دون في ذلك في الشرب للفم فيجوز له التيمم حتى اذا علم بكثرته لانه  
موضوع للوضوء والشرب جميعا لا يجوز له التيمم حتى اذا علم بكثرته انه موضوع

موضوع للوضوء والشرب جميعا لا يجوز له التيمم بل يتوضأ منه **قوله** ما  
يجلد لاجل من ماء زمزم للقطيعة يمنع التيمم مريض يجد من يوقيه ولا يشتر  
به يتوضأ باعائه قيل يغيب بذي وقيل يبذل ليسر ولو استضر جركته  
تيمم **قوله** في ازالة النجاسة لما فرغ عن بيان النجاسة الحكمية  
شرع في بيان النجاسة الحقيقية واذالة النجاسة اثبات الطهارة في محلها  
**قوله** النجاسة المريية تطهر بذي عينا اي تطهر المحل الذي اصابته  
النجاسة لان عين النجاسة لا تطهر ابدا واراد بالمريية التي لها جرم وعين  
المريية التي لا جرم لها سواء كان لها لون او لم يكن نص عليه هكذا في التيمم  
**قوله** بكل ما ع طاهر اختر به عن مانع نجس فانه لا يزيل النجاسة  
**قوله** مزيل اختر به عن نحو الدبس والدم والفسل فانه ما يغسله ولكن  
غير مزيل والماء المزيل كالخل وماء الورد وعند محمد وزفر والشافعي لا يجوز  
رفع النجاسة بالماء المزيل واما الماء المستعمل فيزول به ان النجاسة  
الحقيقية بالاتفاق **قوله** والاثر الذي يشق ازالته عفو الحج والضرمة  
سواء كان الاثر من لون او طعم او ريح **قوله** وغير المريية اي النجاسة  
الغير المريية تطهر بالغسل الذي يغلب به على ظن الفاسل زوالها لان عليه  
الظن دليل شرعي وعند الشافعي رحمه الله المرة كافية ثم عليه الظن تقدر  
بالثلاث لانها تحصل عند هذا العدد غالبا وقيل بالسبع دفعا للوضوء كما  
في الاستنجاء ولا بد من العصر في كل مرة فيما يعصر ويبالغ في المرة الثالثة  
حتى لو عجز بعد لا يسيل هذه الماء ويعتبر في كل شخص قنطرة وفي رواية  
عينا لا حول يكفي بالعصر مرة وهو اليق وعنه ابي يوسف الغرض ليس  
بشرط ذكره في المستغني واما حكم ما ليس يعصر بالعصر في التلويح بالحفاف  
حتى لو موة السكين بما نجس بوقه بالماء الطاهر ثلثا ويجفف في كل مرة  
بان ينقطع النفاط ولا يشترط للبس فيه لان التحقيق يؤثر في استخراج  
النجاسة كالعصر وقال محمد رحمه الله ما لا يعصر بالعصر اذا نجس لا يطهر  
ابدا بساط تحت فعمل في نهر وترك فيه يوما وليلة وحري عليه الماء طهر

الزود

خه  
أوفق



نص عليه في الكافي وسئل الفقيه أحمد بن إبراهيم عن الخبيث إذا اتجس  
قال إن كان من قصب فإنه يطهر إذا غسل به ماء طاهر بلا خلاف وإن كان من بردي  
فإنه يستنقع في ماء طاهر ثلاث مرات وتجفف في كل مرة ويظهر عند أبي يوسف  
رحمه الله خلافا لمحمد ثوب كان فيه حمز فتطهر إن جعل الماء فيه ثلاث مرات يساهة  
إن كان الثوب جديدا نص عليه في المتن وفيه عن أبي يوسف لو طخت الخيط  
بجمر حتى تنفخ وتنقع فطخت بعد ذلك ثلاث مرات وانتفتحت في كل مرة وجفت  
بعد كل طخة فلا بأس بأكلمها وفيه أيضا الدقيق إذا أصابته حمز لم يؤكل وليس  
لهذا حيلة **قوله** وكل شيء صقيط كالزكاة والسيوف والسكين ونحوها يطهر  
بالمسح لأن النجاسة لا تبدأ أصله وعند الشافعي رحمه الله يغسل **قوله** والمنى  
لجس وعند الشافعي طاهر لأنه أصل الأدمي المكرم وليس من الكرامة تجلس  
أصله ولنا قولنا عليه السلام لا يغسل الثوب إلا من خيس وعدها من المنى وإيجاب  
الطهارة لا تكون إلا بخرج النجس **قوله** وتجب غسله وطبا أي يجب غسله  
حال كونه رطبا ويكفي بخرجه حال كونه يابسا **قوله** عليه السلام يأكليشتر إذا  
رايت المنى رطبا فاعسله وإن رايت يابسا فافركيه ولو أصاب المنى البدن  
كيطهر إلا بالغسل وطبا أو يابسا ذكره في الأصل **قوله** ولو ذهب أثر النجاسة  
عن الأرض بالشمس كانت الصلوة على مكانها أي مكان النجاسة كالخبر إذا  
تخللت وقال زفر رحمه الله لا يجوز قياسا على التيمم وبه قال الشافعي رحمه الله  
وفي المتن أرض أصابها يوك أو عذرة غم أصابها ماء المطر إن كان المطر غاليا  
قد جرى ماء عليه فذلك مطهر لها وإن كان قليلا لم يجز ماء عليه لم يطهر  
**قوله** دون التيمم منه أي من مكان النجاسة وهذا بالاتفاق وذلك لأن  
النص شرط التيمم بالصعيد الطيب **قوله** وإذا أصاب الخف أو النعل نجاسة  
لم يجرم فحفت فذلك بالأرض يطهر هذا عند أبي حنيفة لما ذكره الكوفي  
في شرح الآثار باستناده إلى أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله عليه  
السلام إذا أحركم المسجد فليضطروا في ثيابهم فإن كانت فيهما أذى أو قدرنا إليهما  
ثم ليصل فيهما والمراد بالأذى النجاسة العينية اليابسة لأن الرطوبة تزداد

تزداد بالمسح انتشارا وتلوفا وعند أبي يوسف رحمه الله تطهر مطلقا لا مطلقا  
الحديث وعند محمد رحمه الله لا تطهر إلا بالغسل مطلقا قياسا على الثوب  
وبه قال زفر والشافعي ومالك رحمهم الله **قوله** بخلاف المايعة أي بخلاف  
النجاسة المايعة إذا أصابت الخف أو النعل حيث لا تطهر إلا بالغسل عندهما  
وعند أبي يوسف تطهر بذلك أيضا لما مر **قوله** والثوب أي وبخلاف  
الثوب إذا أصابته نجاسة فحفت فذلك بالأرض حيث لا يطهر بالاتفاق ولا  
بدن الغسل وهو القياس وأما المنى فقد خص بالنص عن القياس والله  
أعلم **قوله** في البئر لما فرغ عن بيان إزالة النجاسة شرع في بيان  
ما يلزم البئر **قوله** النجاسة المايعة تنجسها أي البئر فلا تطهر إلا بخرج  
جميع ما فيها **قوله** ولجامدة مبتدأ أي النجاسة الجامدة كالبعير والروث  
والخث **قوله** قليلها مبتدأ ثاني وقوله عفو خبر وهذا مبتدأ مع خبره  
خبر عن المبتدأ الأول والقييل بعة وبعتان **قوله** لا كثيرها أي لا يغفر كثيرها  
وهو ما يخذ ثلث وجه الماء وقيل ربعه وقيل ما يغلي وجه الماء كله وقيل  
ما لا يخلو كل دلو عن بعة والصحيح أن الكثير ما يستكثره الناظر على ما اختاره  
المصنف **قوله** والرطب واليابس والصحيح والمنكر سوا الشمول الضروية ٥  
وبعضهم يفرق ويقول إن الرطب والمنكر يغسل باليابس والصحيح والظاهر ما  
قاله المصنف وكذا لا فرق بين أبار المص والفلوات في الصحيح مسألة شاة تبعد  
في الخلب بعن أو بعزتين يرى البعر ويشرب اللبن كذا عن علي رضي الله عنه  
**قوله** فإن ماتت فيها أي في البئر عصفورة أو فارة أو نحوها يطهر بخرج عشر  
دلو الماء روي عن أنس أنه قال ينجح في الفارة عشرون دلو ويستحب الزيادة  
لثلاثين والفارغان كفاءة والثلث كاللجاجة **قوله** بدلوها أي بدلو تلك  
البئر لأن المعتبر هو الدلو الوسط وهو المستعمل في الأبار وقيل ما يسع صاعا  
**قوله** بعد إخراج الواقع لأن النجس لا يتغير مادام الواقع في البئر **قوله**  
في الكمامة واللجاجة والهرة ونحوها أربعون أي ينجح أربعون دلو الحديث  
أبي سعيد الخدري هكذا ويستحب الزيادة إلى خمسين في الماطر وإلى ستين في



ثبت الخبر في الصحيحين  
وهو الاثر والاحتياط وهو الاثر

والمرئان كالواحدة والثلاث كالشاة وعن ابي يوسف رحمه الله في الهرة  
ينزع الكل وعن ابي حنيفة رحمه الله الاثر والسحلة والجدي كالدجاجة  
وعند كاشفة وهو الصحيح **قوله** وفي الادمي اي وفي وقوع الادمي  
والشاة ونحوها ينزع الكل اي جميع الماء لان بن عباس وابن الزبير اختلفا بين  
ماء البئر كله حين مات النجس في بئر زمزم **قوله** وان استغنى الواقع او تسخ  
نزع الكل مطلقا سواء كان الواقع صغيرا كالفان او كبيرا كالشاة لا يترك  
تخلو عن بلة وتلك البلة نجسة كقطعة من خمر ولهذا لو وقع ذبب الفان ينزع  
الكل لان موضع القطع منه لا ينفك عن نجاسة **قوله** وان لم يكن اي نزع الماء كله  
لنزع الماء نزع حتى يغلب الماء ههنا رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وعن محمد رحمه الله  
ينزع ما يتأد لوالي ثلثماية لان الغالب في الابار نحو ذلك والاصح ان يؤخذ بقول  
رجلين لها بصان في امر الماء فاي مقدار قال انه في البئر ينزع ذلك القدر  
وهو انشبه بالفقير ولا يظهر ما دام الدلو الاخير في هواها حتى لم تجز لا حديدان  
يتوضأ منها الا بعد انقضاءها وقال محمد رحمه الله يجوز والله اعلم **فصل**  
**في الاستنجاء** الاستنجاء مسح موضع النجس او غسله والنحو كما يخرج من البطن  
**قوله** وهو اي الاستنجاء ستة من البول والغائط ونحوهما مثل المني والودي  
والمذي والدم الخارج من السيلين ومثل الدون والحصاة الملوثة **قوله** ما روي عن  
عائشة رضي الله عنها ان رسول الله عليه السلام قال اذا ذهب احدكم الي الغائط  
فليذهب معه ثلثة ارجاج يستطيب بهن فانها تجزي عنه رواية ابو داود وقال  
الشافعي هو فرض لا تجوز الصلوة بدونه ولنا ما روي ابو حاتم في صحيحه من استعمل  
فليوتر ومن فعل هذا فقد احسن ومن لا فلا يخرج **قوله** لكل طاهر مزيل  
كالحجر والهدر والزاب والخرقة والفض ونحوها **قوله** بمسح الحلة اي محل الخنجر  
النجاسة من القبل والدير حتى يقيده اي ينظفه والمعتبر عندنا الاتقاء ولا يست  
العد حتى لو حصل الاتقاء بحجر واحد لا يحتاج الي الثاني ولو لم يحصل ثلثة ارجاج  
يحتاج الي الرابع وقال الشافعي لا بد من التثلية قلنا لو كان العدة سكرطا  
اسأل النبي عليه السلام بن مسعود الثالث ليلة الجحيم افاة بحجرين وروته فاخذ

فاخذ الحجرين فربما الروثة فقال انه نجس فركس **قوله** والماء انقل اي من  
الحجر ونحو لقوله تع فيه به رجلك تحبون ان ينظروا نزلت في اهل ثبأ وكانوا  
يتبعون الحجارة بالماء **قوله** فان جاوز الخارج المخرج تعين الماء لان المسح غير مزيل  
علي سبيل الاستيضاح ولكن الكافي به في المحل شرعا دفعا للمخرج فلا يتعدا  
**قوله** ويكره اي الاستنجاء بالعظم والروث والمطعم واليمن لم يروى  
ان بن الزبير سمع جابر بن عبد الله يقول فانا نارسول الله عليه السلام ان مسح  
او تغدروا ابوة او دودي عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله  
عليه السلام لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام فانه مراد اخوانكم من الجن ورواة  
الترمذي وروى الترمذي ايضا ان النبي عليه السلام نهى ان تمس الرجل  
ذكره يمينه وصفته الاستنجاء بالاحجار ان يجلس معتمدا على يساره فخرج  
عن القبلة والنزع والشمس والقمر ومعه ثلثة ارجاج يدب بالاول ويقبل  
بالثاني ويقبل بالثالث ويدب بالثالث هذا في الصيف وفي الشتاء يقبل بالاول  
ويدب بالثاني ويقبل بالثالث لان حصيتيه تمتد لثتان في الصيف وصفته  
ان يستنجي بيد اليسرى بعد ما استرخا كل الاسترخا اذا لم يكن صائما ولا يصعد  
اصبعه الوسطى على ساير الاصابع قليلا في ابتداء الاستنجاء ويفسل موضعها ثم  
تصعد حصن ويفسل موضعها ثم تصعد حصن ثم سبابة فيفسل حتى يطهر قلبه  
انه قد طهر يمين او غلبت ظن ويبلغ فيه الا ان يكون صائما ولا يقدر بالعدد  
الا اذا كان موسوسا فيقدر في حقه بالثلاث وقيل بالسبع وقيل بقدر في  
الاخيل بالثلاث وفي المقعد بالحس وقيل بالنسع وقيل بالعشر ويفعل ذلك  
بعد الاستبراء بالمشي او التخنج او التزم على شقه اليسرى والله اعلم بالصواب

**كتاب الصلوة**

لما فرغ من بيان الطهارة التي هي شرط الصلوة شرع في بيان الصلوة التي هي شرط  
والشروط التي يسبقها وحكمه يعقبها وانما قدمها على غيرها من العبادات لما امت  
من انها تالية الايمان وثابتة في الكتاب والسنة وهي من تحريك الصلوة  
وهما العظامان الثابتان عن العجز وقيل من الدعاء وشركاءه عن الاركان العظماء

لغة



والاعمال المخصوصة ويسببها الوقت **وقرأها** اثني عشر سنة قبلها تسمى شروطاً وستة فيها تسمى اركاناً **بما فيها** وحكمها سقوط الواجب من الذممة في الدنيا وحصول الثواب في العقب وحكمها تعظيم **تعالى** بجميع الاركان والاعضاء ظاهرها وباطنها تترى من قيادة الاوثان قوداً ونعلاً وهيئة وفرضت الصلوة ليلة المعراج وكان المعراج قبل خروجه عليه السلام الى المدينة بسنة كذا روي البيهقي عن الزهري وروى السدي انه قيل فلما جئ بسنة عشر شهراً قل قول السدي يكون المعراج في شهر ذي القعدة وعلى قول الزهري يكون في ربيع الاول **قول** ومن اسلم او افان اي افان من الجنون او بلغ اي الصبي او ظهرت الحايض من الحيض او النساء من الناس والحال انه قد بقي من الوقت عندنا فيقتصر ما خلا للشافعي رحمه الله **قول** ولو ارشد اي عن الاسلام والعباد **بالله** اوجن او حاضرت المرأة جيبك اي حين بقي من الوقت قدر تحريم لم يجب عليهم صلوة ذلك الوقت خلافاً لغيره **قول** والاصل في هذا الفضيل اصولك وهذان الوجوب عند الشافعي باق في الوقت وعندنا باخوة وان السببية تنقل من جزء الى جزء اتفاقاً الا عندنا في ان ينقل الوقت وعندنا الى آخر جزء من اجزاء الوقت **فصل في الاذان** الاذان لغة اعلام مطلقاً وشرعاً اعلام مخصوص في اوقات مخصوصة **قول** الاذان ستة قيل واجبة والصحيح انه سنة مؤكدة ولو امتنع اهل بلدة يعاقبهم الامام عند محمد رحمه الله خلافاً لابي يوسف **قول** للحسن اي للصلوات الخمس **قول** والجمعة ايما افردتها بالذكر وان كانت دخلت في الخمس نظر الى ان فرض الوقت هو الظاهر **قول** فقط يخرج السنن والتطوعات والوتر وان كان واجباً عنه اي حينئذ محمد الله للنبوة في وقت العشاء فاكفي باذانه **قول** بغير ترجيح وهو ان يأتي بالشهادتين مخافتة ثم يأتي بهما مجاهرة لانه لم ينقل في حديث عبد الله بن زيد وحديث بلال وقال الشافعي رحمه الله لا بد من الترجيع **قول** ويزيد في النجوى بعد الفلاح اي بعد قوله حي على الفلاح الصلوة خير من النوم مرتين ما روي ابو داود في سننه في تعليم النبي عليه السلام ابا حذرة الاذان

في وقت الصلاة

والاذان

الاذان قال فان كان في صلوة الصبح قلت الصلوة خير من النوم الصلوة خير من النوم **قول** والاقامة مثله اي مثل الاذان مثنى مثنى الا انه يزيد فيه قد قامت الصلوة مرتين بعد قوله حي على الفلاح ما روي عن عبد الله بن زيد انه قال كان اذان رسول الله عليه السلام شفعاً شفعاً في الاذان والاقامة رواه الترمذي **قول** ويترسل في الاذان والترسل ان يقف بين كل كلمتين الى آخر الاذان لقوله عليه السلام لبلال اذا نزلت فترسل واذا اقمته فاحذر رواه الترمذي **قول** ويتوجه فيها التثنية اي في الاذان والاقامة لا هما ذكر الله والاستقبال فيه مستحب **قول** ويلتفت فيه وليس اي عند قوله حي على الصلوة وحي على الفلاح لا هما خطاب للقوم فيواجههم بهما **قول** ويرفع الصوت لانه اعلام القايين فلا بد من رفع الصوت ليحصل لهم العلم وعن ابي هريرة عن النبي عليه السلام قال المؤذن يغفر له مدي صوته ويشهد له كل طب وبأس وشاهد الصلوة يكتب له خمس وعشرون صلوة ويكفر عنه ما بينهما رواه ابو داود في السنن **قول** وليستح الوضوء فيهما اي في الاذان والاقامة لا هما ذكر يستحب فيه الطهارة كالقرآن **قول** ويكون اذان الجنب اي يكره الاذان والاقامة للجنب لان لهما شرباً بالصلوة فكن مع الحدث لا غلط **قول** وبقاء الاذان خاصة اي يستحب ان يعاد اذان الجنب خاصة ولا يعاد اقامته لان تكرار الاذان مشروع في الجملة كما في الجمعة واما تكرار الاقامة فغير مشروع اصلاً **قول** ويكون اقامة المحدث وكراهية اقامته لانه ذكر معظم لما فيه من الفصل بين الاقامة والتكبير وذا غير مشروع ويكره لا يكون اقامته ايضاً كما لا يكره اذانه واذان الصبي والمراهق والفاسق والقاعد والمسكران مكروه وليستح اعادته **قول** ويؤذن للفايئة الاولى ويقم وله الاكتفا بالاقامة في البواني لما روي انه عليه السلام لما فاتته اربع صلوات فضاهاهن مع الصلوات جماعة كل صلوة باذان واقامة **قول** ويجوز اقامة غير المؤذن يعني اذا اذن واحد واقام آخر يجوز لقوله عليه السلام لعبد الله بن زيد حين رآي الاذان الله علي بلا قال لفاك عليه فاذن بلال فقال عبد الله انا رايته وانا كنت اريدك قال فاذن انت رواه ابو

دون الاخف

بل م  
يعني اذ فاتته صلوات واراد ان يقضيها يؤذن للفايئة الاولى



داود في سننه وفيه خلاف الشافعي رحمه الله **قوله** ويكره المؤذن اخذ  
الاجرة لما روي ان عثمان بن ابي العاص قال رسول الله اجعلني امام قومي  
قال انت امامهم واقدي باضعهم واتخذ مؤذنا لا يخذل علي اذا نه اجرا رعاة  
ابو داود قال ابو عيسى حديث عثمان حديث حسن ولانه اجرة علي الطاعة  
وهي غير جائزة وكذلك اخذ الاجرة علي الحج والامامة وتعليم القرآن والفقير  
ولكن المتأخرين جردوا علي العلم والامامة في زماننا الحاجة للناس اليه وظهور  
التواني في الامور الدينية وكسل الناس في الاحتساب وعليه الفتوي ولو  
استاجر شخصا لتعليم الحرف فيه روايتان في رواية التلويح يجوز وفي رواية  
القدوري لا يجوز ولو استاجر لتعليم غلامه او وليه شعرا او ادا بالاجرة  
مثل الخياطة ونحوها ان يبين المدة بان استاجر شهرا لتعليم هذا الغلام يجوز  
ويستحق العقد على المدة حتي يستحق الاجر تعلم او لم يتعلم اذ اسم الاستاد  
نفسه وان لم يبين المدة تتعقد فاسدا حتي لو علم يستحق اجر المشي والافلا  
وكذا تعليم سائر الاعمال كالخط والحج والاحتساب علي هذا ولو استاجر قلمنا  
ليكتب به حان اذ ايتى الوقت والكتابة ولو استاجر علي كتابة الغني والغني يجوز  
نص عليه شيخ الاسلام لان المعصية في القراءة وقد يقرأ وقد لا يقرأ **قوله**  
ولا يؤذن لصلاة قبل الوقت لانه مشروع في الوقت فلا يسرع قبله **قوله**  
الاذان النحر فانه يجوز بعد نصف الليل عند ابي يوسف رحمه الله والشافعي  
وعندهما لا يجوز **قوله** ويعاد فيه اي يعاد الاذان الذي وقع قبل الوقت  
في الوقت ليتقع علي الوجه المشروع **قوله** ويجب علي جميع الاذان والاقامة  
متابعة المؤذن لما روي عن ابي سعيد انه قال قال رسول الله عليه السلام  
اذا سمعتم النذافقوا امثلا ما يقول المؤذنون رواية ابو داود والترمذي  
وقال حديث ابي سعيد حديث حسن صحيح ويقول في الجعلين لا حول ولا  
قوة الا الله لما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي عليه السلام  
انه قال اذا قال المؤذن الله اكبر الله اكبر فقال احكم الله اكبر الله اكبر فاذا  
قال اشهد ان لا اله الا الله قال اشهد ان لا اله الا الله فاذا قال اشهد ان محمدا

الترمذي

محمد رسول الله قال اشهد ان محمدا رسول الله فاذا قال حي علي الصلاة  
قال لا حول ولا قوة الا بالله فاذا قال حي علي الفلاح قال لا حول ولا  
قوة الا بالله فاذا قال الله اكبر الله اكبر قال الله اكبر الله اكبر ثم قال  
لا اله الا الله قال لا اله الا الله من قال به دخل الجنة رواية مسلم في صحيحه  
وابو داود في سننه **قوله** ولا يتكلم بسماعهما اي سماع الاذان في  
الاقامة لان الاجابة واجبة والتكلم محل لها وكذلك لا يقرأ ولا  
يرد السلام ولا يشتغل بعمل غير الاجابة **قوله** ويقطع القراءة لهما  
اي للاذان والاقامة فان ذلك ليس هذا بترك لانه قال او لا ولا يقرأ  
قلت لان المراد من قوله ولا يقرأ هو ان لا يشرع في القرآن عند  
الاذان والاقامة والمراد من قوله ويقطع القراءة لهما هو ان يكون  
قارئا في ابتداء الاذان والاقامة فافهم **فصل** هذا الفصل في بيان  
شروط الصلاة واركائها واجباتها وسننها وادائها وغير ذلك الشرط ما  
يتوقف عليه الشيء ولا يكون منه كالوضوء والركن ما يقوم به الشيء  
كالقراءة والركن اعم من ان يطابق علي الشرط والركن جميعا وهو ما ثبت  
بدليل قطعي والواحد ما ثبت بدليل ظني والسنن ما في فعله ثواب وتركه  
عقاب لا عقاب والادب هو التحاق بالاخلاق الحميدة **قوله** وشروط  
الصلاة ستة اي ستة اشياء **قوله** الوقت اي الشرط الاول الوقت  
عرفت فرضيته بالكاتب والسنن اما الكتاب فقوله تع ان الصلاة كانت علي  
المؤمنين كتابا موقوتا اي فرضا موقتا وقوله تع فسبحان الله حين تسنون  
وحين تصبحون ولله الحمد في السموات والارض وعشيا وحين تظهرون  
وقيل لابن عباس هل تجد ذكر الصلوات الخمس في القرآن قال نعم ولا هذه  
الآية فتمسكون صلوة المغرب والعشاء وتصبحون صلوة النحر وعشيا صلوة العصر  
وتظهرون صلوة الظهر وعشيا بيصل بقوله حين تمسكون ولله الحمد في  
السموات والارض اعراض عن ما كذا في الكتاب واما السنن فقوله عليه  
السلام اي في جبريل عليه السلام عند البيت مرتين فصلي في الظهر حين زالت

ولا يسلم

اركانه

موقوف



والشمس وكانت قد رآه الشراك وصلى في العصر حين كان ظله مثله وصلى في العشي  
 المغرب حين افطر الصائم وصلى في العشاء حين غاب الشفق وصلى في الفجر حين حرم  
 الطعام والشراب على الصائم فلما كان الغد صلى في الظهر حين كان ظله مثله  
 وصلى في العصر حين كان ظله مثله وصلى في المغرب حين افطر الصائم وصلى في  
 العشاء في ثلث الليل وصلى في الفجر فاشرفهم التفت الي وقال يا محمد هذا وقتك  
 وقت الانبياء من قبلك والوقت ما بين هذين الوقتين رواية ابو داود **قوله** والطهارة  
 بانواعها اي الشرط الثاني للطهارة بانواعها وهي الطهارة عن النجاسة الحقيقية  
 عن التوب والبدن والمكان الذي يصلي فيه والطهارة عن النجاسة الحكمية وهو  
 الحرث والحجاب والمحيض والنفاس **قوله** وستر العورة اي الشرط الثالث ستر  
 العورة لقوله تعالى يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد اي استروا عورتكم عند كل  
 صلوة **قوله** واستقبل القبلة اي الشرط الرابع استقبال القبلة لقوله تعالى  
 فولوا وجوهكم شطره اي جهة **قوله** والنية اي الشرط الخامس النية لقوله  
 تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين والاخلاص لا يكون الا بالنية  
**قوله** وتكبير الاحرام اي الشرط السادس تكبير الاحرام ونسئ تكبيرة  
 الافتتاح التكبير الاول وعند الشافعي رحمه الله تكبيرة الاحرام ركن وقاية  
 الخلق تظهر في جوار بناء النفل على نحوية الغرض فعندنا تجوز وعندنا لا تجوز  
 وفيما اذا اكبر مقدار الزوال الشمس فعندنا تجوز وعندنا لا تجوز **قوله** والركاها  
 اي اركان الصلوة مستتر شيئا ايضا الا قول القيام لقوله تعالى وقروا لله قانتين  
 الثاني القراءة لقوله تعالى فاقروا ما ينسد من القرآن والثالث الركوع لقوله  
 تعالى واركعوا والرابع السجود لقوله تعالى واسجدوا والخامس الانتقال من ركن  
 الى ركن وذلك مثل ان ينتقل من القيام الى الركوع ومن الركوع الى السجود ومن  
 السجود الى القعدة والصلوة لا توجد الا بذلك فكان فرضا والسادس القعدة  
 الاخيرة مقدار الشهد والمراد من قوله مقدار الشهد قدر ما يتكلم فيه من قراءة  
 الشهد والمراد الى قوله عبد ورسوله اذ الشهد عند الاطلاق ينصرف اليه  
 وقيل القدر المفروض من القعدة ما ياتي فيه بالشهادتين والاول اصح

رواها عن الشافعي رحمه الله

ومجي

اصح وفرضه القعدة الاخيرة بقوله عليه السلام اذا رفعت رأسك من السجدة  
 الاخيرة وقعدت قدر الشهد فقد تمت صلواتك فان قلت كيف ثبتت الفرية  
 تحت الواحد قلت الفرية لا تثبت به ابتداء اما البيان فيصح وهذا لا يثبت  
 الا تمام ثابت بالكتاب **قوله** وواجباتها اي واجبات الصلوة احدها **قوله**  
**الفاتحة** اي الواجب الاول قراءة الفاتحة في الركعتين الاوليين من الصلوة ايضا  
 وقال الشافعي رحمه الله قراءة الفاتحة فرض لقوله عليه السلام لا صلوة الا بفاتحة  
 الكتاب ولنا قوله تعالى فاقروا ما ينسد من القرآن والتقييد بالفاتحة نسخ لمطلق  
 النص والحديث محمول على نفي الكمال ولكن نقول بالوجوب لمواظبة النبي عليه  
 السلام عليها من غير شرك فان قلت احلها لغيره لا استحلالا مقدره للمزيد عليه  
 لا مبطله فيكون فرضا قلت البيان يستدعي الاجال ولا اجال هنا لا مكان  
 العمل به قبله ولحق خير الواحد يوجب العمل قلنا بوجوبها عملاحي تكرر الصلاة  
 بتركها **قوله** وسورة اي الواجب الثاني قراءة سورة او قدر قامع الفاتحة  
 لمواظبة النبي عليه السلام على ذلك من غير ترك **قوله** والمجهر اي الواجب الثالث  
 المجهر في الجهرية وهي الركعتان الاوليتان من المغرب والعشاء وصلوة الفجر والجمعة  
 والعيدين للنفل المستفيض هكذا هذا في حق الامام اشار اليه لقوله للامام  
 واما المنقر فهو مخير ان شاء مجهر من القرآن والتقييد بالفاتحة واسمع نفسه  
 لكونه امام نفسه وان شاء خافت لان الجهر لا سماع من خلفه وليس خلفه احد  
 لسمعته والمجهر افضل لتؤدي صلوة على هيئة الجماعة **قوله** والمخافتة اي  
 الواجب الرابع المخافتة في السرية اي الصلوة السرية مطلقا اي سواء كانت  
 اما او منفردا او روي الاثر هكذا **قوله** والطهائنة اي الواجب الخامس  
 الطهائنة وهي الاستقرار في الركوع والسجود هذا عندهما وعندنا في يوسف رحمه  
 الله هي فرض لقوله عليه السلام لمن حقف الصلوة ثم صلي فذلك لم تصل وبه  
 قال الشافعي رحمه الله والله الملاقى قوله تعالى اركعوا واسجدوا والزيادة  
 نسخ والامر بالاعاق فيهي عن العادة الدائمة **قوله** وترتيب افعالها اي  
 الواجب السادس ترتيب افعال الصلوة والمراد منه الترتيب في فعل متكرر في كل صلاة

ان نفس الصلاة ثابتة به وعامها  
 منها وهذا الخبرين كيفية الاتمام

بسم الله الرحمن الرحيم



كالسجدة حتى لو ترك السجدة الثانية وقام الى الركعة الثانية لا تقصد صلاته  
 اما ترتيب القيام على الركوع وترتيب الركوع على السجود فرض لان الصلوة لا تؤد  
 الا بذلك كما مر نص عليه في الكافي **قوله** والفلاة الاولى اي الواجب السابع  
 الفلاة الاولى لمواظبة النبي عليه السلام على ذلك **قوله** والشهادة اي الواجب  
 الثامن قراءة التشهد في الفلوتين يعني في الاولى والاخرة جميعا فنص عليه هكذا  
 المحيط وذكر في الهداية وقراءة التشهد في الفلاة الاخيرة وهذا التقييد يؤيد ذلك  
 بان قراءة في الفلاة الاولى ليس بواجب وهو قول البعض والاصح انه سنة  
 فيما وقال الشافعي رحمه الله هو فرض في الثانية **قوله** والتسليم اي الواجب  
 التاسع اصابة لفظة التسليم لقوله عليه السلام تحطيلها التسليم **قوله** والفتوت  
 اي الواجب العاشر قراءة الفتوت في الوتر لما يجي في الوتر ان شاء الله تعالى  
**قوله** وتكبيرات العيدين اي الواجب الحادي عشر تكبيرات العيدين لما عرفت  
 في موضع **قوله** وستلها اي وستل الصلوة ما سوي ذلك مما ذكر من الاركان  
 والواجبات **قوله** من افعالها وافعالها المطلوبين اما افعالها المطلوبة قبل الشاء  
 والتعوذ والنسمة والنامين والسمع والتجيد والتكبيرات التي تتخلل في الصلوة  
 وتبسيحات الركوع والسجود والصلوات على النبي عليه السلام في الفلاة الاخيرة  
 ونحو ذلك على ما يجي مفصلا ان شاء الله تعالى واما افعالها المطلوبة قبل من  
 اليدين عند تكبيرة الاحرام ووضع اليدين على الشمال ويدي صغيره ويوجه اصابع  
 رجليه نحو القبلة او نحو ذلك على ما يجي تفصيله ان شاء الله تعالى واما افعالها المطلوبة  
 قوله **الشرط الاول الوقت** اي الشرط الاول من الشروط الستة الوقت تقدم بيان  
 الوقت لان الصلوة كتاب موقوت فلا بد من بيان اوله ولا ثم تقدم بيان الوقت وقت الصبح  
 لانه ما اختلف في اخذ **قوله** وقت الصبح من طلوع الفجر اي يدخل من طلوع  
 الفجر الصادق الي طلوع الشمس ثم الفجر فجران كاذب وهو الذي يبدو طموسا  
 ثم يعقبه ظلمة فلا يخرج به وقت العشاء لا يحرم الاكل والجماع للقيام وما دق  
 وهو البياض المعترض في الاذن فيجزم به السحر ويدخل به وقت الفجر الاول  
 وقت الصبح هو الفجر الثاني واخره ما لم تطلع الشمس بالاجماع **قوله** والظهر

في معنى قوله

قوله

اوله

والظهر من زوالها اي يدخل وقت الظهر من زوال الشمس عن كبد السماء  
 حتى يصير ظل كل شيء مثليه سوي في الزوال عند ابي حنيفة رحمه الله لا ما  
 جريل عليه السلام للعصر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثليه  
 وعندهما حين صار ظل كل شيء مثليه وعندهما حين يصير ظل كل شيء مثليه  
 لا ما مر عليه السلام للظهر من اليوم الاول حين صار ظل كل شيء مثليه وهو  
 قول زفر والشافعي رحمه الله صورة معرفة الزوال علي ان تعبر جريته في  
 حال استواء الشمس وتخط على منتهي ظل الجريته فنظر اليه فان كان ينقص  
 فالشمس لم تزل بعد وان اخذ في الزيادة فقد زالت وان صار حاله يزيد  
 ولا ينقص فذلك في الزوال **قوله** وهو اول اي اخذ الظهر على الاختلاف  
 اول وقت العصر **قوله** واخره غروبها اي آخر وقت العصر غروب الشمس  
 وقال الحسن بن زياد آخر وقت العصر حين تصفر الشمس **قوله** وهو  
 اول وقت المغرب اي غروب الشمس اول وقت صلوة المغرب لما روي  
 سلمة بن الاكوع كان رسول الله عليه السلام يصلي المغرب اذا غابت الشمس  
 وتوارت بالحجاب رواه ابو داود والترمذي وقال حديث صحيح **قوله**  
 واخره اي آخر وقت المغرب غروب الشفق لقوله عليه السلام وقت صلوة  
 المغرب ما لم يسطع نور الشفق رواه مسلم وهو حجة على الشافعي في تقديره لبشر  
 ووصفوا اذ ايت وخمس ركعات **قوله** الابيض صفة الشفق وهو ما يكون بعد  
 للحن وهذا قول ابي حنيفة وزفر رحمه الله لانه من اثر النهار وهو قول  
 ومعاذ بن جبل وعائشة وابي واين رواية عن بن عباس رضي الله عنهما وب  
 قال عمر بن عبد العزيز وعندهما الشفق هو الحمر وهو رواية اسد بن عمرو عن  
 ابي حنيفة رحمه الله وقول الشافعي وهو قول عبد الله بن عمر وسداد بن اوس  
 وعبادة بن الصامت وبه قال القراء والخليل والزهري **قوله** وهو اول وقت  
 العشاء اي غروب الشفق على الاختلاف اول وقت العشاء واخره طلوع الفجر  
 الصادق **قوله** ووقت الوتر وقت العشاء وذكر في المختصر اول وقت الوتر بعد  
 العشاء قلت المذكور فيه قولهما واما عند ابي حنيفة وقته اذا غاب الشفق الا

الصديق والشرع  
 واختاره المبدؤ  
 اللخويان



ما فيه من كثرة النوافل أكثر منها بعد  
الجموع ما في كل صلوة كان بها خير العبد

١٥٠  
 ثم يصلوا العشاء في هذه الساعة رواة البخاري ومسلم **قوله** وفي يوم الغيم  
 تعجيل العصر والعشاء أما العصر فليقل ما يقع في حال تغير الشمس وأما  
 العشاء فليقل ما يودي إلى تقليل الجماعة على اعتبار المطر والطين **قوله**  
 ويؤخر البواقي وهي الفجر والظهر والمغرب أما الفجر فلأنه لو عجل لآدى  
 إلى تقليل الجماعة بسبب الظلمة ولأنه لم يؤمن أن يقع قبل الصبح وأما الظهر  
 فليلا يقع قبل الزوال وأما المغرب فليلا يقع قبل العزب **قوله** ولا يجمع بين  
 صلاتين في وقت مثل ما يجمع الشافعية بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء  
 بعد السفر والمطر ولو في الحضر ولا يجمع عندنا إلا في موضعين الأول  
 في عرفة يصلي الإمام بالناس للظهر والعصر في وقت الظهر بأذان وإقامتين حتى  
 لا يحزن للمفرد ذلك عند أبي حنيفة خلافا لها **والثاني** في مزدلفة يصلي الإمام  
 بهم المغرب والعشاء في وقت العشاء بأذان وإقامة واحدة وعند الشافعي رحمه  
**الله** بأذان وإقامتين والدليل لنا في هذا الباب ما قال بن مسعود رضي  
**عنه** الذي لا الله عني ماصلي رسول الله عليه السلام صلوة قط إلا لوقتها  
 الاصلتين جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء يجمع رواة البخاري  
 ومسلم **قوله** ويستحب الوتر في آخر الليل إن وثق بالانتباه لقوله عليه السلام  
 اخلوا آخر صلاتكم بالليل وثرا رواة البخاري ومسلم وغيرهما وإن لم يثق بالانتباه  
 أوثر قبل النوم لحديث جابر أنه عليه السلام قال إنكم خاف أن لا يقوم آخر الليل  
 فليوتر ثم لم يرد رواة مسلم وغيره **قوله** ووقت الجمع وقت الظهر حتى يخرج  
 وقتها يخرج وقت الظهر وعند مالك رحمه الله لا يخرج إلا المغرب وعند الحنابلة  
 لا يخرج قبل الزوال **قوله** ووقت صلاة العيدين من ارتفاع الشمس إلى زوالها  
 لأنه عليه السلام كان يصلي العيدين والشمس على قدر رُح أو رحمتين **قوله**  
 وأوقات الكراهية ثمانية لما دفع عن الأوقات المستحبة شدة في بيان الأوقات  
 المكروهة وهي ثمانية على ما انفصل **قوله** ومنع أي من الخففة قدر ربع

عبد الله بن ابي  
الفاطمة بن ابي  
الدق



لا يجوز

والاختاء وتول ما يؤكل كقوله **قوله** وقدر من الثقل وهو الدرهم المتقالي  
عفو في ذات الجرم وهو الخس المستجسد مع الكراهة وما فاقه مانع **قوله**  
وقدر عرض الكف في المايعة في النجاسات المايعة كالبول والخر عفو **قوله**  
وما زاد مانع لي ما زاد علي قدر المتقالي في ذات الجرم وقدر عرض الكف في  
المايعة مانع من جواز الصلوة وقال الشافعي رحمه الله قليلها وكثيرها مانع من  
الصلوة محقق كانت او مظنة لا ظلال في النص الموجب للتطهير قلنا لا يخرج عن  
القلي لا يمكن فيجعل عفوًا واما التقدير بعرض الكف في المايعة فلقول عمر  
النجاسة مثل طفر في هذا لا يمنع حتى يكون أكثر منه وطفره كان قريباً من كفه واما  
التقدير بالربع في الحقيقة فلان للربع حكم الكل **قوله** وحمل الاستحسان  
عن العقول ان محل الاستحسان في العبرة بقوى الاعتبار في العضو والمنع  
فيما وراءها **قوله** ورشاش البول اي انتضاحه مثل رؤس البرعوق لا يجب  
غسله لانه لا يمكن الاحتراز عنه خصوصاً في مهبط الرياح قيل قوله رؤس البر  
يدل علي ان الجانب الآخر من البرعوق وليس كذلك بل لا يعتبر الجانبان ومن  
اي يوسف اذا انتزع من البول شيء يري اشء لا بد من غسله ان كان اكثر من  
قدر الدرهم **قوله** ولو صلى علي بساط صغير في طرفه نجاسة صح هذا اذا لم تكن  
النجاسة في موضع تياممه وكذا اذا لم تكن في موضع سجود علي الصحيح وان كانت في  
غير تلك الموضع يجوز صغيراً كان البساط او كبيراً وهو المختار وقيل ان كان صغيراً  
لا يجوز وان كان كبيراً بحيث لو رفع احد طرفيه لا يتحرك الطرف الآخر جاز وذكر  
في الواقع اذا كان البساط بحاله يتحرك الطرف الذي عليه النجاسة بقيامه او  
تقو لا يجوز صلواته وان كان بخلافه يجوز ولو كان البساط مطبوعاً فاصابت النجاسة  
البطانة فصلي علي طهارته وهو قائم في ذلك الموضع يجوز عند محمد وعن اي  
يوسف رحمه الله انه لا يجوز وذكر القدر في رجل سجد علي فراش وجهه طاهر  
وفي باطنه نجاسة حار بخلاف حشو الجبة حيث يمنع تحبسه الجوان **قوله** ولو حمل  
المصلي نايحة منك النايحة معربة من العجز واضلها نافذة وهي السنة مسورة  
اذا صلي رجل وهو حامل نايحة منك فلا تخلوا النايحة اما ان تكون بحيث لو اصابها

النجس

اصابها الماء لا يفسد لها اي لا يغيرها الي النتن والفساد تحت صلواته مطلقاً  
يعني سوا كانت النايحة من حيوان مذكي او غير مذكي وان كانت نجس  
يفسد لها الماء لا تصح صلاته الا اذا كانت من حيوان مذكي لان للذكية الزيلج  
اثرا في الطهارة وذكرني شرح الكفر لخير الدين الزيلجي لا صح ان النايحة  
طاهرة بكل حال **قوله** ومن لم يجد ماء يزيل به النجاسة كلمة ما مقصورة  
غير ممدودة تتناول الماء وجميع المايعات الطاهرة **قوله** وربع لوبير اي  
والحال ان ربع ثوبه طاهر تقط **قوله** صلى فيه اي في ذلك الثوب الذي  
ربعه طاهر **قوله** حتى اي علي وجه الحكم اي الوجوب **قوله** ولم يعد اي فلا  
يبيد صلواته التي صلاها في ذلك الثوب بعد القدرة علي الثوب الطاهر لا ينادي  
ما وجب عليه كما وجب فلا يطالب بالعادة **قوله** وان كان الطاهر اقل من  
الربع اي وان كان الطاهر من الثوب اقل من الربع يخرج بين الصلوة فيه قائماً  
بركوع وسجود وبين الصلوة عارياً قاعداً ياقماً لانه ابتلي ببلتين فيجزي وهذا  
عندها وعند محمد ورفعهما الله لرمه ان يصلي فيه بركوع وسجود **قوله**  
والاول افضل اي الصلوة فيه قائماً بركوع وسجود افضل عندها كما هو الواجب  
عند محمد رحمه الله **قوله** الثالث اي الشرط الثالث ستر العورة وقد مر الدليل  
فيه **قوله** عورة الرجل ما بين سترته الي ركبتيه هذا لفظ الحديث ويروي  
عورة الرجل ما دون سترته حتي يجلو ركبتيه فبتين ان السرة ليست بعورة  
واما السرة فذلك ليست بعورة عند علي الصحيح وما ذكره صاحب المنطق  
من قوله ثم منها السرة ليس بعورة مذهب **قوله** والخر جميع بدنها وشعرها  
عورة لقوله عليه السلام الخرة عورة مستورة اي تجب سترها وهي اسم  
الجموع فيتناول كلها فان قلت الصيغة صيغة الاخبار حقيقة فكيف تأولها  
هكذا قلت نعم اخبار حقيقة لكنها غير مرادة لاننا نشاهد ما غير مستورة  
فلو حمل علي حقيقة للزم الخلف في كلام الشارع فحملنا علي وجوب السترة اذ  
الوجوب ملانم للاخبار والوجوب مقضي اليه فان قلت ما ذكرني من النص  
فهو عام يتناول جميع بدنها علي ما قلت فباي شيء خرج منه البعض وهو

ليست بعورة وقال الشافعي ركبته



وجها وكفاها وقد ماها . قلت خرجت تلك الاشياء للضرورة فان المرأة  
لا تجديد امن مناولة الاشياء بيدها وتحتاج الي كشف وجهها خصوصا  
في الشهادة والمحكمة والنكاح وتضطري الي الشيء في الطرقات وتظهر قدميها  
لا سيما الفقيرات منهن فلو جعلت هذه الاشياء عورة يخرجني علي ان هذا معنى  
قوله تعالى الا ما ظهر منها الي الاما جرت العادة والجحيلة علي ظهوره ورايت  
في بعض النسخ وعورة الحرة جميع يديها وشعرها عورة والاول اصب علي ما  
لا يخفي علي الفطن واذا افترج الشعر بالذكر بقوله وشعرها وان كان داخل  
في قوله وجميع يديها فليعلم ان الاصح ان شعرها عورة فافهم **قوله**  
وعورة الاممة مثل عورة الرجل لانها محل الشهوة كما كان عورة في حقها كان  
عورة في حقها بالطريق الاولي وبطنها وظهرها عورة ايضا لان النظر اليهما  
سبب الفتنة وما سوي ذلك ليس بعورة والمكاتبه وام الولد والمذبة كالاممة  
**قوله** والعورة الغليظة والخفيفة سواي في حكم الانكشاف المانع وغير المانع  
العورة الغليظة هي القبل والدرر والخفيفة غيرهما من موضع العورة وفاتية  
كونها علي السوا يظهر فيها اذا انكشف قدر ربع العضو كمنع سوا كانت من الخفيفة  
او الغليظة وما دونه لا يمنع فيهما وهذا هو الصحيح . وذكر الكرخي انه يعتبر في  
الغليظة قدر الدرهم وفي الخفيفة الربع كما في نوعي النجاسة وهذا ليس بقوي  
لانه فضل الغليظة في العورة الغليظة وهو في الحقيقة تخفيف لانه اعتبر في  
الدرر قدر الدرهم والدرر لا يكون اكثر من قدر الدرهم فهذا يقتضي جواز الصلوة  
وان كان كل الدرر مكشوفاً وهو ناقص **قوله** وما دون ربع العضو عورة يعني  
اذا انكشف ما دون ربع العضو مما ذكرنا انه عورة لا يمنع جواز الصلوة . واذا  
انكشف ما دون ربع العضو مما ذكرنا انه عورة لا يمنع جواز الصلوة **قوله** ساقها  
فذلك يمنع وقال ابو يوسف انما كان المكشوف اكثر من النصف يمنع وان كان اقل  
منه لا يمنع وفي النصف عند رواتين . واما الخفيتين فليل لهما تبعان للذكر  
فيعتبر الكل عورة واحداً والصحيح ان يعتبر كل واحد عورة علي حدته كما في  
الدية ومذهب الشافعي ان قليل الانكشاف وكثير مانع **قوله** والساتر الرقيق

بما ينظر اليه

الرقيق الذي لا يمنع رؤية العورة لا يكفي . اي لا يكفي لجواز الصلوة لعدم الساتر  
الواجب عليه هذا اذا وجد غيره اما اذا لم يجد غير ذلك فله ان يصلي فيه لانه  
لا يكون حاله اذ في من العاري وصلوة العاري حارة فهذا اولي . واذا صلى في  
ثوب واحد مخلول الجيب اشار في نوادر من شجاع الي انه يجوز وسوي بين كث  
الحية وخفيفتها فانه ذكر عن ابي حنيفة وابي يوسف انه لو نظر الي عورة لا تستد  
ملوته وهو الصحيح ذكره في الفتية وقال القدوري ذكر بن شجاع انه اذا كان  
مخلول الاثار وكان لو نظر الي عورة نفسه من زيفه لم يجز قال في الواقعات انما لا  
يفسد صلوة المصلي اذا نظر الي عورة غيره لان العورة انما تعتبر عورة في حق غيره دون  
نفسه **قوله** ومن فقد الساتر . اي ومن لم يجد ما يستتر به عورة صلى عريانا  
قاله ابو يمي بالركوع والسجود او صلى قائماً بركوع وسجود والاول افضل لانه  
استد وقال الشافعي رحمه الله يلزمه اداء الصلوة باتمام اركانها وبه قال زفر  
**قوله** الرابع . اي السطر الرابع استقبالة القبلة وقد مر الدليل فيه **قوله**  
وفرض عن الكعبة للمكي هذا بالاجماع حتي لو صلى مكياً في بيته ينبغي ان يصلي  
حيث لو ازيلت الجدران يقع استقباله علي مثل الكعبة بخلاف الاقاضي **قوله**  
وجها اي فرض جهة الكعبة لغير المكي لانه ليس في وسعه الا هذا والتكليف  
لحسب الوسع . وقال الجرجاني فرض الغياب عنها اصابة عينها كالمكي والاول صحيح  
وقاية الخلاء تظهر في اشتراط نية الكعبة فعند يشترط وعند غيره لا **قوله**  
ومن اشبهت عليه القبلة والاشتباه يكون بالظواهر الاعلام وتراكم الظلام **قوله**  
لا يتحرى عنده من يسا له اي لا يتحرى والحال ان عنده من يسا له عن القبلة  
لامكان الوصول اليها بالاستخبار **قوله** ولا في الصحراء والسمات صحية . اي ولا  
يتحرى ايضا في الصحراء والحال ان السمات صحية غير متعينة لامكان الوصول اما  
القبلة بواسطة القمر والنجوم بخلاف ما اذا كانت متعينة **قوله** واذا عدم الدليل  
وهي الشمس والقمر والنجوم وعدم الخبر ايضا في الصحراء يتحرى وصلي لقوله  
تعالى فايما تولوا فم وجه الله اي قبلة الله نزلت في الصلاة طال الاشتباه والتحرى  
بذل المجهول لتبيل المقصود **قوله** فلو تبين الخطاء فيها . اي في الصلوة ينبغي علي

بما ينظر اليه



صلوته وأتمها ولكن يستدبر إلى القبلة لأن أهل قبا لما بلغهم نسخ القبلة  
استندوا في الصلوة كهيئةهم واستحسنه النبي عليه السلام **قوله** ولو تبين  
أي الخطأ بعد الصلوة لا يعيد ما صلي وقال الشافعي يعيد إذا استدبر لأنه  
ما عور باستقبال القبلة ولم يوجد ولنا ما نلونا **قوله** والخامس أي الشرط  
الخامس النية وهي إرادة الصلوة بقلبه وهي أن يعلم بقلبه أي صلوة يصلي وإدناه  
ما لو سئل لا مكنته أي يجيب على البداهة وإن لم يقدم على أن يجيب إلا بتأمل لغير  
تجزؤ صلاته وهذا هو الأصل ولا غير للذكر باللسان لأنه كلام لا نية فإن فعله  
لتجمع عزيمته عليه فهو حسن وهو معني قوله واللفظ سنة أي القول باللفظ  
سنة **قوله** والمقتدي ينوي أصل للصلوة بأن يعيها كالظهر مثلا ولو نوي فرض  
الوقت يلحق أيضا لأنه مشروع الوقت والغايية غير مشروع الوقت فانصرف مطلق  
النية إليه كنفذ البلد إلا في الجملة للاختلاف في الوقت لا في عدد الركعات لأنه  
مورد الركعات لأنه لما نوي الظهر فعد نوي عدد الركعات ولو نوي الظهر خمسًا ثم  
سلم على رأس الأربع جاز ظهره وأخت نية كفا في التتمه **قوله** ومتابعة الإمام  
أي ينوي متابعة الإمام أيضًا لأن الفساد يلحقه من إمامه فلا بد من التزامه  
صورته أن يقول نويت أن أصلي **قوله** تعالى فمن الظهر تابع الإمام **قوله**  
أو الاقتداء به أي أو ينوي الاقتداء بالإمام مثل أن يقول نويت أن أصلي **قوله** فمن  
الظهر مقتديا بالإمام **قوله** ونحو ذلك مثل أن يقول نويت أن أصلي **قوله** فمن  
الظهر ما عورًا والفضل للمقتدي أن يقول اقتدي بهن هو إمامي أو بهذا الاسم  
ولو قال مع هذا الإمام جاز ولو اقتدي بالإمام ولم يحيط به إليه أريد هو أم عمر  
جاز ولو نوي الاقتداء به وهو يظن أنه زيد فإذا هو عمر وجاز ولو نوي الاقتداء  
بزيد فإذا هو عمر ولم يحز لأنه نوي الاقتداء بالغائب **قوله** والآخر أي  
الفضل مقارنة النية للتكبير لتتصل نية بعبادة التي لا تنفك إلا بها **قوله**  
فإن قدمها عليه أي فإن قدم النية على التكبير صح أي لم يبطل بباطلها لأن  
النية المتقدم على التكبير كالقائمة عند التكبير ما لم يوجد قاطع وهو عمل  
لا يليق بالصلوة مثل ما إذا نوي شم اشتغل بالكلام أو الأكل أو الشرب أو نحوها

فرض

نحوها وعن محمد بن محمد أن من نوى بريد به صلوة الوقت وعزيت عنه النية  
عند الشروع جازت صلوته وفي الرقيات من خرج من منزله بريد الصلوة  
التي كان يقوم فيها فلما انتهى إلى القيام كبر ولم تحضر النية فهو داخل  
مع القيام لأن النية وجبت فتبقي حكمًا حتى يأتي الميطل ولم يوجد فإن  
قلت ما حكم النية المتأخرة عن التكبير قلت لا معنى بها في ظاهر الرواية  
وقال الكرخي يصح ما دام في الشاء وقيل يصح إذا تقدمت على الركوع  
**قوله** السادس أي الشرط السادس تكبير الأحرار لأنها تحرم الأشياء  
المباحة قبل الشروع بخلاف سائر التكبيرات **قوله** وبمعنى الافتتاح أي  
افتتاح الصلوة بالتكبير وهو الله أكبر والتهليل وهو لا اله الا الله والتهنئة  
وهي بسم الله الرحمن الرحيم وبكل اسم من أسماء الله تعالى نوح الله أجل أو الله  
اعظم أو الرحمن أكبر أو الرحيم أكبر أو الحمد لله أو سبحان الله وهذا عند أبي  
حنيفة ومحمد لقوله تع وذكر اسم ربه فصلي ترك في تكبير الافتتاح فقد  
اعتد بمطابق الذكر فيجوز بكل ما فيه ذكر وقال مالك لا يجوز الا بالله أكبر  
وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز الا به وبالله الأكبر وقال أبو يوسف إن  
كان يحسن التكبير لم يجز الا بالله الأكبر الله كبير الله الكبير **قوله**  
**قوله** ويقول الله أكبر أي يصح الافتتاح أيضًا بقوله اللهم هذا عند أهل  
البصرة لأن معناه يا الله واليه المصداق بدل عن حرف التثنية كان ثناء  
خالصًا ولا يصح عند أهل الكوفة لأن تقدير يا الله امتاخير أي إردنا وأحضرنا  
فكان سؤالا **قوله** لا يا اللهم اغفر لي أي لا يصح الافتتاح باللهم اغفر لي لأنه  
ليس بتعظيم خالص أو هو مشوب لأنه سؤال وهو غير الذكر ولو قال الله تقط  
يصير شاعرًا عند همتا لأنه تعظيم خالص ولو كبر بالنار سب حاز عند أبي حنيفة رحمه  
الله مطلقًا وقال لا يجوز إلا إذا لم يحسن العربية وكذا الخلاف في القراءة والشهاد  
والخطبة يوم الجمعة بالنار سبته وفي الأذان يعتبر العرف للخصيل الإعلام  
**قوله** ولو أدركة الإمام ركعًا أي لو أدركة المقتدي الإمام في الصلوة حال كون  
الإمام ركعًا فكبر للركوع ما مضى أي أتينا بتكبير الافتتاح وشارعًا في الصلوة

إنما سميت التكبير الأولى تكبير الأحرار











وقال الشافعي رحمه الله يجهرها عند الجهر بالقراءة ومعناها ذلك وليكن  
وقيل للام اسمع واستجب وقيل هي فارسية يعني هم تقبلت الماء ههنا  
كأراك وهراكن وهي بالمهد والقصر والمشد يد خطا يفسد الصلوة والقنوي علي انه لا يفسد  
تصحيح الصلوة العامة **قوله** والفاختة وحدها اي قراءة الفاختة وحدها في الركعتين  
الآخرين سنة لقول ابي قنانه انه عليه السلام قرا في الاخيرين نفاختة الكتاب وحدها  
وعن ابي حنيفة رحمه الله انها اجبت حتى يجب سجود السهو بتركها والاول صلح  
**قوله** وان سجد فيها اي في الركعتين الاخيرين حان لان عليا ومن مسعود رضي  
عنه كانا يسجدان فيهما ولو سكت كره لانه ترك السنة **قوله** والقراءة وليجتهد في  
كل ركعة ان النفل لان كل ركعتين منه صلوة **قوله** لا يجب بالتحريم فيه الا  
ركعتان في ظاهر الرواية ويستفتح علي راس الاخيرين في الرابعة وكذلك تجب القراءة  
في ركعات الوتر للاختياط **قوله** وتجهر الامام حتما اي وجوبا في صلوة الفجر  
والركعتين الاوليين من المغرب والعشاء وقد استوفينا الكلام فيه عند عدة الوجبات  
**قوله** ويجهر المنفرد اي بين الجهر والاختفاء **قوله** ويجهران اي الامام والمنفرد  
جميعا في الباقي وهو الظهر والعصر والركعتان الاخيرتان من العشاء والركعة الثالثة  
من المغرب على سبيل الوجوب **قوله** ويجهر اي الامام في الجمعة والعيد للتراث  
وكذلك في الزواجر والوتر **قوله** وفي النفل يجزي نهائيا اي وفي صلوة النفل يجزي  
المصلي القراءة في النهار لان الزاويل لتباعد الفرائض **قوله** ويجزي ليلا اي يجزي في  
النفل في الليل ان شأ جهر وان شأ خافت والجهر افضل اعتبارا بالعرض في حق المنفرد  
**قوله** ويكون تخصيص سورة بصلوة لما فيه من جهر الباقي وفيه اخذ عن قول  
الشافعي رحمه الله فان عند الفاختة مخصوصة بالقراءة في الصلوات **قوله** الا اذا كان  
ابسر عليه مثل ما اذا كان عاميا فلم يفسر عليه الا سورة الاخلاص مثلا فانه اذا  
خصصها بصلوته لا يكره لان التكليف بقدر الوسع **قوله** وان تبع النبي عليه السلام  
مثل ما اذ خصص سورة الم السجدة لصلاة الفجر اتباعا للنبي عليه السلام فانه عليه  
السلام كان يقرأها في الفجر ولكن بشرط ان يعتدل التشوية بينهما وبين سائر القرآن  
ولا يفضل بعضها علي بعض لان كلام الله في الفضيلة سوا ومعتقد حال من الضم الذي

قالوا هو ان

الامام

الذي في اتبع فافهمه **قوله** ولا يقرأ الموشم خلف الامام وقال مالك رحمه  
الله يقرأ في السرية لا في الجهرية وقال الشافعي رحمه الله يقرأ الفاختة في الكل  
والاصح ما قلنا لقوله تعالي واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا واكثر اهل  
التفسير علي ان هذا خطاب للمقتدين وقال احمد اجمع الناس علي ان هذه الآية  
في الصلوة وفي حريق ابي هريرة واي موسى رحمة الله واذا قرأوا فاستمعوا وقال  
سالم هذا الحديث صحيح وذكرني الشافعي ومع المقتدي من القراءة ما ثور عن ثمانين  
فرا من كبار الصحابة منهم المرتضى والعبادلة وقد دون اهل الحديث اسامهم ثم  
المقتدي اذا قرأ خلف الامام في صلوة الخافته قيل لا يكون واليه مال الشيخ الامام  
ابوحنيفه وقيل عند محمد رحمه الله لا يكون وعندهما يكون **قوله** الثالث اي  
الركن الثالث الركوع لقوله تعالي اركعوا **قوله** فاذا فرغ من القراءة كبر وركع  
اي كبر مع الركوع لان في الواو معني العينة وقال سبجان رضي العظيم ثلثا لم يركع  
عن عتبة بن عاص انه قال لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم قال رسول الله عليه  
السلام اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت سبح اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم  
رواه ابو داود وعند ابي مطيع هذا فرض **قوله** وهو ادي الكمال اي القبول  
ثلثا ادي الفضيلة وان سجد من كره لانه مخالفة لما في السنة **قوله** فاذا اتممت  
راكعا اي حال كونه راكعا وقال سمع الله لمن حله لا غير يعني لا يقول ربنا لك  
الحمد وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما يجمع بينهما كيلا يكون محروفا غير ونا  
نفسه فيستحق التسبيح قال الله لم يقولوا مالا يفعلون وله قوله عليه السلام اذا  
قال الامام سمع الله لمن حله فتقولوا ربنا لك الحمد رواية البخاري ومسلم ومعني  
سمع الله لمن حله اجاب الله لها للسكينة لا الكفاية فلهذا تحريكه خطأ **قوله** ويقول  
المؤمن ربنا لك الحمد هذا وظيفة القوم عندنا وعند الشافعي رحمه الله ياتون بالتسبيح  
ايضا **قوله** والمنفرد يجمع بينهما اي بين التحميد والتسبيح وصف التحميد ربنا لك  
الحمد وربنا لك الحمد اللهم ربنا لك الحمد اللهم ربنا لك الحمد وهو الاحسن والكل  
منقول عن النبي عليه السلام فهذه الواو زائدة وقيل عاطفة تقديرا ربنا احدا  
ولله الحمد **قوله** الرابع اي الركن الرابع السجود وهو وضع الجبهة علي الارض

عن ثمانين

في بيان العينة

عن عتبة بن عاص

القول





**قوله** فاذا اطمأنت قائما اي من الركوع كبر وسجد وقال سبحان ربّي الاعلى  
ثلاثا وذلك ادعاء ويستحب الزيادة بالابتداء وهو الجحش او السبح وان كان اما  
لا يزيد على خير بل القوم لا يردّون الي تنفير الجماعة **قوله** ثم يرفع راسه مكبرا  
اي يرفع راسه من السجدة حال كونه مكبرا ويقعد فاذا اطمأنت كبر وسجد ثانية  
كالاولى والسجدة الثانية فرض حتى تفسد الصلوة بتركها واحدة منهما فان قلت ما  
الاضل في تكرار السجود دون الركوع قلت هذا امر تعبدى عند الفقهاء ولكن فيه حكمة  
وهي ان الاولي لاقتبال الارض والثانية لرغم ابليس حيث لم يسجد استنكارا وقيل  
الاولي اشارة الى خلق الانسان من التراب والثانية اشارة الى انه يعود اليه **قوله**  
ودفع القدمين على الارض حاله السجود فرض فان وضع احداهما دون الاخرى تجوز  
ويكون ذكره في التتمة والسجود باليدين والركبتين ليس بواجب عندنا خلافا لغيرنا  
رضي الله عنهما **قوله** ويجوز السجود على كورهما منته وطرف ثوبه وقال الشافعي  
رحمته لا يجوز ولنا حديث انس قال كنا نصلي مع النبي عليه السلام في شدة الحر فان  
لم يستطع احدا ان يركن جبهته من الارض بسط ثوبه فسجد عليه راحة الخمار وسلم  
وقال البخاري في صحيحه قال الحسن رحمه الله كان القوم يسجدون على العمامة  
والقلنسوة ولو سجد على كفده وهي على الارض جاز على الاصح ولو بسط كفه على الخاشية  
فسجد عليه تجوز وقيل لا يجوز ولو سجد على ثوبه من غير ثوبه لا يجوز على المختار  
وبعدن تجوز على المختار وعلى ركنيه لا يجوز في الوجهين ولو سجد على ظهر من هو في  
صلوته يجوز وعلى ظهر من يصلي صلاة اخري او ليس في الصلوة لا يجوز والمستحب ان يسجد  
على التراب **قوله** والحامس اي الركن الخامس الانتقال من ركن الى ركن علي ما بينا من  
انه مثل الانتقال من القيام الى الركوع ومن الركوع الى السجود ومن السجدة الى السجدة  
الاخرى ان رفع الرأس كيف يشترط ليحقق الانتقال حتى لو تحقق الانتقال بلا رفع  
الرأس بان سجد على وسادة فترعت الوسادة من تحت راسه وسجد على الارض تجوز  
نعلم من ذلك ان الانتقال فرض واشترط رفع الرأس لاجله لا لكونه فرضا بنفسه  
**قوله** السادس اي الركن السادس القعدة الاخيرة قدر التشهد وتقدّم الكلام  
فيه مستوفي **قوله** واذا قرا التشهد يشير بسبحته عند كلمة التوحيد وهي

سبحان ربّي الاعلى  
ثلاثا وذلك ادعاء

وهي قوله اشهد ان لا اله الا الله لما قال محمد انه عليه السلام كان يشير بخن  
لضع يصنع عليه السلام قال وهو قول ابي حنيفة رحمه الله وايضا قال في  
الاصح لان كثيرا من المشايخ لا يرون الاشارة وكرهها في منية المفتي وقال في  
الفتاوى لا اشارة في الصلوة الا عند الشهادة في التشهد وهو حسن **قوله**  
ولا يزيد في القعدة الا في علي قوله واشهد ان محمدا عبده ورسوله لان الزيادة  
ما نقلت **قوله** ويزيد في الثانية اي في القعدة الثانية الصلوة على النبي عليه السلام  
قلت هي المصنف في قوله في الثانية لانه لا يشمل قعدة الصبح والتشهد المأفوف  
في الرباعية ولو قال ويزيد في الاخيرة لكان اشمل فافهم ثم اعلم ان الصلوة على  
النبي عليه السلام فرض في العزّة واحدة اما فرضها فلقوله تعالى يا ايها الذين  
امنوا صلوا عليه والامروا للوجوب واما كونها مرة فلا لان الامر لا يقتضي التكرار وقال  
المحاوي تكرر كلما ذكر النبي عليه السلام واما في الصلوة فهي سنة عندنا وقال  
الشافعي رحمه الله فرض قلنا لو كانت فرضا لعلمها للاعرابي حين علمه فربما  
الصلوة **قوله** وما شاء من الدعاء اي يزيد في الثانية ايضا ما شاء من الدعاء والمراء  
منه الدعاء الذي يشبه القرآن او السنة نحو اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات  
وما ليس من القرآن يفسد كقوله اللهم اغفر لزيد وعمرو وعلي وخالي ولو قال اللهم  
ارزقني من ثقلها وثقلها وقومها لا يفسد لانه موجود في القرآن ولو قال اللهم  
ارزقني ثقلها وثقلها وقومها نفس لانه ليس في القرآن وهذا كله اذا لم يقعد قدر  
للتشهد في آخر الصلوة ولما اقعده فصلوته تامة ويخرج به من الصلوة **قوله**  
والسؤال اي يزيد ايضا من السؤال الذي لا يعطيه الا الله كالرحمة والمغفرة  
والرضا والحق والاستعاذة من النار ومن الشيطان الرجيم ولا يسأل بما لا يحيل  
سؤاله من العباد نحو اعطني كذا او زوجني امرأة وعهد الشافعي رحمه الله تجوز ان  
يدعو بها شاء مطلقا ولنا قوله عليه السلام ان صلاتنا هذه لا تصلح فيها شيء من كلام  
الناس وافاهي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن رواية مسلم **قوله** ثم يسلم عن يمينه  
اي يقرأ الفراغ عن التشهد والصلوة والدعاء يسلم عن يمينه فنقول السلام عليكم  
ورحمته الله ثم يسلم عن يساره كذلك والسلام ليس بفرض عندنا حتى يصح الخروج



بغيره وقال الشافعي رحمه الله هو فرض لقوله عليه السلام تحريمها التكبير  
وتحليلها التسليم ولنا ما روي عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله عليه  
السلام اذا تعدد الامام في الحركه ثم احدث قبل ان يقبل تشهد تمت صلواته وفي  
رواية قبل ان يسلم وفي رواية قبل ان ينكلم رواة ابو داود والترمذي والبيهقي  
ومارواة ان صح لا يقيد الغرضية لانه لا تثبت بغير الواحد وانما يفيد الوجوب  
وقد قلنا بوجوبه **قوله** وينوي بكل تسليم من في تلك الجهة من الملائكة والحاضرين  
رجالاً ونساء لان السلام قرينة والاعمال بالنيات والاصح ان لا ينوي النساء في زماننا  
ولا من لا شركة له في الصلوة نص عليه في الهداية ولا ينوي الملائكة عدد المحصور  
لاختلاف الاخبار في عددهم فقال بن عباس رضي الله عنهما مع كل مؤمن خمس من  
الحفظة واحد عن يمينه يكتب الحسنة واحد عن يساره يكتب السيئة وواحد مما  
يلقته الخيرات وواحد وراه يدفع عنه الافات وواحد عنده ناصيته يكتب ما يصلي على  
النبي عليه السلام ويلقنه الي الرسول عليه السلام **وقيل** مع كل مؤمن ملكان **وقيل**  
ستون ملكاً **وقيل** مائة وستون فصار كالانبياء عليهم السلام فانه لا ينبغي ان يعين  
عدداً في ايمانهم للاختلاف فيما يؤمن به من المؤمنين ولا يؤمن به من هو بيني وبين عدداً  
ثم المصنف قدّم الملائكة على الحاضرين كما هو في الملبسوط وفي الجامع الصغير عكسه  
ولا يتعلق بذلك حكم لان الواو لا يقتضي الترتيب **قوله** والمنفرد ينوي الملائكة فقط  
لا هم الحاضرون وليس معه سواهم **قوله** والمأموم ينوي امامه في اي جهة  
كان فان كان في يمينه نواه في التسليم الثانية وان كان في يساره نواه في التسليم  
الاولى وان كان بخلافه نواه فيما اي في التسليمين **فصل** في السنن  
الرواتب وغيرها لما فرغ من بيان الفرائض شرع في بيان السنن والرواتب جمع  
رأية والسننة الرواتب هي السننة المؤكدة وقوله وغيرها اي وفي بيان غير  
السنن الرواتب ايها وهي السنن الغير المؤكدة **قوله** وهي اي السنن الرواتب  
ركعتان قبل الفجر واربعة قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان  
بعد العشاء فهذه ثلثي عشرة ركعة **ما روي** عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي عليه  
السلام يصلي قبل الظهر اربعاً وبعدها ركعتين وبعده المغرب ركعتين وبعده العشاء

ملكاء  
اي الامانة بهم

العشاء ركعتين وقبل الفجر ركعتين رواة مسلم وابوداود وابن حنبل **قوله** واربعة  
قبل العصر وهذا غير مؤكدة لعدم المواظبة عليه ولهذا جعلها في الاصل حسناً **قوله**  
اوركعتان اي قبل العصر يعني بخير المصلي بين الركعتين والاربعة قبل العصر لا تختلف  
الاثارة والاربعة افضل **قوله** واربعة قبل العشاء وهذه ايضا غير مؤكدة لما قلنا ولهذا  
كان مستحباً **قوله** وبعدها اربع اوركعتان اي بعد العشاء اربع ركعات اوركعتان  
خلاف الركعتين اللتين هما مؤكدتان وقبل الاربعة قول ابي حنيفة رحمه الله والركعتان  
فلهما بناء على اختلافهم في نوافل الليل **قوله** واربعة قبل الجمعة لما روي عن ابي  
ايوب كان النبي عليه السلام يصلي بعد الزوال اربع ركعات فقلت ما هذه الصلوة التي  
تداوم عليها فقال هذه ساعة يفتح ابواب السماء فيها فاحب ان يصعد الي فيها على صالح  
تقلت اني كلن قدالة فقال نعم فقلت ان تسليمة واحدة ام بتسليمتين فقال بتسليمة  
واحدة رواة الطحاوي وابوداود والترمذي وابن ماجه من غير فصل بين الجمعة والظهر  
فيكون سنة كل واحد منهما اربعاً **قوله** واربعة بعدها اي بعد الجمعة **ما روي** عن  
ابي هريرة رضي الله عنه انه عليه السلام قال من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل  
اربعة رواة مسلم **قوله** والسنة لا تقتضي الاسنة الفجر اذا فأت مع الفجر لا الاصل  
في السنن ان لا تقتضي تسليم مثل الواجب فيختص به الا ان النقص ورد في قضاء سنة الفجر  
تبعاً للفرض فيبقى ما وراه على الاصل واما اذا فأت بغير الفجر هل تقتضي فعهما لا  
تقتضي وعند محمد رحمه الله يقتضي بعد طلوع الشمس الي الزوال **قوله** وسنة الظهر  
ايضا يقتضيها في وقتها يعني اذا فأت الانع اي قبل الظهر بسبب شروعه مع الامام  
تقتضيه في وقتها عند الجمهور **وقيل** لا يقتضيه والا لكان لصحتم قال ابو يوسف رحمه  
الله يصلي الاربعة لو كان مع الركعتين وقال محمد رحمه الله بعكسه وذكر الصدر الشهيد  
الاختلاف على العكس **مسألة** تزك سُنن الصلوات الخمس ان لم يرها حقاً كفر والا اثم  
**قوله** والتطوع بالانهار ركعتان بتسليمه او اربع لو ردد الاثر بذلك وفي الليل  
ركعتان او اربع او ست او ثمان **قوله** ويكره الزيادة على ذلك فيما اي على الانع  
في النهار وعلى الثمان في الليل والاربعة افضل فيما اي التقل باربعة ركعات افضل في  
الليل والنهار جميعاً هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما الافضل هو الاربعة في كل

لاثر



بالمهارة والركعتان بالليل وعند الشافعي رحمه الله لا تفصل مثنى مثنى فيها لقوله عليه السلام صلوة الليل والليل والنهار مثنى مثنى ولها قوله عليه السلام صلوة الليل مثنى ولا يـ حنفية رحمه الله ما روت عائشة رضي الله عنهما كان يصلي بالليل أربع ركعات لا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي أربعاً لا تسأل عن حسنهن وطولهن رواه مسلم والبخاري **قوله** والأفضل في السنن والنوافل المأثور لما روي عن ابن ثابت أن النبي عليه السلام قال صلوة المدا في بيته أفضل من صلوة في مسجد هذا إلا المكتوبة رواه أبو داود في سننه **قوله** ويتطوع قاعداً بغير عذر لأن باب التطوع أوسع ثم قيل يفعد مترجماً والصحيح أن يفعد كما في التشهد لأنه عهد مشروط بما في الصلوة **قوله** الأسمدة الفجر لأنها في قوة الواجب فلا يجوز قاعداً إلا من عذر **قوله** ولو شرع قاعداً أي ولو شرع في التطوع قاعداً وأتمه قائماً أو بالعكس وهو أن ليسرع قائماً وأتمه قاعداً صح فالأولي اتفاقية والثانية فيها خلاف فعند أبي حنيفة رحمه الله يجوز ويكره كما في الابتداء وعندهما لا يجوز إلا بعد العذر اعتباراً بالشرع بالندب **قوله** ولو شرع راجحاً أي ولو شرع في التطوع وهو على الدابة ثم نزل من على صلواته لأن إجماعه انعقد بجوزا للركوع والسجود على معني أنه بالحياض إن شاء نزل وأتمه بركوع وسجود وإن شاء أتمه على الدابة **قوله** وفي عكسه استقبل وهو ما إذا سرع في التطوع وصلى ركعة وهو على الأرض ثم ركب لا يبيني بل يستقبل لأن إجماعه انعقد موجباً للركوع والسجود فلا يقدر على ترك ما لزمه من غير عذر **قوله** ويكره التطوع جماعة إلا التراويح لو ورد الأثر في التراويح دون غيرها من النوافل **قوله** ومن تطوع بصلوة أو صوم لزمه أتمه لأنه وجب عليه بالشرع حتى يلزم عليه القضاء إن أفسله وقال الشافعي رحمه الله لا يجب بالشرع فلا يقضي عند الانسداد والله أعلم **فصل** في التراويح المناسبة بين الفصلين ظاهراً وهي كون كل واحد منهما مشتملاً على النوافل **قوله** وهي أي التراويح ستة مؤكدة ذكرها في لفظ الإختيار والأصح أنها ستة مؤكدة لمواظبة الخلفاء الراشدين عليها نص عليه صاحب الهداية وهي سنة الرجال والنساء وقال بعض الروافض سنة الرجال دون النساء فقال بعضهم سنة عمر رضي الله عنه وعندنا

وعندنا هي سنة رسول الله عليه السلام إقامها في بعض الليالي وبين الخدرة  
في ترك المواظبة وهي خشية أن يكتب علينا ثم واطب عليها الحفاة الراشدون  
**قوله** خمس تروحيات أي التراويح من جهة العدد خمس تروحيات كل تروحية  
الربع بتسليمتين فالجمع عشرون ركعة وعند مالك رحمه الله ستة وثلاثون ركعة  
ولنا ما روي البيهقي بإسناد صحيح أنهم كانوا يقيمون على عهد عمر رضي الله عنه  
لعمري ركعة وعلي عهد عثمان وعلي رضي الله عنهما مثله فصار إجماعاً **قوله**  
ويجلس بين كل تروحيات هذا المجلس مستحب لعادة أهل الحرمين كذلك غير أهل  
مكة يطوفون بين كل تروحيتين أسبوعاً وأهل المدينة يصلون بذلك أربع ركعات  
وأهل كل بلدة بالخيار يسبحون ويهللون أو ينتظرون سكوناً **قوله** ولا يجلس بعد  
التسليم الخامسة في الأصح وهو قول الجمهور فالمجلس خلاف عمل أهل الحرمين  
**قوله** ثم يؤتم ٢٧ أي ثم يصلي الإمام بهم الوتر وأشار بهم إلى أن وقت التراويح  
بعد العشاء قبل الوتر ولكن الأصح أن وقته بعد العشاء إلى آخر الليل قبل الوتر  
ولعله كما يجي عن قريب وأدخل ثم ههنا على المعهود من ترتيب الوتر عليها **قوله**  
ولا يصلي الوتر بجاعة خارج رمضان عليها إجماع المتأخرين هذا لفظ الهداية وفي  
الغزالي وموافقات الصدر الشهيد أن الاقتصار بالوتر خارج رمضان بختم **قوله**  
وسننها أي سنة التراويح الختم في الشهر وهو أن يقرأ في كل ليلة جزءاً من القرآن  
الكریم هذا هو المفهوم من ظاهر كلامه ولكن ينبغي أن يكون الختم في ليلة السابع  
والعشرين للكرة الأخبار أنها ليلة القدر والختم مرتين فضيلة ثلاث مرات في كل  
عشر مرة أفضل ولص صاحب الهداية والكافي أن الختم لا يترك لكسل القوم **قوله**  
والجماعة أي في التراويح سنة علي الكفاية هذا عند الجمهور حتى لو ترك أهل  
مسجد أسوأ ولو أقامها البعض فالمختلف من الجماعة تاركاً للفضيلة ولم يكن  
مسيباً فقد تخلف بعض الصحابة **قوله** ويترك الإمام الدعاء بعد التشهد إن علم  
ملك القوم لأنها ليست بسنة بخلاف التناحيب لا يتركها الإمام ولا الجماعة إن التناحيب  
كله وقتها **قوله** ووقتها أي وقت التراويح بعد أداء العشاء إلى الفجر قبل الوتر  
وبعد وقال جماعة من أصحابنا منهم اسمعيل الزاهد إن الليل كله وقت لها قبل







حتى يخرج وجهه من أن يكون إلى جهة القبلة فاما لو نظر نحو عينه بيمينه  
 أو يساره من غير أن يلوي عنقه فلا يكره لأنه عليه السلام كان يلاحظ أصحابه  
 في صلواته يقول عيني **قوله** ولا يعبث بثوبه وعصم لقوله عليه السلام  
 أن الله كره ثلثا الرذيلة في الصوم والعيش في الصلوة والفحش في المقابر وإذا  
 انتفض كبر عما منه فسواها فسلوته تامة وإن عبت بيمينه أو حرك بعض جسده لا  
 يفسد صلوته وعلى قياس ما حكى عن أبي نصر أن من تنفس ثلثا فسدت  
 صلوته وكذا إذا حرك جسده أو عبت بيمينه ثلثا وكذلك إذا لبس المصلي  
 الخفين والمرأة إذا تجردت فسدت صلواتها **قوله** ويكره تعريض عيني لقوله عليه  
 السلام إذا قام أحدكم إلى الصلوة فلا يغض عيني **قوله** ويكره سبق الإمام  
 أي سبق المقتدي الإمام بالانفعال بانه يركع قبل أن يركع الإمام أو يرفع رأسه من  
 الركوع أو السجود قبل الإمام لأنه مخالف وهو مأثور بالموافقة لقوله عليه السلام  
 لا تبادروني بالركوع والسجود رواية أبو داود وروى أبو داود أيضا عن أبي  
 هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله عليه السلام أما يجئني أو لا يجئني أحدكم  
 إذا رفع رأسه والإمام ساجد أن يقول الله ورأسه رأس جبار وصوته صوت جبار  
 وهذا فيما إذا وصرت المراكز مع الإمام وأما إذا لم يوجد أصلا ففسد صلوته  
**قوله** وعد الآي أي يكره عد الآي والتسبيح هذا عند أبي حنيفة رحمه الله  
 لأنه ليس من أعمال الصلوة وعندهما لا بأس به وبه قال الشافعي رحمه الله  
 قيل للخلاف في الكتوبة ولا خلاف في المنوع أنه لا يكره وقيل بالعكس  
 والغزير في الأصابع أو الحفظ بالقلب لا يكره اتفاقا وأشار في الإيضاح إلى أنه  
 يكره العد بالقلب أيضا **قوله** وهل شيء أي يكره حلق في يده أو فمه لأنه  
 نوع عبث ومنه قلب الحكي إلا أن لا يمكن السجود فيسويبه مرة لا فمجا في الخبر عن  
 سيد البشر في تسويته أن يجرب بأذنه مرة أو ذرا **قوله** وتطويل الإمام أي يكره  
 تطويل الإمام الركوع لداخل يعرفه لأن العبادة ينبغي أن يكون خالصة لله تعالى  
 وفيه نوع اشتراك حتى قيل تفسد صلوته وقيل تجني عليه الكفر وإذا لم يعرف  
 الداخل لا يكره وقيل إن كان الداخل غنيا يكره وإن كان فقيرا لا يكره **قوله**

لا تبادروني

والغزير

بدل  
نوع عبث

قوله ويكره افتتاح الصلوة وبه حاجة أي إلى الخلوة في البول والغائط لما  
 روي عن النبي عليه السلام أنه قال إذا أراد أحدكم الغائط وأقمت الصلوة فليبدأ به  
 رواية بن ماجه وفي رواية الموطا والنسائي إذا أراد أحدكم الغائط فليبدأ به  
 قبل الصلوة ولا يسهل ولا يتفرغ قلبه إلى الصلوة **قوله** ويكره الصلوة خلف  
 صف وحل هما وجد فرجة أي موضع خاليا في الصف للخلقة حتى إذا لم يجد فرجة  
 لا يكره للضرورة **قوله** ولو صلى في مكان طاهر من الحمام ولا صورة فيه لا يكره  
 وقيل يكره مطلقا فقيل لأنه موضع الشياطين وقيل لا يندب صلب العسلات  
 والأصح أنه لا يكره ولكن بشرط أن يستغفر ثم وإن يصلي في مكان نظيف ولا  
 على الكراهة بانه موضع الشياطين ممنوع لأن جميع المواضع لا تخلو عنهم فينبغي  
 أن يكره الصلوة خارج الحمام أيضا وللبعض كذا والاستدلال على الكراهة عليها  
 بانه مصب العسلات مدفع بالمكان الطاهر وأما قيد بقوله ولا صورة فيه  
 لأنه إذا كانت فيه صورة يكره **قوله** ويكره القراءة في الحمام جهرا لا سرا  
 قلت ينبغي أن لا يكره مطلقا لأن من يكرهها جهرا يستدل بانه موضع الشياطين  
 وقد قلنا أن جميع المواضع لا تخلو عنهم فيلزم أن يكره القراءة جهرا في سائر  
 المواضع والأمر بخلافه **قوله** ويكره صورة ذي الروح مثل صورة الأسد  
 والفيل والادمي والحيل والطير التي تنقشها المصورون في الجدران والسقوف  
 وينسجها النسيج في البسط والفرش قيد بقوله ذي روح لأن صورة غير  
 ذي روح لا يكره كالشجر ونحوه لأنه لا تعبد **قوله** في كل جهات المصلي  
 يعني سوا كانت في يمينه ويساره أو أمامه أو ورائه أو فوقه أو تحته وذلك  
 لحديث جبريل عليه السلام أنه لا يدخل بيتا فيه كلب أو صورة رواية مسلم  
 وبيت لا تدخله الملائكة تنشر البيوت واشدها كراهة أن يكون أمام المصلي  
 ثم فوق رأسه ثم يمينه ثم يساره ثم خلفه **قوله** الممسوحة الرأس لأن  
 الصورة لا تعبد بل الرأس ومسحوق الرأس أن تكون مقطوعة الرأس أو تمحي  
 رأسها بخيط يخاط عليها حتى لم يبق للرأس أثر أصلا ولو خيط ما بين الرأس  
 والجسد لا يعبد لأن من الطيور ما هو مطوق **قوله** أو الصنعتين جذا

عن جماعة ما انفاده

استدل

تأمل لأن الصنعتين جذا



لا تعبد وكان علي بن ابي طالب في هجرة ذبا ثانياً ولو صلى على بساط مصور لا يكن  
ان لم يسجد عليها لانه اهانة وليس تعظيم ولو كانت الصورة على وسادة  
ملقاة او بساط مقروء لم يكن لها قوتا فكان استهانة بالصورة بخلاف ما  
لو كانت الوسادة منصوبة كالوسائد الكبار او كانت على السترة لا تعظيم لها  
ولو لم يكن ثوباً مصوراً كمن يشبه بحامل الصنم ولا تقصد صلواته في كل الفصول  
**قوله** ولو استقبلت مني امرأة اي تستعمل فيه نار او كانت فيه نار بغيره لانه  
يشبه عبادتها بخلاف الشمع والسراج والمصحف والسيف ونحوها لان هذه الاشياء  
لا تعبد غالباً **قوله** والعمل الكثير يقطع الصلوة اي يبطلها وهو ما لا يوجد الا باليد  
وينفرد عليه مسائل منها اذا وقعت عمامته من راسه في الصلوة فان وضعها على  
رأسه بيده الواحدة لا يفسد وان وضعها بيده يفسد ومنها اذا الجم الدابة في الصلوة  
تفسد لان الاجام لا يكون الا باليد بخلاف ما اذا دخلها لان الخلع يمكن واحدة  
ومنها اذا عقد ازار في الصلوة فان عقدها بيده الواحدة لا تفسد وان عقدها بيده  
تفسد وقيل العمل الكثير ما اشتمل على العود الثالث وتفرغ عليه مسائل  
منها ان المصلي اذا تروى بمروحة مرتين لا تفسد صلواته وان تروى ثلاثا فسد  
وقيل العمل الكثير كل عمل يكون مقصوداً للمغال على ان يفرد له مجلس على حدة  
وتتفرغ عليها مسائل منها ان المصلي اذا مسح راسه او قبلها بشهوة تفسد  
صلواتها ومنها ان المصلي اذا مسح راسه او قبلها بشهوة تفسد صلواتها وقيل العمل  
الكثير هو ما يحرم الناظر اليه انه ليس في الصلوة قال الصدر الشهيد هو الصواب  
واختاره الفضلي وأشار المصنف اليه بقوله وهو المختار فاستخرج ما يتفرغ عليه  
من التمايل ان كتب على ذكر منها قوله ومن صلى في الصحرا نصب بين يديه  
سنة لقوله عليه السلام اذا صلى احدكم فليصل الي ستره وليدون منها لا يقطع  
الشيطان عمله رواية ابوداود **قوله** قدر ذراع فصاعداً اي ما روي عليه  
السلام قال اذا وضع احدكم بين يديه مثل موخرة الرجل فليصل ولا يبالي من  
مروء ذلك لخرجه مسليماً والتهدي وروى صاحب السنن ان اخره الرجل  
ذراعاً فما فوق **قوله** ويقرب منها اي من السترة لما روي **قوله** ويجعلها

بيد

سار

لما

من

ويجعلها بخدا احد حاجبيه اي روي عن القناد انه قال ما رأت رسول الله عليه  
السلام يصلي عود ولا عود ولا شجرة الا جعله على حاجبيه الايمن والايسر لا يعبد  
له صمداً رواية ابوداود اي لا يقابل مستقياً مستقيماً بل كان يميل عنه **قوله**  
ولا عين بالافتاء ولا بالخط يعني اذا قدر غز العود لا يلق ولا يخط لان المقصود لا  
يصل به وقيل يضعه طوله وقيل ان لم يكن معه ما ينسره به يخط طوله وقيل شبه  
الحجاب **قوله** ويأثم المار في موضع سجود في الصحرا او المسجد الجامع لقوله عليه  
السلام لو علم المار بين يدي المصلي ما عليه لوقف ولو اربعين رواية ابوداود وقال ابو النضر  
لا ادري قاله اربعين يوماً او شهراً او سنة وقيل في رواية اي هرين رضي الله عنه  
لسنة وانما يأثم اذا مر في موضع سجود في الاصح لان هذا القدر من المكان محقر وفي  
تحريم ما رواه تقي الدين علي المارة وقيل بقدر الصفين هذا في الصحرا فان كان في  
المسجد ان كان بين ملحايل كاشان او سطوانة لا يكره وان لم يكن بين ملحايل والمسجد  
صغير كمن في اي مكان كان والمسجد الكبير كالصحرا وقيل كالمسجد الصغير  
**قوله** ويداء المار اي يدفعه ان لم يكن له ستره او من بينه وبينها اي بين  
الستره باشان او تسيح لقوله عليه السلام لا يقطع الصلوة شيء وادروا ما استطعتم  
فانما هو شيطان رواية ابوداود **قوله** ولا يدراهما اي بالاشارة والتسيح جميعاً  
لحصول المقصود باحدهما ثم الاشارة تكون بالراس والعين او غيرهما **قوله** وان  
تتخج يعني عنده بان لم يكن مضطراً اليه بل كان ليجلس الصوت فحصلت به اي بالتخج  
حروف بخارج بالفتح والضم بطلت اي صلواته عندهما خلافاً لابي يوسف رحمه الله  
**قوله** وان كان اي التتخج بعذر بان كان مضطراً اليه لاجتماع الزان في حلقه  
فلا اي فلا يبطل وان حصلت حروف لانه مضطراً اليه طبعاً فصار كالعطاس والبخار  
لو حصلت بهما حروف **فصل** في الجماعة لما كان اذا الصلوة على وجه الجمال  
بالجملة اذ هي من سنن الهدى فصل لها فصلا على حدة **قوله** هي اي الجماعة سنة  
موكدة لقوله عليه السلام لجماعة من سنن الهدى لا يختلف عنها الا منافق حديث  
طويل اخرجه ابوداود ومسلم والنسائي والمراد بجماعة الرجال لان جماعة النساء  
مكروهة وفي رواية لجماعة فرض كفاية وهي قوله الشافعي رحمه الله وعند احمد من

بها

جعله

من

من

من

من



ابن حنبل رحمه الله فرض عين لكن بشرط الجواز **قوله** وتخفيفها مع الاتمام ستة ثمانية  
 اي تخفيف الصلوة مع اتمام ركوعها وسجودها وغير ذلك سنة ثانية **قوله** فان قلت قول  
 ثانية يستدعي الاول لان الثاني مبني على الاول فالاول ما هي مهنة قلت كون الجماعة  
 سنة مؤكدة هي الاولى وتخفيف الامام الصلوة مع اتمام اركانها هو الثانية ولا شك ان كلاهما  
 سنة اما الاول فلما روي **قوله** الثاني فقلوله عليه السلام يا معاذ لا يكن قناتنا  
 فانه يصلي وراكب المكبي والضعيف وخو الخلة والمتأخر روى ابو داود **قوله** فان قلت لم قيل  
 لتخفيف الصلوة ستة ثمانية قلت لان الستة على فعين سنة مؤكدة وسنة الزوايا وهي السنة  
 الثانية ولا شك ان تخفيف الصلوة من الستة الزايد فانهم رأيت في بعض النسخ  
 وتخفيفها مع الامام بل الجماعة والمهنة والقوانين محيطة يكون الضمير عايدا الى الجماعة اي  
 تحقق الجماعة مع الامام وهو ظاهر لانه اذا اجتمع قوم في مكان وصلوا فادى لا يكونون  
 مقيمين في الجماعة ولا مكملين لواياها ولا من ملجئة **قوله** وافلها اي اقل الجماعة  
 في غير الجمعة واطمع الامام لقوله عليه السلام الاثنان جماعة فافقهما على هذا  
 ثم الخاتمة بابها المتعقبة بنقطة واحدة من تحت بعد الاثنان جماعة من المثلث **قوله** واما في  
 الجمعة فالشرط ثلاثة سوي الامام كما يجي في بايها ان شاء الله تعالى **قوله** والاولي  
 بالامامة الافقه هذا اذا كان بين اثنين القراءة ويجتنب القول بحسن الظاهر وعن ابي  
 رحمه الله ان الاثر مقدم **قوله** ثم الاقران اي فان تساوا في العلم فاقرانهم لكتاب  
 الله تعالى **قوله** ثم الادرع اي فان تساوا في القراءة فاورعهم اولي بالامامة لقوله  
 عليه السلام اجعلوا ايمانكم خياركم فالحق وقد فيما بينكم دين ربكم **قوله** ثم الاكبر سنا  
 اي فان تساوا في الورع فاكبرهم سنا الحق بالتقديم لما روي عن ابي قلاب عن  
 مالك بن الحويرث ان النبي عليه السلام قال له اول صاحب له اذا حضرت الصلوة فاذا  
 ثم ايتما ثم ليومكما اكبركما روى ابو داود **قوله** ثم الاحسن خلقا اي فان تساوا  
 في السن فاحسنهم خلقا اولي بالامامة **قوله** ثم الاشرع نسبا اي فان تساوا  
 في حق الخلق فاشرفهم نسبا الحق بالتقديم لزيادة فضله بشرف النسب **قوله**  
 ثم الاصح وجهًا اي فان تساوا في شرف النسب فاصحهم وجهًا الحق بالتقديم ومعني  
 اصحهم وجهًا اكثرهم صلوة بالليل وفي الحديث من كثرت صلواته بالليل حسن وجهه

في هذه المسألة  
 في قوله تعالى  
 فان تساوا في  
 العلم فاقرانهم  
 لكتاب الله  
 فان تساوا في  
 العلم فاقرانهم  
 لكتاب الله

وجهه بالنهار ثم انساوا في هذا المعني ايضا يقرع فيقدم من خرجت قريته او يكون  
 الخيار للقوم فيقدم من يجنارونه **قوله** ومن ام واجدا اقامة عن يمينه مقارنا له  
 لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال ثبت في بيت خالي ميمونة فقام رسول  
 الله عليه السلام من الليل فاطلق القربة فتوضأ ثم اوكله القربة ثم قام الى الصلوة فثبت  
 وتوضأت كما توضأ ثم جثت فثبت عن يساره فلحذا بي يمينه فاذا ربي من وراه فاقا  
 عن يمينه فضليت معه روى ابو داود وغيره **قوله** وان ام اثنين يقدم عليهما الحديث  
 انما روي الله عند اقامتي رسول الله عليه السلام واليتم وراية وام سامة وراية  
 روى البخاري ومسلم **قوله** ومن يقدم علي امامه عند اقتدائه لم يصح اقتدائه لان  
 اي لم يصح شروعه مع الامام ثم هل يصح شروعه في صلوة لنفسه ام لا فيه وجهان  
 ان قسناها على مسئلة من كبر قبله امامه فاولا لا فتداه بطل شروعه مع الامام  
 وهل يصح شارعا في صلوة لنفسه ام لا فيه روايتان فاقول ذلك بطريق القياس  
 لا في ما وقعت في ذلك علي نقله صحيح فيما عرفت من الكتب فانهم **قوله** ولا يصح  
 اقتداء الرجل بالمرأة لقوله عليه السلام اخرون من حيث اخرهن الله فينا في هذا  
 فتدبرهن علي غيرهن ويجوز امامها للنساء ولكن جاعتن مكرهته فان فعلت يقف  
 الامام وسطحهن كالعادة بمعنى **قوله** ولا باليمني اي ولا يصح اقتداء الرجل باليمني  
 مطلقا يعني سواء كان في الفرض او في غير وقال الشافعي رحمه الله يصح مطلقا  
 وهذا مبني علي ان اقتداء المقرض بالتسفل يجوز عتقه ولا يجوز عندنا والصبي  
 مستقل وعن بعض مشايخنا جاز امامته في التزويج والسنن المطلقة والاكثرون علي  
 المتع مطلقا وعليه الفتوي **قوله** ويصح اقتداء الصبي بالصبي لاهما متفعلان فيصح اقتداء  
 المتفعل بالتفعل **قوله** يكون امامة الاعمي والعبد وولد الزنا والمتدع والفاسق  
 وقال مالك رحمه الله لا يجوز امامة الفاسق ولا يجوز امامة الجهيل والقدرية والروافضة  
 ولا امامة اهل الاهوا في رواية عن ابي حنيفة رحمه الله واي يوسف وقال ابن  
 يوسف لا يجوز الصلوة خلف المتكلم وان تكلم بحق وفي المتنقي ابراهيم عن محمد  
 رحمه الله انه سئل هل يصلي خلف شارب الخمر قال لا ولا كرامة واقتداء الاخرين بالاي  
 صحيح لا العكس ويصح اقتداء متوفي ميتهم وقام بقاعدون عكسه **قوله** ويصح

فانما يصح اقتداء  
 بالمتفعل  
 لا بالمتكلم

الجبهة

والكرامة

في هذه المسألة  
 في قوله تعالى  
 فان تساوا في  
 العلم فاقرانهم  
 لكتاب الله



الرجال ثم الصبيان ثم الخنا في غم النساء اما الرجال فلغول عليه السلام **قوله**  
يلبني منكم اولوا الاطام والنهي رواة مسلم واما الصبيان فلحديث ابن رجة **قوله**  
ديننا واما الخنا فلا حقال كونهم اناثا واما تقديمهم على النساء فلا حقال كونهم ذكورا  
**قوله** ويكره للنساء الشواب حضور الجماعة مطلقا يعني في جميع الصلوات للفتنة  
والفساد ولهذا يباح للعجائز الخروج في العيدين والجمعة بالانفاق لا في غيرهما  
فيمن فلا فتنة وكذا يباح لمن الخروج في الحج والمغرب والعشاء عند ابي حنيفة رحمه  
**قوله** ان من ظهر منهم الفتنة وهم النساء نائمون في الحج والعشاء ومشتغلون بالطعام  
في المغرب وعندهما يخرجون في الصلوات كلها كما في الجمعة والقنوي اليوم علي الصلاة  
في كل الصلوات لظهور العشاء ومتي كرم حضور المسجد للصلوة فلا يكون حضور مجالس  
الوعاظ خصوصا عند هؤلاء الجهال الذين تخلوا بجليلته العلماء اروي ذكره فخر الاسلام  
**قوله** ولو ظهر حدث الامام امام المأموم يعني اذا اقتدي بامام ثم ظهر اشارة  
محدث او جوب المأموم صلواته خلافا لكان في رحمه الله والاصل في جنس هذه المسئلة  
ان المأموم تبع للامام صحة وفسادا اعيننا وعند تبع في الموافقة لا في الصحة والفساد  
حتى يجوز اقتداء القام بالمومي وقراءة الامام لا يوجب عن قراءة المقتدي ويجوز اقتداء  
المقتدي بالمتفقل ويمن يصلي فرضا آخر وهذا على العكس **قوله** ومتي كان  
بين الامام والمأموم حائل اي مانع يشبه به حال الاتباع عليه اي على المأموم في صحة  
اي صحة صلوة المأموم لا اختلاف حال الامام عليه حتى لم يشبهه لا يفسد الصلاة **قوله** اهلم  
**فصل** في الجمعة المناسبة بين الفضلين من حيث ان الجمعة لا تقام الا  
بالجماعة والامام وما ذكر في الفصل الاول هو احكام الجماعة والامام **قوله** لا تمنع  
الجمعة الا في مصر جامع لقوله عليه السلام لا الجمعة ولا تشريف ولا نظر ولا اضحي الا في  
مصر جامع ذكره شيخ الاسلام خواجه خاهازي في مبسوطه وقال ذكره ابو يوسف رحمه الله  
في الاملاء مستندا مرفوعا الي النبي عليه السلام والمصر جامع كل موضع له امير وقاض  
يتقد الاحكام ويقيم الحدود وقال الشافعي رحمه الله لا يشترط المصر حتى اذا كان  
اربعون رجلا احرارا مقيمين في القرية تقام الجمعة **قوله** او في فتاويه اي فتا  
المصر وهو ما اعدت لمجاء اهل مصر وقتاء الدار وقتاء كل شيء كذلك ولحقوا في

الجمعة في كل موضع له امير وقاض  
او في فتاويه اي فتا  
المصر وهو ما اعدت لمجاء  
اهل مصر وقتاء الدار  
وقتاء كل شيء كذلك  
ولحقوا في

اذ

فيه نقل عن محمد بن علق وبعضهم بفرسخ وبعضهم بفرسخين وبعضهم غشوي موت  
مؤذنين اذا ذك وعنه ابي يوسف رحمه الله لو ان امما خرج من مصر مقدار ميل  
او ميلين لمجد نجاه وقت الجمعة فكلها يهايم جاز وقيل انها يجوز عند ابو يوسف  
رحمة الله اذا لم يكن بينه وبين مصر مزارع وبه كان يفتي شمس الامين الخاوي  
رحمة الله **قوله** ولا يقيمها الا السلطان او نائبه لقوله عليه السلام من تركها  
استحقاقا لها وله امام عادل او جازر فلا جمع الله شمله للحديث شرط فيه ان يكون  
له امام وقال الشافعي رحمه الله هذا ليس بشرط ويجوز الجمعة خلف المتغلب الذي  
لا يشترط له من الخليفة اذا كانت سيرته في رعيته سيرة الامراء يحكم فيما بين يديه  
لان هذا تثبت السلطة يتحقق للشرط كذا في التمه والكا في والي مصر قد  
مات ولم يبلغ موته الخليفة حتى مضت بهم جمع فان صلى في خليفته البيت او صاحب  
شرطه او القاضي كان ولو اجتمعت العامة علي ان يقدموا رجلا من غير امر الخليفة  
او القاضي لم يجز ولم تكن جمعة كذا في العيون صبي خطب يوم الجمعة **قوله**  
الوالي يجوز ويصلي بالناس رجل بالغ صلوة الجمعة كذا في فتاوي خوارزم  
**قوله** ويخطب قبلها اي قبل الجمعة خطبتين حقيقيتين وهي شرط حتى لو صلا  
غيرها لا يجوز لقوله تعالى فاسعوا الي ذكر الله اي الخطبة والسنة خطبتان  
حقيقيتان مجلسية بينهما مقدارها ان يستقر كل عضو منه موضعه ويجهد في الحرب  
ويشهد ويصلي الي النبي عليه السلام ويعظ الناس وفي الثانية كذلك الا انه  
يدعوا مكان الوغى كذا جري التارث ويخطب قائما بطهارة فلو خطب قاعدا  
او كذا جاز وكن ويستحب اعادتها اذا كان جنبا **قوله** ولو ذكر الله بدل الخطبة  
مثل ما اذا قال سبحان الله او لا اله الا الله مع عند ابي حنيفة رحمه الله وكذا  
لو اقتصر على الحمد لله وعندهما لا يجوز الا اذا كان كلاما يسمى خطبة عادة  
وقيل اقله قدر الشهود والشرط عند ابي حنيفة ان يكون قوله الحمد لله علي  
نقد الخطبة حتى اذا عطس وقال الحمد لله يريد به الحمد علي عطاسه لا يوجب عن  
الخطبة **قوله** وشرطها اي شرط اقامة الجمعة ثلاثة اقسام غير الامام وهذا  
عندهما وقال ابو يوسف رحمه الله اثنان سوي الامام لان في المثنى معنى

يجوز



الاجتماع ولما ان اقل الجمع ثلثة كما في قوله له علي دراهم او نذر ان يصوم اياما  
يجب عليه ثلثة فيهما ثم اشترط الجماعة لما يحد العقد بالسجدة عند اي حقيقة  
**الله** وعند هذا شرط للشروع وعند من فرجه **الله** لا دايها وقا بديته فيما اذا نذر  
الناس عن الامام قبل ان يقيد الركعة الاولى بالسجدة فقد ابي حنيفة رضي الله عنه  
لا يجمع ويستقبل الظهر وعندهما ان يقرأوا بعد شروعه وجمع وعنده من فرجه **الله** ان  
نقرأ قبل فغوي قدر الشك لم يجمع والدليل قد مر في السجدة **قوله** ولا  
تجمع علي مسافر للمخرج وامرأة لا شغلها بخدمة الزوج ومريض للمخرج وعبد لا شغلها  
بخدمته المؤمل ولا هي لقوله تعالى ليس علي الاعمي خرج وهذا عند اي حقيقة  
لجمعة **الله** وسواء وجد قائدا يوصله الي الجامع او لا وقالوا ان وجد قائدا وجب عليه  
بذلك انه لو ادى جاز وكذا الخلاف في الحج **قوله** وان صلوا فافترم اي ان  
حض هو لا وصلوا الجمعة كغيرهم عن فزون الوقت لان السقوط عنهم للتخفيف  
فلو وجب غيرها بتقدير اقامتها العاد الامر علي موضوعه بالنقص **قوله** وتصح  
امامهم فيها اي امامة الجماعة المذكورة خلافا لفرجه **الله** لانهم صالحون لامامة  
غير الجمة فكذا الجمعة **قوله** اما المرأة التي مستثناة بالاجماع **قوله** ويجعلهم  
الجماعة اي ويجعلهم هؤلاء الجماعة التي هي من شرط الجمعة كما يجوز امامتهم فيها  
الا المرأة **قوله** ومن صلى الظهر يوم الجمعة في منزله بغير عذر كره واخراة وقال  
زفرجه **الله** لا يجوز لان الجمعة هي الاصل والظهر خلف عنها فلا يجوز تقديمه علي  
الاصل وبه قال الشافعي رحمه الله ولنا ان الاصل هو الظهر الا انه ما مورأ باسنا  
هذا القرض باء الجمعة اذا استجعت شرائطها فاذا اداها قبل الجمعة جاز واما  
الكراهة فلترك الشعي المأمورة به **قوله** ويكون المقذورين مثل العياني والمرافق  
والجوسين لا ظهر جماعته يوم الجمعة رعاية بحق الجمعة وعند الشافعي رحمه الله  
وما لك لا يكون **قوله** ومن ادرك الامام في التشهد اي في تشهد صلوة الجمعة او ادرك  
عندها وعند محمد يصلي اربعاً ويقعد في الثانية البتة ويقا في الرابع للاختياط السهم  
وبه قال زفرجه **الله** والشافعي وما لك ولما قوله عليه السلام من ادرك الامام الجمعة  
في التشهد يوم الجمعة ذكر خواهره ان في مبسوطه وقوله عليه السلام من ادرك الامام

بما في الجمعة

في سجدة ركعتي

ادركه جالساً قبل ان يسلم فقد ادرك الصلوة ذكره الدارقطني **قوله** وبالاذان  
الاول يحرم البيع لقوله تعالى فاسعوا الي ذكر **الله** وذروا البيع وقال الشافعي  
يكره البيع عند اذان المنبر بعد خروج الامام وهذا يرجع الي ان الاذان المعتبر عند  
هذا والذي قبله محدث وقال الحسن بن زياد المعتبر هو الاذان الاول والاصح ان  
كل اذان يكون قبل الزوال فهو غير معتبر والمعتبر اول الاذان بعد الزوال سواء كان  
على المنبر او علي الفناء فان قلت كيف حقيقة قوله يحرم البيع فكل هو فاسد قلت  
عامة العلماء علي ان ذلك لا يوجب فساد البيع لان النهي لمعني في غير ما يعدم المشرقة  
وقيل انه فاسد وهو قوله مالك واحمد بن حنبل **قوله** ويجب السجدة اي الى الجمعة  
علي من سمع النداء فقط لقوله تعالى فاسعوا الي ذكر **الله** وهذا قول محمد والشافعي  
رحمهما **الله** وعند اي يوسف رحمه الله يجب علي اهل القرى المشهورين بسور البلد  
وعن اي حنيفة رحمه الله علي القرى التي يجي خرجها مع خراج مصر وعند مالك  
رحمه الله يجب علي من يئنه وبين للجامع ثلثة اميال **قوله** واذا خرج الامام للخطبة  
ترك الناس الصلوة والسلام حتي يصلوا هذا عند اي حنيفة رحمه الله وعند هاجون  
السلام الي الخطبة لان الكراهية للاخلال بفرض الاستماع ولا استماع ههنا وليس  
قوله عليه السلام اذا خرج الامام فلا صلوة ولا سلام **قوله** واذا خطب  
وجب السماع والسكوت علي القريب والبعيد لقوله عليه السلام اذا قلت لصاحبك انصب  
يوم الجمعة والامام يخطب فقد لغوت من غير فصل رواية مسلم وابن ماجه والبوداد  
**قوله** واذا قرأ الي الخطيب يا ايها الذين امنوا صلوا عليه يصلي السامع في نفسه  
يعني لا يحجر بالصلوة لما روينا بل يصلي في قلبه **قوله** في العيدين وخبر  
المناسبة بين المصلين من حيث ان كلامهما ركعتان يجتمع القراءة فيهما ويقامان بالجماعة  
والامام والخطبة ولا يقضيان عيد اصله عود قلبت الواو كياء لسكونها وانكسار ما قبلها  
واما سمي عيداً لانه يعود في كل سنة **قوله** يجب صلوة العيد علي كل من تجب صلوة  
الجمعة حتي لا يجب علي المسافر والمريض والاعمى والمرأة والمقدور اما الوجوب فلقوله  
تعالى ولتذكروا **الله** علي ما هذاكم قبل هو صلوة العيد وتواترت الاخبار انه عليه  
السلام كان يصلي صلوة العيد وقال شمس الائمة السرخسي الاظهر انها سنة ولكنها



من معالم الدين اخذها هدي وتركها ضلالة والاول لصح ويستلزم لها ما يشترط للجمعة  
 الا الخطبة قالها ليست من شرائط العيد **قوله** ويستحب يوم القدر ان يطعم الاشياء  
 قبل الصلوة **قوله** روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول الله عليه السلام لا يفد يوم  
 الفطر حتى ياكل ثمرات وياكلهن وتراخرن الجاري **قوله** وفي الاضحية بعدها  
 اي يستحب ان يطعم في الاضحية بعد الصلوة ليكون الهداية من حكم القرابين التي هي  
 ضيافة الله تعالى لعباده في هذا اليوم **قوله** ويغسل فيها اي في العيد وهذا  
 مكره لانه قد ذكر مرة في باب الاضحية **قوله** وتطيب ويغسل لحسن ثيابه لانه يوم  
 ازدحام حتى لا يتأذي البعض بارتداء البعض **قوله** ويتوجه الى المصلي وهو غير  
 مكبر جهرا هذا عند ابي حنيفة رحمه الله لان الاصل في الدعاء الاخفا وعندنا جهرا  
 اعتبارا بالاضحية **قوله** بخلاف الاضحية فانه يكبر فيها جهرا بالاتفاق لانه يوم تكبير  
 فانخص به **قوله** وصلوة الاضحية كالقصر يعني كلاهما على صورة واحدة وهي ان  
 يصلي الامام بالناس ركعتين يكبر في الاولى تكبيرة الافتتاح ثم يكبر ثلثا ثم يكبر  
 ثم اذا فرغ من القراءة من الركعة الثانية يكبر ثلثا ثم يكبر للركوع فتكون التكبيرات  
 الزائدة ستا وهذا قول بن مسعود رضي الله عنه وعند الشافعي رحمه الله يكبر  
 سبعا في الركعة الاولى بعد تكبيرة الافتتاح بالذكر بينهما وخسرا في الثانية  
 قبل القراءة فتكون الزوائد عندنا اثنا عشر وهذا قول بن عباس رضي الله عنهما صححه  
 البخاري وغيره وعندما لك واحد بن حنبل رحمه الله ست في الاولى وخمس في الثانية  
 ويرفع يديه في الزوائد الا في تكبير في الركوع وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يرفع  
 في شيء منها اعتبارا بتكبير في الركوع **قوله** ويستحب تعجيلها اي تعجيل صلوة الاضحية  
 لاجل ذبح القرابين لتكون بداية الفطر من حكمها **قوله** والوقوف يوم عرفة في  
 موضع آخر مثل ما يقف اهل القدس تشبيها باهل عرفة بدعة وفيه يستحب  
 ذلك لانه تشبه باهل الطاعة فيكون لهم ثوابهم وعن بن عباس رضي الله عنهما انه  
 فعل ذلك باليمن فلما هذه عباد مخصوصة بمكان فلا تصير عباد في غيره فان  
 من طاف حول مسجد سوي الكعبة تحيى عليه الكفر وما نقل عن بن عباس رضي  
 الله عنهما ان في الوعظ **قوله** وتكبير الشريفي اوله بعد الفجر من يوم عرفة واخره

بعد العصر يوم النحر فيكون ثمانية صلوات وهو قول ابي حنيفة رضي الله عنه  
 والمأثور عن المشايخ الكبار من الصحابة كابي بكر وعمر بن مسعود رضي الله عنهم  
 اجمعين وعندنا اوله هكذا ولكن يختم في عصر آخر ايام التشريق ثلثا وعشرين  
 ملوفا وهو قول شيان للعبادة كعلي بن عباس ومزيد بن ثابت والقنوي عليه  
 وعند الشافعي رحمه الله مقبلة من ظهر يوم النحر ويختم في فجر ايام التشريق  
**قوله** وصفته اي صفة التكبير **قوله** مرة واحدة اي يقول مرة واحدة على  
 سبيل الوجوب وما زاد فستحب **قوله** بعد الفجر اي بعد صلوة الفجر حتى لا  
 يكبر عقب الوتر والسنن والنوافل **قوله** واذا نكبت اي التكبير على كل مقام  
 احترمه عن المتأخرين في جماعة احترمه عن المنفرد مستحبه لاعتزازها عن  
 جماعة النساء قالها مكرهة وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندنا التكبير  
 تبع للفرع فمن عليه الفرض فعليه التكبير وبه قال الشافعي رحمه الله **قوله**  
 ولا يكبر بعد الوتر لانه ليس بفرض وكذا لا يكبر بعد صلوة العيد ويكبر بعد الجمعة  
 لانه فرض خلف عن الظهر **قوله** فان تركه الامام التكبير سوا كان على طريق  
 الشبان او غير كبر المأموم لانه لا يسقط عنه بتركه ائمة **قوله** ويستحب اختلاف  
 الطريق في صلوة العيد **قوله** روي عن بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 اخذ يوم العيد في طريق ثم رجع في طريق آخر رواه ابو داود وابن ماجه **قوله**  
**في الثاني** وجه المناسبة بين الفضلين من حيث ان صلوة العيد ركعتان وصلوة  
 المتأخر ركعتان ايضا سوي المغرب **قوله** المرجح للمطيع والقاصي اي السفر المختص  
 لقصر الصلوة وترك الصوم ونحوهما مقدرا بثلاثة ايام وليا لهما سوا كان المتأخر مطيعا  
 او عاصيا مثل قاطع الطريق والعبد الابن وعند الشافعي رحمه الله لا تختص القاصي  
 والاصل فيه قوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من  
 الصلوة واشتد بر الله بالثلثة فلقوله عليه السلام بمسح المقيم بويها وليا لهما  
 ثلثة ايام وليا لهما ووجه الاستدلال ان المتأخر ذكر بحلي بالالف واللام فاستغنى  
 للجس لقدم الغهود وانتفى تمكن كل سافر من مسح ثلثة ايام وليا لهما ولا يتصور ان  
 يمسخ كل متأخر ثلثة ايام الا وان يكون اقل مدة السفر ثلثة ايام او لو كان اقل من ذلك

في وقتي



يخرج بعض المتأخرين عن استيفاء هذه الرخصة والزيادة عليها بمسئنة اجساما فكان الاحتياج الي اثبات ان الثلاثة اقل مكة السفر **قوله** بسبب الابل وشي  
 لا تقدم وذلك لان العمل السير سبي البريد وابطاة سبي العجلة وخبر الامور وسطها  
 وعن ابي حنيفة رحمه الله انه اعتبر ثلاث مراحل وهو قريب من ثلاثة ايام لان  
 العاد من السير في كل يوم مرحلة خصوصا في اقصر ايام السنة ولا يعتبر بالفسح  
 لان ذلك يختلف باختلاف الطريق في السهول والجبال والجار وفي بعض القرايع  
 احد وعشرون او ثمانية عشر او خمسة عشر ولا يعتبر السبي في الماء بالسير في  
 البر والمعتبر في البحر ما يليق بحاله كما في الجبل والغوي علي ان ينظر ان السفينة  
 كم يسير في ثلثة ايام وليالها عند استواء البحر بحيث لم تكن عاصفة ولا مائة فيجعل  
 ذلك أصلا **قوله** وفرض المتأخر في كل رابعة مثل الظهر والعصر والعشاء فثمان  
 ولا يقصر المغرب ولا الوتر وان كان اربع حنيفة رحمه الله يقول بفرصتين وقابله  
 هذه المسئلة تظهر في التي تليها وهي قوله فلو صلى اربعا اي فلو صلى المتأخر الرابة  
 اربعا علي حالها ولم يقصر بغير ان كان قراء في الاوليين ونقد في الركعة الثانية قدر  
 الشبهة صحت صلواته وليصلي الاوليان فرضا والاخران نقلا وان لم يتعد في الثانية  
 قدر الشبهة بطلت صلواته لان الفعلة في الثانية فرض في حقه وقد تركه والشايعي  
 رحمه الله يخالفنا في ذلك والاصل فيه ان القصر هل هو رخصة او عزية فعندنا  
 عزية وعند رخصة يظهر عند التأمل **قوله** ويتخص المتأخر بمفارقة بيوت  
 المصر حتى لو كان امامه دار اودار ان لا يقصر لما روي عن ابن مالك رحمه الله  
 قال هليت مع رسول الله عليه السلام الظهر بالمدينة اربعا والعصر بمذي الحليفة  
 ركعتين رواء اود اود وسلم **قوله** حتى يرجع اليها اي الي بيوت مصر فاذا رجع  
 اليها او رجع فيها اتم وان لم يوافي الاقامة **قوله** او يوافي الاقامة في بلد وفي قرية  
 خمسة عشر يوما اما النية فلا ان السفر لا ينقطع الا بالاقامة الصحيحة وذلك بالنية  
 واما تقديرها بخمسة عشر يوما فلما روي عن بن عباس رضي الله عنهما انه قال اذا  
 نوي الاقامة خمسة عشر يوما اتم الصلوة وروى عن سفيان بن عيينة وسعيد بن  
 المسيب رضي الله عنهما كذا ذكر محمد بن الحسن رحمه الله في موطنه **قوله** لا في

في مفارقة اي لا يصح نية اقامة خمسة عشر يوما او اكثر في مفارقة لها ليست  
 محل الاقامة قام بصادق النية محلها فقلت **قوله** فيتم اي حتى يرجع الي مصر  
 ودخلها وجن نوي الاقامة في بلد او قرية خمسة عشر يوما يتم الصلوة **قوله** ولو  
 دخل مصر ولم يوافي الاقامة فيه ونمادت اي تطاولت حاجته شهرا وذكر الشهر لا تفيد  
 حتى لو لم يوافي الاقامة ونفي علي ذلك سنين يترخص ببعض المسافرين لما روي عن  
 جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال افام رسول الله عليه السلام بنحو عشرين يوما  
 بقصر الصلوة رواء اود اود **قوله** ولا يصح نية اقامة العسكر المحارب للكفار او  
 البغاة لان حالهم يبطل عزيمتهم لانهم اما ان هم موم او هم موموا بازعاجهم وعند  
 رحمه الله وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله انه تصح نيتهم الاقامة **قوله** بخلاف  
 اهل الكلا اي تصح نية اقامتهم وهم اهل الاخيصة والخيام كالاعراب والاندك  
 والاكراذ لان الاقامة للمرد اصل والسفر عارض فلا يبطل بالانتقال من مري الى  
 مري وعن ابي يوسف رحمه الله ان الرعاء اذا كانوا في تطواف وترواح من المفاز  
 والمهام من مساقط الخيول الي مساقط الخيول ومعهم رحالهم واثقالهم كانوا مسافرين  
 حيث نزلوا الا اذا نزلوا مري كثيرا الكلام والماء واتخذوا المخايير والمعالف والاوراق  
 وضربوا الخيام وعزموا علي الاقامة مكة خمسة عشر يوما والكلا والمياه يكفهم  
 فاني استحسن ان يجعلهم مقيمين **قوله** ويتم المتأخر المقيد بالمقيم لان النية  
 مقبلة كنية الاقامة **قوله** واذا صلى المتأخر بالمقيمين ركعتين سلم اي علي راس  
 الركعتين وقال للجماعة اتوا صلواتكم فانا قوم سفر بذلك فعل النبي عليه السلام  
 حتى صلى باهل مكة في سفره وهذا اعلام من الامام للقوم وهو مستحب والسفر يسكن  
 القاء جمع سافر كركب جمع راكب **قوله** ومن توطن في غير وطنه ثم دخل وطنه الاول  
 تصر صورته شاي انتقل من الشام باهله وعياله وتوطن المضر ثم سافر فدخل  
 الشام يقصر الصلوة لانه لم يبق وطنا له لا بطال الوطن الاول بتوطنه في غيره  
 مكة للنبي عليه السلام **قوله** وفايتة الحضر يقضي في السفر اربعا لان القضاء  
 يجب بالسبب الذي وجب به الاداء فيحكيه وعلي هذا الاصل يقضي فايتة السفر  
 في الحضر ركعتين الا عند الشايعي رحمه الله يقضي اربعا **قوله** والمعتبر في ذلك اي

تفصيل

فيقولون غير مرة صح



اي في وجوب القضاء اربع ركعتين اخر الوقت عندنا وذلك يقدر التحريم وعند  
آخر حجة الله يقدر قدرها يتمكن من اداء الصلوة فيه حتى ان متاخر الواقام في اخر  
الوقت وبقي منه قدر ما يتمكن من ان يصلي فيه ركعتين قصر عندك وان بقي اقل منه  
اكثر والحيض والطمه على هذا وقدم في اول كتاب الصلوة **قوله** ويصير المسافر مقيما  
بجود النية لان النية هي المعبرة في تغير حالة فبوتر فيما يصادف من حالها حتى لا يصير  
المقيم مسافرا الا بالنية مع الخروج **قوله** ويباح المسافر يوم الجمعة قبل الزوال وبعد  
اما بعد الزوال فظاهر واما قبله فلا روي عن بن عباس رضي الله عنه انه قال  
بعث النبي عليه السلام عبد الله بن رواحة في سرية فوافي ذلك يوم الجمعة فعدا  
احبابه وقال الخلف فاصلي مع رسول الله عليه السلام ثم احكمهم فلما صلي مع رسول  
الله عليه السلام رآه فقال ما منعك ان تغدو مع اصحابك فقال اردت ان اصلي معك  
ثم احكمهم فقال لا نفقت ما في الارض ما ادركت فضل غدوتهم اخرجهم الزمزم **قوله**  
ومن بدا له اي طهر له ان يرجع من الطريق الى مصر وليس يلزمها اي بينه وبين  
مصر مدة سفر وهي ثلثة ايام صار مقيما في الحال فلا يقصر الصلوة لعدم وجود مكة  
السفر **قوله** والافق مسافر اي وان كان بينه وبين مصر مدة سفر فهو مسافر  
حتى يدخل مصر لوجود مكة السفر فلا يتم الصلوة **قوله** وكل تبع يصير مقيما بنية  
منبوقة اذا علم بها اي بنية متبوعة فالتابع كالجندي والعبد والحر والاجر والثلث  
والمتبوع كالامير والمولى والزوج والمستاجر والاستاذ والحر والحر والحر والحر  
اذا اوقاها مهرها المعجل والا فلا قبل الدخول وبعد والجندي اذا يكون تبعا للامير  
اذا كان يترقى من الامير ولو كان العبد متراكبا بين مسافر ومقيم قيل نعم قيل  
يقصر وقيل ان كانا بين ما هما في الخدمة يقصر في توبة المسافر ويتم في توبة المقيم  
**فصل** في المريض وجب المناسبة بين الفضيل من حيث وجوده في السفر  
كل منهما **قوله** من عجز عن قيام صلي قاعدا بركع ويسجد روي عن عمران بن  
الحسين قال كان في الناحور فسالت النبي عليه السلام عن الصلوة فقال صلي قائما  
فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلي جنب رواة ابو داود بن ماجه والبخاري  
ولكن في البخاري كانت بواسير **قوله** فان لم يطق اي ان لم يقدر على الركوع والسجود

والسجود اومي قاعدا وجعل سجود اخفص من الركوع لتحقيق الفرق بينهما ويقعد  
مقل القعود في الصلوة وقيل يترجى والفتوى على الاول **قوله** ولا يرفع الي  
وجه شيئا يسجد عليه لما روي ابن بن مسعود رضي الله عنه دخل على نرس يعقوب  
قوله يسجد علي عود فانتهر وقال هذا مما عرض بدلكم الشيطان **قوله** فان لم  
يطق القعود اي فان لم يقدر القعود ايضا استلقي على طهر وجعل رجليه الي القبلة  
واوي بالركوع والسجود ويبلغ ان يوضع تحت راسه وسادة حتى يكون شبه القاعدا  
ليتمكن من الاتيان بالركوع والسجود اذ حقيقة الاستلقاء تنع الايام للصحيح فكيف للمريض  
او اضجع على جنبه متوجها اليها اي الي القبلة وهذه رواية للبخاري عن ابي حنيفة  
رحمة الله وهو مذهب الشافعي رحمه الله ايضا **قوله** فان لم يطق الايام اي ان لم  
يقدر على الاتيان براسه ايضا اخر الصلوة لان التكليف بقدر الواسع **قوله** ولم يستقط  
الصلوة مادام مقيما لانه يلزمه مضمون الخطاب فلا يستقط وان كان العجز اكثر من يوم  
وليلة بخلاف المغني عليه وقيل لا يصح ان عجز ان زاد على يوم وليلة لا يلزم القضاء  
وان كان دون ذلك يلزمه كما في الاتماء لان مجرد العقل لم يكن لتوجه الخطاب فقد ذكر  
محمد ان من قطع يداه من المرفقين قد رماه مع السائقين لصلوة عليه **قوله** ولا يوي  
بغير راسه يعني الحاجز عن الاتيان براسه لا يوي بعينه وحاجبيه وقليه وقال زعيم  
رحمة الله يوي بهذه الاعضاء عند العجز **قوله** واذا قدر على القيام لا على الركوع  
والسجود صلي قاعدا يوي بها اي بالركوع والسجود لان فرضية القيام لا على الركوع  
والسجود ويسقط عند سقوطه ما هو الاصل **قوله** او قائما اي او صلي قائما موميا  
ولكن الاول اولي لانه اشبه بالسجود **قوله** ومن مرض في صلوة بني علي حسب  
ما قدر صورته ابتداء الصلوة قائما ثم عرض مرض فعجز عن القيام اتىها قاعدا وان  
عجز عن القعود مع الركوع والسجود اومي قاعدا وان عجز عن هذا استلقي واومي  
مستلقيا لانه بناء الضعيف على القوي **قوله** ومن صلي قاعدا ثم صح اي مرض  
كان يصلي قاعدا ثم جاتته الصحة بن صلوة قائما ولا يستأنف عندهما وقال محمد  
رحمة الله يستأنف والاصل ما مر في جواز اقتداء القائم بالقاعدا **قوله** ومن صلي  
موميا ثم صح استقبل اي الصلوة لان بناء القوي على الضعيف لا يجزئ **قوله**



ومن جن او اغني عليه يوما وليلة فقي اي قضي صلوات ذلك اليوم واللييلة بعد  
الافاقه وقال الشافعي رحمه الله لا يقضي اذا اغني وقت صلوة كاملا لانه عجز ما  
عن فهم الخطاب بنا في الوجوب اذا استوجب وقت صلوة ولنا ما روي ان عليا  
رضي الله عنه اغني عليه اربع صلوات نقضاهن وابن عمر رضي الله عنهما اغني عليه  
اكثر من يوم وليلة فلم يقض **قوله** بخلاف الاكثر يعني اذا اغني عليه اكثر من يوم  
وليلة لا يقض شيئا روينا ثم الزيادة علي يوم وليلة يعتبر بالافاقه عند محمد  
رحمة الله حتى لا يسقط القضاء ما لم يستوجب ست صلوات وعندها يعتبر من  
حيث الساعات حتى لو اغني عليه قبل الزوال فافاق من الغد بعد الزوال فعندها  
لا يجب القضاء وعند محمد رحمه الله يجب اذا افاق قبل خروج وقت الظهر **قوله**  
والنايم يقضي مطلقا يعني سواء نام يوما وليلة او اقل او اكثر لان الامتداد في  
النوم نادر فيلحق الممتد منه بالقاصر منه **قوله** ويقضي المريض فانيته للصحة  
علي حسب حاله صورته رجل فانيته صلوات في محله ثم مرض واراد ان يقضي  
تلك الصلوات فانيته في مرضه فله ان يقضي ما يحسب حاله اذا التكليف يعتمد الوضوء  
فيكلف في المرض علي القضاء كما يكلف علي الاداء **قوله** ويقضي الصحيح فانيته  
المريض كاملة صورته مريض فانيته صلوات في مرضه ثم صح واراد ان يقضي ما كان  
كاملا كما تفعله الاصحاء لان تحصيل الركن فرض وانها سقطت عند الاداء للعدو  
**فصل** في الفايضة اي في بيان الصلوات الفايضة **قوله** ومن قاله  
صلوة قضاها اذا ذكرها قبل فرض الوقت لقوله عليه السلام من نسي صلوة  
فليصلها اذا ذكرها فان الله تبارك وتعالى قال اقم الصلوة لذكر ربك ابوداود  
وبن ماجه وهذا يدل علي وجوب الترتيب وعند الشافعي رحمه الله الترتيب  
مستحب **قوله** الا اذا خاف فوت فرض الوقت فحينئذ يقدم الوقتية علي الفايضة  
لان تعويت الوقتية عن الوقت حرام لان اخر الوقت للوقتية بالنقص والاجتماع  
والنوازل من الاخبار فلو قلنا بوجوب تقديم الفايضة بالجزم لنسختها بالخبر وهذا  
يجوز **قوله** او وقع في وقت مكروه اي او خاف وقوع فرض الوقت في وقت  
مكروه فحينئذ تقدم الوقتية علي الفايضة صونا لها عن الفساد اعلم ان عد

عدا المصنف هذا ما يسقط الترتيب مبني علي اصل وهو ان العبرة لاهل الوقت أم  
لوقت المستحب الذي لا كراهة فيه قيل العبرة للوقت المستحب وقيل لاهل الوقت  
وشرته تظهر فيما اذا شرع في العصر وهو ناس للظهر ثم تذكر الظهر في وقت لو  
اشتغل بالظهر يقع العصر في وقت مكروه فعلي القول الثاني ينقطع العصر بصلي  
الظهر ثم يصلي العصر وعلي القول الاول غني في العصر ثم يصلي الظهر بعد  
غروب الشمس فانهم وانظروا ففتح لك ههنا **قوله** او كانت الغوايت ستا وهذا  
ايضا ما يسقط الترتيب وانما يسقط بصيرورة الغوايت ستا لانه وجب الترتيب  
فيها لو وقعوا في حرج عظيم وهو مد فزع بالنقص ولان الاشتغال بها عند كثرة قسا  
قد يؤدي الي تعويت الوقتية وليس ذلك من الحكمة ويعتبر في سقوطه خروج  
وقت الصلوة السادسة وعن محمد رحمه الله انه اعتبر بالدخول وافهم ان الترتيب  
يسقط بالنسيان ايضا ولم يذكر المصنف ويسقط ايضا بالنسيان المعبر كما اذا صلى  
الظهر وهو ذاكر انه لم يصلي الفجر فسد ظهره ثم قضي الفجر وصلي العصر وهو ذاكر  
للظهر يجوز العصر لانه لا فايضة عليه في ظن حال اداء العصر وهو من معتبر  
**قوله** كلها قديمة او حديثة صورة الغوايت القديمة ان يترك الشخص صلوة  
شهر او سنة فسقا ثم يقبل علي الصلوة ندما علي سوء صنيعه ثم يتركه اقل من  
صلوة يوم وليلة فهل يجوز له الوقتية مع تذكر ما فات اقل من يوم وليلة قيل  
يجوز وهو القياس وعليه الفتوي لان الحديث ليس ادائها باحق من القديمة  
فيتحقق كثرة الغوايت وقيل لا يجوز وهو الاستحسان مع تذكر الحديث رجلا عن  
النهان بالصلوة ويجعل القديمة كان لم تفت بل يجعل كان الحديث هي الفايضة فحسب  
فلا يتحقق للثمة فلا يسقط الترتيب **قوله** فان قضي واحدة من الستة عاد الترتيب  
صورته رجل ترك صلوة شهر فقضاها الاصلوة او صلوتين ثم علي صلوة دخل  
وقضاها هو ذاكر لها فان ذلك لا يجوز لعود الترتيب وهو الذي لختار صاحب الهداية  
ايضا واختيار شمس الامية السرخسي وخز الاسلام ان الترتيب لا يعود بعد السقوط  
وهو الاصح **فصل** هذا الفصل في بيان احكام من ادركه الامام واحكام المستحب  
**قوله** ومن دخل مسجدا قد اذن فيه كونه جروجه اي من المسجد قبل الصلوة



ساروي عن ابي الشعثاء قال كنعان ابي هريز رضي الله عنه في المسجد فخرج  
رجل من اذن المؤذن للصلاة فقال ابو هريز اما هذا فقد عصى ابا القاسم عليه السلام  
رواه ابو داود **قوله** الا ان يكون اماما او مؤذنا فذهب الي جماعته لان لها  
حجة فلا يلامان لقوله عليه السلام من اذركم الاذان في المسجد ثم خرج لم يخرج  
الحجة وهو لا يريد الرجعة فهو منافق رواه بن ماجة **قوله** او قد يكون قد صلى  
الفرض فخرج لان الاذان دعاء لمن لم يصل لا لمن صلى الا ان تقام الصلاة قبل خروجه  
فيصير مقتدي بالامام تطوعا ان كان في الظهر والعشاء موافقه للجماعة ويخرج في  
العصر والفجر لان التطوع بعد العصر وصلاة الفجر مكروه وفي المغرب ايضا لان  
الشفل بالثلاث بغير او هو مني عنه ويكن ان يصح هذا بضم ركعة اخرى بعد سلام  
الامام **قوله** ولو جاز رجل والامام اي والحال ان الامام في صلاة الفجر ان خاف  
فوت ركعة واحدة مع الامام صلى السنة خارج المسجد ثم اقتدي بالامام وان خاف فوت  
الركعتين ترك السنة واقتدي به الاصل في ذلك ان سنة الفجر لها فضيلة عظيمة  
قال عليه السلام لا تدعوها ولو طردتكم الخيل رواه ابو داود والجماعة فضيلة  
عظيمة لقوله عليه السلام صلاة الجماعة افضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين  
درجة رواه مسلم فاذا تعارضا جعل ههما بقدر الامكان فتي اذركم ركعة مع اداء  
السنة كان احق من تفويت احدهما لان باذركم ركعة مع الامام يكون مذكرا للصلاة  
مع الجماعة قال عليه السلام من اذركم ركعة من الصلاة فقد اذركم الصلاة رواه  
مسلم وابن ماجه واذا خشى فتمسك بحد مع الامام لانه تعد احراز الفضيلتين  
فيحوز اهما وهو الجماعة لان ثوابها اعظم من ثواب السنة لما روينا وان في  
تركها وعيد الله بها وهو ساروي ابو هريز رضي الله عنه قال رسول الله عليه  
السلام لقد هممت ان امر قتيبي فيجمعوا حزما من خطب ثم لي قومما يصلون في يومهم  
ليست لهم علة فاحرقها عليهم رواه ابو داود **قوله** ولم يقصرها اي سنة الفجر  
بعد الفراغ من الصلاة لا قبل طلوع الشمس ولا بعد خلافا لمحمد رحمه الله وقد مر  
**قوله** وسنة الظهر يقصرها في الحالين يعني سواء كان فوت ركعة او ركعتين  
او اكثر لانه ليس لسنة الظهر فضيلة سنة الفجر ثم يقصرها بعد الفراغ من الفرض

الفرض فيقدمها على الركعتين عند ابي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله  
وقد مر في فضل السنن **قوله** ومن اذركم مع الامام ركعة حصل له  
ثواب الجماعة لان من اذركم اخر الشئ فقد اذركم ولهذا لو حلف لا يذرك الجماعة  
بحيث اذا اذرك الامام في اخر الصلاة ولو في التشهد **قوله** واذا اذرك الامام  
راكعا اي حال كون الامام راكعا فكبر اي المقتدي ووقف حتى رفع الامام راسه  
لم يصمدركم لتلك الركعة لان الشرط هو المشاركة للامام في القيام ولا في الركوع  
وقال زفر والسافعي رحمه الله يصير مذكرا لتلك الركعة **قوله** ولو اذركم  
اي الامام في القيام ولم يركع معه حتى رفع الامام راسه لم يصمدركم لتلك الركعة  
لان الشرط ضم ركع المقتدي صار مذكرا لها اي لتلك الركعة لانه اذركم حقيقة القيام  
وهذا بالاتفاق **قوله** ولو ركع قبل الامام فاذركم الامام فيه اي في الركوع صح  
لوجود المشاركة في جزء واحد وكذا للتحالفة وقال زفر رحمه الله لا يصح **قوله**  
والسبوق يقضي فانيه بعد فراغ الامام بقراءة لانه منفرد فيما سبق فيا في بالقراءة  
ولو كان قرا مع الامام بخلاف ما لو قنت معه فانه لا يقنت فيما يقضي والفرق  
بينهما ان القراءة مع الامام غير معتدة لها لعدم الوجوب عليه خلف الامام واذا قام اليها  
تضا ما سبق في الفرع فيجب عليه حينئذ بخلاف الفوت فان قرائته خلف الامام معتدة لها  
فلا يعيد في قضاء ما سبق من الوتر **قوله** ولو اذركم الامام ثلثة المغرب قضى  
الاوليين اي الركعتين الاوليين بجلستين تجلس على راس كل ركعة لان ما صلى مع  
الامام اول صلوته وهو ركعة والتشهد عقيبها موافقة الامام فاذا صلى ركعة اخرى  
تشهد ثم يصلي اخرى ويتشهد ايضا لانها اخر صلوته **قوله** وما يقضيه المتيقن  
اول صلوته حكما يعني لاحقيقة لان اول صلوته ما صلى مع الامام حقيقة **قوله**  
فليست في ثابته ما قبله اي ليست في ثابته ما سبق لا فيما اذركم مع الامام لان  
الاستفتاح يكون في اول الصلاة واول صلوته ما يقضيه حكما **قوله** ويتشهد  
اي المتيقن مع الامام للموافقة ولا يدعوا لان الدعاء محلها اخر الصلاة والله اعلم  
**فصل** في السهو اي في بيان احكام السهو **قوله** يجب للسهر لا للهدى  
سجلاتان قيل انه سنة وما قاله المصنف اصح لانه شرع لجبر النقصان فصارت

افعال الصلاة ولم يوجبها



كالدماء في الحج **قوله** متى ترك واجبا مثل ما اذا ترك الفاتحة او غيرها في الاولين او ضم السورة كذا او بعضه او الشبهة كذا او بعضه في الفعدة الاخيرة او ترك الفعدة الاولي ونحوها **قوله** او اخر اي واخر واجبا مثل مثل ما اذا اخر الفاتحة عن السورة ونحوها **قوله** او اخر كذا مثل ما اذا ترك السجدة الصليبية سهوا فتذكرها في الركعة الثانية فسجدها واخر القيام الي الثالثة بالزيادة على قدر الشبهة **قوله** او زاد في صلوة فعلا من جنسها مثل ما اذا ركع ركوعين او سجد ثلث سجدة قيد بقوله من جنسها لانه اذا زاد فعلا من غير جنسها جفت الصلوة بتبطل صلوته وذكر المصنف اسباب سجود السهو اربعة ترك الواجب وتاخير الركن والزيادة ويجب تبيين الواجب ايضا مثل ان تجه فيما يجازى او يجازى فيما يجهر وتقدم الركن مثل ان يركع قبل ان يقرأ أو يسجد قبل ان يركع وحملها بعد السلام عندنا وقبله عند الشافعي رحمه الله ولنا قوله عليه السلام من شك في صلوته فليسجد سجدة بعد السلام رواية ابو داود **قوله** ويجب على المأموم بسوا الامام تبعاله في الوجوب والآداب ولو ترك الامام وافقه المأموم ولا يسجد تبعاله **قوله** ويسجد المأموم لا يوجب السجود لانه ان سجدة هو فقد خالف امامه وان سجد الامام يؤدى الي قلب الموضع **قوله** ومن سجد عن الفعدة الاولي اي تركها سهوا فان تذكر هو الي القعود اقرب فقد كان القريب من الشيء ياخذ حكمه ولا شيء عليه بحصول الجبر بالرجوع وان كان الي القيام اقرب لم يعد ويسجد للشهو لتركه الواجب **قوله** ومن سجد عن الفعدة الاخيرة اي تركها سهوا وقام الي الخامسة عاد اليها اي الي الفعدة الاخيرة ما لم يسجد في الركعة الخامسة ويسجد للشهو لتاخير الركن وان سجد الخامسة صار فرضه نفلا ويضم اليه ركعة سادسة لان التنفل بالجنس غير مشروع وهذا عندهما وعند محمد رحمه الله بطل اصل الصلوة فلا يضم ركعة اخرى **قوله** وان لم يضم صح اي وان لم يضم اليها ركعة سادسة صح نفلا لان ضم السادسة نذبا لانه مطلقون وصلوته غير مضمونة خلافا لفرع محمد **قوله** لان المشروع ملزم قلنا نعم ان شرع ملزما اما المشروع متوقفا

الموضوع

مستقظا فلا او الضمان بالالزام والالزام **قوله** ولو تعد في الرابعة اي على اخر الركعة الرابعة من الصلوة الرباعية ثم قام الي الخامسة ولم يسجد يظن انها الفعدة الاولي عاد ما لم يسجد الخامسة ويسجد للسهو لانه اخر الواجب وهي اصابت لفظة السلام **قوله** وان سجد الخامسة اي للركعة الخامسة زاد سادسة اي ركعة سادسة فيتم فرضه لو جرد اركانه ويصير الزايد وهو الركعتان نفلا **قوله** غير نايب عن سنة الظهر يعني هذه الزيادة وهي الركعتان اذا كانت في اخر الظهر مثلا لا ثوب عن الركعتين التي بعد الظهر قبل تنويها والاول اصح لان المواظبة عليها بتكريرة متباعدة مقصورة ولم يوجد **قوله** ويسجد للشهو يعني في هذه السورة جبر للتقصان المتكفي في التنفل بالدخول فيه **قوله** ومن سلم يريد الخروج من صلوته وعليه سهو لم يخرج منها اي من الصلوة ويسجد للشهو ويطلق نية القطع لان نيته تغير المشروع فيلقوا واما اذا سلم من غير ارادة القطع فذلك لا يخرج من الصلوة عند محمد وروى رضي الله عنهما وعندهما يخرج عن حرمة الصلوة خروج موثوقا فان سجد عاد اليها وان لم يسجد لم يعد وفاية الاختلاف فيما اذا اقتدي به غيره بعد السلام قبل سجود الشهو ليصح عند محمد مطلقا وعندهما ان عاد الي سجود الشهو يصح والا فلا وفي انتفاض الطهارة بالتحقق فغده يتيقن وعندهما **قوله** ومن شك اصاب ثلثا او اربعا وذلك اي الشك اول ما عرض عليه استأنف الصلوة بالسلام لقوله عليه السلام اذا شك احدكم في صلوته اندكم صلي فلستقبل الصلوة رواه خواهر زان في مبسوطه قلت المراد من قوله اول ما في عرض عليه ان الشهو ليس بعاو له لانه لم يسه في عمه قط وانما قال استأنف الصلوة بالسلام لان السلام عرف محلا قال عليه السلام وتحليلها التسليم **قوله** وهو اي السلام اولي من الكلام لما قلنا **قوله** ومجود النية اي بدو السلام او الكلام لغو لانه لم يخرج من الصلوة **قوله** وان كان الشك يعرض كثيرا يعمل باكثر رايه اي بغالب رايه لان غلبة الظن دليل شرعي عند الحاجة وان لم يكن له راي اخذ بالاقول لقوله عليه السلام اذا شك احدكم في صلوته





فليكن الشك وليين علي اليقين رواه ابو داود صورته اذا وقع الشك  
ركعة وركعتين فانه يبني علي ركعة وان وقع في الركعتين والثلاث يبني علي الركعتين  
وان وقع في الثلاث والاربع يبني علي الثلاث وتتم صلواته علي ذلك وعليه ان  
يتشهد عقب الركعة التي يقع الشك فيها اخر صلواته احتياطاً ثم يقوم ويضيف اليها  
ركعة اخري ويتشهد ويسجد للمسلم **فصل** في سجدة التلاوة المناسبة  
بين الفصلين من حيث انه يطلق علي هذا سجدة التلاوة وعلي ذلك سجدة السهو  
**قوله** وهي اي سجدة التلاوة اربع عشرة سجدة وهي في اخر الاعراف وفي  
الزعم والخيل وبني اسرائيل ومريم والادوي في الحج والفرقان والتمل والتم تزييل  
وص دم السجدة والنجم واذا السماء انشقت والعتق **قوله** منها الاولي في  
الحج افا فرغ هذا بالذكر لبيان الاختلاف فيه فقد الشافعي رحمه الله في الحج  
سجدتان وليس في ما سجد فتكون السجدة عند اربعة عدا ايضا وقال مالك  
لا سجود في الفصل في سورة النجم والانشقاق والعلق **وبه** قال الشافعي رحمه  
الله في القديم والاصح ما قلنا ما روي عن عذون العاص ان رسول الله عليه  
السلام اقرأ خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في الفصل وفي سورة الحج  
سجدتان رواه ابو داود بن ماجه الا ان تقول السجدة الثانية في الحج هي سجدة  
الصلوة وعن بن عباس رضي الله عنهما ان النبي عليه السلام سجد بالنجم وسجد معه  
المسلمون والمشركون والجن والانس رواه البخاري وعن ابي سعيد الخدري  
رضي الله عنه قال رسول الله عليه السلام وهو علي المنبر ص فلما بلغ السجدة ثلث  
فسجد وسجد الناس معه رواه ابو داود **قوله** ويجب علي التالي والسامع  
وقال الشافعي رحمه الله ليس ولا يجب ولنا ان ايات السجدة كلها يد علي الحج  
لاها ثلثة اقسام قسم امر صريح وهو الوجوب وقسم فيه ذكر فعل الانبياء عليهم السلام  
والاقتداء بهم واجب وقسم فيه ذكر استنكاف الكفار ومخالفتهم واجبة ولهذا دم  
الله تعالى من لم يسجد عند القراءة **قوله** وجوزها اي وجوب السجدة الثلاثة  
علي التراخي حتى لا ياتم بالناسخ لان الامر غير مفيد بالوقت وقيل علي الفور  
**قوله** ولا يجب علي من لا يجب عليه الصلوة ولا قضاؤها اي لا يجب بسجدة التلاوة

في سجدة التلاوة

الثلاثة اداء وقضا علي من لا يجب عليه الصلوة كالمريض والنفساء والصبي المجنون  
والكافر لا هم ليسوا باهل للتلاوة فلا يجب عليهم **قوله** ويجب علي سامعها  
منهم اي من هؤلاء المذكورين لتحقيق السبب وقيل لا تجب بقراءة المجنون والصغير  
الذي لا يعقل **قوله** ولو سمعها من الطوطي والنايم قيل لا يجب وقيل يجب  
والاصح انه لا يجب اذا سمعها من الطوطي وكذا لا يجب اذا سمعها من المغني عليه  
في رواية **قوله** ويجب علي التالي الاصح لو جرد التلاوة منه **قوله** وان  
قراها المأموم خلف الامام لم يسجد ها هو اي المأموم والامام في الصلوة وبعدها  
اما المأموم فلانه اذا سجد فان تابعه الامام يودي الي قلب الموضوع وان لم  
يتابعه كان المأموم مخالفا لمامه واتا الامام فلانه اذا سجد يكون قلب الموضوع  
ايضا وقوله في الصلوة وبعدها اما المأموم فلانه اذا سجد **قوله** اي خيفة  
واي يوسف رحمه الله واما عند محمد رحمه الله يسجدونها بقية الفراغ من الصلوة  
لوجود سبب الوجوب وهو السماع والتلاوة **وبه** قال الشافعي رحمه الله ولها  
ان المقدي يجوز عن القراءة لتفرغ الامام عليه وتفرغ المجنور لا حكم له  
فلا يسجدونها مطلقا **قوله** والسجدة الصلاة لا يقضي خارج الصلوة لاهلاصلاية  
ولها منزلة الصلوة فتكون اقوي من غير الصلوة والحاكم لا يودي بالتأخير  
**قوله** ومن قدا اية سجدة ولم يسجد ها حتي صلي في مجلسه يعني في المجلس الذي  
تلاها فيه واعادها اي اعاد تلك السجدة بعينها وسجد لها سقطنا اي الاولي والثانية  
جميعا المتداخل وجعلت الصلاة مستتبعة للاولي هذا جواب عامة الكتب وفي  
نواصر اي سليمان يلزمه سجدة اخري اذا فرغ من الصلوة سجد للثلاثة الاولي  
**قوله** ولو كان سجد للاولي اي للثلاثة الاولي قبل الصلوة ثم اعادها في الصلوة  
سجد لها ايضا فيها عدم المتداخل **قوله** ومتي اتحد المجلس والاية تدخلت لان  
الاتحاد المجلس اثر في جمع المتفرقات حتي لو تلاها فيه وسجد ثم ذهب وجاء اليه فلا  
ثانيا سجد لها اخري والمجلس المتحد كالمسجد والجامع والبيت والسفينة سائرة  
كانت او واقفة والحوض والغدير والنهر الراشع والدابة السائرة وراكبها في الصلوة  
والمختلف كالدابة السائرة وراكبها ليس في الصلوة والمشي في الصحراء والسامع في

عليه

ص

نية



البحر والنهر العظيم واستقل من غصن الي غصن **قوله** ولا يختلف المجلس بمجرد  
 القيام بل بالانتقال حي اذ اقلها وهو قاعد ثم قام فقراها لا يجب الا سجدة واحدة  
 ولا يختلف بخطوة او خطوتين بل بثلاث خطوات فصاعدا ولا بقلعة بل بقلعتين ولا  
 بشرية بل بشرتين ولا بكلمة بل بكلمتين **قوله** والسفينة الحارية كالبيت  
 لان جرياتها غير مضاف اليه قال **الله** تعالى وجزيين لهم ولهذا لا يقدر علي اقيامها  
 ممتي شاء بخلاف الدابة فان قوايمها كرجليه لقد رتبته عليها وتقا وتسمى **قوله** ولو  
 كرها اي الثلاثة علي دابة وهي تسير فان كان في الصلوة احدى ايا السجدة لان حرمه  
 الصلوة تجعل الامكنة مكان واحد وان لم يكن في الصلوة تعددت لما قلنا **قوله**  
 وان تلاها علي الدابة اجزائه بايها لانه اذاها كما وجبت ولو تلاها عند طلوع الشمس  
 فلم يسجد لها حتي كان وقت الزوال تسجد اجزاء خلافا لزم سجدة **الله** وكذلك لو تلاها  
 راكبا ولم يسجد لها حتي نزل ثم ركب تسجد اجزاء خلافا لزم سجدة **الله** ولو تلاها علي  
 الارض ثم ركب واومى لم يجز خلافا للشافعي رحمه **الله** **قوله** وهي ابن  
 سجدة الثلاثة كسجدة الصلوة بغير تشهد وسلام لانه المأمور به من غير زيادة وعند  
 الشافعي رحمه **الله** يشبهه ويسلم ثم اختلف اصحابنا في انه ماذا يقول في السجود  
 نقبل يقرأ فيها رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي وقيل يقول سبحان ربنا ان كان  
 بعد ربنا المفعول وقيل يقول سبحان ربنا الاملي قال الفقيه ابو الليث رحمه  
**الله** وبه فاحذر وعن عائشة رضي **الله** عنها قالت كان رسول **الله** عليه السلام يقول في  
 سجود القرآن بالليل في السجدة مرارا يسجد وجهي للذي خلقه ونشئ سمعته وبصره  
 بحوله وقوته رواية ابو داود **فصل** في الميت لما بين حاله الانسان في  
 حيوته اخذ في بيان حالته في مماته وحالته لا يخلو عنهما **قوله** بوجه المختص اي  
 الذي لحق الموت الي القبلة علي شقه الايمن اي جانبه الايمن اعتبارا بحالته الواقع  
 في القبر واختار المتأخرون الاستلقاء لانه اليسر لخروج الروح **قوله** ويذكر عن  
 الشهادة وهي اشهد ان لا اله الا **الله** واشهد ان محمدا رسول **الله** لقوله عليه السلام  
 لقنوا موتاكم قل لا اله الا **الله** رواية مسلم وابو داود ومن ماجه والمراد به من قرب  
 الي الموت حتي لا يلقن بعد الدفن كما هو مذهب الشافعي رحمه **الله** **قوله** ولا يؤمر  
 يوم

لها اي بالشهادة احترازنا عن ان يقول لا تقول **قوله** فاذا مات غسل وكفن  
 وصلي عليه اما الغسل فلان الملايكة عليهم السلام غسلت ادم عليه السلام وقالوا  
 لوله هذه ستة مواسم وفصل النبي عليه السلام حين مات وفصلت الملائكة بعد  
 واما التكفين فلما روت عائشة رضي **الله** عنها ان رسول **الله** عليه السلام كفن في  
 ثلثة اثار بيض سحرية رماه البخاري ومسلم واما الصلوة فاما روي عن ابن  
 مسعود رضي **الله** عنه عن النبي عليه السلام قال للمسلم علي المسلم اربع خلال شهيد  
 اذا غطس فيجب عليه اذا دعا له ويشهد اذا مات ويعين اذا مضى رواية بن ماجه **قوله**  
 كيفية الغسل ان يوضع الميت علي سرير محجور وثا اما السرير فليصيب ما الغسل  
 عنه واما المحجور فليغطي واما الايتار فليقول عليه السلام **الله** وترجب  
 الوتر رواية ابو داود ويغلي الماء بسدر لزيادة التطهير وان لم يوجد فالفراخ ويعرف  
 غير عمره وقال الشافعي رحمه **الله** تغسل في ثيابه ولا يغمض ولا يستنشق  
 وقال الشافعي رحمه **الله** يستحب ذلك وكذلك لا يسرح راسه ولحيته ولا يقص  
 شاربه وظهر خلافا للشافعي رحمه **الله** ولا يجتنب ثم ينشف بمحرق ثم يلف في الكفن  
 ويجعل علي راسه وكبته حنوط لان التطهير سنة والحنوط عطر مركب من اشياء طيبة  
 وعلي مساجد كافر وهي الجنة والناف واليدان والركبتان والقدمان وكيفية التكفين  
 ان يكفن الرجل في ثلثة اثار قميص وازار ولنا في مبسط اللغافة ثم الارزاق ثم  
 القميص ويوضع علي الازار والقميص من العنكب الي القدم والازار واللغافة من القرن  
 الي القدم وقال الشافعي رحمه **الله** كلها لفايف ولا قميص فيها هذا كفن الستة  
 ما روي وكفن الكفاية ان يقتصر علي الازار واللغافة وكفن الضرورة ما يوجد واما  
 كفن الستة في حق المرأة فهو خمسة اثار وازار ولنا في ودرع وجوار وحرقه تربط  
 لها ثديا فوق الاكفان عند الصدر تحت اللغافة وكفن الكفاية ثوبان وخمار  
 والمراهق كالبالغ وغير المراهق كفن في خرقتين ازار ورداوان كفن في ثوب واحد  
 اجزاء وكيفية الصلوة اربع تكبيرات **قوله** رفع اليد في غير الاولى خلافا للشافعي  
 رحمه **الله** سجدة **الله** في الاولى ويصلي علي الرسول في الثانية ويدهو له وللميت والميتين  
 في الثالثة ويسلم في الرابعة واولي الناس بالصلوة السلطان ان حضر والا فامام

عليه  
مسائل

من انواع  
التطهير

والا فابنه







فان نقل الي تحت بيته او غيره او ينقل من المعركة حيا ادم عليه وقت صلوة وهو حي  
يعقل او يوصي بامر ديني او في هذه الاشياء ينسقط الشهادة فيفسد لانه ذاك بهما اقل  
الحياة تحف اثر الظلم فلم يكن في معنى شهدا احد وقيل بقوله لا خوف على الخليل  
لانه اذا نقل من المعركة حيا لاجل خوف ان تطأه الخيول لا يخرج عن كونه شهيدا  
فلا يفسد قالوا لانه ما ناله به مرافق الحياة قلت فيه نظر لانه لا سلم ان الحبل من  
المضغ ليس ببيل راحة **قوله** او يوصي بامر ديني احرازهما اذا وصي  
بامر اخروي فانه لا يخرج عن الشهادة فلا يفسد ثم الموت اذا غسل فله ثواب  
الشهيد كالغري والمخزي والمبطون والغريب فانهم يغسلون وهم شهداء على لسان  
رسول الله عليه السلام والله اعلم بالصواب **كتاب الزكاة**  
وجه المقارنة بالصلاة قد مر في اول الكتاب وهي لغة عبارة عن المقتضا  
ركي الذرع اذا نفي وقيل عن الطهارة قال تعالى قد افلح من تركي اي ظهر  
وسرها اعطاه شقص من النصاب الخالي الي فقير مسلم غير هاشمي ولا مؤلاة يطرب  
المملوك بشرط قطع المنفقة عنه من كل وجه **قوله** الزكاة تجب على كل  
حر بالغ عاقل مسلم اقول يعني يجب تعريض لان الوجوب يستعمل بمعنى العرض  
واحتراز بقوله حر عن الرقيق ومقتضى القبض وبقوله بالغ عاقل عن الصبي المجنون  
وقال الشافعي رحمه الله يجب عليهما العزم المنصوص قلنا الاهلية معتد بها  
فيهما فطارت كالصلوة وبقوله مسلم احتراز عن الكافر لعدم اهليته لاداء العبادات  
**قوله** ملكا لصابا صفة لقوله حر بالغ لانه يملك النصاب يصير غنيا والزكاة انما  
تجب على الغني **قوله** ملكا تاما احتراز عن الملك الناقص حيث لا يجب فيه الزكاة  
كالمبيع قبل القبض لا زكاة فيه وكالدية على العاقلة والمهر اذا كان دينيا وبطل  
عند دم العمد وبطل الخلع **قوله** رقبته وبدا اي من حيث الرقبة ومن حيث اليد  
وهو احتراز عن المكاتب فانه وان كان مالا كما في يده من حيث اليد لكنه  
غير مالك من حيث الرقبة **قوله** وتم عليه اي على النصاب حول لقوله عليه  
السلام ليس في مال آكوة حتي يحول عليه الحول رواة ابو داود **قوله** وجوبا  
منقول لقوله يجب **قوله** علي الفور في قول وهو قول الكرخي وعامة اهل الحديث

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه الشافعي رحمه الله تعالى في قوله لا يخرج عن كونه شهيدا

ع

الحديث وقيل علي التراخي لان جميع العمر وقت الاداء وقيل يده الله هل يام  
بالتاخير وهذا قد شهدته ام لا **قوله** وكل دين لا دي يمنع تعذر اي يمنع  
الزكاة بقدر الدين سواء كان الدين حالا او مؤجلا مثلا اذا كان له اربعمائة وعليه  
دين مائتا درهم فانه يمنع زكاة المائتين ولو كان له مائتان او ثلثمائة لا زكاة عليه صلا  
وعلي هذا وقال الشافعي رحمه الله ديون العباد لا يمنع الزكاة كفرض الحج قلنا  
انه مشغول بحاجة بخلاف الحج لانه لا مطالب له من العباد وانما اطلق بقوله كل دين  
لا دي ليقابل جميع الديون مثل دين استهلاك ومهر ولو مؤجلا وعشر وخراج  
وتفقه قروش وزوجة قضيت لها واذا لم يقض بها لا يمنع وكذلك دين الزكاة يمنع  
عندنا خلافا لغيره رحمه الله واماد يرون النذور والكفارات لا يمنع لانه ليس لها  
مطالب من جهة العباد **قوله** ومن مات وعليه زكاة او صدقة فطرا او وصوفا  
نذر او كفارة سقطت لا ملحق الله تعالى ولا تؤخذ من تركته الا اذا اوصي بتؤخذ  
من الثلث لان تركته من الثلث لا غير وقال الشافعي رحمه الله تؤخذ من  
تركته اوصي بها اولم يوص **قوله** ولا زكاة في غير الفضة والذهب والسوايم  
الا بنية التجارة لانها مبادلة المال بالمال والنية للمقنين والاخلاص فلا يدينها  
بخلافه الثقلين والسوايم **قوله** ولا زكاة في مال البهائم وهو ان الضمان  
ما لا يقدر عليه بنفسه ولا بانيه مثل المال الضائع والساقط في البحر  
والمدفون في المفان والعبد الابن والمغضوب والدين المجحود اذا لم يكن بنية  
والودع عند من لا يعرفه الذي اخذ السلطان مصادرة وقال زفر رحمه الله  
يجب في الضمان الزكاة لاطلاق النصوص ولنا قول علي رضي الله عنه لا زكاة  
في المال الضمان موقوف او مرفوعا وفي المدفون في الارض والكرم لاختلاف  
المنافع **قوله** ولا يصح اي الزكاة الابنية مقارنة للاداء ولعلها لان النية  
لا بد منها لاداء العبادات والزكاة تؤدي متفرقا من بها يخرج في النية عند اداء  
كل دفعة فالتفني بها عند العزل تسهلا وتيسيرا **قوله** الا اذا اصدق بكل  
النصاب فانه لا يحتاج حينئذ الي النية لان الزكاة جزء من المال وكان متغيا فيه  
فلم يحج الي التحيين وعند زفر والشافعي رحمه الله لا تستقط **قوله** ونصاب

عليهما



الفضة ما ينادى درهم لثا فخرج عن بيان من يجب عليه الزكاة ومن لا يجب شرع في بيان  
الاموال الزكوية وقدّم زكاة التقديرات على الذهب لكثرتها بالنسبة  
الي الذهب **قوله** وزن سبعة أي العشرة من الدراهم يكون وزن سبعة مثاقيل  
الزكاة ونصاب السقفة وتقدير الديارات والمهر واصلد ان الدراهم كانت مختلفة في  
وزن عمر رضي الله عنه وكانت على ثلاثة اصناف صنف منها كل عشرة عشرة مثاقيل  
كل درهم عشرون قيراطا وصنف منها كل عشرة ستة مثاقيل كل درهم اثنا عشر  
قيراطا وهو ثلثة اخماس مثقال وصنف منها كل عشرة خمسة مثاقيل كل درهم  
نصف مثقال وهو عشرة قيراطين وكان المثقال نوعا واحدا وهو عشرون قيراطا  
وكان عمر رضي الله عنه يطالب الناس في استيفاء الخراج باكثر الدراهم وشيخ  
عليهم فالتمسوا منه التخفيف فساووا عمر اخراج رسول الله عليه السلام فاجمع  
رايم علي ان ياخذ عمر من كل نوع ثلثة فاخذ نصاب الدرهم بوزن اربعة عشر  
قيراطا فاستقر الامر عليه في ديوان عمر وهذا لان ثلث العشرة قيراطا ستة  
هتة وثلثان وثلث الاثني عشر اربعة وثلث العشرة ثلثة وثلث فالمجموع  
اربعة عشر قيراطا ويكون عشرة دراهم مثل وزن سبعة مثاقيل لان سبعة  
مثاقيل هاتية واربعون قيراطا فكذا عشرة دراهم مائة واربعون قيراطا  
وذكر في القاية ان دراهم مصرا اربعة وستون حبة وهو اجر من درهم الزكاة  
فالنصاب مئة مائة وثمانون درهما وجبتان **قوله** اقلها فضة اعتبارا للغالب  
حتى لو كان الفس غالبا على الفضة يكون في حكم العروض ولم يعتبر القليل للضرورة  
لان الفضة لا تنطبع الا بقليل ففس **قوله** وفيه خمسة أي وفي ما يدرهم خمسة  
دراهم لقوله عليه السلام هاتوا ربع العشر من كل اربعين درهما درهم وليس عليكم  
شيء حتى يتم ما يدرهم فاذا كانت ما يدرهم فيها خمسة دراهم فما زاد فعلى حساب  
ذلك رواية ابو داود **قوله** ثم في كل اربعين درهما درهم والناقص عفو يعني  
اذا لم ادر على المائتين شيء لاشي فيه عند ابي حنيفة رحمه الله حتى يبلغ اربعين درهما  
فاذا بلغ اربعين درهما بقيه درهم ويكون لبحلة ستة دراهم خمسة في المائتين درهم  
في الاربعين لاشي فيما دون الاربعين وقال ما زاد على المائتين فيجسأ به حتى اذا

بيان  
درهم واثني واربعه

زادت عشرة على المائتين مثلا يعطي خمسة دراهم وربع درهم واذا زادت خمسة عشر  
يعطي خمسة دراهم وربع درهم وثلث درهم واذا زادت عشرين يعطي خمسة دراهم  
ونصف درهم وعلي هذا لما مر من قوله عليه السلام فما زاد فعلى حساب ذلك وليس  
قد له عليه السلام لا تاخذوا في الكسور شيئا رواه ابو بكر الرازي في شرح مختصر الطحاوي  
**قوله** ونصاب الذهب عشرون مثقالا ما روت عائشة رضي الله عنها ان رسول  
الله عليه السلام كان ياخذ من كل عشرين دينارا فصاعدا نصف دينار وفي الاربعين دينارا  
رواه ابن ماجه والمثقال ستة دواقي وهو عشرون قيراطا كل قيراط خمس شعيرات  
**قوله** اقلها ذهب اعتبارا للغالب وقد مر **قوله** وفيه أي في عشرين مثقالا  
ينصف مثقالا روي **قوله** ثم كل اربعة مثاقيل قيراطان يعني اذا زاد على  
عشرين مثقالا لاشي فيه عند ابي حنيفة رحمه الله الي ان تبلغ اربعة مثاقيل فاذا  
بلغ ذلك بقيه قيراطان والقيراطان من اربع مثاقيل ربع العشر لان عدد المثاقيل  
وهي اربع اذا ضرب في عدة قيراط المثقال وهو عشرون يكون ثمانين وعشر ثمانين  
ثمانية وربع الثمانية اثنان فيكون القيراطان ربع عشر اربع مثاقيل فاهم وقال ما  
زاد فحسأ به وقد مر **قوله** والنذر والحلي والابنية نصاب يعني في وجوب  
الزكاة والنذر القطعة الماخوذة من المعدن وقال الشافعي رحمه الله لا زكاة في  
حلي النساء وخاتم الفضة للرجال ولما روي عن ام سلمة قالت كنت لبس ارضاها  
من ذهب فقلت برسول الله اكثر هو قال ما بلغ ان تؤدي زكوة فزكي فليس بكثرة  
رواه ابو داود والوضي الحلي وجعل وضاح وصاروا الشافعي رحمه الله من حيث  
جابر رضي الله عنه انه عليه السلام قال ليس في الحلي زكاة فلا اصل له قال البيهقي  
**قوله** وما غلب منهما أي من الفضة والذهب غلب فهو عروض التجارة فلا  
تزي الا بنية التجارة وتقوم عند الزكاة الا ان يخلص منه نصاب فحينئذ لا يشترط فيها  
نية التجارة ولا القيمة **قوله** ونصاب العروض ان تبلغ قيمتها نصابا بالانفع للفقراء  
وذلك لرعاية حق الفقراء وعن ابي يوسف رحمه الله ان يقوم بها الشري اذا كان  
للمن من النقود وان اشتراها بغير النقود يقوم بها بالغالب من النقود وعن  
محمد رحمه الله انها يقوم بالنقد الغالب على كل حال ويقوم بالمعز الذي هو فيه

درهم واثني واربعه  
رواه



وان كان في مائة يعوم في المصير الذي يليه **قوله** وكال النصاب في طرفي  
الحول كاف صورته اذا كان النصاب كاملاً في ابتداء الحول وانتهاه فنقصا  
فيما بين ذلك لا يسقط الزكاة لان ما بين ذلك ليس بوقت الوجوب ولا بوقت  
الانقضاء فلم يعتبر كمال النصاب فيه خلافاً لفرجه **قوله** عليه **قوله** ويضم  
الذهب والفضة والعروض بعضها الي بعض بالقيمة اما نفس النظم فليس فيه  
خلاف عندنا ولكن الخلاف في كيفية النظم فنفد الي حنفية رحمه الله يضم  
الذهب الي الفضة بالقيمة وعندهما بالاجزاء اذا كان النصف من احدهما  
والنصف من الآخر او الثلث من احدهما والثلثان من الآخر او الربع من احدهما  
وثلثة الاربع من الآخر تضم بالاتفاق اما اذا كان من احدهما النصف ومن الآخر  
ربع يساوي قيمته النصف من الآخر يضم عندنا الي حنفية رحمه الله خلافاً لفرجه  
للكوة من اي النوعين شاء او يودي من الدراهم حصتها ومن الدنانير حصتها واما  
العروض فنفسه الي حنفية رحمه الله ان شاء قوم العروض فيضم قيمتها الي الذهب  
والفضة وان شاء قوم الذهب والفضة فيضم القيمة الي قيمة العروض وعند  
لا يضم الذهب والفضة بالقيمة ولكن يقيم العروض فيضم باعتبار الاجزاء **قوله**  
ويضم مادون الاربعين اي من الدراهم الي مادون اربع مثاقيل من الدنانير  
صورته اذا كان الفاضل على المائتين مثلاً ثلاثين درهماً وعلي عشرين مثلاً  
ثلاثة مثاقيل يضم احدهما الي الآخر على الخلاف المذكور فانهم **قوله** ونصاب الابل  
في كل خمس شاة الي قوله الي مائة وعشرين **قوله** ما روى البخاري في صحيحه مسنداً  
الي ثمانية بن عبد بن ابي ان اشباح ثمران ابا بكر رضي الله عنه كتب له هذا الكتاب  
لما وجهه الي الجرحين بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول  
الله عليه السلام على المسلمين والتي امر الله به رسوله فمن سبيلها من المسلمين  
علي وجهها فليعطها ومن سبيل فوقها فلا يعط في اربع وعشرين من الابل فما دونها  
من الغنم في كل خمس شاة اذا بلغت خمسا وعشرين الي خمس وثلاثين ففيها بنت  
انثى فاذا بلغت ستة وثلاثين الي خمس واربعين ففيها بنت لبون انثى فاذا بلغت  
سنة واربعين الي ستين ففيها حقيرة طروقة الحبل فاذا بلغت واحدة وستين الي

على وجهها

في الاصل في السنة الرابعة  
في الاصل في السنة الرابعة

في الاصل في السنة الرابعة  
في الاصل في السنة الرابعة

خمس وسبعين ففيها جذعة فاذا بلغت بعين سنة وسبعين الي تسعين ففيها  
بنت لبون فاذا بلغت احدى وتسعين الي عشرين ومائة ففيها حققتان طروقتان الحبل  
فاذا زادت علي عشرين ومائة ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حققة  
**قوله** ثم يبدأ كما مر الي خمس وعشرين اهلم انه لا خلاف بين الفقهاء الي مائة  
وعشرين ولكن اختلفوا في الزيادة عليها فقال اهلنا يستأنف الفريضة فيكون في  
خمس شاة مع الحققتين وفي العشر شاتان هكذا الي مائة وخمس واربعين ففيها  
حققتان وبنت مخاض الي مائة وخمسين ففيها ثلاث حققات ثم يستأنف الفريضة هكذا  
في كل خمس شاة فاذا بلغت مائة وخمسة وسبعين ففيها ثلاث حققات وبنت مخاض  
الي مائة وستة وثمانين ففيها ثلاث حققات وبنت لبون الي مائة وستة وتسعين  
فيجب فيها اربع حققات الي مائتين ثم يستأنف الفريضة ابدان مثل ما استأنفت من مائة  
وخمسين الي مائتين وقال الشافعي رحمه الله اذا زادت علي مائة وعشرين ولحقة  
ففيها ثلاث بنات لبون واذا حارت مائة وثلثين ففيها حققة وبنت لبون ثم يدور الحسا  
علي الاربعينات والخمسينات فيجب في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حققة كما  
يدور في البقر علي الثلاثينات والاربعينات ولنا كتاب رسول الله عليه السلام  
الي عمر بن خزم فكان فيه اذا بلغت احدى وتسعين ففيها حققتان الي ان يبلغ  
عشرين ومائة فاذا كانت اكثر من ذلك ففي كل خمسين حققة وفي كل اربعين بنت  
لبون فافضل فانه يعاد الي اول فريض الابل فما كان اقل من خمس وعشرين ففيه  
الغنم في كل خمس ذود شاة رواية البرد او دوا والمجاوي وقال ابو الفرج قال احمد بن  
حنبل حديث بن حزم في الصدقات صحيح وما نسكه الشافعي رحمه الله ما روي في البخاري  
فاذا زادت علي عشرين ومائة فيجب ثلاث حققات وبنت لبون وفي كل اربعين بنت  
لبون وفي كل خمسين حققة فجوابه انا نعم به ايضاً الا يري ان في تسعين ومائتين  
ثلاث حققات وبنت لبون وكذا في المائتين اربع حققات عندنا فيجعل حريم الخصم عليه  
لان ظاهره يدل علي زيادة فيها اربعون وفيها خمسون لكن تخلل الغنم بحديث عمر  
ابن خزم **قوله** والبعث والعرب سوا لان اسم الابل يتناولها والبعث جمع بعث  
وهو ملسوب الي بعث نصر والعرب جمع عربي للبهائم وللاناسي عربي **قوله** ونصاب

ما استأنف

في الاصل في السنة الرابعة

الخصم عليه







لا يكون سائمة حتى لا يجب فيها الزكاة وقد بقوله لا للركوب والعجل لانه اذا كانت للركوب او العجل لا زكاة فيها **قوله** وبنت مخاض ما دخل في السنة الثانية اي بنت مخاض ما تمت له سنة ودخل في السنة الثانية وانما سميت بها لان امها حملت بعد ذلك وهي ما خص يقال مخضت الحامل مخضا اي اخذها وضع الولادة **قوله** وبنت لبون في الثالثة اي بنت لبون ما تمت له سنتان ودخل في السنة الثالثة سميت بها لمرأها حملته قبلها وولدت وهي ذات لبن **قوله** والحقة في الرابعة اي الحقة ما تمت لها ثلاث سنين ودخل في السنة الرابعة سميت بها لانها استحققت ان يحل عليها **قوله** والخزعة في الخامسة اي الخزعة ما تمت لها أربع سنين ودخل في السنة الخامسة سميت بها لانها اطاعت الجزع يقال جزع الدابة اذا حبسها على غير علف **قوله** والتبيع في الثانية اي التبيع ما تم له سنة ودخل في السنة الثانية سمي بذلك لانه يتبع امه **قوله** والمسترة في الثالثة اي المسترة ما تمت له سنتان ودخلت في السنة الثالثة **قوله** وثني الغنم ما بلغ سنة وجزعها ما بلغ اثنى عشر اي جزع الغنم ما بلغ اكثر السنة والجزع من البقر بن سنة والثني بن سنتين والجزع من الابل اي اربع سنين والثني بن خشته **قوله** ومن وجب عليه السن اي ذاق السن وصاحبه لا يملك اعطاه لانه واخذ الزايد برضا الساعي معني لا يجبر الساعي على القبول لان فيه شذوذا الزيادة ولا اجبار فيه **قوله** واعطى اسفله مع الزايد مطلقا يعني سوار في الساعي او لم يرض حتى اذا لم يرض يجبر على القبول **قوله** ويجوز دفع القيمة في الزكاة والفطر والكفان **قوله** قال الشافعي رحمه الله لا يجوز قياسا على الهدي والاضحية ولنا ما روي البخاري من حديث ثمامة ان انسا حدثت ان ابا بكر كتب ان الصدقة التي امر الله رسوله من بلغت عنده من الابل صدقة الجعنة وليست عنده جعنة وعنده حقة فالحققت منه حقة الحديث **قوله** لا في الهدايا اي لا يجوز دفع القيمة في الهدايا والنفيا لان معني القرية اراقة الدم وذلك لا يتقوم فام يقيم شيء آخر مقام ذلك **قوله** والواجب اخذ الوسيط من النصاب حتى لو وجب عليه بنت لبون مثلا لا يؤخذ منه جبار بنت لبون في ماله ولا اردي بنت لبون فيه وانما يؤخذ بنت لبون وسطا وكذا غيرها لقوله عليه

والعز والكر والكر والكر

الزينة

السلام اياكم وكرام لعلهم رواية الجماعة **قوله** ومطلق المتفاد يضم في الحول اعلم ان الفاية على ضربين ما يكون من جنس الاصل وما يكون من غير جنس الاصل والثاني لا يضم الي الاصل بالاتفاق بل يستأنف له حوله اخر كما اذا كانت له ابل فاستفاد بقر او غنما في انشاء الحول والاول لا يخولها اما ان يكون حاصلا الاصل كالاولاد والارباح وذاك يضم بالاجماع وان كان حاصلا بسبب مقصود في نفسه كالمرورث والمشتري والموهوب ونحوها يضم عندنا خلافا لما في رده **قوله** والمراد من الضم ان تجب الزكاة في الفاية عند تمام الحول على الاصل **قوله** وغيرها اي غير الربح والولد يضم الي اقرب جنسه حولا صورته اذا كان له نصاب من الفضة ونصاب اخر من العروض للتجارة ثم وهب له دراهم تضم الدراهم الي الفضة ان كان نصاب الفضة اقرب الي تمام الحول ويضم الي نصاب **قوله** والزكاة واجبة في النصاب دون العفو هذا عندها وعند محمد رحمه الله ومن يجب فيها **قوله** فلا يسقط شيء يهلك العفو فائدة الخلاف المذكور فلهذا اتي بالف اي لا يسقط شيء من الزكاة اذا بقي النصاب وهلك العفو صورته اذا كان له تسع من الابل مثلا فحال عليها الحول فهلك منها اربعة التي هي عفو يسقط اربعة اشباع شاة عند محمد رحمه الله ولو كان له مائة وعشرون شاة فحال عليها الحول فهلك منها ثمانون سقط عند محمد رحمه الله ثلث اشباع وبقي الثلث وعندها لا يسقط شيء في الفضل جميعا **قوله** ولو هلك النصاب بعد وجوب الزكاة سقطت وقال الشافعي رحمه الله اذا هلك الاموال الباطنة بعد الوجوب وبعد التمكن من الاداء لا يسقط ولو ان المال محل الزكاة فينوت بفوات الحول **قوله** ولو هلك بعضه اي بعض النصاب سقط بقدره مثل ما اذا هلك مائة وبقي مائة تجب عليه زكاة المائة وعليه هذا **قوله** ولو هلك المالك ضمن للتوري **قوله** ولو هلك بعد طلب الساعي فهو لان في قول مشايخ ما رواه الهري لا يضمن وهو اختيار ابي طاهر الدباس وايضا هل الرطحي وهو الصحيح وفي قول العراقي يضمن وهو اختيار الكرخي **قوله** ويبيع النجيل لسنين ولنصب ايضا بعد ما ملك النصاب وقال مالك لا يبيع ولنا انه عليه السلام استسلف من عباس زكاة عامين رواية الشيخ ابو الحسن القدوري وروي عن

العرض ان كان اقرب الي النصاب

لا يضمن







قوله عليه السلام فيما سقت السماء والعيم العذر وفيما سقي بالساقية  
نصف العشر رواة مسلم وغيره وقوله عليه السلام فيما سقت السماء والعيون او  
كان عذريا العشر وفيما سقي بالنضح نصف العشر رواة الجماعة غير مسلم كل ذلك  
يلانصل بين القليل والكثير وتاويل ما رويناه زكاة التجار ولها في الثاني قوله  
عليه السلام ليس في الخضروات صدقة والزكاة ليست ثمرة فتعين العشر ولسه  
ما رويناه وكون السيب في الارض للنامية وقد يستفي بما لا يبق فيجب العشر  
كالخراج وما رويانه ليس بياث **قوله** وان جعل ارضه محطبة او مقصبة او  
مستسا وجب فيه العشر لانه حينئذ يقتضيه الاستقلال **قوله** وما سقي  
بغريب او دالية فقيم نصف العشر لما رويناه والغرب الدلو العظيم والدالية الدولاب  
وهي الناعورة **قوله** وان سقي سحبا وبدالية حكم باكثر الحول يعني اذا سقيت  
الارض بالماء الجاري والدالية جميعا حكم باكثر الحول فان كان السقي بالسيح في اكثر  
الحول ففيها العشر كاملا وان كان بالدالية ففيها نصف العشر **قوله** وفي العسل  
العشر هذا اذا اخذ من الارض العسرية وان اخذ من الارض التجارية فلا شيء فيه  
**قوله** ولو وجد في الجبل واصل بما قبله اي ولو وجد العسل في الجبل فيه العشر  
كالتمر الموجود فيه لانه مال **قوله** وعن ابي يوسف واكثر رحمهما الله ولو وجد  
في الجبال والمغاور على الاشجار والكهوف فلا شيء فيه وهو بمنزلة الثمار يكون في  
الجبال والادوية والخراج عليها ولا عشر ثم اذا وجب العشر في العسل في ارض  
العشر فقد ابي حنيفة رحمه الله يجب في قليله وكثيره وعند ابي يوسف رحمه  
الله اذا بلغ قيمته خمسة اوسق ففيه العشر وعند لاشي فيه حتى يبلغ عند قرب  
وكل قرية خمسة اوسق فما فوقه لا شيء فيه حتى يبلغ خمسة اماء وعند محمد اذا  
بلغ خمسة اوقاف والفرق ستة وثلاثون رطلا بالبرقي ففيه العشر **قوله** ولا  
يطرح لجر العمال ولققت البقر قبل العشر لاطلاق ما تلونا وما رويناه وكذلك في كرمي  
الانهار واجرة الحافظ ونحوهما **قوله** ولا شيء في القيم والنقط **قوله**  
مصارف الزكاة والعشر مبتدا وقوله سبعة خبر ويجوز ان يكون التقدير هذا بيان  
مصارف الزكاة بان يكون المبتدا محذوفا وقوله سبعة اي هي سبعة على حرف المبتدا

ما رويناه

وفي نسخة اخر  
حيثما

المبتدا ايضا والاصل فيه قوله تعالى انها الصدقات للفقراء لا لغيرهم  
ثمانية اصناف وقد سقط منها المثلثة فلو لم يكن لان تعالى اعز الاسلام وافني  
عنهم وهو من قبيل انهاء الحكم لانها علتها اذ لا شيء بعد عليه السلام **قوله**  
الفقير اي المصنف الاول الفقير وهو من له ادي شيء **قوله** والمساكين اي  
المصنف الثاني المسكين وهو من لا شيء له **قوله** وقيل بالعكس اي قيل المسكين  
من له ادي شيء والفقير من لا شيء له وهو قول الشافعي ايضا **قوله** والعامل  
اي المصنف الثالث العامل يدفع اليه ان عمل بقدر عمله فيعطيه ما يسعه واعوا  
غير مقدس بشرط ان يكون غير هاشمي فان الهاشمي لا يحل له عندنا خيلا  
للسا في رحمة الله واما اذا غنيا فلا يصير ويحل له العالة بالاجاع **قوله**  
والمكاتب اي المصنف الرابع المكاتب يعان في فك رقبته وعند مالك يتباع رقبته  
فيعتق فيكون الولاة علي مذهبه بجماعة المسلمين دون العتق **قوله** والمديون  
اي المصنف الخامس المديون يدفع اليه اذا لم يملك نصا بافضلا عن دينه **قوله**  
والغازي المنقطع اي المصنف السادس الغازي المنقطع وهو نفس قوله تعالى  
وفي سبيل الله فقال ابو يوسف المراد منه الغازي المنقطع لما روي البخاري  
في الصحيح ان النبي عليه السلام قال ان خالدا احتبس ادرعة في سبيل الله  
ولا شك ان الدرع للحرب لا الحج وقال محمد لكاح المنقطع لما روي البخاري ايضا  
عن ابي لاس انه قال حملنا النبي عليه السلام على ابل للصدقة للحج فعلم بذلك  
ان سبيل الله منقطع لكاح لانه عليه السلام صرفا الصدقة اليه **قوله** ومن ماله  
يعيد عنه اي المصنف السابع ابي السبيل وهو من ماله يعيد عنه يدفع اليه  
الزكاة لانه فقير في الحال وان كان غنيا بالنظر الي حيث ماله **قوله** والمالك  
ان يعم كل المصارف وان تحصى بعضها وهو قول عمر بن الخطاب وعلي بن ابي طالب  
وبن عباس ومعاذ بن جبل وجذيفة بن اليمان وجماعة اخر ولم يرو عن غيرهم  
من الصحابة خلاف ذلك فكان اجما وعنده الشافعي رحمه الله لا يجوز الا اذا  
دفع الي ثمانية اصناف من كل صنف ثلثة انفس الا العامل **قوله** ولا يدفع  
الي غني وان كان نصا به غير نام لقوله عليه السلام لا تحل الصدقة لغني

ما يكفيه

الزكاة



رواه ابو داود والنسائي والترمذي وقال مالك والشافعي يجوز دفعها الي غني  
الغزاة اذ لم يكن له شيء في الديوان ولم يكن ياخذ من الغني **قوله** ولا الي ذي  
لي ولا يدفع الزكاة الي ذي ايضاً روي في حديث معاذ انه عليه السلام قال  
اعلمهم ان الله فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم وتزدني فقراهم متفق عليه  
وقال زفر جده **قوله** بخلاف غير الزكاة يعني غير الزكاة مثل صدقة  
القطر والصفارات والصدقة المنذورة يجوز دفعها اليه عندها خلافاً خلافاً  
لابي يوسف والشافعي واماً التطوع فزفعها اليه جائز اتفاقاً **قوله** ولا يبي  
سبها اي من الزكاة مسجوداً ان التملك شرط فيها فلم يوجد وهذا لا يبي بها القناطر  
والسقايات فاصلاح الطرقات وكري الاضار والحج والجهاد وكل ما لا تملك فيه  
**قوله** ولا يكتف بها اي بالزكاة ميت لا يقدم التملك **قوله** ولا يعفي دينه  
اي دين الميت لا يقدم التملك ايضاً **قوله** ولا يعق بها عبد يعني لا يجوز ان  
يشتري بها عبد فيعتق خلافاً لما لك وقد مر **قوله** ولا يدفعها المربي الي اصوله  
وهم الآباء والاجداد والجذات من قبل الاب والام وان علو وفروعه وهم الاولاد  
والاولاد للارلاء وان سفلوا لعدم تحقق التملك علي الكمال **قوله** وزوجه  
اي لا يدفعها ايضاً الي زوجته لعدم كمال التملك لوجود الاشتراك في المنافع  
بينها **قوله** ورفجها اي ولا يدفع المائة زكواتها الي زوجها ايضاً هذا عند  
اي حنيفة وعندهما يجوز لقوله عليه السلام لها الحزان اجر القرابة واجر الصدقة  
رواه البخاري والبخاري في شرح الآثار وذلك حين سئل النبي عليه السلام  
عن حوزان اتفاق زينب علي زوجها عبد الله وايثام لها في حجرها **قوله** ان المنافع  
بينهما متصلة فلا يتحقق التملك علي الكمال والجواب عن الحديث ان زينب كانت  
صناع اليدين ولم يكن لها مال يجب عليها فيه الزكاة فكانت صدقتها علي عبد  
الله تانلة كالفريضة **قوله** ومكاتبه اي ولا يدفعها المربي ايضاً الي مكاتبه  
ومدين وام ولدك وعبدك الذي اعتق بعضه لعدم الاخراج للصحيح لان كسب المملوك  
لسبيك فصار كانه دفع الي نفسه واذا دفع الي مكاتبه فيمن يجوز وان كان  
مولا غنياً **قوله** ولا يملك غني لان الملك واقع للمولي فلم يجز ولا الي ولدك

صناع مخ

ولك الصغير لانه يعد غنياً ليس ابيه **قوله** بخلاف امرائه يعني اذا دفع  
الي امراته الغني يجوز لاها لا تعد غنية بلبسها الزوج وبقدرة النفقة لا تصير  
موسرة وكذلك يجوز دفعها الي البنت المكيبة الفقيرة لغني **قوله** ولا الي  
هاشمي اي ولا يدفع ايضاً الي هاشمي لقوله عليه السلام نحن اهل بيت لا  
يحل لنا الصدقة رواه البخاري وقوله عليه السلام ان هذه الصدقات اما هي  
او سائر الناس واهلها لا تخل لمحمد ولا آل محمد رواه مسلم والهاشمي العباس  
والي علي وال جعفر وآل الحارث بن عبد المطلب ذكرهم القدوري هكذا ونافذة  
تخصيصهم بالذكر حوزان الدفع الي بعض بني هاشم وهم بنو ابي لهب قال ابو  
نضر البغدادي وما عدا المذكورين لا يحرم عليهم الزكاة **قوله** ومولا اي  
ولا يدفع ايضاً الي مولي الهاشمي لقوله عليه السلام ان الصدقة لا تخل لنا  
وان مولي القوم من انفسهم رواه الجماعة وصححه الترمذي **قوله** ولو طهر  
مصرفاً يعني دفع الي رجل يظنه فقيراً فخطأ بان بان انه غني او هاشمي او  
كانت او دفع في ليلة مظلمة فبان بانه ابوة او ابنة سقطت عنه الزكاة  
ولا اعادته عليه عندها خلافاً لا بي يوسف لان خطاءة ظهريتين ولهما ما  
روي عن معن بن يزيد قال كان لبي يزيد اخراج دنائيه يقصدت بها فوضعتها  
عند رجل في المسجد فجئت فاخذتها فانيته بها فقال والله ما اياك اودت  
فخاضته الي رسول الله فقال لك ما نويت يا يزيد ولك ما اخذت يا معن رواه  
البخاري **قوله** الا في مكاتبه يعني لا يسقط في هذه الصورة لانه لم يوجد  
الاخراج عن ملكه وكذلك اذا ظهر عبده او مدين او ام ولدك **قوله** ولو اعطاه  
شاكاً لم يسقط عنه اذا دفع الزكاة اليه وهو شاك ولم يجر ولم يظهر انه  
مصرف لا يسقط الا اذا ظهر صوابه بقينا او باكر رايه فحينئذ يجوز وكذا اذا  
خبر رجع اكبر رايه ليس مصرف فدفع مع ذلك لا يجوز الا اذا ظهر انه  
فقير او اجني بيقين او يدل عليه غالب **قوله** ويكره نقلها اي نقل الزكاة  
الي بلد اخر لان فيه ترك رعاية حق الجوار الا اذا نقل الي قرية او قوم هم  
احج من اهل بلد لان فيه صلة القريب وزيادة دفع الحاجة **قوله** صدقة القطر

مخ

مخ

مخ

مخ

رواه البخاري

رواه







صاعا من تمر او صاعا من شعير رواة ابو داود والفطر من رمضان بطول الفجر  
الثاني من يوم الفطر واذا ثبت ان وقت الوجوب يدخل بطول الفجر من مات قبل  
ذلك سقطت فطرته لانه لم يدرك وقت الوجوب ومن اسلم او ولد بعد طلوع الفجر  
لم يجب فطرته لانه لم يكن وقت الوجوب من اهل الفطرة **قوله** ويستحب دفعها قبل  
الخروج الى صلاة العيد **قوله** روي بن عمر قال امرنا رسول الله عليه السلام بركوة  
الفطر ان تودي قبل خروج الناس الى الصلاة رواة ابو داود **قوله** ويصح  
تجيلها مطلقا **قوله** اي سوا محل قبل الفطر في رمضان او قبل رمضان لو وجد اداء المسبب  
بعد وجود السبب كالتجيل في الزكاة وعند خلف بن ايوب يجوز تجيلها بعد دخول  
رمضان لا قبله وقيل يجوز تجيلها في النصف الاخر من رمضان وقيل في العشر  
الاخير وعند الحسن بن زياد لا يجوز تجيلها اصلا **قوله** والاصح ما ذكره المصنف **قوله**  
ولا يسقط بالتأخير لانه يقدر على مثلها من عنده قربة بخلاف الاضحية حيث تسقط  
اذا فانت عن وقتها لانه لا يقدر على الايتان بمثلها لانها لم تشد قربة في سائر الايام  
وقال الحسن بن زياد يسقط صدقة الفطر بالتأخير كالاضحية والله اعلم بالصواب

**كتاب الصوم**  
ذكر الصوم عقيب الزكاة وان كان الوجه تقديم الحج عليه من حيث ان له مناسبة  
بالزكاة في المال لان الحج عبادة مركبة من البدن والمال والصوم عبادة بدنية لا يعلق  
لها بالمال املا والمؤد قبل المركب وهولفة امساك مطلقا وسرها امساك مخصوص في  
وقت مخصوص من شخص مخصوص بنية **قوله** يصح صوم رمضان من الصبي المقيم  
بطلق النية مثل ما اذا قال نويت ان اصوم ونية النقل مثل ما اذا قال نويت ان اصوم  
فلا ونية واجب آخر مثل ما اذا كان عليه رمضان آخر فتواة في هذا رمضان في  
جميع ذلك يقع نية عن رمضان لانه يتعين ولا يحتاج الى التعيين وقال الشافعي  
رحمه الله لا يجوز الا بالتعيين عن فرض الوقت وانما يقيد بقوله من الصبي المقيم  
لان المرين اذا نوي واجبا اخر ففت ابي حنيفة رحمه الله روايتان في رواية يقع  
هما نوي عند ابي حنيفة وعندهما عن فرض الوقت ولو نوي النقل ففت روايتان  
**قوله** والنذر المعين مثل ما اذا نذر العشر الاول من رجب مثلا يصح مطلق النية

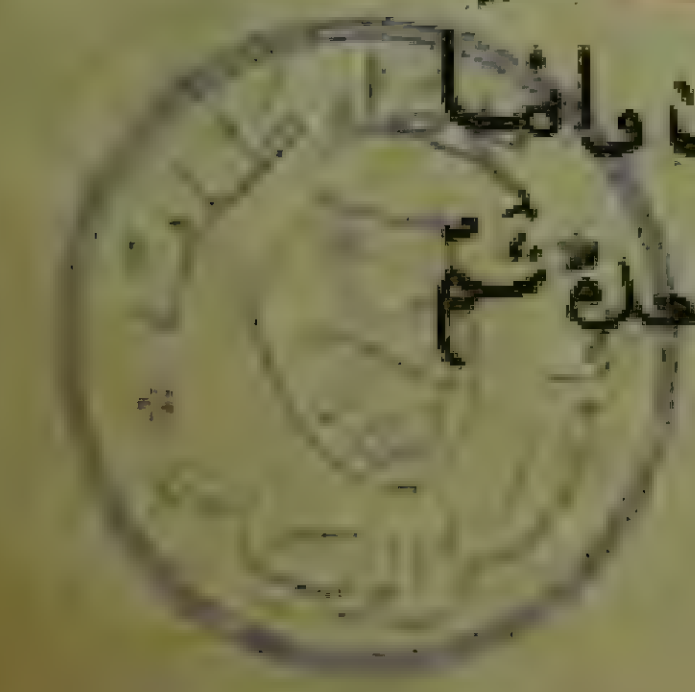
قوله لا يجوز الا بالتعيين عن فرض الوقت وانما يقيد بقوله من الصبي المقيم لان المرين اذا نوي واجبا اخر ففت ابي حنيفة رحمه الله روايتان في رواية يقع هما نوي عند ابي حنيفة وعندهما عن فرض الوقت ولو نوي النقل ففت روايتان

النية مثل ما اذا قال نويت ان اصوم ونية النقل مثل ما اذا قال نويت ان اصوم  
فلا **قوله** لا نية واجب آخر اي لا يصح اداء النذر المعين بنية واجب آخر  
والفطر بنية وبين صوم رمضان وفي النذر المعين من جهة التأخير ولا  
ابطال هذا فيما له وهو النقل لا فيما عليه وهو الواجب الاخر **قوله** وكلاهما  
اي صوم رمضان والنذر المعين يصح بنية من الليل والنهار قبل الفجر الكري وقال  
الشافعي رحمه الله الصوم الواجب لا يجوز بنية من الليل لقوله عليه السلام لا صيام  
لغير بيت الصيام من الليل رواة ابو داود والترمذي وحسنه ولنا ما روي محمد  
في كتاب الاستحسان ان اعرابيا شهد لجلال رفة ان بعد الصبح فقبل رسول الله عليه  
السلام شهادته وامر الناس بالصوم ولا نية النية لما جازت في الليل وهو ليس بوقت  
لصوم فلا نية في النهار وهو وقت الصوم اولي والحديث بمقول علي بن ابي طالب  
كقوله عليه السلام لا صلاة بجوار المسجد الا في المسجد **قوله** لا بعدتها اي لا يصح  
كلاهما بنية من النهار بعد الفجر الكري كالنقل فانه يجوز بنية من النهار قبل الفجر  
الكري وهي ما قبل نصف النهار يكون فاقدر في اكثر النهار بخلاف ما قال القدوري  
حيث لا يقع النية في اخر النهار لا محالة لان نصف اليوم من طلوع الفجر الصادق  
الي الفجر الكري لا وقت الزوال **قوله** والافضل الثبوت اي النية من الليل يكون  
ابعد من الخلاق **قوله** ولو نوي المرين والمشافع رمضان واجبا اخر صح هذا عند ابي  
حنيفة خلافا لها وقد مر **قوله** والنذر المطلق مثل ما اذا نذر عشرة ايام مثلاً  
من غير تعيين الايام **قوله** وتصار رمضان ونحوها لا يصح بنية في النهار اذ ليس لها  
وقت معين فلم يتعين لها الا بنية من الليل **قوله** ويستحب طلبة الهلال ليلة  
ثلاثين من شعبان ورمضان لقوله عليه السلام لا تصوموا حتى يروا الهلال ولا  
تفطروا حتى تروا فان هم عليكم فاقدروا له اي قدروا عدده باستيفاء عدد الثلاثين  
**قوله** فان لم تروا ولا صوم ولا فطر اي فان لم تروا الهلال ليلة ثلاثين من شعبان  
لا يصومون وان لم يروا ليلة ثلاثين من رمضان لا يفطرون لما روينا **قوله** ويكره  
صوم يوم الشك ودفع الشك بان يعلم هلال رمضان او هلال شعبان وانما  
يكره لقوله عليه السلام لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال او تحسبوا العدة ثم

قوله لا نية واجب آخر اي لا يصح اداء النذر المعين بنية واجب آخر والفطر بنية وبين صوم رمضان وفي النذر المعين من جهة التأخير ولا ابطال هذا فيما له وهو النقل لا فيما عليه وهو الواجب الاخر

قوله لا نية واجب آخر اي لا يصح اداء النذر المعين بنية واجب آخر والفطر بنية وبين صوم رمضان وفي النذر المعين من جهة التأخير ولا ابطال هذا فيما له وهو النقل لا فيما عليه وهو الواجب الاخر

قوله لا نية واجب آخر اي لا يصح اداء النذر المعين بنية واجب آخر والفطر بنية وبين صوم رمضان وفي النذر المعين من جهة التأخير ولا ابطال هذا فيما له وهو النقل لا فيما عليه وهو الواجب الاخر





صوموا حتى تروا الهلال او تكملوا العدة رواة ابو داود والنسائي **قوله**  
 الا ان يكون ورده الله اي الا ان يوافق يوم السبت يوم ورده الذي كان من  
 عادته ان يصوم فيه فحينئذ لا يكون لقوله عليه السلام لا تقدموا صوم  
 رمضان بيوم ولا يومين الا ان يكون صوم يومه رجل فليصم ذلك الصوم  
 رواة ابو داود فعلم بهذا ان المراد من قوله عليه السلام لا تقدموا الشهر  
 حتى تروا الهلال الحديث غير المنطوع حتى لا يزداد علي صوم رمضان كما رآه  
 اهل الكتاب علي صومهم وقال الشافعي رحمه الله يكره التطوع اذا انتصف  
 شعبان لقوله عليه السلام ابو داود ولنا ما روينا وما رواة غير محفوظ قاله  
 احمد **قوله** ومن رآي الهلال اي هلال رمضان وحده نزلت شهادته صام  
 لقوله عليه السلام صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته رواة البخاري **قوله**  
 فان اظن بعد الرد اي بعد ان رد القاضي شهادته لزمه القضا لا غير يعني اي  
 رجلا لكفارة لان ثلثين بالرواية يؤهم الغلط فيه فتقع الشهادة والكفارة تدرى  
 بالشهادتين **قوله** وكذا لو اظن ثلثه اي وكذا لا تجب الكفارة لو اظن ثلث رواة  
 القاضي شهادة عند البعض وقيل يجب والاول اصح لما بينا من ثبوت الشهادة  
**قوله** ولو صام ثلثين يوما لم يقط وحده لان وجوب الصوم عليه في الابتداء  
 كان للاختيار وهذا الاختيار في تأخير الاطوار لا نه يحتمل ان الهلال يستقيم عليه  
 ومع هذا لو اظن ككفارة عليه للحقيقة التي عنده **قوله** ويقتل في هلال رمضان  
 في القيم شهادة عدل واحد لانه امر ديني فيقبل فيه خبر الواحد ذكرنا ان انا  
 خراكان او عبدا او امة او محرودا في ثلثين وعن اي حليفة انه لا يقبل بشهادة هذا  
 الواحد ثلثين يوما ثم لم يروا هلال شوال في الفطر خلاف في رواية الحسن عن  
 اي حليفة لا يفطرون اختيارا وفي رواية عن محمد يفطرون **قوله** بخلاف شهادة  
 اثنين يعني بخلاف ما اذا صام الناس بشهادة اثنين ثلثين يوما لم يروا الهلال  
 حيث يفطرون بلا خلاف **قوله** وفي الصوم يعني وفيما اذا لم يكن بالسماء علة من  
 سحاب او دخان لا بد من اهل محلة لان التفرع في مثل هذه الحالة يؤهم الغلط فوجب  
 التوقف في خبره حتى يكون جمعا كثرنا يقع لهم العلم او حسين رجلا مثل القيسامة

يوافق

اي لا يوافق يوم السبت يوم ورده الذي كان من عادته ان يصوم فيه فحينئذ لا يكون لقوله عليه السلام لا تقدموا صوم رمضان بيوم ولا يومين الا ان يكون صوم يومه رجل فليصم ذلك الصوم

واحد عدل

اي لا يوافق يوم السبت يوم ورده الذي كان من عادته ان يصوم فيه فحينئذ لا يكون لقوله عليه السلام لا تقدموا صوم رمضان بيوم ولا يومين الا ان يكون صوم يومه رجل فليصم ذلك الصوم

القيسامة **قوله** وفي هلال شوال في القيم لا بد من رجلين اي لا بد ان  
 يشهد رجلان او رجل وامرأتان عدولا حرا غير محذورين كما في شاي الاحكام  
 لان فيه منفعة العباد وهي الاطوار فاشهر الشهادة علي حقوق الناس **قوله**  
 كالاختياري يعني كما ان هلال الاضحي لا بد له من شهادة رجلين او رجل وامرأتان  
 لان فيه منفعة العباد ايضا في تحريم التوسع بلتوم الاضحي والاجلال من الحج  
 وعن اي حليفة ان هلال الاضحي كهلال رمضان ذكر في الخلاصة عن النوادر  
**قوله** ولا يلزم احد الميرين بروية الاخر لان كل قوم مخاطب بها عندهم الا اذا  
 اتحدت المطالع فحينئذ يلزم احد الميرين بروية الاخر حتى اذا صام اهل اطمها  
 ثلثين يوما واهل الاخر تسعة وعشرين يوما يجب عليهم قضا يوم **قوله** ولو اكلوا  
 شعبان ثم صاموا رمضان فكان ثمانية وعشرين يوما فان كانوا عدوا شعبان عن  
 روية الهلال قضا يوما لانهم لما عدوا شعبان من روية الهلال وظهر رمضان ثمانية  
 وعشرين يوما علم انهم اكلوا يوما من رمضان فيقتضون يوما واما اذا لم يعدوا  
 ايام شعبان من روية الهلال قضا يومين لاحتمال **قوله** ولو رآي الهلال  
 قبل الزوال فهو لليلة الماضية يعني اذا رآه الهلال يوم السبت فان كانا رآه قبل  
 الزوال يكون من ليلة الماضية ويكون ذلك اليوم من شهر رمضان وان كانا رآه  
 بعد الزوال فهو لليلة المستقبلية فهذا التفصيل رواة عن اي يوسف وفي  
 ظاهر الرواية هو لليلة المستقبلية سواء كان قبل الزوال او بعده حتى لا يكون ذلك  
 اليوم من شهر رمضان واذا رآه الهلال الفطر قبل الزوال قال ابو يوسف افطروا  
 وان راوا بعد لم يفطروا وقال قاضي خان ان افطروا لا كفارة عليهم لانهم افطروا  
 بتأويل وقال عليه السلام افطروا لرؤيته وعندها لا يجزى رويته بالنهار وقت  
 العشيته ولا يجزى قبله ولا بعده وقيل ان كانت الشمس تبتلوا القمر فهو لليلة  
 المستقبلية وان كان القمر تبتلوا الشمس فهو لليلة الماضية والاول هو الظاهر  
**قوله** وقت الصوم من طلوع الفجر الثاني الي غروب الشمس لقوله تعالى  
 وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر **قوله**  
 والصوم هو الكف عن الاكل والشرب والجماع فصار مع النية هذا حد الصوم شرعا

اي لا يوافق يوم السبت يوم ورده الذي كان من عادته ان يصوم فيه فحينئذ لا يكون لقوله عليه السلام لا تقدموا صوم رمضان بيوم ولا يومين الا ان يكون صوم يومه رجل فليصم ذلك الصوم

اي لا يوافق يوم السبت يوم ورده الذي كان من عادته ان يصوم فيه فحينئذ لا يكون لقوله عليه السلام لا تقدموا صوم رمضان بيوم ولا يومين الا ان يكون صوم يومه رجل فليصم ذلك الصوم



معتاد اكلها لزمت الكفارة اما المشك والهاقود والزعفران فلاهما تركل  
عادة ويتداوي لها فحلت الحنابة فيجب الكفارة واما التراب فانما يوجب  
الكفارة اذا كان مشويا اي مختلطا بشئ حتى اذا اكل ترابا خالصا لا يجب عليه  
الكفارة لانه مما لا يتعدى به ولا يتداوي به عادة وكذلك لا يجب الكفارة  
في الطين الا في الطين الارمني لانه يتداوي به واما ورق الشجر وكذلك انما  
يوجب الكفارة اذا كان معتادا اكله كمال الحنابة واما اذا كان مالا يعتاد  
اكله لا يجب الكفارة وعلي هذا التفصيل النبائات كلها **قوله** ولو مضى لقمعة  
ناسيا فذكر فابتلعها وجبت الكفارة وقيل يجب القضاء دون الكفارة والاول  
اطهر **قوله** ولو اخرجها اي ولو اخرج تلك اللقمعة المضوغة من فيه ثم ابتلعها  
لم يجب الكفارة وقيل يجب الكفارة والاول اصح قال ابو الليث لان بعد اخرجها  
بعافها النفس وما دامت في فيه يتلذذ بها وقيل ان كانت سخنة بعد فعله  
الكفارة **قوله** ولو افطر عمدا ثم مرض او حاضت اي المرأة افطرت عمدا ثم حاضت  
لم يجب الكفارة عليها لانه ظهر بالمرض والحيف ان الفطر في ذلك اليوم مباح لها  
ولا يجب الكفارة **قوله** ولو سافر طائعا وجبت يعني اذا افطر عمدا ثم سافر طائعا  
يعني باختيار وجبت الكفارة لان بافطاره عمدا وجبت عليه الكفارة ثم لم يظهر  
ما يرفعها بخلاف الصورة الاولى واما لو سافر مكرها فقد ذكر في خلاصة الفتاوي  
انه لا يسقط عنه الكفارة في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة  
يسقط وعندهما لا يسقط **قوله** والمريض الفطر يوم نوبة حنائه والمرأة ايضا  
يوم عانة حيضها بناء على العادة لان الظاهر ان الحيض ثمانية ايام والنوبة والحيف  
يتاخران يوم العادة **قوله** فان افطر اي افطر المريض يوم نوبة حنائه او افطرت  
المرأة يوم عانة حيضها اعتقادا على مجي الحيض والحيف ولم تأت الحيض ولا الحيف  
وجبت عليهما الكفارة لجمال الحنابة وعدم ظهور ما يبيح الافطار **قوله** فان  
غلبه القي لم يقطر مطلقا يعني سوا قاء قليلا او كثيرا لقوله عليه السلام من  
ذرع القي فليس عليه قضاء ومن استقاء عمدا فليقض رواية ابو داود وغيره  
وقال الدارقطني رواه كلهم ثقات **قوله** وان تجدد اي وان تعد القي ملاء

ولا فيه افطر وعليه القضاء لا كفارة لما روينا هذا في الطعام والماء والمرأة  
واما اذا قاء بلغا فهو لا يفطر عندهما خلافا لابي يوسف وان قاء سدا  
في مجلس واحد ملاء فيه لزمت القضاء وان كان في مجلس او عدة ثم اصف  
النهار ثم عشيته لا يلزمه القضاء ذكره في خزائن الاكل **قوله** ومن اكل  
غدا او شرب دواء او جامع عامدا في احد السبيلين لزمت الكفارة وعند الشافعي  
رحم الله لا يجب الكفارة الا بالجماع ويجب على الزوج دون المرأة ولما قلنا  
عليه السلام من افطر في رمضان فعليه ما علي المظاهر رواية الدارقطني فعناه  
وماروي عن ابي هريرة ان رجلا افطر في رمضان فامر عليه السلام ان يقضي  
رقبة رواية مسلم وابوداود ولفظ افطر فيها يتناول الماكول وغيره وكلمة  
من تطلق على الذكر والانثى والانتزال في الجماع ليس بشرط لانه شيع والتقاء  
الختان كاف ومن ابي حنيفة ان الجماع في الدبر لا يوجب الكفارة والاصح انه  
يجب كما في القبل **قوله** ولا كفارة بالجماع فيما دون الفرج كالقبض والتقييد  
ولو انزل لا نعدم لجماع صورة وعليه القضاء وجوبه **قوله** ولا كفارة على  
علي المرأة لو كانت نائمة او مجنونة يعني اذا حرمعت المرأة وهي نائمة او مجنونة  
او مكرهة فبغيرها القضاء لا الكفارة لعدم الحنابة لانه يكون بالقصد ولا قصد  
وقال زفر والشافعي رحمهما الله لا يجب القضاء ولا الكفارة وعلى هذا الخلا  
اذا صب الماء في حلق النائم وتناول المجنونة ان تحقق فلا يستوعب جنونها الشهر  
قصار كالنوم والاعتناء **قوله** ولا كفارة في افساد صوم غير رمضان اداء لانها  
ورقت في هتك حرمة رمضان اذ لا يجوز اخلاق عن الصوم بخلاف غير رمضان  
فقد بقوله اداء لانه اذا لم يجب الكفارة في افساد صوم غير رمضان من حيث الاداء  
في الاول ان لا يجب في افساد من حيث القضاء **قوله** ومن احتقن او استعط  
او افطر في اذنية دواء او ادهن او دواي جايفة او امة بدوا وطب لزمت القضاء  
لان القطر صادخل وقد وجد لا غير يعني لا يجب الكفارة لعدم صورة الفطر وهو  
الاحل والشرب من المنقذ المجهود وهو الغم الاحتقان وضع الحقنة في الدبر  
والاستعاط صب السقوط في الانف قال في الاجناس الحقنة توجب الفطر ولا



يقع به الرضاع والجافية في الطعنة التي تبلغ الجوف والآمة الشجة التي تبلغ  
أم الراس قيد بقوله رطب لأن المفضل هو الرطب عند أبي حنيفة خلافا لها  
واليابس ليس بمفضل اتفاقا ولكن أكثر المشايخ على أن العبرة للوصول حتى إذا  
علم أن اليابس وصل إلى جوفه فسد الصوم وإن علم أن الرطب لم يصل لا يفسد  
**قوله** فإن أقطر في أدنه ماء أو في ذكرك دهنا لم يقطر أما إذا أقطر في أدنه  
مما فإنه لا يقطر لعدم الوصول بخلاف ما إذا أقطر دهنا فإنه يصل بقوة للتشرب  
وأما إذا أقطر في ذكرك دهنا فإنه لا يقطر أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله  
وقال أبو يوسف يقطر ويحرم مضطرب وهذا الاختلاف مبني على أنه هل ين  
الماء والجوف منفردا لا واختلعا في الاقطار في يتلها فالصحيح المفضل **قوله**  
ومن ذاق شيئا أو مجده لم يقطر لا نغدام المفضل صورة ومعنى **قوله** ويكون للصيام  
الدوق لأنه تعرض لفساد صومه **قوله** إلا حالة الشراء يعني إذا ذاق  
الصيام الطعام حالة الشراء لا يكون للضرورة وقيل المرأة إذا كان زوجها  
سبي الخلق لا يباس إن تذوق المرق بلسانها **قوله** ويكون للمرأة مضغ الطعام  
لو لها بغير ضرورة لما قلنا أنه تعرض لفساد الصوم بخلاف ما إذا كان ضرورة  
بأن لم يجد المرأة من يضيغ لصيها الطعام من حايض أو نفسا أو غيرها ممن لا تصوم  
ولم يجد طبيعيا ولا لبنا طبيعيا لا يري أنه يجوز لها الإفطار إذا خافت على الولد  
فالمضغ أو لي **قوله** ومضغ العلك مكروه للصيام لأنه يترجم به الإفطار لأن من أكلة  
من بعيد يظنه أكل **قوله** وقيل يفسد أي مضغ العلك مفسد للصوم إن كان  
منقشاً لأنه إن كان منقشاً يصل منه شيء إلى جوفه وكذلك إذا كان أسود  
وإن كان ملكيا **قوله** ولا يكون أي مضغ العلك للمرأة المفضل لأنه يقوم مقام  
السواك في حقن لأن سترت ضعيف لا يحتمل السواك وهو ينقي الأسنان ويشد  
اللثة كالسواك **قوله** وفي الرجل خلاف أي وفي مضغ العلك للرجل خلاف  
فقيل يكون إذا لم يكن من علته لما فيه في التشبيه بالنساء والعلة مثل ما إذا كان  
في فمهم وقيل لا يكون **قوله** ويباح للصيام الكحل لما روي أنه عليه السلام كان  
يكتحل بالأنثى وهو صائم رواية الجصاص في شرحه لمختصر البخاري وعن عائشة أنه

أنه عليه السلام اكتحل وهو صائم رواية الدارقطني **قوله** ولو وجد طعمه في  
حلقه وأصل ما قبله لأنه وصل من السام فلا يعتد به خلافا لما لك **قوله** ودهن  
الشارب أي يباح للصيام دهن الشارب أيضا لأنه ليس فيه شيء يثا في الصوم بخلاف  
المحرم **قوله** إذا قصد بهما أي بالكحل ودهن الشارب غير زينة بأن كان قصده  
النداري **قوله** وكذا المفضل أي وكذا يباح الكحل ودهن الشارب المفضل أيضا  
إذا قصد غير زينة وكذلك يباح له دهن شعر الوجه وبذلك جاءت السنة عن رسول  
الله عليه السلام وأنه يعمل عمل الخضاب ولا يفعل لتطويل اللحية إذا كانت بالقدر  
المستوفى وهو القبضة والأصل فيه ما روي أن عبد الله بن عمر يقبض على لحيته فيكحل  
بما زاد على الكف **قوله** ولا يكون للصيام سواك رطب أو يابس لما روي عن عبد الله بن  
عمر بن ربيعة عن أبيه قال رأيت رسول الله عليه السلام يستاك وهو صائم ما لا يعد  
ولا الخصى رواية الترمذي وأبو داود وعن عائشة عن النبي عليه السلام السواك مطهرة  
للنفس مرضاة للرب رواية البخاري وعن أبي هريرة عن النبي عليه السلام قال لو أن  
أشق علي أمي لم يترجم بالسواك عند كل وضوء رواية البخاري فدل إطلاق الحديث على  
جواز الاستياك مطلقا لأنه لم يخص الصيام من غيره ولا الذنابة من الغشي ولا غير المبلول  
وقال الشافعي رحمه الله يكون آخر النهار وقال أبو يوسف يكن إذا كان مبلولا **قوله**  
ولا الفضل ولا الحجامه أي ولا يكون للصيام القصد ولا الحجامه لما روي أنه عليه  
السلام احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم رواية البخاري وعن ما روي الترمذي من  
قوله عليه السلام أقطر الحجام والمجزم وإليه ذهب أحمد بن حنبل وأبو داود  
هذا الفصل في بيان العوارض **قوله** المريض إذا خاف شدة مرضه أو تأخر برده أقطر  
لأن ذلك قد يقضي إلى الهلاك فيجب الاحتراز عنه وطريق معرفته الاجتهاد فإذا غلب  
عليه طمته وكذا إذا أخبر طبيب حادث فذل والصحيح الذي يخشى أن يمرض بالصوم  
فهو كالمريض وكذا الأمة التي تحزم إذا خافت الضعف جاز أن يفطر ثم يقضي **قوله**  
فالمستأقر أقطر مطلقا أي خاف المرض أو لم يخف لأن عين السفر مشقة وصوم أفضل  
عندنا إن لم تنله مشقة لقوله تعالى وإن تصوموا خير لكم وما روي عن أبي الدرداء  
قال خرجنا مع رسول الله عليه السلام في بعض غزواته في حر شديد حتى إن أحدنا

والدهن ينجى الراس  
والصحيح على هذا ما روي

رواه أبو داود

هذا الفصل في بيان العوارض



ليضع يده على راسه من شدة الحر ما ينسا صائم الرسول الله عليه السلام وعبد الله  
ابن رواحة رواة البخاري ومسلم وابوداود فعلم ان الصوم افضل لانه اختيار رسول  
الله عليه السلام وقال الشافعي الفطر افضل **قوله** وان مات في المرض والسفر  
اي وان مات المريض في مرضه والمسا في سفره لا قضاء عليه ما لا تها لم يدركه من ايام  
آخر **قوله** وان صح المريض او اقام المتأخر ثم ما تاراجب الا يصا بقدر ما ادركه هذا  
قابلة لزوم القضا بقدر صحة المريض والقامة المتأخر واذا اوصي يودي الوصي من ثلث ماله  
لكل يوم مسكينا بقدر ما يجب في مدته الفطر وان لم يوص وتبرع الورثة جاز وان لم يبرعوا  
لا يلزمهم الاداء بل يسقط في حكم الدنيا **قوله** وقضا رمضان ان شاء فركه وان شاء  
تابعه لا طلاق النص ولكن السابغ افضل للسارعة في اسقاط الواجب **قوله** ولا  
فدية بتأخره عن رمضان فان يعني او اخر ما عليه من قضا رمضان عن رمضان بان لا يجب  
عليه الفدية لان تعالى اوجب القضا خاصة لا الفدية فلا يجوز زيادة الفدية وقال  
الشافعي رحمه الله عليه الفدية **قوله** والحامل والمرضع الاقطار خوفا على ولدهما  
او انفسهما دفعا للحرج الحامل هي التي في بطنها ولد والمرضع هي التي لها ابن **قوله** ولا  
فدية عليهما اي على الحامل والمرضع لان الفدية بخلاف القياس في الشيخ فلا يلحق به خلافا  
وقال الشافعي اذا خافت المرضع على الولد فافطرت ففطرها الفدية **قوله** والشيخ  
العاجز عن الصوم يضر دفعا للحرج ويفدي لقوله تعالى وعلى الذي يطيقونه فدية طعام  
اي لا يطيقونه **قوله** فان قدر على الصوم بعد الفدية ففيه لان شرط كون الفدية  
خفيا عن الصوم في خفة دوامه العجز فلما قدر على الصوم انتفى شرط الحلف فيه ومثل  
هذا لم يفعل في التيمم ليل يلزم الحرج بتضاعف الصلوات **قوله** ومن اوصي بقضا رمضان  
اطعم عنه وليه كما مر من قوله عن كل يوم نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير  
وعند الشافعي رحمه الله لكل يوم مده **قوله** وان لم يوصي لا يجب اي لا يجب على  
الولي الاطعام ومع هذا لو اطعم جاز ان شاء الله تعالى وعند الشافعي يلزم عليه  
اوصي اولم يوص وعلى هذا الخلاف الزكوة وعدة الفطر **قوله** والصلوات كالصوم  
هذا استحسان والقياس ان لا تجوز الفدية عن الصلوة لان ما ثبت بخلاف القياس  
فغيره عليه لا قياس وجه الاستحسان ان كلاما معبارة بدنية لا تعلق لوجوبها ولا

في كل يوم

ولا لادائها بالمال والباقي يعرف في الاصول **قوله** وكل صلوة كصوم يوم في ان  
يودي عن كل صلوة مثل ما يودي عن كل يوم وهذا هو الصحيح وعن محمد بن مقاتل  
يجب لصلوات يوم نصف صاع **قوله** ولا يصوم عنه وليه ولا يصلي يعني اذا مات  
الانسان وعليه صوم او صلوة ليس علي وليه ان يصوم ويصلي عنه خلافا للشافعي رحمه الله  
له ما روي عن عائشة ان رسول الله عليه السلام قال من مات وعليه صيام صام  
عنه ووليته رواة البخاري وابوداود ولما قال له عليه السلام لا تصوم احدكم عن احد  
ولا يصلي احد عن احد ولكن يطعم عنه رواة النسائي وعن ابن عباس بن عمر رآه  
عليه السلام قال من مات وعليه صوم شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينا رواه  
ماجه قال القرطبي اسنان حسن والجواز عن حديث البخاري ان المراد منه الاطعام  
الذي يقوم مقامه للصوم مجازا بدليل ما روي **قوله** ومن اسلم او بلغ او طهرت الحائض  
او افاقت او قدم من سفر او برأ من مرض او اضر خطاء او عهدا امساك بقية يومه  
تشبهها اي للصائمين واختلفوا في هذا الامساك ثقبيل مستحب وقيل واجب  
وليس علي الكافر الذي اسلم والصبي الذي بلغ قضا ذلك اليوم خلافا لغيره في الكافر  
الذي اسلم **قوله** بخلاف الحائض والنفساء في خلال الصوم يعني الطاهر  
اذا حاضت او نفست في أثناء الصوم لا يلزمها امساك بقية يومها التحق المانع من التشبه  
**قوله** ولو اكل فلا قضا عليه اي ولو اكل الكافر الذي اسلم او الصبي الذي بلغ  
ذلك اليوم الذي اسلم وبلغ فيه لا قضاء عليه ما لا تعداد الاهلية من الاول بخلاف الصلوة  
لان سبب الوجوب كجروا المنقل بالاداء وقد وجدت الاهلية عند ذلك كجروا فانهم  
**قوله** ومن سافر بعد الجحرو في الفطر ثم قدم او صح اي المريض من مرض قبل  
الزوال لزومه الصوم لزوال المانع ولو اضر فلا كفارة عليه للشبهة في قوله قبل  
الزوال لانه اذا قدم او صح بعد الزوال لا تجوز نيته للصوم علي ما عرف فانهم **قوله**  
واذا علم المتأخر انه يدخل في يومه مصر او موضع اقامته كره له الفطر لما انه اعراض  
عن الصوم واما اذا علم ان دخول مصر لا يثبت له حتى يغيب الشمس فلا بأس بان  
يفطر لانه مسافر فيه **قوله** ومن اعني عليه او جن في رمضان قضا ما بعد يوم  
الاعما والجنون خاصة يعني لا يقضي اليوم الذي حدث فيه الاعما والجنون لا

لا يفتقر



صومه في ذلك اليوم صحيح بناء على وجود النية منه ظاهراً وقضي ما بعد ذلك لعدم  
النية فيه **قوله** والجئون المستوعب يسقط للقضاء دفعاً للخرج خلافاً لما للرجح  
**قوله** بخلاف الأئمة أي الأئمة إذا استوعب الشهر لا يسقط القضاء لأنه  
نوع مرض ينعف القوي ولا يزيل الجوع وكذلك الجئون الغير المستوعب لا يسقط  
القضاء لعدم كونه **قوله** ومن لم يؤتي رمضان صوماً ولا فطر الزمة القضاء  
لأن المستحق عليه الاستاك بجمة العادة فلا يكون ذلك إلا بالنية وقال زفر  
يجب بالقضاء **قوله** ومن أصبح غير ناو للصوم أو نوي قبل الزوال فاكل لا كان عليه  
للشبهة هذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا ان كان ذلك منه قبل الزوال فعليه  
القضاء والكفارة وان كان بعد فعليه القضاء لا الكفارة وقال زفر عليه الكفارة  
في الصوتين **قوله** والماضي والفسار يفطر ويقضي بخلاف الصلوة يعني لا يقضيان  
الصلوة لما في قضاءها خرج بخلاف قضاء الصوم **قوله** ومن نوى بقائه الليل فاستحضر  
أو غروب الشمس فافطروا بان خطا بان ظهر ان الفجر طالع والشمس لم تغرب لزومه القضاء  
لأنه مضمون عليه بالمثل ولزومه للشبهة موافقة للصائمين لا غير يعني لا يجب الكفارة  
لقصور الجناية لعدم القصد وذكر في المستصفي ان المراد من الظن عملية الظن حتى لو كان  
شاكاً يجب الكفارة **قوله** ولو شك في طلوع الفجر بانه طلع أو لا فالفضل ان لا يفطر  
تحرز عن المحرم ولو افطر فلا قضاء عليه لان الأصل هو الليل فلا يخرج بالإشك إلا اذا تبين  
انه اكل بعد ما طلع الفجر فينبغي عليه القضاء لا غير **قوله** ولو شك في غروب  
الشمس بانها غربت أو لا يجب ان لا يفطر تحرزاً عن افساد الصوم ولو افطر لزومه القضاء  
وفي الكفارة روايتان وان يمين انه اكل قبل الغروب يجب عليه الكفارة **قوله**  
والسحور مستحب وقيل سنة لقوله عليه السلام **قوله** اي فضل ما بين صياحه وصياحه  
اهل الكتاب اكله السحور وروي السحور رواية الجماعة الا البخاري وابن ماجه وقال  
عليه السلام تسحروا فان في السحور بركة رواية البخاري ومسلم والسحور يفتح للسين  
اسم ما يؤكل وقت السحور **قوله** وكذا ما حزين اي وكذا يستحب تأخير السحور  
ما روي ابو داود انه عليه السلام كان يقول لا تأكل امةي حتى ما اخروا السحور  
وعجلوا الفطر رواية احمد **قوله** ويستحب تعجيل الافطار لما روي عن

عن سهل بن سعد ان النبي عليه السلام قال لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر  
متفق عليه ومن انس انه عليه السلام كان يفطر على رطبات قبل ان يصل  
فان لم يكن رطبات فتمرات فان لم يكن تمرات فحناءات من ماء رواه احمد وابو  
داود والترمذي **قوله** ومن اكل ناسياً فطني انه افطر او علم انه لم يفطر  
فاكل عهداً لزومه القضاء لا غير لا الكفارة لتحقيق الشهادة ولو اجهتم فظن انه  
يفطر فاكل متعمداً فعليه القضاء في الكفارة **قوله** ويجرم صوم يوم العيدين  
ما روي انه عليه السلام نهي عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحية رواية مالك  
في الموطا وابو داود في السنن **قوله** وايام الشريق اي يحرم صوم ايام  
الشرق ايها وهي ثلاثة ايام بعد عيد الاضحية او رودة النبي فيها **قوله** ولا  
يكن صوم الستة من شوال موصوفاً برمضان لقوله عليه السلام من صام يوماً  
ثم اتبعه بست من شوال فكأن صام الدهر رواية ابو داود وابن ماجه ذلك في  
كان كصوم الدهر **قوله** ويكره صوم الوصال وهو ان يصوم اياماً لا يفطر بينها لما  
روى عن ابن عمر بن رسول الله عليه السلام فني عن الوصال قالوا فانك تواصل  
برسول الله قال اني لست كهيبتكم لاني اطعم واسقي رواية ابو داود **قوله** فان  
افطر في الايام الخمسة المحرمة وهي يوماً للعيدين وايام الشريق فتكون في قول  
يكره وفي قول لا يكره للفاصل الذي يخرج من الوصل المهني **قوله** ويكره صوم  
الجمعة فمن فعل المحرم لغرم الله وقال الامام حميد الدين للضرير انما يكره للصمت اذا  
اعتقد قربة اما اذا لم يعتقد قربة فلا يكره لقوله عليه السلام من صمت نجاً **قوله**  
ويكره صوم السبت او عاشوراء وحده لما في ذلك من التشبه لليهود **قوله** ويستحب  
يوم الخميس لان النبي عليه السلام كان يصوم يوم الاثنين ويوم الخميس وسئل عن ذلك  
فقال ان اعمال العباد تعرض يوم الاثنين ويوم الخميس رواية ابو داود وعنه  
هيرة ان النبي عليه السلام كان يصوم الاثنين والخميس فقيل برسولك انك تصوم  
الاثنين والخميس فقال ان يوم الاثنين والخميس يغفر الله فيهما كل مسلم الا متحيزين  
يقول دهمما حتى يطلعا رواية ابن ماجه **قوله** والجمعة اي يستحب صوم  
يوم الجمعة قال في الايضاح لا بأس بصوم يوم الجمعة في قول أبي حنيفة ومحمد



وقال ابو يوسف قد جاء حديث في كراهته الا ان يصوم قبله وبعد يوم واحد وهو  
ما روي عن النبي عليه السلام انه قال لا يصوم احدكم يوم الجمعة الا ان يصوم  
قبله بيوم او بعد رواة مسلم وابوداود **قوله** وايام البيض اي يستحب  
صوم ايام البيض وهي ثلاث عشرة والرابع عشر والخامس عشر من الشهر سميت  
بيضا لان ايامها مقمرة من اول الليل الى آخره لما روي عن ابن عباس القيسي  
عن ابيه قال كان رسول الله يامرنا ان نصوم البيض ثلث عشرة واربع عشرة وخمس  
عشرة قال وقال هي كهية الدهر رواة ابوداود وابن ماجه **قوله** ويوم عرفة  
اي يستحب صوم يوم عرفة لقوله عليه السلام صيام يوم عرفة لحطبت علي الله ان  
يكفر السنة التي قبلها والسنة التي بعد رواة مسلم **قوله** لغير الحاج اي قيد  
به لان صوم يوم عرفة للحاج مكروه لما روي عنه عليه السلام في صوم يوم عرفة  
بعرفة رواة ابوداود وابن ماجه **قوله** ولا يصوم المرأة تطوعا بغير اذن زوجها  
لقوله عليه السلام لا تصوم امرأة ويعلمها شاهد الا باذنه غير رمضان رواة ابوداود  
**قوله** الا ان يكون صائما اي الا ان يكون الزوج صائما او مريضا فيستد تطوع  
المرأة بغير اذنه لان الرئي الحاجة الزوج ولا حاجة في تلك الصورتين **قوله** ولا  
العبدة اي لا يصوم العبد ايضا تطوعا بغير اذن مولاه وان كان صومه لا يضر مولاه  
يعني لعدم ضعفه بسبب الصوم ولذلك المذهب وام الولد لا يصوم ان بغير اذن مولاهما  
وان كان صومهما لا يضر **قوله** وكهانة صوم رمضان عتق رقبة لي اخن لما روي  
عن ابي هريرة قال بينما نحن جلوس مع النبي عليه السلام اذ جاء رجل قال يا رسول الله  
هلكت قال وقعت على امرأتي وانا صائم فقال رسول الله هل تجد رقبة تعتقها قال  
لا قال فهل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد طعام ستين  
مسكينا قال لا فلك النبي عليه السلام فبينما نحن على ذلك لي النبي عليه السلام  
بعرق فيه ثمر والعرق ليكل قال ابن السائل فقال انا قال خذ هذا فتصدق به فقال  
الرجل علي اتقوا مني يا رسول الله فوالله ما بين لابتيهما يرد الخمرين افر من اهل  
مدينتي فتعك النبي عليه السلام حتى بدت انيابا به ثم قال اطعم اهلك رواة البخاري وابو  
داود **قوله** كما مر اي في صدقة الفطر وهو ان يطعم لكل مسكين نصف صاع من

وما اهلك  
قال

من بر او صاعا من تمر **قوله** ولوا فطر مرارا في رمضان بان جامع اياما  
او اكل اياما كفته كفارة واحدة عندنا لاتحاد المجلس وكذلك الحكم اذا افطر  
مرارا في رمضان او ثلثة **قوله** الا اذا تخلت الكفارة بان افطر في رمضان  
يوم ما ثم كفر عنه ثم افطر يوما اخر يلزمه كفارة اخري في ظاهر الرواية لا  
التداخل قبل اداء الاول لا بعد كما في الحدود فانه اذا زني فحده ثم زني فحده  
ثانيا **قوله** ويباح للفطر في التطوع بعد الصيافة ونحوها قبل بيع الفطر  
من غير عذر وهي رواية عن ابي يوسف رحمه الله لما روي عن عائشة رضي  
الله عنها انها قالت دخل النبي عليه السلام ذات يوم فقال هل عندكم شيء فقلنا  
لا فقال لي اذ اصائم ثم لي يوما اخر فقلنا يا رسول الله اهدي اليها حنيس  
فقال اريه فلقد اصبت صائما فاكل رواة مسلم وزاد النسائي ولكن اصوم  
يوما مكانه وصح هذه الرواية ابو محمد عبد الحكي وقيل لا يباح الفطر الا من  
عذر وهو قول الكرخي واي بكر لما روي انه عليه السلام قال اذا دعي احدكم  
الي طعام فليجب فان كان مفطرا فلياكل وان كان صائما فليصل رواة ابوداود  
قال هشام والصلوات الدقا قال القرطبي ثبت هذا عنه عليه السلام ولو كان  
الفطر جائزا كان الفضل للفطر لا حاجة للدعوة التي هي السنة واختلفوا في  
الصيافة هل يكون عذرا فيقبل لا يكون عذرا لما روينا وقيل يكون عذرا  
قبل الزوال وبعد الزوال لا يكون عذرا الا اذا كان من الابوين وكذا اذا اطلق  
عليه بالطلاق يفتل الزوال ولا يفتل بعد ثم اذا افطر عليه ابن يقضي  
خلافا للنسائي لما روي عن عائشة انها قالت اصبحت انا وحفصة صائمتين ففتق  
فاهدي النبي طعاما فافطرا عليه فدخل علينا رسول الله عليه السلام فبده رثي  
حفصة وكانت ابنة ابيها فسالتة عن ذلك فقال عليه السلام اتصيا يوما مكانه  
ذكر في الموطا والنسائي والترمذي وهن قول ابي بكر وعمر وعلي بن عباس  
وغيرهم **قوله** ولو شرع في صوم او صلوة كلها عليه اي ظن ان في ذمته صوما  
او صلوة ثم علم بعد الشرع انها ليست عليه فالفضل الا تمام صومنا للشرع عن  
الطلاق ولو افسد فلا قضاء عليه لان ذلك مضطرب والله تعالى اعلم بالصواب

او في ايام

الزوايا



**كتاب الحج**  
 فآخر الحج عما قبله لكونه مركبا وما قبله مفردة والمفردة قبل المركب وتقديمه على ما بعد  
 لكونه من الاركان الخمسة للاسلام والحج لغرض العباد وشرا عازيا ومكان مخصوص في  
 زمان مخصوص بفعل مخصوص **قوله** هو فرض على الفور اي الحج فرض على الفور لا  
 على التراخي لا يكتفى بوقت خاص والموت في سنة واحدة غير نادر فيبقى احيا طام  
 ولقوله عليه السلام من اراد الحج فليستجمل فانه يحرم المريض وتصل المذلة وتغسل الحكة  
 رواه احمد بن حنبل والبيهقي وهذا قول ابي يوسف وقال محمد والشافعي هو علي  
 التراخي لانه وظيفة لغد **قوله** مرة في التمتع لما روي عن عباس بن الاقرع  
 ان حاكس سأل النبي عليه السلام فقال يرسل الله الحج في كل سنة او مرة واحدة قال  
 بل مرة واحدة فما زاد فهو تطوع رواه ابو داود وابن ماجه **قوله** على كل مكلف يتعلق  
 بقوله فرض اي الحج فرض على كل مكلف اي حرعاقل بالغ عاقل لا يجب على العبد  
 والمجنون والصبي **قوله** صحيح احتراز عن المريض والمقعذ والمفلوج وقطوع الظن  
 والزم الذي لا يستطيع البيوت على الرحلة بنفسه كل يجب عليهم في ما لهم اذا  
 كان لهم مال مقدارا يحج به غيرهم فيجوز عنهم فيجزي عن حجة الاسلام اذا مات المريض  
 قبل زوال العلة اما اذا برأ وقدر على الحج كان عليه حجة الاسلام ويكون حاج  
 عنه **قوله** بصير احترازا عن الاعمى فانه لا يجب عليه الحج عند ابي حنيفة  
 وان وجد زاد او راحلة وقايدا وعندهما يجب **قوله** قادر على زاد وراحلة لانه  
 عليه السلام فسروا الاستطاعة به **قوله** غير عتقة صفة لقوله زاد قيد بها لانها  
 اذا كانت عتقة لا يجب عليه الحج والعتقة انما يكتري رجلان بعيرا واحد يتعاقبان  
 في الركوب يركب كل واحد منهما مرحلة وتكسبي مرحلة **قوله** ونفقة ذهابه ورجوعه  
 اي قادر على نفقة ذهابه لي مكة ورجوعه منها **قوله** فاضلا اي حال كون  
 الزاد والراحلة ونفقة الذهاب والرجوع فاضلا عما لا بد منه لحياله الي وقت  
 رجوعه ويعتبه في نفقته ونفقة عياله الوسط من في تبيذير ولا تقتير ولا يترك  
 نفقة لما بعد ايامه في ظاهر الرواية وقيل يترك نفقة يوم وعن ابي يوسف  
 نفقة شهر **قوله** يشترط امن الطريق لان الحج لا يتأتى بدونه فاشبه الزاد والراحلة

مقتضى

والراحلة ثم قيل هو شرط الوجوب وقيل شرط الاداء والحلان يظهر في  
 وجوب الايقاع فانهم **قوله** فان يذله له ذلك لم يجب يعني اذا اقبل له الزاد  
 والراحلة بطريق الاباحة لا يلزمه الحج سواء كان ممن لا يلحقه المنع كالوالدين والولود  
 او ممن يلحقه كالبهائم **قوله** ولو حج تقيير وقع فرضا يقع اذا استغنى بغيره لا  
 يجب عليه حجة اخرى لمصلحة المقصود **قوله** والحرم او الزجر شرط في المرأة  
 اذا كان سفرا وهو مسير ثلثة ايام فصاعدا لقوله عليه السلام لا يحل لامرأة  
 تؤمن بالله واليوم الآخر ان يسافر سفرا يكون ثلثة ايام فصاعدا الا معها ابوها او  
 ابنها او زوجها او اخوها او تحرم منها رواية مسلم وابوداود وهذا حجة على ان الحج  
 حيث يجوز لها الخروج مع النساء الاتقيات **قوله** ونفقة المحرم عليها اي على المرأة  
 لانها لا يتمكن من الحج الا بالمحرم كما لا يتمكن الا بالزاد والراحلة **قوله** والحرم للعبد  
 والذمي اذا كان مأثورا كالحرة المسلم لان الذي يحفظ محاربه وان كن مسلمات حتى اذا  
 كان مجوسيا لا يجوز **قوله** ولا جنة بصبي او مجنون لان وجودهما كعدمه وكذلك  
 لا عين بالفاسيق لانه غير مأثور **قوله** وللزوج منها اي منع زوجته مع المحرم  
 عن التقل اي عن الحج التقل وعن الحج المنذور لان في الخروج تقويت حقه والتقل  
 ليس من اركان الاسلام والنذر وان كان واجبا في حقها ففي حقه نقل **قوله** لا  
 عن الفرض اي لا يمنعهما من الحج الفرض لانه من اركان الاسلام فلا يجوز منعهما  
 كما في صلوة الفرض وقال الشافعي رحمه الله ان يمنعهما في الفرض ايضا **قوله**  
 ووقته اي وقت الحج شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة كذا روي عن العبادلة  
 الثلاثة ومحمد بن ابي نبي **قوله** ويكون تقويم الاحرام على شوال كلابق في المخطورات  
 بطول الزمان **قوله** والاحرام شرط ايضا اي كاشتراط الزاد والراحلة وامن الطريق  
 والنفقة ونحوها لما مر وعلامة كونه شرطا انه مستدام لي ان يخلو ويجمع كل ركن  
 من اركان الحج واداء الافعال متاخرا عنه **قوله** واركان الحج الوقوف بعرفة  
 لقوله عليه السلام الحج عرفته فمن ادركها فقد ادرك الحج **قوله** وطواف الزيادة  
 لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق المراد من هذا الطواف طواف الزيادة والله  
 اعلم **قوله** وواجباته اي واجبات الحج الوقوف بمزدلفة وقال الشافعي انه

الامينات

يكتفى







لانه عليه السلام ليس بها هو واحدا به رواة مسلم **قوله** جديدين لان الجريد افضل لانه انظف لانه لم يركبه الخناصة **قوله** ايضاً لقوله عليه السلام خيراً ثياباً لم يلبسها لبسوا رواة بن ماجه **قوله** وهو افضل اي الجريد الابيض افضل من العتيق ومن غير الابيض لما ذكرنا **قوله** وتطيب لما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت كتبت اطيب رسول الله لا حرامه قبل ان يحرم ولا حلاله قبل ان يطهر بالبيت رواة مالك في الموطا والبخاري وابوداود **قوله** وادهن لما روي عن عائشة كان رسول الله اذا اراد الاحرام تطيب باطيب ما يجد ثم اري وبس في الدهن في راسه ولحيته بعد ذلك رواة مسلم **قوله** ان وجد قديد للطيب والذهن جيباً **قوله** وصلي ركعتين يعني بعد للباس والتطيب لانه عليه السلام صلي ركعتين رواة مسلم والبخاري **قوله** وسال الله للبسر لانه ليس لكل عسيه **قوله** ثم لي ناوياً نسكه اي حال كونه ناوياً بالنظية حجة لما روي عن انس ان النبي عليه السلام صلي الظهر ثم ركب راحلته فلما علي علي جبل اليبدا اهله وا ابوداود قيد بقوله ناوياً لان الله تعالى شرط جميع العبادات **قوله** رافعا صوته لقوله عليه السلام جاني جبريل فقال يا محمد مروا بحاكمك فليرفعوا اصواتهم بالنظية فانهم شعرايح رواة بن ماجه **قوله** والنظية معروفة وهي ليبيك اللهم ليبيك ليبيك لا شريك لك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك كذا حكى من غير نظية النبي عليه السلام متفق عليه واختلفوا في الداعي فقيل هو الله تعالى وقيل هو رسول الله والظاهر انه الخليل عليه السلام ومعناها انا اقيم في طاعتك اقامة بعد اقامة من اب بالمكان ولب به اذا قام ولزمه ولم يفارقه **قوله** وهي اي النظية مرة شرط لقوله تعالى من فرض فيهن الحج قال بن عباس فرض الحج الاهلال وقال بن عمر بالنظية ولا يحج يشتمل على اركان فوجب ان يشترط في تحريمه ذكر يراه به التقطيم كالصلاة وعن اي يوسف يصير سارحاً بالينة ودهان غير نظية وبه قال الشافعي رحمه الله **قوله** والزيادة سنة اي الزيادة علي من سنة لانها ذكر وتقطيم ويصلي علي النبي عليه السلام بعد النظية رواة ابوداود والدارقطني وعن خزيمة بن ثابت عن رسول الله انه كان قرع من النظية سال

عليه وسلم بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

سأله رضوانه والجند واستعاذ برحمته من النار رواة الدارقطني **قوله** ويثقي المحرم اي يجنب المحرم الرفث والفسوق والجدال لقوله تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال الرفث لجماع وقيل الغش من السلام والفسوق الخرج عن حدود الشريعة وقيل السباب والتنازع بالالفاظ والجدال المراءاة مع الرفقاء والخدم والمكاري **قوله** وقيل صيد البر اي ويثقي قتل صيد البر والدلالة والاشارة لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم والحريث اي قتالة انه عليه السلام قال حين سألوه عن حكم حار وحشي اصطان ابو قحافة قال هل منكم احد امره او اشار اليه قالوا لا قال نكلوا ما بقي من حكم رواة البخاري ومسلم علق حله علي عدم الاشارة والامر والاشارة ان يشير الي صيد باليد والدلالة ان يقول ان في مكان كذا صيداً فالاشارة يكون في الحضور والدلالة يكون في الغيبة **قوله** ويباح له صيد البحر مثل السمك ولتواحد لان النبي عند صيد البر **قوله** ويترك لبس الخيط لانه ممنوع منه وكذلك يترك لبس العمامة والقلنسوة والخفين الثامين قيد بالثامين لانه اذا قطعها اسفل من الكعبين يجوز لما روي عن بن عمر انه قال سئل رسول الله ما يلبس المحرم قال لا يلبس القميص ولا العمامة ولا البرانس ولا السراويل ولا ثوباً منسجماً ورش ولا زعفران ولا الخفين الا ان لا يجد النعلين فليقطعهما حتى يكونا اسفل من الكعبين رواة البخاري ومسلم وغيرهما **قوله** وتغطية الرأس والوجه لقوله عليه السلام في المحرم الذي حرم من غيره لا تحروا وجهه ولا راسه رواة مسلم وغيره **قوله** والدهن اي يترك المحرم الدهن والتطيب لقوله عليه السلام لكاح الشعث للشغل رواة ابوداود والزهري وغيره وقال الشافعي يجوز له الخضب بالحنا لانه ليس بطيب ولنا انه عليه السلام في العنكة عن الكل والخضب بالحنا وقال الخناطيب رواة النسائي **قوله** وحلق الشعر وقصره لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم والقص في معنى الحلق واما قص اللطف فلان قيد ازالة الشعث **قوله** ولبس المصوغ اي يترك لبس المصوغ لما روي عن حريث البخاري الا مغسولاً لا يفيض اي لا يفيض وقيل لا يتناثر لان

من



المهدي عند الطيب لا اللون **قوله** ولا يغسل شعره **قوله** لأن فيه انزاله  
الشعثة **قوله** ولا يغسل شعره وهو ورق النبق لما قلنا **قوله** ولا يجك رأسه  
الابرق ان كان عليه شعر لان الحك بغير الفرق ينزل الشعث وان لم يكن عليه شعر  
لا يجك **قوله** وله اي المحرم ان يغسل ويدخل الحمام لانه عليه السلام اغتسل  
وهو محرم رواة مسلم وحكي ابو ايوب الا نصاري اغتسل رسول الله متفق عليه  
**قوله** ويستظل بالثوب عطف على قوله ان يغسل اي والمحرم ان يستظل  
بيت او خيمة او محل لخدمته ام الخبيب قال تحت مع النبي عليه السلام فأتى أسامة  
وبلا لا احدهما اخذ خطام فاقتر النبي عليه السلام والاخر افع ثوبه يستتر من الحر  
حكي رمي جنة العقبة رواة مسلم وابوداود والنسائي **قوله** ويشد الهيمان  
اي وله ان يشد الهيمان في وسطه لانه ليس بلبس محيط ولا في معناه وكذا  
شد النطقة والسيف والسلاح والتختم بالحزام **قوله** ويكثر الثلبية بصوت ربيع  
بعد الصلوة لما روي ابو بكر الصديق انه عليه السلام سئل اي الحج افضل قال الحج  
والحج رواة الترمذي للحورنغ الصوت بالثلبية والشج اسالة الدم **قوله** وكلما علا  
شرفا اي موقعا عاليا او هبط واديا اي نزل مكانا سافلا او بقي ركبا لما  
روى انه عليه السلام كان يلبس اذ اتي ركبا او معدا كهيئة او هبط واديا وفي  
ادبار الكتوبة واخر الليل ذكر في الامام **قوله** وبلا سحر اي في وقت  
السحر وفي غير السحر ايضا للتحصيص لا سحر لافها وقت يستجاب فيه الدعاء  
**قوله** فاذا وصل مكة اعلم انه اذا وصل مكة يستحب له ان يدخل من القبة العليا  
وهي ثنية كذا من اعلى مكة على درب المعالي وطريق الابطح ويخرج من الثنية السفلى  
وهي ثنية كذا من اسفل مكة على درب اليمن لما روي انه عليه السلام كان يدخل  
من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى رواة الجماعة الا الترمذي ولا يضر ليل  
دخلها او نهارا لانه عليه السلام دخلها ليلا ونهارا رواة النسائي ويقول عند دخوله  
لحرم اللام ان هذا امك وحرمك الذي من دخله كان امنا فحرم كحي ودمي وعظمي  
وبشري على النار اللهم امي يوم تبعث عبادك فانك انت الله لا اله الا انت الرحمن  
الرحيم واسألك ان تصلي علي سيدنا محمد وعلي اله ويقول عند دخوله مكة اللهم

ذكر في الامام

وطريق الابطح

من غير ذلك

افتح لي ابواب رحمتك وادخلني فيها واعني من الشيطان الرجيم **قوله** طاف  
للقدم سبعة اشواط لما روي عروة عن عائشة ان اول شيء يابيه رسول  
الله حين قدم مكة انه توضأ ثم طاف بالبيت الحديث رواة البخاري ومسلم ويكون  
مليئا في دخوله ويدخل من باب بني نسيب ويقدم رجلا اليمن في دخوله ويقول  
بسم الله والحمد لله والصلوة على رسول الله اللهم افتح لي ابواب رحمتك وادخلني  
فيها اللهم اني اسألك في مقامي هذا ان تصلي علي محمد عبدك ورسولك وان ترزقني  
وتقبل عترتي وتغفر ذنبي وتضع عني وزري فاذا وقع بصن علي البيت كبر وقيل  
روحد ويقول اللهم انت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام اللهم زد بيتك  
هذا تعظيما وتشريفا وتكريما ومهابة وزد من شرفه وعظمه وكرمه من جبره واعظم  
تشريفا وتكريما **قوله** ورأه الحطيم لان الحطيم من البيت لما روي عن عائشة انها  
سالت رسول الله عليه السلام عن الحجر من البيت هو قال نعم الحديث متفق عليه  
سبي حطيم لان حطيم من البيت اي كسر وسمي حجرا ايضا لانه حجر من البيت  
اي منع منه وهو مخطوط ممدود على صورة نصف دائرة خارج عن حمار البيت من جهة  
الشام تحته الميزاب وليس كله من البيت بل مقدار ستة اذرع منه من البيت حديث  
عائشة انه عليه السلام قال ستة اذرع الحجر من البيت وما زاد ليس من البيت رواة  
مسلم **قوله** يرمل في الثلثة الاول منها لما روي عن جابر انه عليه السلام لما قدم  
مكة اتي الحجر فاستلمه ثم مشى على يمينه فرمل ثلثا ومشى اربع رواة مسلم  
والنسائي واذا حاذي المنزلة في اول طوافه وهو بين الباب والحجر من البيت وما زاد  
الاسود قال اللهم ان لك علي حقوقا فتصدق لها علي واذا حاذي الباب يقول اللهم  
اني اعوذ بك من الشرك والشك والنفاق والشقاق وسوء الاخلاق وسوء المتقلب في  
الاهل والمال والولد واذا اتي ميزاب الرحمة يقول اللهم اظلي تحت ظل عرشك يوم لا  
ظل الا ظل عرشك واستقي بكاس محمد عليه السلام شربة لا نظما بعده ابدأ واذا  
اتي الركن الشامي يقول اللهم اجعل حجامة ورا وسعي مشكورا وذنبا مغفورا  
وحجارة لن تبور يا عزيز يا غفور واذا اتي الركن اليماني يقول اللهم اني اعوذ بك  
من الفقر واعوذ بك من الفقر ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات واعوذ بك

هذا البيت يتكلم بهذا الكلام في كل سنة في كل شهر في كل يوم في كل ساعة في كل دقيقة في كل لحظة في كل ثانية في كل ثالثة في كل رابعة في كل خامسة في كل سابعة في كل ثامنة في كل تاسعة في كل عاشرة في كل احدى عشرة في كل ثمانية عشرة في كل تسعة عشرة في كل عشرين في كل اربعين في كل ثمانين في كل مائة في كل مائة الف في كل مائة الف مائة

شأن

هذا البيت يتكلم بهذا الكلام في كل سنة في كل شهر في كل يوم في كل ساعة في كل دقيقة في كل لحظة في كل ثانية في كل ثالثة في كل رابعة في كل خامسة في كل سابعة في كل ثامنة في كل تاسعة في كل عاشرة في كل احدى عشرة في كل ثمانية عشرة في كل تسعة عشرة في كل عشرين في كل اربعين في كل ثمانين في كل مائة في كل مائة الف في كل مائة الف مائة



من الحزبي في الدنيا والاخرة **قوله** ثم يصلي ركعتين في النقام وهذه الصلاة  
واجبة عندنا خلافا للسائي رحمه الله وقد مر في عدة الواجبات ومن جملة  
سنن الطواف ان يستلم الحجر كلما مر به ان استطاع لما روي انه عليه السلام  
طاف على بعير كلما اتى على الركن اشار اليه بسنن في يده وكبر رواة احمد والبخاري  
ويستحب ان يستلم الركن اليماني لما روي عن ابن عمر انه قال ما تركت استلام  
هذين الركنين الركن اليماني والحجر الاسود منذ رايت رسول الله يستلمهما رواة مسلم  
وابوداود ولا يقبله وعند محمد هوسنة فيقبله مثل الحجر الاسود لما روي عن  
ابن عباس انه عليه السلام كان يقبل الركن اليماني ويضع يده عليه رواة الدارقطني  
وعن ابن عباس انه عليه السلام اذا استلم الركن اليماني قبله رواة البخاري في تاريخه  
**قوله** ثم سعي بين الصفا والمروة سبعة اشواط لما روي عن ابي هريرة انه عليه  
السلام لما فرغ من طوافه اتى الصفا فعلا عليه حتى راي البيت ورفع يديه فجعل  
لجهد **قوله** فقال ويذغو ماشا ان يدور رواة مسلم وابوداود وروى جابر انه  
عليه السلام بدأ بالصفا ثم رقا عليه حتى راي البيت فاستقبل القبلة ووحده **قوله**  
وكبر فقال لا اله الا الله وحده لا شريك له ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ثم  
دعا مثل ذلك فقال مثل هذا ثلاث مرات ثم نزل الى المروة حتى انتصبت قدماه في  
بطن الوادي حتى اذا صعدتا مشي حتى اتى المروة فجعل على المروة كما فعل على  
الصفا رواة مسلم وغيره **قوله** هروا فيما بين الميادين الاخيرين والهروا المشي  
بالسرعة لما روي جابر انه عليه السلام لما نزل الى المروة حتى اذا انتصبت قدماه رمل  
في بطن الوادي حتى اذا صعد مشى رواة ابوداود **قوله** ثم يقيم بركعة حراما لانه محرم  
بالحج فلا يتحل قبل الاقنان بافعاله **قوله** يطوف مئة شاة لانه يشبه الصلوة ولا  
يرمل ولا يسعي لان السعي لا يجب فيه الامرة واحدة والتفعل به غير مشروع والرمل  
لم يشرع الا من واحد من طوافي يده سعي ويحتم كل طواف بركعتين على ما بيننا **قوله**  
ثم يخرج عند التروية الى منى لما روي جابر انه عليه السلام توجه قبل صلاة الظهر  
يوم التروية الى منى وصلى فيها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح رواة مسلم  
وغيره ويستحب ان ينزل عند مسجد الخيف **قوله** ثم يوجه الى عرفات لما روي

روي بن عمر انه عليه السلام غدا من منى حتى طلع الصبح في صبيحة يوم عرفة  
حتى اتى عرفته الحديث رواة احمد وابوداود **قوله** فاذا زالت الشمس  
اي شمس يوم عرفة صلى الامام بالناس للظهر والعصر في وقت الظهر باذان قائم  
لما روي جابر في حجة النبي عليه السلام ثم اذن ثم اقام فصلى الظهر ثم اقام  
فصلي العصر ولم يصل بينهما شيئا رواة مسلم **قوله** ولا يجمع المنفرد هذا عند  
ابن حنيفة خلافا لهما الاصل في ذلك ان يجمع بين الظهر والعصر انما يجوز بشرط  
الامام والافرام عند ابن حنيفة حتى لو صلاهما اوصلي احدهما متفرقا او غير  
محرم لم يجز له الجمع والمراد بالاحرام احرام الحج ثم قبل لا بد من الاحرام قبل الزوال  
ليجوز الجمع وان لم يكن محرما قبل الزوال واحرم بول لم يجز له الجمع والصحيح انه  
يكفي بالتقديم على الصلوتين ومن شرط الجمع ان يكون صلاة الظهر صحيحة حتى  
لا يبين فسادها بعد ما صلاهما اعاد الظهر والعصر جميعا وقال زفر بن اعين هذه  
الشرايط في العصر خاصة وعندهما لا يشترط الامام في حق العصر حتى يجوز المنفرد  
ان يجمع وعلي هذا الخلاف جواز الجمع للامام وحده فعندنا لا يجوز خلافا لهما ولو  
تفرع عنه بعد الشروع جاز له الجمع واختلفوا فيه اذا تفرع عنه قبل الشروع  
على قوله والمراد بالامام هو الامام الاعظم او نائبه ولومات الامام وهو الخليفة  
جمع نائبه او صاحب شرطه فانهم **قوله** ثم يقف الامام بعرفة راكبا بقر الجبل  
وهو الذي عند الصخرات السوداء الكبار وهو الجبل الذي بوسط عرفات يقال له  
الاله علي وزين هلال والجبل يسمى جبل الرحمة والموقف العظيم **قوله**  
لما روي انه عليه السلام ركب القضي حتى اتى الموقف فجعل بطن ناقية القضاء  
الى الصخرات وجعل جبل المشاة بين يديه فاستقبل القبلة فلم يزل واقفا حتى  
غرب الشمس رواة مسلم وابوداود وابن ماجه **قوله** وعرفات كلها موقف  
الا بطن عرفته لقوله عليه السلام عرفات كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرفته  
رواه البخاري ويحمد الله تعالى فيها ويكبر ويصل ويصلي ويذبح **قوله**  
حاجته لقوله عليه السلام افضل الدعاء عا. يوم عرفة وافضل ما قلته لنا  
والبيوت من قبلي يوم عرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد



حيث اسفر جدا فدفع قبل ان تطلع الشمس حتى اتي بطن محسن فتركه قليلا ثم  
سلك الطريق الوسطي التي تخرج على الكعبة الكبرى حتى اذا اتي الكعبة التي  
عند السخنة فرماها بسبع حصاة يكبر مع كل حصاة منها مثل حصي الخنزير  
رعي من بطن الوادي ثم انصرف الى المتحرروا مسلم ولودع بيليل لعذريه  
من صغف او غلة جان ولاشي عليه **قوله** روي بن عمر انه عليه السلام اذن  
لضعفة الناس ان يدفعا بيليل رواة احمد **قوله** مثل حصي الخنزير بالخاء  
المجتمعة وهو الذي برئ من الاصابع يقال الخنزير بالعصا والخنزير بالحق الاول  
بالخاء المهملة والثاني بالحاء المجتمعة وكيف في الروي ان يضع الحصة على ظهر  
الهامة اليمنى ويسبق باليسرى ومقدار الذي ان يكون بين الراس وبين  
خسة اذرع **قوله** يكبر مع كل حصاة لما رويها ولوسج مكان للتكبير لجزاة  
كحول التقليم بالركن **قوله** ولا يقف عندها اي عند حجرة العقبة  
لما روي عن بن عمر انه كان يرمي حجرة العقبة من بطن الوادي ولا يقف  
عندها ثم ينصرف ويقول هكذا راي النبي عليه السلام يفعل رواة البخاري  
**قوله** ويقطع التليمة مع اول حصاة لما روي عن بن عباس ان اسامة كان  
ردي النبي عليه السلام من عرفته الى المزدلفة ثم اروق للفصل من المزدلفة  
الي مني قال فلا حياء قال لم ينزل النبي عليه السلام يلي حتى رمي جندرة  
للعقبة رواة البخاري ومسلم وغيرهما **قوله** ولورمي السبع جملة اي ولو  
رعي بسبع حصاة جملة دفعة واحدة في واحدة لان المنصوص عليه تقصير  
الافعال **قوله** ويجوز للرمي بحصى الارض كالحجر والذر والطين والمغرة  
والنورة والذريع والمارج الحلي والكحل والقبضة من تراب والاحجار البقيسة  
كالياقوت والبرجد والزمرد والبلخش والفيروز والبلور والعقيق **قوله**  
لا بالذهب اي لا يجوز بالذهب والفضة وكذلك الخشب والحنبر واللؤلؤ واللوا  
لها ليست من جنس الارض او لانه تثار وليس بري **قوله** ثم يذبح  
انه شاء وهذا الذبح ليس بواجب على المفرد اشار اليه بقوله ان شاء ويجب على  
القارن والمتعم **قوله** ثم يجلق ريع راسه لما روي عن انس انه عليه السلام

حيث اسفر جدا فدفع قبل ان تطلع الشمس حتى اتي بطن محسن فتركه قليلا ثم  
سلك الطريق الوسطي التي تخرج على الكعبة الكبرى حتى اذا اتي الكعبة التي  
عند السخنة فرماها بسبع حصاة يكبر مع كل حصاة منها مثل حصي الخنزير  
رعي من بطن الوادي ثم انصرف الى المتحرروا مسلم ولودع بيليل لعذريه  
من صغف او غلة جان ولاشي عليه **قوله** روي بن عمر انه عليه السلام اذن  
لضعفة الناس ان يدفعا بيليل رواة احمد **قوله** مثل حصي الخنزير بالخاء  
المجتمعة وهو الذي برئ من الاصابع يقال الخنزير بالعصا والخنزير بالحق الاول  
بالخاء المهملة والثاني بالحاء المجتمعة وكيف في الروي ان يضع الحصة على ظهر  
الهامة اليمنى ويسبق باليسرى ومقدار الذي ان يكون بين الراس وبين  
خسة اذرع **قوله** يكبر مع كل حصاة لما رويها ولوسج مكان للتكبير لجزاة  
كحول التقليم بالركن **قوله** ولا يقف عندها اي عند حجرة العقبة  
لما روي عن بن عمر انه كان يرمي حجرة العقبة من بطن الوادي ولا يقف  
عندها ثم ينصرف ويقول هكذا راي النبي عليه السلام يفعل رواة البخاري  
**قوله** ويقطع التليمة مع اول حصاة لما روي عن بن عباس ان اسامة كان  
ردي النبي عليه السلام من عرفته الى المزدلفة ثم اروق للفصل من المزدلفة  
الي مني قال فلا حياء قال لم ينزل النبي عليه السلام يلي حتى رمي جندرة  
للعقبة رواة البخاري ومسلم وغيرهما **قوله** ولورمي السبع جملة اي ولو  
رعي بسبع حصاة جملة دفعة واحدة في واحدة لان المنصوص عليه تقصير  
الافعال **قوله** ويجوز للرمي بحصى الارض كالحجر والذر والطين والمغرة  
والنورة والذريع والمارج الحلي والكحل والقبضة من تراب والاحجار البقيسة  
كالياقوت والبرجد والزمرد والبلخش والفيروز والبلور والعقيق **قوله**  
لا بالذهب اي لا يجوز بالذهب والفضة وكذلك الخشب والحنبر واللؤلؤ واللوا  
لها ليست من جنس الارض او لانه تثار وليس بري **قوله** ثم يذبح  
انه شاء وهذا الذبح ليس بواجب على المفرد اشار اليه بقوله ان شاء ويجب على  
القارن والمتعم **قوله** ثم يجلق ريع راسه لما روي عن انس انه عليه السلام



قال المصنف رحمه الله تعالى في هذا الخبر

في صحيحه

اتي مني فاتي لبحر فرماها ثم اتي منزله يعني ونحو قال الخلاق خذ وأشار  
الي جابته الايمن ثم الايسر ثم جعل يعطيه الناس رواه مسلم وابوداود واحمد  
**قوله** وهو اي الحلق افضل من التقصير لما روي ابو هريرة انه عليه السلام  
قال اللهم اغفر للمخلفين قالوا يا رسول الله والمقصرين قال اللهم اغفر للمخلفين قالوا  
يا رسول الله والمقصرين قال والمقصرين متفق عليه **قوله** ويجل له كل شيء الا  
النساء الحديث عائشة انها قالت لحيب رسول الله لا حرام حين احرم وكله  
حين احل قبل ان يطوف بالبيت متفق عليه ومنها انها قالت قال رسول الله  
عليه السلام اذا رميت وذبحت وحطمت فقد حل لكم كل شيء الا النساء وحل لكم  
التياب والطيب رواه الدارقطني **قوله** ثم يطوف طواف الزيارة لما روي  
في حديث جابر انه عليه السلام افاض الى البيت يوم النحر ف صلى بمكة بعد ما  
طاف بالبيت رواه مسلم **قوله** ووقته اي وقت طواف الزيارة ايام النحر  
وهي ثلاثة ايام لان الله تعالى عطف الطواف علي النحر والاكل منه بقوله  
فكلوا ثم قال وليطوفوا مكانا فتوحهما واحدا واحدا ولها افضل كما في النحر **قوله**  
ويجل له النساء يعني بعد ما طاف طواف الزيارة يجله له النساء ايضا لاجماع الامة  
على ذلك **قوله** ثم يعود الي مني لما روي انه عليه السلام افاض يوم النحر  
ثم رجع فصلى الظهر يعني متفق عليه **قوله** ويرى الجمار الثلث بعد الزوال  
في اليوم الثاني اعلم انه يرى الجمار الثلث في ثاني النحر بعد الزوال بايديها  
يلبي المسجد ثم يمايلها ثم يجثو للعقبة ووقف عند كل رمي بعد رمي ثم غدا  
كذلك ثم بعد ذلك ان مكث لما روت عائشة انها قالت افاض النبي عليه السلام  
من يومه حين صلى الظهر ثم رجع الي مني فمكث بها ليا لي ايام التشريق يرى الجمار  
اذا زالت الشمس كل جمعة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عند الاذلي  
والثانية فيبطل القيام ويتضرع ويرمي الثالثة ولا يقف عندها رواه ابوداود  
وان لم يكث في اليوم الرابع يسقط عنه الرمي لانه مخير فيه بقوله تعالى فمن  
تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تاخر فلا اثم عليه لمن اتقى والاقصا ان  
يرمي موافقة للنبي عليه السلام **قوله** فاذا اراد الرجوع الي مكة طاف طواف

طواف الصدر يعني اذا فرغ من رمي الجمار واراد ان يرجع الي مكة ونزل  
بالمحصب وهو الابطح وتسمى المحصبا والبطحا والخيف وهو ما بين الجبل الذي  
عند مقابر مكة والجبل الذي يقابلها مصعدا في الشق الايسر وانت ذاهب الي  
منى مرتقا عن بطن الوادي وليست المقبرة من المحصب لقوله عليه السلام  
نحن نازلون عند الخيف خيف بني كنانة الحديث رواه البخاري ومسلم وابوداود  
وبن ماجه والنسائي ثم يطوف طواف الصدر لما روي انه عليه السلام  
صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمحصب ثم رقد رقدته ثم ركب الي البيت  
فطاف به رواه البخاري **قوله** ومن وقف بعرفة فخطب اي ساعة ما  
بين الزوال يوم عرفة ونحو يوم النحر اجزاء لقوله عليه السلام الحج عرفة  
من وقف بعرفة ساعة من ليل او نهار فقد تم حجه روي بمعناه ابوداود  
وغيره وصححه الترمذي **قوله** ولو كان نايما اي ولو كان الحاج حال التوقف  
نايما او معني عليه او جاهلا بها اي بعرفة لان الاحاديث مطلقة تعرف في  
موضعها **قوله** والمرأة في افعال الحج كالرجل لان اوامر الشرع عامة لجميع  
المكلفين ما لم يقم دليل الخصوص **قوله** الا في كشف الرأس يعني الا انها لا  
يكشف راسها ولكن تكشف وجهها لما روي عن عائشة رضي الله عنها انها  
قالت كان الزكبان يمزون بنا ونحن مع رسول الله فاذ اجازنا سدت  
اخرنا فاجلها من راسها علي وجهها فاذا اجازنا كشفنا رواه احمد وابوداود  
وغيرهما **قوله** وليس الخيط يعني ان لها لبس الخيط لانه عليه السلام  
اباح السر او لبس الخيط للثياب المحرمات رواه ابوداود ولا ترفع صوتها  
بالنبلية ولا ترمي ولا تقول للفتنة ولا تخلق ولكن تقصر لما روي بن  
عباس انه عليه السلام قال ليس علي النساء الخلق انما علي النساء التقصير  
رواه ابوداود واحمد وغيرهما والخيش المشكل في جميع ما ذكرنا كالمراة  
**قوله** فانها يخالفه اي فان المرأة تخالف الرجل في جميع ما ذكرناه هه  
**فصل** هذا الفصل في بيان احكام القران والمتمتع وهو مصدر من  
قرنت اذا جمعت **قوله** القران افضل من المتمتع والافراد وقال الشافعي

علمة



وما لك الافراد افضل وقال اخذ المتمتع افضل ولما قوله تعالى واتوا  
الحج والعمرة **قال** وانما هما ان يحرم لهما من ديرة اهلها كذا فسرته  
الصحابة وهو القران وحديث النبي انه قال سمعت النبي عليه السلام  
يقول لبيك عمرة وحجاً وواحدة البخاري ومسلم وعنه قال سمعت رسول  
الله عليه السلام يقول لبيك عمرة وحجاً لبيك عمرة وحجاً متفق عليه  
وعنه علي قال ابنت النبي فقال كيف اهللت قلت اهللت باهلا لك فقال  
اني سقت الهدي وقرنت رواة ابو داود والنسائي **قوله** وصفتني اي  
صفة القران ان يهل اي يحرم بالحج والعمرة معاً من الهيات ويقول اللهم  
اني اريد العمرة والحج فليسرهما لي وتقبلهما مني لما نلونا وروينا **قوله** فاذا  
دخل مكة ابتداء بالعمرة ثم بالحج لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج  
فلا تنهها العاية فيقدم للعمرة ضرورة حتى يكون انتهاء العمرة بالحج والاية  
وان نزلت في المتمتع فالقران بعنائة من حيث ان كلامهما موثق باء النسكين  
في سفرة واحدة **قوله** فاذا رمي بالحجارة اي حجرة العقبة يوم النحر اراق  
دماً اي ذبح شاة او بدنة او سبعها لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج  
فما استيسر من الهدي والقران بعني المتمتع وكان عليه السلام قارناً  
وذبح الهدايا وقال جابر جئنا مع رسول الله عليه السلام ففتونا بالبعير  
عن سبعة والبقرة عن سبعة رواة البخاري ومسلم **قوله** ان قدر اي  
ان قدر علي اراقدة الدم والاصام ثلثة ايام اخرها يوم عرفة وسبعة ايام  
اذا رجع الي اهلها لقوله تعالى فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة  
اذا رجعت تلك عشرة كاملة **قوله** والمتمتع افضل من الافراد هذا في ظاهر  
الرواية وروي الحسن عن ابي حنيفة ان الافراد افضل **قوله** وطفقة  
اي صفة المتمتع ان يهل بالعمرة من الهيات فيطوف لها ويسعى ويحلق او  
يقصر وقد حل منها ثم يحرم بالحج يوم التروية من الحرم ويفعل ما يفعله الحجاج  
المفردة ويقطع الثلبية باول الطواف لما روي انه عليه السلام كان يسكن عن  
الثلبية في العمرة اذا استلم الحجر رواة ابو داود **قوله** وعليه اي علي

ان يهل

علي المتمتع دم او بدله وهو ان يصوم ثلثة ايام اخرها يوم عرفة وسبعة  
ايام اذا رجع كما مر في الفارن **قوله** هذا الفصل في احكام الحنأ  
**قوله** اذا طيب المحرم عضو لزمه دم اي شاة وذلك مثل الرأس والخذ  
واللسان لان الجنابة تنكامل بتكامل الارتفاق وذلك في العضو الكامل  
وكذا ان اكل طيباً كثيراً عند اي حنيفة وقال اصدق **قوله** وان كان  
اقل اي من العضو لزمه الصدقة لقصور الجنابة والمراد من الصدقة في  
هذا الباب جميع نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير الا ما يجب بقتل  
حجارة او قتل او بازالة شعرات قليلة من راسه او عضو اخر من اعضائه  
**قوله** وان خضب راسه بالحنأ لزمه دم لان الحنأ طيب لقوله عليه  
السلام الحنأ طيب رواة البيهقي **قوله** وان لبث اي وان لبث راسه  
بالحنأ لزمه دمان دم للتطيب ودم لتغطية الرأس فظهر من هذا ان المراد  
من قوله خضب راسه هو ان يكون الحنأ ما يباع **قوله** وان ادهن بزيت  
اي قوله لزمه دم اما اذا ادهن بزيت فلا نه اصل الطيب فيجب دم هذا  
عند ابي حنيفة وقال اصدق وهذا الخلاف في الزيت الممتلئ والحل البحت  
اي الخالص الذي لا يخالط طيب اما المطيب بالنفسج والزيت والبان  
وما اشبه ذلك يجب فيه الدم بالاجماع وهذا اذا استعمل علي وجهر الطيب  
اما لو داوي به جرحه او شقوق رجليه فلا شيء عليه بالاجماع واما اذا  
لبن مخيطاً او ما فعند الشافعي رحمه الله يجب الدم بنفس اللبس ولنا  
ان الارتفاق الكامل به لا يحصل الا بالدوام لان المفقود منه دفع الحجر  
والبرد واليوم يشتمل عليهما فقدرناه به وكذلك السلام في تغطية الرأس  
يومئذ واما اذا حلق ربيع راسه او ربع لحيتيه فلان الربع يقيم مقام الكل  
واما اذا حلق كل رقبته فلا لها عضو كامل متكمل الارتفاق مطلقه وكذلك  
الابطين او احدى **قوله** وان كان اقل في الحل يعني اذا لبس او غطي  
راسه اقل من يوم او حلق اقل من ربع راسه او حلق بعض رقبته  
او بعض ابطيه لزمه صدقة لقصور الجنابة **قوله** وان قص من شاربه



شيئا فعليه حكومة عدل وتقسيم انه ينظر ان هذا المأخوذ كم يكون  
 من ربع الحية فيجب عليه بحسابه من الطعام حتي اذا اخذ منه نصف  
 ثمن الحية يجب عليه ربع الدم **قوله** وان حلق مواضع الحاجم او قص  
 اظفاره في مجلس او ربعها الزمة دم اما اذا حلق موضع الحجامه فعليه  
 دم **قوله** وانما اذا قص ربع اظفاره في مجلس فذلك يجب دم لان الربع يقيم  
 مقام الكل عندنا في حقيقه لانه حلق مقصود لا مرقصود وهو الحجامه  
 وقال عليه صدقه والحاجم جمع مجتمعه بكنس الميم وفتح الجيم وهي قارورة  
 الحجام **قوله** وانما المجتمه بفتح الميم والجيم فهو اسم مكان من المججم وجمع  
 حجام ايضا والمراد ههنا الاول والايلزم الخلل علي ما لا يخفى علي الفطن  
 الفهم **قوله** وانما اذا قص اظفاره في مجلس فان ازاله ما يعموا من بدن الانسان  
 من مخطورات احرامه وقد ارتكب فيجب عليه الدم **قوله** وانما اذا قص ربع اظفاره  
 في مجلس فذلك يجب دم لان الربع يقيم مقام الكل **قوله** وان قص الكل  
 اي ان قص جميع اظفاره في اربع مجالس لزومه اربعة دماء لا خلافا في المجلس  
 فصار كاللبس المتفرق والتطيب المتفرق **قوله** وان قص اقل من خمسة  
 مجتمعه او خمسة متفرقة لزومه لكل طرف صدقة اما اذا قص اقل من خمسة  
 مجتمعه فلانه لم يحصل له الارتفاق الكامل ولا الزمه فلا يجب الدم  
 وقال مجيب عليه بحسابه ذلك من الدم **قوله** زفر والشاغي ان قص ثلثه  
 فعليه دم **قوله** وانما اذا قص اقل من خمسة متفرقة من يديه ورجليه فذلك  
 صدقة عندهما وقال محمد دم ولا شيء باخذ طرف من كسر **قوله** وان  
 تطيب اوليس او حلق بعذر خرين دم وثلاثة اصوع من يده يطعمها السنه  
 مساكين وصوم ثلثة ايام **قوله** زفر والشاغي عن كعب بن عجر انه قال كان في اذي  
 من راسي حملت لي رسول الله والقمل بينا في علي وجهي فقال ما كنت  
 اري لك بعد بلغ منك ما اري انجل شاة فقلت لا فقلت لا ابي قد يدبر من  
 ضيام او صدقة او نسك قال هو صوم ثلثة ايام او اطعام ستة مساكين  
 نصف صاع لكل مسكين متفق عليه ونفس النسك عليه السلام بالشاة فيها



فيماراة ابوداود وكلمة اذ للتقيد والصوم يجزيه من اي مكان شاة وكذا  
 الصدقة عندنا وامثال النسك فيختص بالحرم بالاتفاق **قوله** وان قبل ان  
 لم ينشأ لزمه دم لان فيه معنى الاستمتاع بالنساء وهو من عندنا  
 اقدم عليه فقد ارتكب المحرم فيجب دم **قوله** وان جامع قبل الوقوف بغير  
 نفسه حجة بالاجماع وعليه شاة عندنا وعند الشافعي بدنة اعتبارا بها لوجامع  
 بعد الوقوف **قوله** ولنا ان الحناية قيل الوقوف اكل لوجودها في مطلق الاحرام  
 فيكون جزاءه اغلظ وروي ان رجلا جامع امراته وهما محرمان فسأل رسول  
 الله فقال لهما اقضيا نسككما واهديا هدايا الحديث رواه البيهقي والهدى  
 يتناول الشاة **قوله** ونتمه اي ويتم ذلك للحج الفاسد ويقصده من عام  
 قابل لما روي عن عمر وعلي بن مسعود لهما قالوا يريان دما ويمضيان  
 في حجهما وعليهما الحج من قابل **قوله** ولا يفارق امراته في القضا لا  
 الاقتران ليس بنسك في الأداء وكذا في القضا لان القضا يحكي الاحاء  
 وقال زفر ومالك والشافعي يفتريان فيه فخذ مالك عند الخروج من  
 المنزل وعند الشافعي عند المكان الذي جامعها فيه وعند زفر عند  
 الاحرام **قوله** وان جامع بعد الوقوف لم يفسد حجه خلافا للشافعي رحمه  
 الله لقوله عليه السلام من ادرك من هذه الصلوة واتي عرفات قبل ذلك  
 ليلا او نهارا فقد تم حجه وقضي تقضى رواه ابوداود والنسائي وابن ماجه  
 والترمذي وقال حسن صحيح مؤيد التمام لا يلحقه الفساد **قوله** وعليه بدنة  
 لانه لا قضاء عليه فتغلط الحناية فيجب البدنة **قوله** وان جامع بعد الحلق  
 فعليه شاة لحقه الحناية لوجود الحل في حق غير النساء **قوله** وجماع  
 الناسي والعامد سوا لوجود المذكر بخلاف الصوم وكذا جماع الطابع والمكر  
**قوله** ومن طاف طواف القدوم او الصبر محذرا فعليه صدقة لانه دخله  
 نقص بترك الطهارة فيجبر بالصدقة **قوله** وان طاف جنبا اي وان  
 طاف طواف القدوم او الصبر جنبا فعليه شاة لانه نقص كثير **قوله**  
 ومن طاف للزيارة محدثا فعليه شاة لان النقص الحاصل فيجبر بالدم

فيماراة ابوداود وكلمة اذ للتقيد والصوم يجزيه من اي مكان شاة وكذا الصدقة عندنا وامثال النسك فيختص بالحرم بالاتفاق



**قوله** وان ترك اربعة اشواط من طواف الزيادة فهو محرم أبدا في حق النساء حتى يطهرن لان الأكثر حكم الكل فصار كأنه لم يطف **قوله** ومن ترك من طواف الصدر ثلاثة اشواط فعليه صدقة وهي نصف صاع من بئر لكل شوط ولا يجب فيه دم بخلاف طواف الزيادة **قوله** وان ترك اربعة اشواط من طواف الصدر فعليه دم لان طواف الصدر واجب فتركه يوجب الدم فكذا ترك اكثر **قوله** ومن ترك السعي اي السعي بين الصفا والمروة او افاض من عرفه قبل الامام او ترك الوقوف بمزدلفة او ترك رمي كل الجمار او ترك رمي وظيفه يوم او ترك اكثرها بان ترك الجحرة الاولى والثانية او الثانية والثالثة او الاولى والثالثة لزمه دم لان في كل ذلك ترك الواجب فيجب بالدم **قوله** فان كان اقل اي فان كان تركه الذي اقل من وظيفه يوم بان ترك الجحرة الاولى او الوسطى والاخير لزمه صدقة لكل حصاة نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير **قوله** ومن اخر الخلق او طواف الزيادة عن وقته وهو ايام الحج لزمه دم هذا عند ابي حنيفة وقال لا شيء عليه فهما وعلى هذا الخلاف في تأخير السعي وفي تقديم نسك على نسك كالحلق قبل الذي ونحو القارن قبل الذي والحلق قبل الذبح **قوله** وكذا الحلق في وقته خارج لحرم المأذمة ان يجلت في غير الحرم فعليه دمان عند ابي حنيفة وقال محمد دم واحد في الحج والعمرة وقال زفران حلق الحج في ايام النحر فلا شيء عليه وان حلق بعد فعله دم **فصل** هذا الفصل في بيان الجنایات على الصيد **قوله** محرم قتل صيدا والصيد هو الحيوان المتمتع المتوحش باصل الخلقة وهو بري اذا كان توالده وتناسله في البر وبحري اذا كان في الماء ويحرم الاول على المحرم دون الثاني لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم وقوله تعالى احل لكم صيد البحر **قوله** او سباعا اي او قتل سباعا غير صايل اي جابل قيد به لانه اذا قتله لصولته وحملته لا يجب شيء خلافا لغيره **قوله** عمدا او سهوا اي سواء قتله بطريق العمد والقصد والسهو وسواء

قوله في غير الحرم فعليه دمان عند ابي حنيفة وقال محمد دم واحد في الحج والعمرة وقال زفران حلق الحج في ايام النحر فلا شيء عليه وان حلق بعد فعله دم

وسواء كان في ذلك عابدا او باديا المراد بالبادي الذي قتل الصيد مرة ومن العابد الذي قتل مرة بعد مرة لان الموجب للقتل لا يختلف باختلاف هذه الاحوال **قوله** او دل عليه اي على الصيد من قتله بان قال ان في مكان كذا صيدا فقتله المدلول يجب على الدال الجزاء سواء كان المدلول محريا او حلالا وذلك لان تكاثره مخطوئته احرامه وقال الشافعي لا شيء عليه **قوله** فعليه اي فعلى المحرم المذكور قيمة الصيد الذي قتله او دل عليه من قبله **قوله** بقول عدلين حال من قوله قيمته اي عليه قيمة الصيد حال كونها مقومة بقول عدلين وهو ان يفوماها في مقبله او اقرب موضع منه ثم يجزئ فيها بين الهدي ان بلغت قيمته هديا والطعام ينصدق به على كل مسكين نصف صاع من بر او صاعا من تمر او شعير والصيام يصوم عن كل نصف صاع يوما وهذا عندهما وقال محمد والشافعي يجب التطهير فيما له تطهير فغسله الطهي شاة وفي الضبع شاة وفي الاربع عتاق وفي الربوع جفرة وفي النعام بدنة وفي جوار الوحش وبقر الوحش بقرة وفيما لا تطهر له كالعصفور ونحوه يجب القيمة **قوله** ولو عيبه الصيد بان جرحه او قطع عضو او نشف شعره ضمن التقتان اعتبارا للجزء بالكل في حقوق العباد وكذلك لو قلع سنه او ضرب عينه فابيضت **قوله** ولو زال امتناعه ضمن كل القيمة لانه فوت عليه الامن بتقوية الله الامتناع فيغرم قيمته وزوال الامتناع اهم من ان يكون يقطع القوام وتلف الريش **قوله** ولو كسر بيض صيد ضمنه اي ضمن قيمه البيض لانه اصل للصيد **قوله** ومن فخر الميت ان خرج منه اي من البيض لان البيض معد ليخرج منه فرج والتفكك بالاصل واجب حتى يظهر خلافا وكسر البيض فعل وفيه سبب لموت الفرخ والطاهر انه مات به فيجب وكذا لو ضرب بطن طيريه فالقتل جناية متاشم ماتت يجب عليه قيمتها لان القرب سبب صالح لموتها بخلاف من ضرب بطن امرأة فالقتل جناية متاشم ماتت حيث يجب ضمان الام ولا يجب ضمان الولد غير الفرغ في الحرة وفي الامة يجب قيمة الام ونصف عشر قيمته الولد لو كان ذكرا وعشر قيمته لو كان انثى



لان الجنين جزء من وجه ونفس من وجه فجزاء الصيد مبني على الاحتياط  
 فيحتمل فيه جانب النفس فاحتمل فيه فهاهما بخلاف حقوق العباد فافهم  
**قوله** ولا شيء عليه اي على المحرم في قتل الغراب المؤذي المراد منه  
 الغراب الاتبع الذي ياكل الجيف او يخلط واما العقوق فلا يحل قتله للمحرم  
 والاصل فيه انه عليه امر يقتل خمس فواسق في الحلد والحرم الغراب والحياة  
 والعقرب والفاقة والكلب العقور متفق عليه والمراد من الكلب العقور النيب  
 فعلى هذا الكلب النيب العقور لا يحل قتله وعن اي حيفه ان الكلب العقور  
 وغير العقور والمستأنس منه والمتوحش سواء واما الثعلب والبراعية والقراد  
 والبق والمديدان فلا لها ليست بصيود وانها هي من الحشرات وكذلك السلحفاة  
 والخفصا والمراد من الثعلب السوداء والصقرا التي تؤذي بالعض وما لا يؤذي  
 لا يحل قتلها ولا يحل لا يضمن لانه ليست بصيد وفي المحيط وليس في القنادر  
 والوزع والزنبور والحكمة وصباح الليل والقرص واما حنين وبن عرس شي  
 لانهما من هوام الارض وليست بصيود **قوله** ومن قتل قملة او جرادة  
 تصدق بكف من الطعام او بالتمرة ما روي ان اهل حصص اصابوا جرادة كثيرا  
 في احرامهم فعملوا يتصدق مكان كل جرادة بدرهم فقال عمر رضي الله عنه  
 لاري درهمكم كير يا اهل حصص ترمون جرادة والتصدق بكف من الطعام  
 في الجرادة وفيها اذا قتل قملة او قملين واما اذا قتل كثيرا اطعم نصف  
 صاع من بر **قوله** ويجب الجزاء باكل الصيد مضطرا اي في حالة الاضطرار  
 لان الادب مقيده بالكفارة بالنفس وهو قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او به  
 اذى من راسه فليذره وجه التمسك ان الحلق محظور الاحرام وقد اذن له الشارع  
 فيه حالة الضرورة مقيدا بالكفارة وكذا قتله الصيد محظور الاحرام مستباح  
 لاجل الضرورة مقيدا بالكفارة فافهم **قوله** ويجل للمحرم ذبح غير الصيد مثل  
 الشاة والبقرة والبعير والدجاجة والبط الا هلي لاجاع الامة عليه **قوله**  
 والحمام السروك والطي المستأنس صيد لانهما صيد باصل الخلقة والاستئناس  
 عارض فلا يبطل الحكم الاصلي بخلاف البعير النادر حيث لا يكون صيدا في حق

السلام

حق المحرم ولكن ياخذ حكم الصيد في حق الذكاة **قوله** ويجل للمحرم  
 صيد اصطان خلال وذبحه بلا واسطة محرم يعني ان لم يدل عليه  
 ولم يامن بصيده وذلك لان اباقتان لم يمد لهما الوحي للنفس حاجته بل  
 صاده ولا ضماير وهم محرمون فاباحه لهم رسول الله ولم يحرم عليهم  
 بارادته ان يكون لهم هكذا قاله الطحاوي **قوله** وفي صيد الحرم اذا  
 ذكره الحلال قيمته يتصدق بها لا غير يعني لا تجزئه للصوم لقوله عليه  
 السلام ان الله حرم مكة لا يتجلى خلالها ولا يعصده شوكة ولا ينفق صيدها  
 فقال العباس الا الاذخر فانه ليقوتنا ويؤتنا فقال عليه السلام الا الاذخر  
 متفق عليه وانما لم يحرم الصوم لانه عزامه وليس بكفارة فاشبهه عزاما لا  
**قوله** وكذا في حشيشه اي وكذا يجب القيمة في حشيش الحرم وشجرة  
 غير المملوك والمنبت عادة اي وغير المنبت عادة ما لم يحيف ما روي انما  
 النصف بغير المملوك فلانه اذا كان في ملك انسان فعلى قاطعه قيمتان قيمه  
 حقا للشرع وقيمه لملكه واما التقييد بغير المنبت عادة فلانه اذا كان  
 منبتا عادة مثل الخنطة والبقول والرياحين فالتمان عليه الحق حاجته لا حق  
 الحرم واما الذي هو ليس بمنبت عان كام غيلان فلا يخلو اما انبتة منبتة  
 نبت بنفسه والنابت بنفسه لا يخلو ايضا اما ان يثبت في غير ملك احد اما اذا  
 انبتة منبت فلا ضمان فيه في قطع بحق الحرم حيث ملكه بالانبات فصان  
 مما انبتة الناس عان واما الذي نبت بنفسه وكان في ملك احد فعلى القاطع  
 فيه ضمانان ضمان حق الحرم وضمان حق صاحبه واما الذي نبت بنفسه ولم يكن  
 في ملك احد فعلى القاطع فيه ضمان واحد لحق الحرم واما التقييد بعدم  
 الحقائق فلانه اذا قطع شجرة يابسه او حشيشا يابس لا شيء عليه لا نه خطب  
 وشوت الحرمه لسبب الحرم لما يكون ناشئا فيه فافهم **قوله** ولا يرعي حشيش  
 الحرم لما روي ابو يوسف رعيه لمكان الحرم **قوله** ولا يقطع منه  
 اي من حشيش الحرم غير الاذخر لما روي **قوله** ويجل قلع الكاكة اي  
 من الحرم لانه ليست من نبات الارض وانها هي مودعة فيها ولا لها لا تنمو ولا



يبقى فاشبهت اليابس من النبات **قوله** وما يوجب علي المفرد وما يوجب علي  
القارن دمين دما بجخته ودما لعمرة وقال الشافعي دم واحد وهذه قاعدة  
مطردة في مسئلة واحدة وهي مجاوزة القارن المتقارن غير المحرم فان عليه  
دم واحد فيه وقال زفر دمان **قوله** ولو قتل محرمان صيدا انما على كل  
واحد من الجزاء اي جزاء كامل لان كلاهما جان وقال الشافعي جزاء واحد  
**قوله** ولو قتل حلالا لان صيد الحرم فلهما جزاء واحد لان الواجب فيه بدل  
الحلل لاجزاء الفعل وهو واحد **قوله** وبيع الحرم الصيد وشراؤه باطل لان  
يبعد حيا تعرض للصيد وبيع بعد قتله بيع ميتة بخلاف ما اذا باع لبن الصيد  
او بيضه او الجراد او شجر الحرم لان هذه الاشياء لا يشترط فيها الدكاسة  
**مسألة** هذا الفصل يشمل علي احكام الحرم والعرة والحج عن الغير  
والهدي **قوله** محرم منعه عدوا ومرض جاز له التحلل ببيع شاة تدخ في  
يوم يعلمه لتحلل بعد الذبح لقوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدي  
والعرة لعموم اللفظ لا خصوص السبب فيعم الاحصار بالعدو والمرض لا كما  
قاله الشافعي ان الاحصار بالعدو فقط **قوله** ويتوكت دم الاحصار بالحرم  
حتى لا يجوز دمه في غيره ولا يتوكت بيوم التحريم حاز دمه في اي وقت  
شاء وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يتوكت بالزمان وهو ايام الحرم والمكان  
وهو الحرم وهذا الخلاف في المحصر بالحج وامام المحصر بالعمرة فلا يتوكت  
بالزمان والاجماع **قوله** بخلاف دم النعرة والقارن حيث يختصان بالحرم ويوم  
الحرم لانه دم نسك كالاضحية **قوله** والمحصر بالحج اذا تحلل فغلبه حجه وهم  
عذاروي عن ابن عباس وابن عمر وقال الشافعي رحمه الله يلزمه حجة لا غير  
**قوله** وعلي المحصر بالعمرة القضاء يعني اذا تحلل بالعمرة وجب عليه القضاء  
لا غير والاحصار عنها يتحقق عندنا وقال مالك والشافعي لا يتحقق  
**قوله** وعلي القارن حجة وعمرتان لانه مع شروعه في الحج والعمرة فيلزمه  
بالتحلل قضاها وتضي عمرة اخري اذا لم يقض الحج في تلك السنة **قوله**  
ولو زال الاحصار قبل الذبح فان قدر علي ادراك الهدي والحج لزمه التوجه لا الذبح

لا ذبح والحج وليس له ان يتحلل بالهدي لانه قد روي الاصل قبل حصول  
المقصود بالبدل ويضع بالهدي ما شاء **قوله** والا لا يعني وان لم  
يقدر علي ادراك الهدي والحج لا يجب عليه التوجه وان توجه لتحلل بافعا  
العمرة جاز لان فيه فائدة وهي سقوط العمرة عنه في القضاء **قوله** ومن  
قدر علي الوقوف اي يعرفه او الطواف اي طواف الزيارة او منع بعد الوقوف  
يعرفه فليس لمحصرا اما اذا قدر علي الوقوف فلا نه امن من الفوات واما  
اذا قدر علي الطواف فلا ن فابت الحج يتحلل به والدم يدل عنه في التحلل  
فلا حاجة الي الهدي واما اذا منع بعد الوقوف فلا نه لا يتصور الفوات بعد  
فاته منه **قوله** ومن فاته الوقوف اي يعرفه حتى طلع فجر يوم النحر فقد  
فاته الحج لانه لا يمكن تدارك الوقوف بغيره لانه لا يقضي الحج من  
قابل ولا دم عليه **قوله** والعمرة لا يقوت لا فاعية موقته وعليه الاجماع  
**قوله** وهي اي العمرة جازين في كل وقت الا يوم عرفه ويوم النحر وايام  
النسك لما روي عن ابن عباس لا يعتمر في خمسة ايام واعتمر فيما قبلها  
وبعد ها **قوله** وهي اي العمرة مستمرة وهذا لا طائل حته لانه ذكرها  
مرة في اول الحج **قوله** وتجوز النيابة في نقل الحج اعلم ان الانسان  
له ان يجعل ثواب عمله لغيره عند اقل السنة والجماعة صلاة كان او  
صوما او حجا او صدقة او قرأة قران والاذكار الي غير ذلك في جميع  
انواع البر ويصل ذلك الي البيت وينفعه وقالت المعتزلة ليس له  
ذلك ولا يصل اليه ولا ينفعه وقال الشافعي ومالك يجوز ذلك في  
الصدقة والعبادة المالية في الحج ولا يجوز في غير من الطاعات كالصلاة  
والصوم وقرأة القران وغيره ولما روي ان رجلا سال النبي عليه السلام  
نقال كان لي ابوان ابرهما حال جيتوما فكيف لي ببرهما بعد موتهما  
نقال النبي عليه السلام ان من البر بعد البر ان تصلي لهما مع صلاتك وان  
تعوم لهما مع صومك رواة الدارقطني وعن علي رضي الله عنه ان النبي  
عليه السلام قال من مر علي المقابر وقرأ قل هو الله احد عشر مرة

يعرفه

مكره



ثم وهب اجرها للاموات اعطى من الاخر بعدد الاموات رواه الدارقطني  
 وعن حنبل رضي الله عنه انه قال قال رسول الله عليه السلام اقروا علي  
 موتاكم سورة ليس رواه ابو داود وعنه عليه السلام انه صلى بكنشين  
 الملحجين احرها عن نفسه والاخر من امته متفق عليه اي جعل ثوابه لامته  
**قوله** مطلقا يعني سواء كان له عجز ايم اي الموت او لم يكن وذلك لان  
 باب النفل اوسع **قوله** وفي فرضه اي يجوز النيابة في فرض الحج عند العجز  
 الدائم الي الموت لانه فرض العمر فيعتبر عجز مستقر يجب لبقية العمر ليقع  
 به الياس عن الاداء بالبدن حتى لو ارجع عن نفسه وهو مريض يكون مراعي  
 فان مات به اجزاء وان تعافى بطل وكذا لو ارجع عن نفسه وهو مجنون ثم  
 الصحيح من المذهب فيمن حج عن غيره ان اصل الحج يقع عن المخرج عنه  
 لقوله عليه السلام لرجل حج عن ابيك واعتمر رواه ابو داود والنسائي والترمذي  
 وقال حديث حسن صحيح **قوله** ودم القران على المأمور لانه واجب  
 شكرا لما وفقه الله بين الجمع بين السكينة والمأور هو المختص بهذه النعمة  
**قوله** ودم الاحصار على الأملاك هو الذي ادخله في هذه العمدة فيجب  
 عليه كليله **قوله** والهدي من الابل والبقر والغنم وهو يجمع عليه والهدي  
 ما يهدي من النعم الي الحرم **قوله** والعيب مانع كالاصحية اي كما يمنع في  
 الاصحية والذي يمنع فزما هو العوراء والعرجاء التي لا تمشي الي المسكن والعفا  
 هي التي لا تسقي ومقطوعة الاذن والذنب ولا تمنع للحمار والكشي والوكا  
 والجربا **قوله** ويجوز الاكل من هدي النطوع والمتعة والقران خاص  
 لقوله تعالى فاذا وجبت جنوبها فكلوا منها ولا يجوز الاكل من هدي  
 الجنائيات لانها دماء فكان **قوله** ويتوقت دم المتعة والقران خاصة بيوم  
 النحر لقوله تعالى فكلوا منها واشبعوا البائيس الفقير ثم ليقتضوا تقربا وليؤثروا  
 نذرتهم الاية وقضا النقت والطواف مختص في الحرم بايام النحر فكذا  
 الحج ليكون السلام مسرورا على نسق واحد ويختص جمع دم يجب على الحاج  
 بالحرم لقوله تعالى هديا بالغ الكعبة **قوله** ويجوز التصديق بها اي

اي بالله ما علي ساكني الحرم وغيرهم من الفقراء لانه سد خلة المحتاج  
 ولا فرق فيه بينهم وبين غيرهم وقال الشافعي لا يجوز التصديق علي  
 غيرهم والله اعلم **كتاب الجهاد**  
 اقوال لما فرغ من بيان الحج شرع في بيان الجهاد على المناسب  
 الذي في خطبة الكتاب ويسمي هذا كتاب السير ايضا **قوله** هو اي  
 الجهاد فرض كفاية وان لم يبدأ الكفار بالقتال لقوله تعالى وقاتلوا المشركين  
 كافة فاذا حصل من البعض سقطت الباقي كصلاة الجنان ودق البنت  
 ورد السلام وكانت الصحابة يغزو بعضهم ويقعد البعض ولو كان فرض عين  
 لما قعدوا **قوله** ولا جهاد علي عبيد وامراء واعمي ومقعده واقطع لقوله  
 تعالى ليس علي الاعمي خرج الاية نزلت في اصحاب الافكار حين اهتموا بالحج  
 مع النبي عليه السلام لما نزلت اية الخلف **قوله** الا اذا هجر العدو  
 فحينئذ يكون الجهاد فرض عين تخرج المرأة والعبد بلا اذن زوجها وسيله  
**قوله** ويقدم طلب الاسلام يعني اذا حاصر اهل الاسلام للكفار يدعونهم  
 الي الاسلام او كما روي عن ابن عباس انه قال ما قاتل رسول الله قوما  
 قط الا دعاهم رواه احمد **قوله** ثم الجزية يعني اذا لم يقبلوا الاسلام  
 يدعونهم الي الجزية لما روي انه عليه السلام كان اذا امر اميرا علي جيش  
 لوسرية امر به في حديث فيه طول رواه احمد ومسلم والترمذي وصححه  
**قوله** فان ابوها اي لا ابوا الاسلام والجزية قوتلوا بالسلح والمخيق  
 اي اخرون لما روي انه عليه السلام كان يقول في وصيته امرأ الجيش فان  
 هم ابوا فاسلم الجزية فان اجابوك فاقبل منهم وكف عنهم فان هم ابوا فقتل  
 بائس عليهم وقاتلهم رواه مسلم **قوله** ويرمون قاصدين للكفار وات  
 تترسوا بالمسلمين اي بالمسلمين الذين هم اسارى عندهم لان دفع الضرر العام  
 بالضرر الخاص جائز وفي بعض النسخ ويرمون مقصودين فان صح هذا فجهده  
 ان يقر ايرون علي صيغة المبني للمفعول ويكون مقصودين جلا من التمهيد  
 الذي في يرمون **قوله** ويكره اخراج النساء والمصالح ان خيف عليهن ما

وهو مصدر جهاد

مستوفى



فيد من يعرض المصحف على الاستغفار وتعريف المرأة على الضاع والقضاح  
 وان لم يحق عليها فلا بأس باخراج العجائز للخدمة من الطبخ والخبز ومعالجة  
 المرضى وغير ذلك واما الشواب منهن فقارهن في البيوت اسلم ان لا يخرجن  
 اصلا فان تحققت الضرورة يخرج الامادون الحراري **قوله** ويجرم القلول  
 لانه عليه السلام نهى عنه وهو الخيانة وكذلك يحرم الثلثة والغدر لقوله  
 عليه السلام ولا تغربوا ولا تقتلوا وليا رواة احمد وابن ماجه  
 والعذر الخيانة ايضا الا ان القلول في المعصية والغدر اعم **قوله** وقتل  
 المجنون اي يجرم قتل المجنون والصبي والمرأة الي اخره لما روي انه عليه  
 السلام نهى عن قتل النساء والصبيان رواة احمد والبخاري ومسلم وجاه  
 اخر وعن انس رضي الله عنه ان رسول الله عليه السلام قال اطلقوا  
 باسم الله وعلي ملة رسول الله لا يقتلوا شيئا فانيا ولا طفلا ولا صغيرا  
 ولا امرأة الحديث رواة ابو داود **قوله** غير الملكة قيد لها لان  
 المرأة اذا كانت ملكة تقتل لان في قتلها كسر شوكتهم **قوله** والهمم  
 هو الشيخ الفاني **قوله** ونحوهم مثل المقطوع احدي يديه واحدي رجله اف  
 ليمن **قوله** الادفعوا لشر قتاله يعني اذا كان احظ من هؤلاء مقاتلا  
 اود اراي في الحرب يقتل لما قلنا وقد صح ان رسول الله عليه السلام قتل  
 دريد بن الصمد وكان بن مائة وعشرين سنة وقيل بن مائة وستين سنة  
 لانه كان صاحب راي وهو عمي **قوله** ويكون للمسلم قتل ابيه الكافر  
 لقوله تعالى وصاحب ما في الدنيا معروف وليست البداية بالقتل المعروف  
**قوله** الادفعوا استئناس من قوله ويكون يعني اذا قصد الاب قتل ولم  
 يمكنه دفعه الا بقتله فله ان يقتله دفعا **قوله** كالمسلم يعني كمن  
 تجوز له ان يدفع اباة المسلم بالقتل اذا قصد الاب قتلها فاذا ثبت في  
 هذه الصورة ففي الصورة الاولى ادبي واخري **قوله** والامام الصلح  
 مجانا يعني بلا شيء هذا اذا كان الصلح خيرا للمسلمين لقوله تعالى وان  
 جنحوا للسلم فاجنح لها اي وان قالوا للصلح **قوله** وبها لاي وللامام

وللامام الصلح ايضا بهال اخذ ودفعا فالاخذ ان ياخذ المال منهم والدفع  
 ان يدفع المال اليهم وذلك لان الصلح جهاد في المعنى اذا كان فيه صلح  
 اذا التقصود من الجهاد دفع الشر ولكن الصلح بالدفع انما يجوز اذا خاف  
 الهلاك على المسلمين لان دفع الهلاك باي طريق امكن واجب واذا لم يخف  
 لا يفعل ذلك لما فيه من الحاق المذلة للمسلمين **قوله** وتقض اي  
 وللامام تقض الصلح بعد الاعلام متى رآه مقبلا كان المصلحة لما تبدلت  
 كان التقض جهادا هذا اذا صاحهم مكة فراي تقضه قبل مضي السنة  
 واما اذا مضت السنة يبطل الصلح بمضيها **قوله** وان بدوا بخيانة لم  
 يجب الاعلام يعني وان بدأ الكفار بخيانة بعد الصلح تقض الامام الصلح  
 بدون الاعلام لان الاعلام لتقضى العهد وقد لتقضى بالخيانة **قوله**  
 ويكون بيع السلاح والحديد والخيل من اي من الكفار لان فيه تقوية  
 لهم فيجوز **قوله** ولو كانوا مسلمين السلم بكسر السين وفتحها يعني الصلح  
 يعني ولو كانوا عموما خير مع المسلمين يكن بيع السلاح منهم **قوله** بخلاف  
 الطعام اي لا يكن بيع الطعام واللباس منهم والقياس ان يبيع لان فيه  
 تقويتهم الا ان تركا بهما روي عنه عليه السلام انه امر تمامه ان يبيع  
 اهل مكة **قوله** واذا امنهم حرص يعني امان الحر الواحد من المسلمين كقول  
 واحدا او جماعة صحيح لقوله عليه السلام ذمة المسلمين واحد يسعي بها  
 ادناهم رواة احمد والزمه العهد وادناهم اي اقلهم عدوا وهو الواحد  
**قوله** الا ان يري الامام تقضه اي تقض امان الحر الواحد اذا كان  
 شرا لمصالح المسلمين واحترار عن الغدر وقال عليه السلام لكل عاذر  
 لواء يوم القيامة يعرف به رواة احمد والبخاري ومسلم **قوله** ولا يصح  
 امان ذي لانه منهم ولا امان اسير وتاجر لا فها مقهوران تحت ايديهم  
 ولا امان مسلم غير مهاجر وهو الذي اسلم في دارهم ولم يهاجر اليها ولا  
 امان عبد غير مآدون في القتال لانه لم يباشر القتال فلا تخافونه فلا يصح  
 امانه وقال محمد والشافعي يجوز امانه **قوله** هذا الفصل في بيان

ان يبيع ملكه ما اذا كان في الحرب عليه



احكام الغنائم وقسمتها **قوله** اذا فتح الامام بلدا فتحها فله الخيار والخراج  
عليهم في قسمته بين الغانمين يعني بعد اخراج الخمس كما فعل رسول الله  
خير وانما به اي ابقاء البلد عليهم يقطع الجزية على رؤسهم والخراج على  
اراضيهم كما فعل عمر رضي الله عنه بسواد العراق بوافقة الصحابة رضي  
الله عنهم اجمعين **قوله** وله اي للامام الخيار ايضا ان شاء قتل الاسرى  
كما قتل رسول الله بني قريظة فانه قتل مقاتلتهم واسترق ذرارهم وان  
شاء استرقهم لان فيه توفير المنفعة للمشركي العرب والمريدين على ما يحي  
فيه بقوله ان لم يسلموا لانه اذا اسلموا لا يتعرض لهم بالقتل ووضع الجزية  
ولكن له ان يسترقهم وان شاء جعلهم ذمة للمسلمين **قوله** ولا  
يطلقهم ببال اي ولا يخل سبيلهم باخذ المال منهم ولا يفادي اسارى  
لان في ذلك كله تفويتهم على المسلمين وعودهم حربا عليهم وعن اي  
حنيفة رحمه الله انه لا باس بان يفادي بهم اسارى المسلمين وهو قول  
محمد **قوله** وان تعذر يقتل مواشيهم ذبحها وحررها عيلا يتبع بها كما  
تحرر بيوتهم وينقطع اشجارهم ويقطع زروعهم **قوله** لا غير يعني لا تعذر  
لانه مثله وكذلك لا تحرق قبل الذبح لانه مني عنه **قوله** وحررقوا  
الاشجار لئلا يتبعوها **قوله** وما لا يحرق اي وما لا يمكن احراقه يدفن  
في مكان لا يقفون عليه كيلا يتبعوها **قوله** ولا يقسم غنيمة في  
دار الحرب لان فيه قطع حق المدد فلا يشتر **قوله** الا لا يباع يعني  
الغنيمة بين الغانمين على وجه اليباع يجوز ليحملوها الى دار الاسلام  
ثم يجمعها من فيها فان ابوا ان يحملوها اجرهم على ذلك باجر المثل  
وقيل لا يجبر ولو كان في بيت المال او في الغنيمة حوله حمل عليها  
لان الكل ما لهم **قوله** والرد في الغنيمة كالمقاتل لتحقق سبب  
الاستحقاق وهو المجاورة على قصد القتال **قوله** بخلاف السوقي يعني  
السوقي ليس كالمقاتل لانعدام السبب في حقه لان قصد التجارة لا  
اغراض الدين ولا ارباب العدو الا ان يقاوم فيستحق مدد في قول الشافعي

لهم  
بالاسترقاق

في دار الحرب  
والمسلمون المال من الغنيمة

الشافعي يهتم له **قوله** والمدد قبل اخراج الغنيمة الى دار الاسلام  
كالاصل لان سبب الملك هو القهر ونظام القهر بالاحراز بالدار وقد  
شاركه في هذا المعنى خلاف ما اذا الحق المدد بعد اخراج الغنيمة  
**قوله** ومن مات قبل اخراج الغنيمة سقط حقه يعني لا يورث نصيبه  
لان الارث يجري في الملك ولا ملك قبله **قوله** وبعد لا اي بعد اخراج  
الغنيمة لا يسقط حقه بل يورثه **قوله** وللعدو الانتفاع بالغنيمة  
قبل الاخراج اي الى دار الاسلام الا اي من حيث الاكل والعلف  
والدهن والابقاد والقتال بالسلاح كما روي عن ابن عمر رضي الله عنه  
انه قال كانصيب في مغارينا العسل والعنب فتاكله ولا يرفعه رواية  
الجارري **قوله** ونحوها مثل الانتفاع بالحطب والعسل والعنب ونحوها  
ولا فرق في الطعام بين ان يكون مهيئا للاكل وبين ان يكون مهيئا له حتي  
يجوز لهم ذبح المواشي من البقر والغنم والجزور وهذا اكل الحبوب  
والسكر والقواكه الرطبة واليابسة والسمن والزيت وكل شيء هو مأكول  
عادة **قوله** بلا قسمته متعلق بقوله الانتفاع وانما لم تجز القسمة  
لما ذكرنا من ان فيه حتى قطع المدد **قوله** ومن غير متعلق ايضا بقوله  
الانتفاع وانما لم تجز البيع لانهم لا يملكون بالاختصاص ما لم يجزوا وانما  
البيع لهم التناول للضرورة والمباح له لا يملك البيع وان باعه احدهم ورد  
الثمن اليه المغم **قوله** بخلاف الثياب يعني لا يجوز الانتفاع بالثياب  
والدواب والمتاع والسلاح لانه مال مشترك بينهم فلا يجوز الانتفاع به  
بلا حاجة والاولي ان يقسم الامام بينهم اذا احتاجوا اليه كلهم لان المحذور  
يستباح للضرورة **قوله** وبعد الاخراج اي الى دار الاسلام يردون ما  
فضل منهم من ذلك ولا يتبعون لزوال المبيع وهي الضرورة **قوله**  
وخمس الغنيمة يقسم اثلاثا بين البتاني والمساكين وبين السبيل يقدم  
منهم اي من هذه الطائفة الثلاثة فقرا ذوي القربى خاصة ولا حق لغيرها  
وقال الشافعي لذوي القربى خمس الخمس ليستوي فيه فقيرهم وغنيهم



ويقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ويكون ذلك لبني هاشم وبني المطلب  
 ولا يكون لغيرهم فخالصة ان الخمس تقسم اثلاثا عندنا وعندك اخاسا بسهم  
 لذوي القربى وسهم للذي عليه السلام بخلفه فيه الامام ويعرف الي مصالح  
 المسلمين والباقي للثلاثة ولنا ان الخلفاء الراشدين تسوون علي ثلثة علي  
 نحو ما قلنا يحضرون للصلاة فكان اجاعا **قوله** وذكر الله في الخمس  
 للثلاثة باسمه في افتتاح السلام وهو غير محتاج الي شيء لان الكل له **قوله**  
 وسهم النبي عليه السلام سقط بهوته لانه عليه السلام كان يستحقه بالرسالة  
 ولا رسول بعد **قوله** كالصبي اي كما سقط للصبي وهو شيء كان يصطفيه  
 رسول الله لنفسه وليستغين به علي امور المسلمين وكانت صفة من الصبي  
 رواية ابو داود **قوله** واربعة الاخاس بين الغانين للفارس سهران  
 والراجل سهم وهذا عند ابي حنيفة وقال للفارس ثلثة اشهم وبه  
 اخذ الشافعي رحمه الله لقول بن عمر انه عليه السلام اعطي الفارس سهران  
 والراجل سهران رواية احمد وابوداود وسارون محمول علي التنفيل كما  
 روي انه عليه السلام اعطي سلة بن الاكوع سهم الفارس والراجل رواية  
 احمد وسلم يعني **قوله** والبرذون والغنم سوا لان السبب هو  
 الارهاب وذلك باسم الخيل وهوتنا ولهما **قوله** ولا سهم لبعير وبغل  
 لعدم الارهاب بهما **قوله** ويعتبر كونه فارسا او رجلا عند مجاوزة الدرب  
 لا عند القتال حتي لو دخل دار الحرب فارسا فنفق فرسه وقاتل راخلا استحق  
 سهم الفارس ولو دخل راخلا فاستري فرسا استحق سهم للراجل وعند  
 الشافعي يعتبر كونه فارسا او رجلا حال انقضاء الحرب **قوله** ويرفع  
 الامام للعبد والصبي والمرأة والذي ما يراه لقول بن عباس رضي الله عنهما  
 لم يكن للمرأة والعبد سهم الا ان يجزبا من غنائم القوم رواية احمد ومسلم  
 ولان الجهاد عبادة والذي ليس من اهلها والمرأة والصبي عاجزان عنه  
 وانما يرفع لهم اذا ياشروا القتال او كانت المرأة تدوي لبحري ويقوم  
 بمصالح المرفي اودل الذي للطريق ولا يبلغ بالرفع للسهم **قوله** ولا

اسم للفارس ثلثة اشهم والراجل سهم  
 غير الخرافة قال عليه السلام  
 سهم الفارس سهران والراجل سهران  
 سهم الفارس سهران والراجل سهران

ولا تخمس ما اخذ واحد او اثنان مغيرين لان الخمس وطيفة القيمة  
 وهي الماخوذة قهرا وغلبة وهذا اختلاس وسرقه **قوله** بل ما اخذ  
 جماعة اي بل يخمس ما اخذ جماعة لها منعت اي شوكه لان ما ذكرنا من  
 المعني يحصل بهذا **قوله** ويجوز التنفيل بالسلب بان يقول الامام من  
 قتل قتيلا فله سلبه لانه تحريض علي القتال وهو مندوب اليه قال **قوله**  
 يا ايها النبي حرض المؤمنين علي القتال وحرض عليه السلام بالتنفيل علي القتال  
 فقال من قتل قتيلا عليه بقبينه فله سلبه رواية احمد والبخاري ومسلم  
 والسلب مركب وثيابه وسلاحه وما معه علي الدابة من ماله او في وسطه  
**قوله** وغيره اي وغير السلب بان يقول للسرية جعلت لكم الربع بعد  
 الخمس لما ذكرنا وما روي انه عليه السلام نقل الربع بعد الخمس في  
 رجعة رواية احمد وابوداود وكان عليه السلام ينقل في البداية للربع  
 وفي الرجعة للثلث رواية احمد وابن ماجة والترمذي **قوله** والترك  
 والروم يملك كل طائفة منهم ما استولت عليه من نقوس والطائفة الاخرى  
 واموالها لان الاستيلاء في المباح سبب الملك كالاختطاب والاحتطاد  
**قوله** ويملك الكفار كلهم اموالنا بالاستيلاء لان العمة وقال  
 الشافعي لا يملكونها **قوله** لا نفوسنا اي لا يملكون نفوسنا لان الذي  
 لم يلق محلا للملك بل لملك لا يملك واذا ثبت من الكافر ملكية الملك  
 بالكفر العارفي **قوله** الا خالص رقيقنا اي يملكون خالص رقيقنا لانه كالمال  
 واكثر بالخلوص عن المدير والمكاتب وام الولد فان الحرية قد تجب اليهم  
 ولم يكونوا ارقا خالصة **قوله** والمال القديم الحق به له قبل القسمة  
 مجانا يعني اذا غلب المملكون علي اهل الحرب فن وجد منهم ماله الذي  
 اخذ للعدو قبل ان يقسم للقيمة بين المسلمين اخذ بغير شيء **قوله**  
 وبعد لها بالقيمة اي المالك القديم الحق به له بعد القسمة بالقيمة لانه  
 زاله ملكه بغير رضا فكان له حق الاسترداد نظرا له غير ان في الاختباء  
 للقيمة ضررا بالماخوذة منه بان االه ملكه الخاص فياخذ بالقيمة ان شاء

قوله يعني من قتل راخلا من قتله من قتله

اي يملكون



ليقتدل النظر من الجانبين والشركة قبل القسمة عامة فيقتل الضرر فيلحق  
بغير شيء **قوله** او بالثمن ان كان مشتري يعني لو اشتري ما اخذ العدو  
منهم تاجر وخرجه الي دار الاسلام اخذ المالك القديم ثمرة الذي اشتري  
به التاجر من العدو نظرا للجانبين لانه لو اخذ بغير شيء يتضرر للتاجر  
وان اشتراه بعرض اخذ بقيمة العرض ولو كان للبيع فاسدا ياخذ بقيمة  
نفسه **قوله** مسلم دخل دار الحرب تاجرا يحرم عليه ان يبيعه والغدر **قوله** لما  
روينا انه عليه السلام نهى عن الغدر **قوله** فان خان في شيء واخرجه  
تصدق به لانه وان كان ملكه باستيلايه علي مال مباح ولكنه مخطور  
لانه حصل بسبب الغدر فوجب ذلك خبثا فيه فيومر بالتصدق به **قوله**  
ولو دخل حربي اليها بامان يقال له ان ائت سنة جعلت ذميا الاصل فيه  
ان الكافر لا يمكن من اقامة دايمة في دارنا الا باسترقاق او جزية لانه  
يبقي ضررا علي المسلمين لكونه فينا لهم وعونا علينا ويمكن من اقامة  
البيس لان في منعها قطع المنافع من الميرة والحب وسد باب للتجارات  
فقطلتا بينهما بسنة لا فها ملة يجب فيها الجزية **قوله** فان اقام سنة صار  
ذميا لا لزامة الجزية واعتبار الملة من وقت التقدم اليه لا من وقت دخوله  
دار الاسلام **قوله** ولا يمكن من الرجوع اي الي دار الحرب كما لا يمكن منه  
بعد ما وضع عليه الخراج او اذا تزوجت الحربية ذميا **قوله** والجزية علي  
الغني كل سنة ثمانية واربعون هذا التقدير اذا لم توضع الجزية بالتراضي فانه  
متى وضعت بالتراضي لا يعدل عنها كما روي عن بن عباس انه قال صالح  
رسول الله اهل بخران علي الغني حلة النصف في صفر والنصف في رجب  
يودونها وثلثين ذرها وثلثين فرسا وثلثين بعيرا وثلثين من كل صنف من  
اصناف السلاح والمسلمون ضامنون لها حتي يردوها عليهم الحرب  
رواية ابو داود فاذا لم توضع بالتراضي بل وضعت بالقهر يان فلي الامام  
علي الكفار واقرهم علي املاكهم فتوضع علي الغني ثمانية واربعون درهما  
يؤخذ منهم في كل شهر اربعة دراهم وعلي وسطا جال اربعة وعشرون درهما

درهما يؤخذ منه في كل شهر درهما وعلي الفقير المعتمد اثني  
عشر درهما يؤخذ منه في كل شهر درهم تقبل ذلك عن عمر وعثمان  
وعلي والحكاية عن اقرون ولم يتكر عليهم احد منهم نصرا اجماعا **قوله**  
وتوضع الجزية علي الكافي والمجوس وعابد الوثن من النجم لقوله تعالى  
من الذين ادتوا الكتاب حتي يعطوا الجزية وروى عن عمر انه لم ياخذ  
الجزية من المجوس حتي شهد عبد الرحمن بن عوف ان النبي عليه السلام  
اخذها من مجوس هجر رواية احمد والبخاري وجماعة اخر وعنه  
المغيرة بن شعبان انه قال لعامل كسري امرنا بئينا عليه السلام ان يقاتلكم  
حتي تعبدوا **قوله** وحله او تؤدوا الجزية رواية احمد والبخاري وكانوا  
عبدة الاوثان **قوله** ولا يوضع علي عابد الوثن من العرب ولا المرتد  
لفظ كفرهما **قوله** ولا جزية علي من لا يقتل بضم الياء وفتح التاء كالصبي  
والمرأة والعبد والمكاتب والزمن والاعمى والراهب الذي لا يخالط الاضواء  
خلفه من النضر وعقوبة ولا يجب عليهم النضر بالقتال **قوله** ويؤخذ  
من القسيسين والرهبان واصحاب الصوامع المعتقلين لانهم باعقما لهم اهل  
الجزية والقسيس جمع قسيس وهو العالم والرهبان جمع راهب وضوء  
العابد **قوله** ومن اشتم اوقات وعليه جزية سقطت لانها بدلت عن  
النضر وعقوبة علي الكفر فينتفيان بعد الاسلام والموت وقال الشافعي  
رحمه الله وخارج الارض قيل علي هذا الخلاف وقيل لا يتبدل فيه  
اتفاقا ويكلف الذي احضارها بنفسه فيعطيها قايما والقابض منه اي  
من الذي قاعد اطهار للصغار عليهم فيد بقوله احضارها بنفسه لانه  
اذا بعثها علي يد نايبة لا تقبل في الصحيح من الرواية **قوله** ولهجرة  
اي يهين القابض ويقول له اعط الجزية يا ذمي وفي رواية يا عذوق الله  
هذا كله لاجل الذل والهوان قال الله تعالى حتي يعطوا الجزية عن يد  
وهم صاغرون اي اذلا **قوله** ويجب اي الجزية باقول الخول والمهمل  
لي اخره تيسيرا ليتمكن من القدرة علي ادائها **قوله** هذا الفصل

يعني اذا لم يؤخذ منهم  
وان اجتمع الجانبان  
وان اجتمع الجانبان  
لا يسقط عنها جزية  
الجزية حتي جاء عليه حركان وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يسقط عنها جزية حتي جاء عليه حركان

قال الشافعي اذا وضعت الجزية بالقهر يان فلي الامام  
علي الكفار واقرهم علي املاكهم فتوضع علي الغني ثمانية واربعون درهما  
يؤخذ منهم في كل شهر اربعة دراهم وعلي وسطا جال اربعة وعشرون درهما



في بيان ما يعمل مع اهل الذمة وبيان مصارف الجزية ونحوها **قوله**  
ولا يجوز لحداد بيعه ولا كنيسة في دار الاسلام لقوله عليه السلام  
لا خصاء في الاسلام ولا كنيسة اي لا يخص لخصا ولا تحرق كنيسة في  
موضع لم يكن فيه وببيتنا كالكثيرة **قوله** وعباد ما الهدم كما كان  
انه جري التواثر من لدن رسول الله عليه السلام لي يومنا هذا بترك  
الكنايس في امصار المسلمين ولا يقوم البناء لهما فكان دليلا على جواز  
الاعادة **قوله** ولا تنقل اي لا تنقل البيعة او الكنيسة من مكان الى  
مكان لانه احداث في ذلك الموضع في الحقيقة **قوله** وتبذر اهل الذمة  
عن المسلمين في برئهم ومآكلهم وسروجهم وملابسهم اظهارا للفقار  
عليهم فلا يلبسون ما يختص باهل العلم والزهيد والشرف ولا يلبسون  
طبا لسه مثل طبا لسه المسلمين ولا اردية مثل ارديةهم **قوله** ولا  
يركبون الخيل لا لهم ليسوا من اهل الجهاد وان ركبو الضرورة من سفر  
او مرض نزلوا في جماع المسلمين وكذلك لا يحملون السلاح **قوله** ويجعل  
علي ابوابهم علامة حتي لا يقف عليها ساييل يدعولهم بثل المعقة والرحمة  
**قوله** وتبذر ثيابهم عن ثيابنا في الطرق والحمامات بعلامة لان في  
تركها ولا لثياب المسلمين **قوله** ويومر الذي يشد الزنار من الصوف  
الخليط لان في ذلك اهانة لهم **قوله** دون ابرسيم اي يمنع من شد  
الزنار من ابرسيم ولا يمنع من الكسبيج وهو الخيط الخليط **قوله** ومنع  
عن لباس يختص به اهل العلم والزهيد والشرف كالصوف والفرجية والعمامة  
والدراعة والطبا لسة ونحوها **قوله** ولا يهدا بالسلام اي ولا يبدا  
الذي بالسلام لان فيه اكراما له **قوله** ولا لباس برد سلامه يعني اذا  
سلم الذي على الملم لا لباس للمسلم ان يرد سلامه ولا يزيد على قوله  
وعليكم لقوله عليه السلام اذا سلم عليكم احد من اهل الكتاب فقولوا  
وعليكم رواة بن ماجه **قوله** ولو قال في جوابه والسلام على من اتبع  
الهدى جاز لان فيه التمام في الكفر **قوله** ولو قال للذي طالع

قال البيهقي لليهود والنصارى

في خبره من اهل البيت

بقال لم يجوزوا رد الامسير بذلك الا اذا يني به اي لهذا الدعاء  
الحالة بقاية لاجل ان يسلم او لم تنفع الجزية لان الدعاء فيما لا يرجع  
الي الذي **قوله** ويضيق عليه الطريق للاهانة **قوله** ولا يتقصق  
الذمة الا ان يلحق بدار الحرب لانه بذلك صار حربا علينا فينتفي المقصود  
من بقا العهد وكذلك اذا غلبوا على موضع وحاربوا **قوله** تعند  
ذلك هم كالمتردين اي عند الحاق بدار الحرب او الغلبة على موضع  
يصرون كالمتردين في حل قتالهم ودفع ما لهم لومر شتمهم لانهم اختاروا الامن  
بتيان الدارين **قوله** الا لهم ليسترقون يعني صيرورتهم كالمتردين ليست  
من جميع الوجوه لا لهم ليسترقون ولا يجبرون على قبول الذمة بخلاف  
المتردين حيث لا يسترقون ويجبرون على الاسلام لان كفرهم اغلظ فوجب  
الزيادة في العقوبة **قوله** وماله الخراج والجزية وهذا باهل الحزب  
يصرف الي اخره لانه ما خوذ بقوة المسلمين فيصرف الي مصالحهم والشعور  
جمع ثغر والقضاة جمع قنطرة والحسوس جمع جسد والقنطرة ليستلزم  
الجسر من دون عكس فانهم والقضاة جمع قاضي والقضاة جمع غازي  
اعلم ان ما يجي الي بيت المال انواع اربعة احدها هذا الذي ذكرنا مع  
بصرفه والثاني الزكاة والثالث ومصرفها ما ذكره الله تعالى في قوله  
انما الصدقات للفقراء والآية وقدمت والثالث خمس الغنائم والمعدن  
والركارز ومصرفها ما ذكرهم الله تعالى في قوله فان **قوله** خمسة  
والرابع اللقطات والتركات التي لا وارث لها وديات مقتول لا ولي له  
ومصرفها للفقراء الذي لا اولياء لهم يعطون منهم فقراهم واديتهم ويكفن به  
موتاهم وتعمل به خبايتهم وعلي الامام ان يقي الله ويصرف الي كل  
مستحق قدر حاجته من غير زيادة فان قصر في ذلك كان الله عليه حسينا  
**قوله** مع اولادهم يعني يصرف اليهم بقدر ما يكفيهم ويكفي اولادهم  
لاهم لوم يعطوا هكذا لاحتاجوا الي الاكتساب فيتعطل مصالح المسلمين  
**قوله** والعمال بضم العين جمع عامل وهو الذي يقبض الزكوات

والسائبة



والعشورات والجزية والخزائن **قوله** ومن مات قبل القبض سقط  
نصيبه لأنه صلت فلا يملك قبل القبض **فصل** هذا الفصل في  
احكام المرتدين **قوله** ومن ارتد عرض عليه الاسلام والعرض كروي  
من تحريمه **قوله** عنه وهو مستحب وليس بواجب لان الدعوى قد بلغت  
غيره لا يحتمل انه اعترافه شبهة فيعرض عليه فترامح ويجوز الى الاسلام  
لان عونه مرجو **قوله** وجنن ثلثة ايام استجبا يا وقيل وجوبا  
وهو قول الشافعي لان ارتد ان يكون عن شبهة ظاهرة فلا بد من مدة  
يمكن ان يتامل فيها فتدبر بالثلث لانها مدة ضربت لايلاء الاعذار **قوله**  
فان لم يسلم قتل لفق له عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه رواية احمد  
والبخاري وغيرهما **قوله** فان قتل رجل قبل عرضه الاسلام عليه  
كره لان فيه تقويت العرض المستحب وقال صاحب الهداية يعني الكراهة  
هنا ترك المستحب **قوله** ولا شيء يعني لا يجب شيء على الفاتل لانه  
مباح الدم بالحديث **قوله** والمردة لا يقتل بل تحبس حتى تسلم لان البيع  
للقتل كفر المحارب وقال الشافعي تقتل ولو قتلها قاتل لا شيء عليه للشبهة  
**قوله** وكذا الصبي المميز اي وكذا لا يقتل الصبي المميز اذا ارتد وهذا  
عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف وزفر والشافعي ارتد ان ليس  
بارتداد **قوله** ويؤول ملك المرتد عن امواله ولو الامم موقوفا هذا عند ابي  
حنيفة وعندهما لا يؤول لان تأثير الردة تظهر في اباحة دمه لا في زوال ملكه  
وله ان الملك يكون بالعقمة وقد زالت الردة غير انه يدعي الى الاسلام  
بالاجبار عليه ويرى عونه ليه فلم يتم سبب الزوال فيتوقف **قوله** فان  
اسلم المرتد عاد ملك وان مات علي الردة او قتل عليها فكسب اسلامه  
لورثته المسلمين وكسب رده في اي غنمة وعندهما كلاهما لورثته  
المسلمين وعند الشافعي رجع الله كلاهما في **قوله** ويعتق مدبروه وامهات  
اولاده لان هذه احكام معلقة تنجز بالموت **قوله** والمردة كسبها  
لورثتها اذا خربها فلم يتحقق سبب الرعي ويرثها زوجها المسلم ان ارتدت

من مات قبل القبض سقط نصيبه  
او ما قبل القبض سقط نصيبه  
او ما قبل القبض سقط نصيبه

قوله ومن ارتد عرض عليه الاسلام والعرض كروي  
من تحريمه قوله عنه وهو مستحب وليس بواجب لان الدعوى قد بلغت  
غيره لا يحتمل انه اعترافه شبهة فيعرض عليه فترامح ويجوز الى الاسلام  
لان عونه مرجو قوله وجنن ثلثة ايام استجبا يا وقيل وجوبا  
وهو قول الشافعي لان ارتد ان يكون عن شبهة ظاهرة فلا بد من مدة  
يمكن ان يتامل فيها فتدبر بالثلث لانها مدة ضربت لايلاء الاعذار

ارتدت وهي مرفضة لقصد لها ابطال حقه بعد تعلق حقه بالها فصار  
فان وان كانت صحيحة لا يرثها زوجها لان ردتها ليست سببا لهلاكها  
لانها لا تقتل فلم يتعلق حقه بالها بردها **قوله** ولحاظه بدار الحرب  
مع الحكم به اي بالحاق صار من اهل الحرب وهم اموات ولكن لا يستقر  
لحاظه الا يحكم الحاكم لاحتماله ان يعود اليها وفيه خلاف الشافعي وقاية  
كون لحاقه كالوت انه يصير مثل الميت حتى تحل ديونه ويعتق مدبروه  
وامهات واولاده كما مر **قوله** وتقرقات المرتد اقسام  
نافذ اي الاول مصرف نافذ للطلاق والاستيلاء وقبول الهبة واسقاط  
الشفعة لانها لا تستدعي الولاية حتى يصبح هذه التقرقات من العبد ايضا  
وكذلك البحر علي عبده المادون **قوله** وباطل اي القسم الثاني  
مصرف باطل كالنكاح والزوج لانه يعتقد المسلم ولا ملته له وكذلك الارث  
**قوله** وموقوف اي للقسم الثالث مصرف موقوف كالمفروضه والبيع  
والشري والرهن والاجارة والهبة والاعتناق والتدبير ومعني كونه  
موقوفا انه امن فقد تصرفه وان هلك بطل اما مفارضة فهي موقوفة  
اتفاقا وكذلك تصرفه علي ولد الصغير وماله وله لانها تعتمد المساواة  
ولا مساواة بين المسلم والمردة ما لم يسلم واما غيرها فكونها موقوفة  
مذهب ابي حنيفة وعندهما نافذة عاد الى الاسلام او لم يعد **قوله** وكذا  
يصح ردة مجنون لان اقراره لا يدل علي اعتقاده فلا يعتد وكذا الصبي  
والسكران اللذان لا يعقلان **قوله** ويصح اسلام الصبي المميز خلافا  
لغيره والشافعي ولنا انه عليه السلام صح ايمان علي وقد كان امن صبيا  
وافتحان بذلك معروف وذكر ابو جعفر انه اسلم وهو بن خمس سنين وذكر  
القبلي ان عمره كان سبع سنين وعن عروة انه قال اسلم علي وعمره  
ثمان سنين اخرج البخاري **مسألة** الساحر ثقيل ولا يستتاب ولا  
يقبل **قوله** اي اترك الساحر واقرب منه اذا شهد الشهود انه الآن  
ساحرا واقرب بذلك وقيل ان اعتقد انه خالق لما يفعل ثم تاب عن ذلك

ما لموت لانه باحق



وقال الله خالق كل شيء وبتوا عما اعتقد تقبل توبته ولا يقتل والمرأة  
الساحرة يقتل ايضا لان عمر رضي الله عنه كتب الي نوابه ان اقتلوا  
الساحر والساحرة رواية احمد وابوداود والبخاري وعن جندب انه عليه  
السلام قال حد الساحر ضربه بالسيف رواية الدارقطني واكرذيق يقتل ايضا  
ولا يقبل توبته **فصل** هذا الفصل في بيان احكام البغاة والخوارج  
يذهبون الي الاسلام يكشف شهرتهم لان عليا رضي الله عنه بعث عند الله  
ابن عباس الي اهل حرور فدعاهم الي التوبة وناظرهم قبل قتالهم **قوله**  
ولا يبداهم الامام بالقتال حتي يبداه به اي بالقتال لو يجتمعوا له اي  
للقاتل فعند ذلك يقتلهم حتي يفترق جمعهم وعند الشافعي لا يبداه  
الامام حتي يبدوا بالقتال حقيقة ولنا قوله تعالى تقتلوا الذين تبغون  
حتى نفي الي امر الله تعالى من غير قيد بالبداهة منهم **قوله** علي رضي  
الله عنه سمعت رسول الله عليه السلام يقول سيخرج قوم في آخر  
الزمان حداث الاسنان سفهاء الاطلام يقولون قول خير البرية لا يجاوز  
ايانهم خارجهم فيزقون من الدين كما يمزق السهم من الرمية فانيما القبيح  
فاقتلوه فان في قتلهم اجرا لمن قتلهم يوم القيامة رواية احمد ومسلم  
والبخاري **قوله** فان كانت لهم فينة اي جماعة اجهز علي جريحهم يعني  
بتم جرحه واتبع مواليهم دفعا لشركهم ليلا يلحق المولي والجريح بالفيئة **قوله**  
والافلا اي وان لم يكن لهم فينة لا يجهز علي جريحهم ولا يتبع مواليهم  
**قوله** ولا تسبي ذرارهم ولا يغنم اموالهم ولا فهم معصومون في الدنيا  
والاموال ولكن يحبس حتي يتوبوا فيرد عليهم بالاجماع **قوله** وتجبون  
القتال باسلحتهم وركوب خيلهم عند الحاجة لان عليا رضي الله عنه قسم  
سلاحهم بالنصف من احتياجه وكانت قسمته للحاجة لا للتفليك وقال  
الشافعي لا يقتل به **قوله** وتحبس الامام اموالهم حتي يتوبوا فيردها  
عليهم لما قلنا ان اموالهم معصومة فلا تملك **قوله** وما جئوا من الزكاة  
والعشر والخراج من البلاد التي قبلوا عليها لم يثن لان التقصير من الامام

الامام حيث لم يحكم بخلاف ما اذا امرهم هو فثرون حيث يؤخذ  
ثانيا لان التقصير منه حيث امرهم **قوله** ويعني المأخوذ منه باعانة  
الزكاة والعشران كان الاخذون اغنيا هذا الافناء فيما بينهم وبين  
تعالى لا لهم لم يصرفوها الي مستحقها طاهرا **قوله** بخلاف الخراج  
يعني لا يفترق فيه بالعادة لا لهم مصارف له لكونهم مقاتلين وقيل اذا  
نوي بالدفع التصديق عليهم اجرا له للصدقات ايضا للخراج لا لهم لو حوسبوا  
عما عليهم من النبغات ظهر فقرهم وامسا ملوك زماننا فهل تسقط هذه  
الحقوق ياخذهم من اصحاب الاموال ام لا قال الهندواني يسقط وان لم  
يضعوها في اهلها لان حق الاخذ لهم فكان الوبال عليهم وقال  
ابوبكر بن سعيد يسقط الخراج عنهم ولا يسقط الصدقات كما في البغاة  
وقال ابوبكر الاسكاف لا يسقط للجريح وقيل اذا نوي بالدفع اليهم  
التصديق عليهم تسقط والافلا وعلى هذا ما يؤخذ من الرجل في جبايات  
الظلمة والمصادرات اذا نوي بالدفع التصديق عليهم جاز نوي **قوله**  
ولو قتل بعضهم بعضا ثم ظهرنا عليهم فهو هدر يعني ان قتل باغ باغيا  
مثله في عسكرهم ثم ظهرنا عليهم لم يجب عليه القصاص كالقتل في دار  
الحرب **قوله** ولو غلبوا علي بلد قتل رجل من اهل البلد اي من اهل البلدة  
رجلا اخر يعني من اهل المصير ثم ظهرنا علي البلد قتل استقرار ملكهم  
اي ملك البغاة واجراء احكامهم وجب القصاص لان ولاية امام اهل العدل  
لم يقطع قبل ان تجري احكامهم فيجب القصاص **قوله** والافله هدر  
يعني وان ظهرنا عليه بعد استقرارهم واجراء احكامهم والقصاص هدر  
لا لقطاع ولاية الامام العادل فلا يجب **قوله** ولا يائمه العادل ولا  
يضمن بالافلا مال الباغي او نفسه لان قتل الباغي واجب فلا اثم علي  
قاتله ولا ضمان **قوله** والباغي يائمه فيما يفعل بالعادل لان قتله  
حرام **قوله** ولا يضمن يعني لا يجب عليه الضمان في قتله العادل  
لانه قتل جحد يتاويل صحيح عندك وان كان فاسدا في نفسه **قوله**



**قوله** فلو قتل العادل الباعى ورثته لان حرمان الارث جزء الجريمة ولا جريمة في القتل الواجب او الجائز ولا يحرم وقال الشافعي رحمه الله لا يرث **قوله** ولو قتل الباعى وقال قتلتته محذورته لانه اتلف ما اتلف عن تاديل فاسد والغاسد منه ملحق بالصحيح اذا انتمت اليه منفعة وهذا عندهما وقال ابو يوسف لا يرث الباعى **قوله** وان قال قبلته مبطلا لم يرث وهذا بالاتفاق **كتاب الصيد والالباع**

الصيد مصدر صاد يصيد وينطلق على المفعول يقال صيد الامير اي مصيدوه وهو ما يمتنع بجناحيه او بقواميده والذبايح جمع ذبيحة وهي ما اعد للذبح والذبح قطع الاوداج وهو في البقر والغنم خاصة والخمر هو الطعن في الصدر وهو في الابل خاصة **قوله** يجوز الصيد لقوله تعالى واذا احللتكم فاصطادوا **قوله** بالكلب والفهد واليازي والصقر لقوله تعالى احل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلبين اي صيد ما علمتم من الجوارح وهي الكواكب والجرح المكسب والكلب المعلم من الكلاب وموضعا ثم عم في كل ما ادب لهمة كانت او طائرا **قوله** وكل جرح معلم مثل الثمر والضبع والثعلب والعقاب والشاهين والباشق وسائر الجوارح من كل ذي ناب من السباع وذي مخلب من الطيور بشرط ان يكون معلما **قوله** لا لا تخير فان الاصطياد به لا يجوز بالاجماع لتجاستر عينه **قوله** وقيل الا الاسد وهو رواية عن ابي يوسف اما الاسد فانه لا يتقاد لعلو همته واما الذئب فانه لا يقتل التعليم واما الدب والحداة فلهما سترهما **قوله** ويعلم الكلب ونحو مثل الفهد وغيره بتركه الاكل ثلاث مرات اما شرط التعليم فلقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلموهن ولقوله عليه السلام لتعليم ما صدت بكلبك المعلم فذكرت اسم الله عليه فكل ما صدت بكلبك غير المعلم فادركت ذكوته فكل رواية البخاري ومسلم واحد واما التقدير بترك الاكل ثلاث مرات فلان ترك العادة في هذا وهذا قولهما وهي رواية عن ابي حنيفة **قوله** وقيل

وقيل تعلمه تعلية الظن صاحبه انه تعلم لان عليه الظن دليل شرعي فاذا غلب ظنه انه صار معلما يتركه الاكل مرة واحدة صار معلما وان لم يغلب علي ظنه انه صار معلما يتركه الاكل ثلاث مرات لا يصير معلما حتى يغلب علي ظنه انه صار معلما وهذا ايضا رواية عن ابي حنيفة **قوله** وقيل تعلمه بقول الصيادين انه يعلم لانه لا يتكلف باختلاف الاشخاص والاحوال فيفوض اليهم وهذا رواية عن ابي حنيفة **قوله** وتعلم اليازي ونحو مثل الباشق والصقر والعقاب وغيرهما باجابتها لصاحبه اذا دعا لان الرجوع في معرفة ذلك الي اهل الصنعة وهم يعدون ذلك تعلما **قوله** فاذا ارسل الجراح المعلم وسمي عند ارساله فخرج صيدا ومات حل اي للصيد وههنا اربعة شروط الاول كون المرسل مسلما او ذميا والثاني ان يكون الجراح معلما والثالث التسمية عند ارسال لقوله عليه السلام لعدي ابن حاتم اذا ارسلت كلبك فاذكر اسم الله تعالى فان امسك عليك فادركه حيا فادبحه وان ادركته قد قتل ولم ياكل منه فكله فان احد الكلب ذكاة رواة مسلم والبخاري واحد والرابع الجرح وهو شرط في ظاهر الرواية لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح وكان الذكوة الاضطرار يتحقق به وعن ابي حنيفة واي يوسف ليس بشرط رواة الحنن عنيما وهو قول الشعبي **قوله** وان لم يخرج الجراح المعلم الصيد لم يحل اكله لما قلنا **قوله** وكذا لو خنقه اي وكذا الاكل لو خنق صيدا او كسره لانعدام الجرح وهو شرط وعن ابي حنيفة انه اذا اكسره منه عضوا حل رواها الحنن وكذلك روي عن ابي يوسف **قوله** فان اكل منه اي من الصيد الكلب او الفهد لم يحل لانه خرج عن كونه معلما سواء كان اكله نادرا او معتادا وللشافعي قولان فيما اذا اكل نادرا ولو اعتاد الاكل حرم ما ظهرت عادته فيه وجهان **قوله** بخلاف البازي يعني البازي اذا اكل من الصيد لا يحرم لان

ايضا

يجوز له ان ياكل

وهو يحرم ما اكل منه قبل الذي طهرت عادته



كونه معلوما بالاحابة **قوله** ولا يحل ما اطمان قبل هذا  
 اي قبل اكله سواء كان محررا في البيت او في الصحراء وهذا عند ابي  
 حنيفة لان **قوله** تغالي شرط الامساك علينا بقوله فكلوا مما امسكن ولم  
 يوجد وهذا يجوز لكل ما صار من قبل لوجود الامساك فيه **قوله**  
 ولا ما يصيد بعد اي ولا يحل ما يصيد بعد الاكل حتى يصير معلوما  
 بما ذكرنا من الاقوال وهذا بالاتفاق **قوله** ولو فرأى من صاحبه ولم  
 يحبه اذا دعاه ثم ما د فحكه حكم هذا البازي كحكم الكلب في الوجوه  
 كلها يعني يصير ما صاده قتيلا الفزار جراما سواء كان محررا في البيت  
 او في الصحراء ولا يجوز ما صاده بعد حتى يصير معلوما بما ذكرنا **قوله**  
 ولو شرب الكلب من دم الصيد ولم ياكل منه حل لانه مسك عليه وهذا  
 من غاية علمه حيث شرب ما لا يصلح لصاحبه وامسك عليه ما يصلح له  
**قوله** وكذا لو اكل اي وكذا لو اكل الكلب ما اعطاه صاحبه منه  
 اي من الصيد او خطفه من صاحبه فاكل منه لانه امسك علي صاحبه  
 وسلمه اليه واكله بعد ذلك لا يضرك **قوله** ولو قطع من الصيد قطعة  
 فاكلها ثم اتبعه فقتله ولم ياكل منه لا يحل لانه صيد كلب جاهل  
 حيث اكل من الصيد **قوله** ولو القى ما قطع يعني اذا رمى ما قطع  
 من الصيد ثم اتبعه فقتله ولم ياكل منه حتى اخذ صاحبه ثم  
 بتلك القطعة التي رملها فاكلها حل لانه لو اكل من نفس الصيد  
 في هذه الحالة لا يضر فاذا اكل ما بان منه وهو لا يحل لصاحبه اولى  
**قوله** وان ادرك المرسل الصيد حيا مثل حيوة المذبوح وجب ذكوه  
 لما روينا من حديث عدي بن حاتم **قوله** فان تركها اي الذكاة حتى مات  
 لم يحل اكله لان بتركه صار ميتة وهذا اذا قلن من ذكوه اما اذا وقع  
 في يده ولم يتمكن من ذكوه وفيه من الحيوة فرق ما يكون في الذبح لم  
 يوكل في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة وابي يوسف انه يحل وهو  
 قول الشافعي **قوله** وكذا البازي والسم يعني وكذا الحكم فيما

حل

فيما اذا ادرك مرسل والبازي او راى السهم الصيد حيا مثل حيوة المذبوح  
 ينبغي ان يدركه حتى اذا ترك الذكاة حيا مات لم يحل لما قلنا **قوله** ان لم  
 يتمكن لصيق الوقت اي وكذا لا يحل اذا لم يتمكن المرسل او الراي من الذكاة  
 لاجل صيق الوقت لانه بالواقع في يده لم يبق صيدا فلم يقتل ذكوة الاضطرار  
 فيه وقال الحسن بن زياد ومحمد بن مقاتل يحل استحسانا وهو قول الشافعي  
**قوله** او لعدم الالة يعني اذا لم يتمكن من الذكاة لعدم الالة لا يحل ايضا  
 لان التقصير من قبله حيث لم يحل الة الذكاة معه **قوله** كالا هلي ان لم  
 يتمكن من ذكوه لا يحل بذكوة الاضطرار يعني الا هلي مثل الغنم ونحو اذا اصابه  
 آفة من مرض او سقوط ولم يتمكن من ذكوه لانه وقع في يده حيا فلم تجز  
 ذكوة الاضطرار **قوله** ولو وقع للصيد عند مجيبي وقدر علي ذكوه ثم  
 مات لم يوكل لانه بالواقع عند لم يبق صيدا فان كان المجوسي غير اهل  
 للذكاة **قوله** ولو ارسل كلبه علي صيد فاخذ عين اي غير ما ارسل  
 اليه حل لانه لا يتعين بالنهيين خلا فاما لك **قوله** ولو ارسله اي  
 ولو ارسل الكلب علي صيد كثيرة وسمي مرة واحدة يحل كل ما قتله **قوله** لان  
 الذبح يقع بالارسل ولهذا يشترط التسمية عند والفعل وهو الارسال  
 واحد فيلحق بالتسمية واحدة **قوله** بخلاف الشاين اللين لم يفعج احدهما  
 فوق الاخرى يعني اذا اضجع شاينين ولم يفعج احدهما فوق الاخرى فذبحهما  
 بتسمية واحدة حل لعدم التعدد **قوله** وكون الفهد لا يقطع حكم  
 ارساله اي الكمون الاستتار يعني اذا ارسل فهدا خلف صيد فكن  
 حتى ليستمكن من الصيد ثم اخذ فقتله يوكل لان ذلك عانة له  
 يحتمل اخذه للاستراحة فلا يقطع به حكم الارسال **قوله**  
 وكذا الكلب اذا اعتاد عادته اي وكذا كونه الكلب واختفاؤه  
 لا يقطع حكم الارسال اذا اعتاد عادة الفهد من الكمون لاجل الاحتياط  
 لما قلنا **قوله** واذا اخذ الجراح الصيد بعد صيد بارساله واحد حل  
 الكل ما لم يعرض للاستراحة لان الارسال قائم لم يقطع وهذا مبني

لا يحل ان لا يفعل  
 لا يحل ان لا يفعل  
 لا يحل ان لا يفعل  
 لا يحل ان لا يفعل



ما لوربي سهمي الي صيد فاصابه وغير قيد بقوله ما لم يعرض للاستراحة  
 لانه اذا عرض للاستراحة لا يحل الصيد الثاني لا يقطع حكم الارسال  
**قوله** كما لو جثم على الصيد زمانا طويلا الجثوم الوقوف على الشيء  
 بالملازمة يعني اذا جثم الجاثم على الصيد المرسل اليه زمانا طويلا  
 فمتربه صيد اخر فقتله لم يحل الثاني لا يقطع الارسال بكثره طويلا  
 اذا لم ذلك حيلة منه للاخذ وانما هو استراحة **قوله** ولو مر السهم  
 من الصيد المقصود الي آخر فقتله حلالا يعني اذا قصد صيدا فرمى  
 بسهم وتجاوز السهم منه الي صيد آخر فقتله حل الاول والثاني  
 جميعا لعدم تعلق الفاضل **قوله** ولو ارسل بازيه علي صيد فنزل علي  
 شيء ثم طار واخذ حل ان قصر الزمان بقدر ما يكون تمكنا للاستراحة  
 لقيام حكم الارسال حتي اذا ملك زمانا طويلا للاستراحة لا يحل لا يقطع  
 حكم الارسال **قوله** ولو اخذ جاثم معلوم صيدا ولم يعلم هل ارسله احد  
 ام لا لم يحل لوقوع الشك في الارسال ولا يثبت الاباحة بدونه ولين  
 كان مرسلا فهو مال الغير فلا يجوز تناوله الا باذن صاحبه **قوله**  
 وان شاركه كلب مجوسي غير معلوم او كلب مجوسي او كلب لم يذكر اسم  
 الله عليه عمدا لم يحل لقوله عليه السلام اذا ارسلت كلبك فاذا ذكر  
 اسم الله عليه فاني وجدت مع كلبك كل ما غير وقد قتل فلا ياكل فانك  
 لا تدري ايها قتله رواية البخاري ومسلم واحمد قيد بقوله عمدا لانه  
 اذا كان نسيانا لا يضرب **قوله** ولورة عليه ولم يخرج معه حل لاري  
 ولورة الصيد كلب من الكلاب المذكور علي الكلب المعلم ولم يخرج  
 معه بل مات يخرج المعلم حل وذكره لوجود المعاونة في الاخذ وقد ها  
 في الجرح ثم قيل الكراهة تنزيه وقيل تحريم وهو اختيار الحلواني  
**قوله** ولورة عليه المجوسي او اغراه به فزاد عدو لم يكن يعني لورة  
 للصيد علي الكلب المرسل المجوسي بنفسه او اغراه الكلب بان يهجم وصاح  
 عليه فزاد عدو للكل لم يكن لان فعل المجوسي ليس من جنس فعل الكلب

يكن

القلب فلا يتحقق المشاركة اصلا **قوله** وكذا لو لم يرد عليه الثاني  
 بل حل عليه فزاد عدو لاري وكذا لا يكون لو لم يرد الكلب الثاني الصيد  
 علي الكلب الاول بل حل عليه فزاد عدو لان فعل الثاني اثر في  
 الكلب الاول حتي ازداد طليبا ولم يؤثر في الصيد فكان تبع الفعلة لانه  
 بناء عليه فلا يضاف الحكم الي التبع **قوله** ولو ارسله مجوسي فاغراه  
 مسلم فزاد عدو لم يحل لان الزجر دون الارسال لكونه بناء عليه فلا  
 ينسخ به الارسال فلا يحل وعلي هذا لو ارسله مسلم فاغراه مجوسي  
 فزاد عدو حل فانهم **قوله** وتعتبر الاهلية وعدمها عند الارسال  
 عند الاخذ حتي ان المجوسي اذا ارسل كلبه الي صيد ثم اسلم واخذ ما  
 صاده كلبه لم يحل كخونه غير اهل عند الارسال والمسلم اذا ارسل  
 كلبه ثم ارتد والعياذ بالله واخذ ما صاده كلبه يحل لكونه اهلا عند  
 الارسال **قوله** وكل من لا يحل ذكوته وهو مثل الوثني والموتد والمجوس  
 في حق الصيد وتارك اسم الله عمدا فهو كالمجوسي فيما قلنا من المتأهلين  
 المذكور حتي لو ارسل كلبه صيدا وسمي ثم زجر من لم يسم يوكل  
 ويعكسه لا يوكل وعلي هذا غير فانهم **قوله** والمسلم وغيره سواء في  
 صيد السمك والجراد لاهما لا يحتاجان الي الذكوة **قوله** ولو اطلقت  
 كلب مجوسي الاقليات ان يذهب للكلب بغير ارسال صاحبه يعني اذا  
 لم يرسل المجوسي كلبه بل غدا بنفسه فاغراه مسلم وزجره بالصيد فاخذ  
 حل لان الزجر عند عدم الارسال يجعل ارسالا لان انرجان غيب زجوة  
 دليل طاعته فيجب اعتباره فتحل والبازي كالكلب **قوله** قوله  
 ومن سمع حسا طنه حس صيد فرمى لاري رماة بسهم او ارسل عليه  
 جارحا مثل الكلب والبازي ونحوهما فاصاب اي السهم او الذي ارسله  
 غيره حل المصاب بضم الميم اذا كان المستوع حس صيد لانه وقع اضطيا  
 مع فصل ذلك **قوله** ولو كان خنزيرا لاي ولو كان المستوع خنزيرا  
 وعن ابي يوسف ان كان الحس حس سبع سوي الخنزير يوكل المصاب

اصل ما قبله اي لو كان المستوع  
 خنزيرا فانه لا يصح



وان كان حش خنزير لم يؤكل وقال زفران كان حش صيد لا يؤكل  
كحمة كالسباع ونحوها لا يؤكل المصاب **قوله** بخلاف ما لو ظهر انه ادي  
يعني اذا ظهر ان الحش ادي او حيوان اهلي لا يحل المصاب لان  
الارسال ليس باصطياد فيها **قوله** والطير المستأنس والطير المربوط  
اهليان يعني اذا سمع حشا طير حش صيد فرمائه او ارسل عليه جارحاً فافاضا  
غيره فظهر ان الحش حش طير مستأنس او طير مربوط لا يحل المصاب لما  
قلنا **قوله** ولو اصاب السموع حش اي لو اصاب السموم او الذي ارسل  
من الجوارح الحيوان الذي سمع حشة وقد طنه والحال انه قد طن ان  
الحش ادمياً فظهر صيداً حل لانه لا عبرة لطير مع تعينه **قوله** ولو  
ري الى طائر فاصاب صيداً وفر الطائر ولم يعلم انه وحشي او اهلي  
حل الصيد لان الظاهر فيه التوحش **قوله** بخلاف ما لوري اي يعير  
يعني اذا رى يعير فاصاب صيداً ولا يدري اهوا نوا ام لا يحل المصاب  
لان الاصل فيه الاستئناس حتي اذا علم انه ناد حل لانه يصير وحشياً  
**قوله** ولوري اي سمكه او جرحه فاصاب صيداً حل في ادي الرايت  
عن اي يوسف لانه صيد وفي رواية اخري لا يحل لانه لا ذكوة فيهما **قوله**  
**قوله** واذا وقع السهم بالصيد او جرحه الجرح فتعامل حتي غاب عن  
الصايد ولم يزل في طلبه حتي اصابه ميتاً حل لقوله عليه السلام لا ي  
تعلبه اذا رميت سهمك فغاب ثلثة ايام وادركته فكله ما لم ينثن رواقه  
مسلم واحد وابوداود والنسائي **قوله** وان تعد اي الصايد عن طلبه  
ثم اصابه ميتاً لم يحل لانه ربما يكون موته بسبب آخر فلا يحل **قوله**  
وكذا يعني وكذا لا يحل لو وجد به جرحه اخري يعني سوي جراحه سهمه  
لقوله عليه السلام لعدي اذا رميت سهمك فاذا ذكر اسم الله عليه فان  
غاب عنك يوماً فلم تجد فيه الا اثر سهمك فكل ان شئت وان وجدته  
غريقاً في الماء فلا ياكل رواه مسلم والنسائي **قوله** ولوري صيداً  
نوقع في ماء الى اخره الاصل فيه قوله تعالى والمتردين وما رويانا

او ما رويانا  
او ما رويانا  
او ما رويانا  
او ما رويانا  
او ما رويانا  
او ما رويانا  
او ما رويانا  
او ما رويانا  
او ما رويانا  
او ما رويانا

روينا قوله عليه السلام لعدي اذا رميت سهمك فاذا ذكر الله فان  
وجدته قد قتل فكل الا ان تجده قد وقع في ماء فانك لا تدري انما  
قتله او سهمك رواه البخاري ومسلم واحده **قوله** لم يحل جواب المسائل  
كلها **قوله** الا اذا ابان راسه بالرمية يعني اذا قطع راسه برمية حل  
لعدم احتمال ان احد هذه الاشياء قتله اما جرحته او بترديه فانهم  
**قوله** ولو وقع علي الارض حياً الى اخره لانه لا يمكن التزغنه فسقط  
اعتباره كذا ينسد بابه **قوله** الا ان يصيبه حد الحنق فيشق بطنه  
فيحرم لان الظاهر ان موته بغير الرمي فلا يحل **قوله** وان كان للطير  
ماياً ورمائه في الماء حل ان لم تنقص بالجراحة فيه اي في الماء وان  
انقصت لا يحل لاحتمال الموت به وقت الرمي لان شرب الجرح الماء سبب  
لزيادة الاثم فصارت كما اذا اصابه السهم **قوله** ولا يحل الصنيد بالبنديقة  
لاروي انه عليه السلام نهي عن الحذف وقال انها لا تصيد ولكنها تكسر  
السن وتفق العيون رواه البخاري ومسلم واحده ولان الجرح لا بد منه  
والبنديقة لا تجرح واما عرض المعراض فلقوله عليه السلام اذا رميت  
بالمعراض فحرق فكله وان اصاب بمعرضه فلا تأكله رواه البخاري  
ومسلم واحده واما النعص التي لا حد لها فلا تأكله لقوله تعالى لا تجرحوا الا اذا  
كان له حد فيضع بضعا فيكون كالسيف والرمح واما الحجر الثقيل فلانه  
يقتله بقتله فيحرم **قوله** ولو كان اي الحجر خفيفاً وفيه حد حل  
لتعين الموت بالجرح **قوله** ولو رمائه بمروق محدود ولم يجرحه لم يحل  
لانه قتله دقاً **قوله** ولو ابان راسه او قطع اوده او رماه بسيف  
او سكين حل اي جرحه بملكه لحصول الجرح بالحد وان لم يجرحه بحد  
لا يحل **قوله** واذا جرح السهم او الكلب بالصيد غير مذموم يعني تجرح  
الدم قيل يحل لا يمان ما في وسعه وهو الجرح واخراج الدم ليس في  
وسعه فلا يكون مكلفاً به وهو الاظهر وقيل لا يحل لانعدام معنى  
الذكوة وهو اخراج الدم النجس وشوط النبي عليه السلام اخراج الدم

والمروق الجرح الابيض المبرق

مخرج



بقوله انهو الدم **قوله** رواه اخذ واوداود وغيرها وقيل يحل  
 في الجراحة الكبرى لا في الصغيرة لان الكبرية اذا لا يخرج منها الدم لقدمه  
 والصغيرة لصيق الخرج طاهرا فيكون التقصير منه **قوله** ولو ذبح  
 شاة ولم يسيل منها دم فعلى القولين يعني قيل يحل اكلها وهو قول ابي بكر  
 الاسكاف وقيل لا يحل وهو قول اسمعيل الصقار وقيل ان جرحك  
 حلت ولو خرج الدم ولم يتحرك لا يحل هذا قول محمد بن مقاتل لان الدم لا يخرج  
 عند موته فيخرج من الدم بعد الموت **قوله** ولو اصاب السهم ظلف الصيد  
 او قرنه حل ان ادماعه لان ما هو المقصود وهو تسيل الدم قد حصل فيه  
 هذا ويؤيد قول من يشترط خروج الدم **قوله** ولو رمي صيدا تقطع عضوه  
 او اقل من نصف راسه حل الصيد لا المقطوع اي لا يحل المقطوع لقوله عليه  
 السلام ما بين من لحي فهو ميت قال في الكافي هذا اذا ابان شيئا يبقى  
 الميان منه حيا بدونه عادة كاليد والرجل والفخذ وثلاثة ما يلي القوائم  
 والاقل من نصف الراس **قوله** وان قطع نصفين او قطعة اثلاثا والاكثر  
 من مخرج ما يلي العجز او قطع نصف راسه او اكثر حل الكل يعني الميان  
 والميان منه اذا لا يتوهم بقاؤه حيا بعد هذا فكان قتيده **قوله** ولو قطع  
 العضو المقطوع بجلد فان كان يلتئم اي يتدمل لو تركه حل العضو لان  
 هذا جرح وليس بابانه **قوله** والا فلا يعني وان كان لا يلتئم ولا يتوهم  
 ايصاله بعلاج لا يحل العضو ويجل ما سواه لوجود الابانة **قوله** ولا  
 يحل صيد الجوسي والمرتد والوثني لاهم ليسوا من اهل الذكوة حاله  
 الاختيار فكذا في حال الاضطرار وكذا الحرم لانه ليس من اهل ذكوة  
 الاختيار في حق الصيد فكذا لا يكون من اهل ذكوة الاضطرار **قوله**  
 بخلاف اليهودي والنصراني يعني يحل صيدهما لاهما من اهل الذكوة  
 اختيارا فكذا الاضطرارا **قوله** ومن رمي صيدا فاصابه ولم يتجنى  
 فرماة آخر فقوله اي للاخر لانه هو الاخذ له وقال عليه  
 السلام الصيد لمن اخذ ويجل لانه لما لم يخرج بالاول من حيث الامتناع

يعني

٦ قيل لا

بالاجماع

الامتناع كان ذكوته اضطرارية وهي الجرح اي موضع كان وقد وجد **قوله**  
 وان اخذته الاول فهو له ولم يحل لانه لما اخذته اخرجته من حيث الامتناع  
 وصار قادرا على الذكوة الاختيارية ولم يذكه وصار الثاني قابلا له فيحرم  
**قوله** ويضمن الثاني قيمته مجروحا بجراحة الاول يعني يضمن الثاني  
 الاول قيمة الصيد حال كونه مجروحا بجراحة الاول لانه يلزمه قيمته  
 ما ائلف وقيمته وقت ائلافه كان ناقضا بجراحة الاول فيلزمه ذلك  
 للامني الاول اذا رمي صيدا يساوي عنة فتقصده درهمين ثم رماه الثاني  
 فتقصده درهمين ثم مات يضمن الثاني ثمانية ويسقط عنه من قيمته درهمان  
 لان ذلك تلف بجرح الاول **قوله** ان علم حصول القتل بالثاني بان  
 كان رمي الاول بحال يسلم منه ورمي الثاني بحال لا يسلم منه  
 حي اذا كان رمي الاول بحال لا يسلم منه حي اذا كان رمي الاول  
 الصيد بان لا يبقى فيه من الحيوة الا بقدر ما يبقى من المذبوح كما اذا ابان  
 راسه يحل **قوله** وان علم حصولهما اي حصول القتل يرمي  
 الاول والثاني او شك في ان القتل حصل يرمي الاول او يرمي الثاني  
 من الثاني الاول ما نقصته جراحته فلا يدرج حيوانا مملوكا للغير  
 وقد نقصه فيضمنه او لا واما الضمان الثاني وهو ضمان نصف قيمته  
 مجروحا بجراحته فلا الذي حصل بالجراحين فيكون هو متلفا لنصفه  
 وهو مملوك لغيره فيضمن نصف قيمته مجروحا بجراحته لان الجراحة  
 الاولى ما كانت بصنع الثاني فلا يضمنها والجراحة الثاني ضمها مرة  
 وهو ما ضمنه من التقصير بجراحته او لا فلا يضمنها ثانيا واما الضمان  
 الثالث وهو ضمان نصف قيمة اللحم فلا يرمي الاول صار بحال يحل  
 بذكوة الاختيار لو لا رمي الثاني فهذا بالرمي الثاني افسده عليه  
 نصف اللحم فيضمنه ولا يضمن النصف الاخر لانه ضمنه من حيث ضمن  
 نصف قيمته حيا فدخل ضمان اللحم فيه فانهم فان هن من مسايل  
 الزيادة توضيح طريق الضمان ان الرامي الاول اذا رمي صيدا

وهو ضمان ما نقصته جراحته



يساوي عشرة مثلاً فنقصه درهمين ثم رماة الثاني فنقصه درهمين  
 يضمن الثاني الاول ما نقصته جراحته وهو درهمان وبقي من قيمته  
 ستة دراهم فيضمن الثاني ايضا نصفها وهو ثلاثة دراهم وهي نصف قيمته  
 بجرحه جراحين ثم اذا مات يضمن النصف الآخر وهو ثلاثة ايضا لانه  
 فوت عليه اللحم ولا يضمن النصف الآخر من اللحم بعد الموت وان كان  
 تعويت اللحم فيه موجودا اتقبل لانه ضمن ذلك النصف حيا فلو ضمنه  
 بعد الموت كان متكررا لضمان بان يضمن قيمته حيا ثم يضمن قيمته كحمه  
 بعد الموت وهذا لا يجوز فانهم **قول** وان كان الدامي ثانيا هوق  
 الاول اي هو الدامي الاول لحكم الاباحة بما قلنا وهو ان الرامي ان  
 لم يخنه برمية الاول وقتله برمية الثاني يجل وان اخنه برمية الاول  
 وقتله برمية الثاني لم يجل لان في الاول لم يخرج من جيز الامتناع  
 وكانت ذكوته اضطرار به وفي الثاني صار قادرا على الذكوة الاختيارية  
 ولم يذل فيحرم **قول** وصار اي وصار حكم هذه المسئلة كما لو رمى  
 صيدا على جبل فاختنه ثم رماة ثانيا فانزله لا يجل لان الرمي الثاني  
 محرم **قول** ويجل صيدا ما لا يוכל كحمه مثل الثعلب والتمر وسائر  
 السباع وكذلك الطيور المحرمة لقوله تعالى فاصطادوا مطلقا  
 ولا ناصطيان سبب الانتفاع بجلده او شعره او ريشه او دفره شدة  
 وكل ذلك مشروع **قول** ولورمي صيدا ورماة اخر فاصاب سهم  
 الثاني سهم الاول فردة الى صيد اخر فقتله حل ان سمي للثاني  
 وفي هذا تفصيل وهو انه ينظر ان كان السهم من الاول بحال يعلم  
 انه لا يبلغ اليه للصيد بدون وقع الثاني فالصيد للثاني لانه هو الاخذ  
 حتى لو كان الثاني مجوسيا او محرما لا يجل وان كان السهم من الاول  
 بحاله يبلغ الصيد بدون السهم الثاني فالصيد الاول لانه هو السابق  
 في الاخذ فان كان الثاني مجوسيا او محرما لا يجل استحسانا لانه اوجب  
 زيادة قوة في السهم الاول فوجب الحرمة احتياطا **قول** ولورمي

دفع

١٥  
 رمي صيدا بعراض او بندقية فاصاب سهمها فرفع السهم تقتل  
 صيدا جرحا حل لان اندفاع السهم بالواسطة اضعف الى الرامي فكانه رماة  
 به ابتداء **قول** ولو نصب شبكة للصيد في ارض الغير فوقع فيها اي  
 في الشبكة صيد فهو له اي لناصب الشبكة لانه قصد به الاصطيا د حتى ان  
 من نصب قسطا ما يتعلق به صيد لا يملكه صاحب القسط الا اذا قصد نصب  
 القسط الاصطيا د وكذلك اذا جف رجل يبرأ في ارضه لا يريد به الصيد  
 فوقع فيها صيد فهو لمن اخذ لان الصيد من اخذ بالحديث **قول** ولو  
 نصبها اي ولو نصب الشبكة في ارض الغير للجفان ونحو فوقع فيها صيد لم  
 يكن له حتى ياخذ لانه لم يريد بنصبها الاصطيا د والحكم لا يضاف الى السبب  
 الا بالقصد الصحيح ولحمه يملكه بالاحد بالحديث **قول** ومن اخذ صيدا  
 او قرعه او بيضة في دار رجل او ارضه فهو له اي لاخذ لان الصيد  
 بجي ويذهب يصير طائرا وينظر فيملكه بالاحد وهذا بخلاف ما اذا وجد  
 النخل كواراته في ارض رجل فخرج منه قسل كان ذلك لما حب الارض  
 ولا سبيل لاخذ على اخذ لانه ليس مثل الصيد **قول** الا ان يعلق الباب  
 اي الا ان يعلق صاحب الدار الباب لحران الصيد الذي دخل في داره  
 فيصيد يملكه باحران ولو اعلق الباب ولم يعلم به لم يضر ما شاخ حتى لو  
 خرج الصيد بعد ذلك واخذ رجل يملكه بخلاف الاول حيث لا يملكه **قول**  
 ولو نصب شبكة فوقع فيها صيدا او رمي شصا فتعلقت به سمكة فاضطر  
 الى الصيد اضطر من الشبكة او السمكة من البيض حتى جاز القيد  
 اضربت من الشص حتى انقطععت الشبكة او انقطع خيط الشص وخلص  
 فصادهما اخر فهما له اي للاخر لانهما خرجا من ملكه بخلافهما فصارا  
 لخاصهما الاولي في الاباحة فاستولي عليهما بيدا الاخر فملكهما الشص  
 بالكسر والفتح حديد معوجة يصاد بها السمك **قول** ولو لم يخلص اي  
 ولو لم يخلص الصيد من الشبكة او السمكة من الشص حتى جاز القيد  
 وقدر على اخذ ثم طعن وانزلت فهو على ملكه لان بقدرته على اخذه

والبيض؟



لم يخرج عن ملكه فلا يملكه احد غير باخذة بخلاف الصورة الاولى **قوله**  
 وكذا لو ربي بالسكة يعني اذا اصطاد سكة فربما يصاخر الماء فاضطربت  
 ثم وقعت في الماء فان كان قد ربي اخذها وانقلته من يدك وقعت في الماء  
 فهي على ملكه والا فلا فانهم **قوله** ولو ربي صيدا فصرعه ونفس عليه ثم  
 افاق وطار فاخذ اخر فهو له لانه لم يتحنه الاول فلا يملكه **قوله** ولو  
 جرحه جراحة متحنه ثم با وطأت فهو الاول لانه ملكه بالاختار فلا يملكه  
 غير **فصل** هذا الفصل في بيان ما يحل اكله وما يحرم وما يمكن **قوله**  
 ويحرم اكل ذي ناب من السباع **قوله** ان النبي عليه السلام نهي عن اكل  
 كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطيور رواه مسلم وابوداود  
 وجماعة اخر والسباع جمع سبع وهو كل محتطف ينتهب جرح قاتل عاد عاده  
 والمراد به ذي مخلب ماله مخلب هو سلاح وهو يفعل من الخيل وهو مرق الجلد  
**قوله** ويحرم الثعلب والضب والضب اما الضبع والثعلب فلاهما سبع  
 والشاغي اياهما واما البرصع وبن هرس فلاهما من سباع الهوام واما  
 للرخمة والبقا والغداف فلاهما ياكل الجيف وكذلك الخراب الاتع الذي  
 ياكل للجيف **قوله** ويجل غراب الزرع لانه ياكل الحب وليس من سباع  
 الطير ولا من الجبابرة واما العقق واللقاق فلاهما كاللجج في خلط  
 عليهما وعن ابي يوسف انه يكن العقق لانه غالب ما كوله الجيف والاول  
 اصح قال في النهاية ذكر في بعض المواضع ان الخفاش يؤكل وذكر في بعضها  
 انه لا يؤكل لانه ذئاب **قوله** ويحرم الضب والقنفذ والسلحفاة والزنبور  
 والحشرة كلها لانها من الجبابرة والشافعي جوز اكل الضب **قوله** والاول  
 الجراد فانه مستثنى من الحشرات لقوله عليه السلام احلت لنا ميتتان ودمان  
 اما الميتتان فالسمكة والجراد واما الدمان فالكبد والطحال **قوله** ولو ما  
 اي الجراد حنف الفقه لان الذكوة ليست بشروط فيه واما غرض المراض  
 فلقوله عليه السلام اذا رميت بالمراض فحر **قوله** ويحرم القرص حرام  
 مطلقا هذا عند ابي حنيفة وقالا مباح وهو قول الشافعي وحمد ظاهر

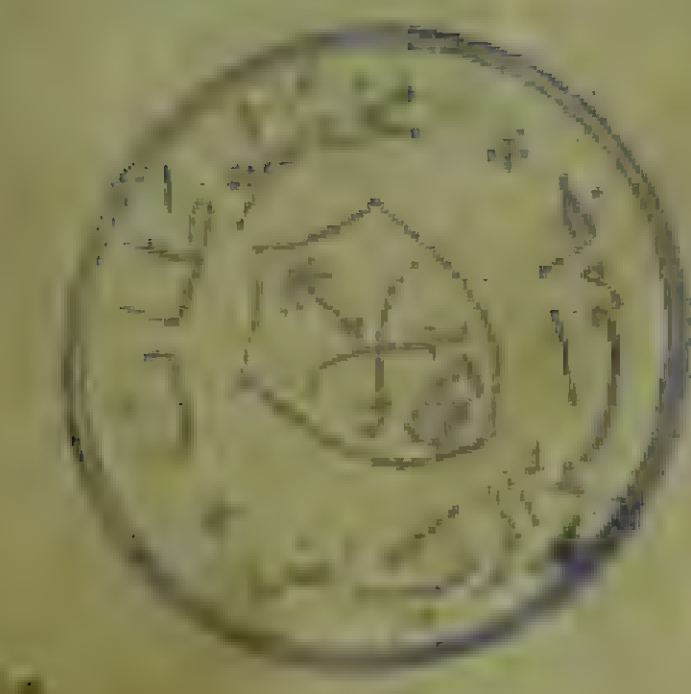
في عاين

الجراد

السلحفاة النمر في الماء والجراد في الارض  
 ويحرم اكله في كل واحد  
 الحشرات

ظاهر بالاتفاق ولكن الحزمة عند ابي حنيفة كراميته لانه آلت الجهاد وفي  
 اكله تعليله وكذا البند يمكن عند كل واحد ذكر قاضي خان في فتاويه **قوله**  
 ويحرم الوحش وحده الوحش وغنم الجبل خلال لانها من الطيبات واما البحر  
 الاهلية فهي حرام لما روي عن ثعلبة انه قال قال حرم رسول الله **قوله** يحرم البحر  
 الاهلية رواه البخاري ومسلم واحمد ولو كانت امارا فربما كان على الخلاف في  
 حكم الجبل **قوله** ولا يحل من حيوان الماء الا انواع السمك كلها مثل الجرش والحبار  
 والمار والقرنول له تعالى ويحرم عليهم الجبابرة وما سمي السمك خبيثا وقال مالك  
 يوكل جميع حيوان الماء واستثنى بعضهم الخنزير والسباع والكلب والانسان وعن  
 الشافعي انه اباح ذلك كله **قوله** ولا يحل الطاف منه اي من السمك وهو الذي  
 مات حيا لقوله جابر انه عليه السلام قال ما نضب عنه الماء فكلوه وما  
 طغي فلا تاكلوه وهو حية علي مالك والشافعي في ابا حنيفة ما لا طافي **قوله**  
 ويحل ما في بطنه اي في بطن الطافي من السمك لانه غير طافي بل مات بافنة  
 وهو صنف المشان **قوله** ولو قطع اي ولو قطع السمك فمات حيا المقطوع  
 والباقي لان سبب موته معلوم **قوله** وفي موته اي وفي موت السمك بالحر  
 اي بحر الماء او برده او كثرته روايتان في رواية يوكل لان لموتها سببا معلوما  
 وفي رواية لا يوكل لان الماء لا يقتله السمك حيا كان او باردا او متكدرا **قوله**  
 ولو حصر سمكا في اجمة وهي الخطيرة ونحوها مثل الخوض والبيير  
 فمات لصيق المكان حل لانه مات بافنة وكذلك اذا مات في الشبكة وهو لا  
 يقدر على التخلص وكذلك اذا قتلها شي من طير الماء **قوله** وما انحسر عنه الماء  
 اي السمك الذي انكشف عنه الماء بان تركه في ارض يابس او القاة الى  
 السطح حيا فمات يحل لانه مات بافنة وفي فتاوي التمه اذا انحسر عنها  
 الماء ان كان الرأس وحده خارج الماء يؤكل وان الرأس في الماء ان كان على  
 الارض النصف او اقل يؤكل وان كان اكثر من النصف لا يؤكل **قوله** ولو وجد  
 على الارض سكة ميتة حل لانها ماتت بافنة وهي انفصالها عن الماء **قوله**  
 ولو وجد نصف سكة في الماء لا يحل لان سبب موته غير معلوم حتي ظهر انفسا

ما يضاف من شرح المصنفين في الرواية  
 مع الامام









الذكر الخافض **قوله** ولو سجد بان قال سبحان **قوله** او حده بان قال  
 الحمد **قوله** او كبر بان قال **قوله** اكبر وقصد للتسمية على لوجود الذكر على  
 الذبح **قوله** ولو عطس عند الذبح فجد لم يحل في الاصح لانه يريد الاحتياط  
 النعمة دون التسمية بخلاف الخطر حيث يحرمه **قوله** ولو سجد ثم عمل سجدة  
 آخر مثل الذبح ان كان قليلا كشرب الماء او تكلم افعان حل والا فلا يعني وان كان  
 كثيرا لا يحل لان ايقاع الذبح متصلا بالتسمية بحيث لا يتخلل بينهما شيء لا يمكن  
 الاصح عظيم فافهم المجلس مقام الاتصال بالعمل القليل لا يقطع المجلس الكثير  
 بقطع **قوله** والذبح بين الحلق والليثة ما روي انه عليه السلام بعث مناديا  
 ينادي في حجاج بني الا ان الذكوة في الحلق الحديث رواية الدارقطني وفي  
 الجامع لا بأس بالذبح في الحلق كله ووسطه واعلاه واسفله والتقييد بالحلق  
 والليثة يفيد انه لو ذبح اعلى من الحلقوم واسفل منه يحرم لانه ذبح في غير  
 المذبح ذكره في الواقعات ولكن في جواب الامام المستغني ما يخالف ذلك  
 وهو انه سئل عن ذبح شاة فبقيت عقدة الحلقوم ما يلي الصدر وكان يجب  
 ان يبقى ما يلي الراس انوكه ام لا قال يجوز اكلها سواء بقيت العقدة متصلة  
 بالرأس او ما يلي الصدر وفي فتاوي سمرقند قتال ذبح الشاة في ليلة  
 مظلمة فقطع اعلى من الحلقوم واسفل منه يحرم اكلها **قوله** والعروق  
 المقطوعة فيم **قوله** اي في الذبح اذ بني الحلق اربعة وهي الحلقوم والمري  
 والودجان لقوله عليه السلام افروا الوداج بما شئتم وهي عروق الحلق  
 في الذبح والمري مجري الطعام والشراب والحلقوم مجري النفس **قوله** ولا  
 بد من قطع ثلثة منها اي من العروق الاربعة انها كانت اي ثلث كانت  
 وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف اولا وعن ابي يوسف انه يشترط  
 قطع الحلقوم والمري واحد الودجين وعن محمد لا بد من قطع اكثر كل  
 واحد من هذه الاربعة وقال الشافعي يكفي بقطع الحلقوم والمري  
 وقال مالك لا بد من قطع الاربعة **قوله** ويجوز الذبح بكل محدّد اشد  
 الدم مثل السكين والسيف والليطة والمرفق ونحوها لقوله عليه السلام

المنطقة حيث يخرجوه

وقد اوردت في المتن ما لا يوافق  
 في ان يقطع ما لا يوافق  
 في ان يقطع ما لا يوافق

السلام افروا الوداج بما شئتم واذكر **قوله** رواية البخاري ومسلم **قوله**  
 الا للميت المتصل والظفر والقرن والذبح لها ميتة لقوله عليه السلام  
 ما اضر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سنا او ظفر او ساحتكم  
 عن ذلك اما السن فعظم واما الظفر فمدي الحشبة رواية البخاري ومسلم  
 وتأويله اذا كان قايما **قوله** والذبح بالمتصل منها اي من السن  
 والظفر والقرن مكروه لانها التجارة فيحصل بها ما هو المقصود وهو  
 اخراج الدم ولكن يمكن لان فيه زيادة الالم وقال الشافعي المذبح  
 لهذه الاشياء ميتة **قوله** وكذا بالعظم اي وكذا يكون الذبح بالعظم لما قلنا  
**قوله** وبكل ما فيه اي وكذا يكون الذبح بكل شيء فيه ابطاء الامانة  
 لان فيه زيادة الالم للحيوان وقد نهينا عنه **قوله** ويستحب احداث السكين  
 قبل الافجاع لقوله عليه السلام ان الله كتب الاحسان على كل شيء واذا  
 قتلتم فاحسنوا القتل واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة وليجد احذكم شفرته  
 وليرج ذبيحته رواية مسلم واحمد وغيرهما **قوله** ويكون احداث  
 السكين بعد الافجاع ما روي انه صلى الله عليه وسلم راي رجلا  
 اضع شاة وهو يجد شفرته فقال لقد اردت ان تقيمها موتين هل لا  
 حداثتها قبل ان تقبضها **قوله** ومن بلغ بالسكين النخاع وهو خيط  
 ابيض في جوف عظم الرقبة لو قطع للرأس حل وعن ابيه صلى  
 الله عليه وسلم عن تنخع الشاة وفي قطع راسه زيادة تعذيب بلا  
 فائدة **قوله** وكل زيادة تعذيب لا يحتاج اليها مكروه لانه تعذيب  
 للحيوان بلا فائدة وذلك كجد الذبوح برجله اي الذبح وسلخه قبل  
 ان يتم موته وكذا الوماط ولم يبرد ايضا عند البعض وعند البعض  
 اذا سلخه بعد موته لا يمكن ولولم يبرد ويؤكل في جميع ذلك **قوله**  
 وعن ابي حنيفة من القفا وبقي حيا حتى قطع العروق الثلثة حل  
 الالم **قوله** والافلا يعني وان لم يبق حيا لي ان يقطع العروق

بعله اي يكت



الثالث لم يحل لوجود الموت بما ليس بدعوة **قوله** وما استأنس  
من الصيد فذكاته الذبح لان ذكوه الاضطرار لا يصاد اليه الا عند  
الجزع عن ذكوة الاختيار ولم يتحقق الجزع فيما استأنس من الصيد  
**قوله** وما توحش من النعم بصياله لي حيلة وتذ ذكاته الجرح  
لتحقق الجزع بشرط قصد الذكوة لا دفع الصياله فقط فانه اذا قصد دفع  
الصياله فقط وقوله لم يحل **قوله** وكذا البعير يعني البعير اذا  
وقع في النهر اشكل ذلك اكل لان الظاهر ان الموت منه **قوله**  
والشاة اذا نذت في الصحراء في وحشية حتى يحل بالعقر لتحقق الجزع  
عن ذكوة الاختيار **قوله** وان نذت في المصر فلا اي فلا يكون وحشية  
حتى لا يحل بالعقر لانها لا تدفع عن نفسها فيمكن اخذها **قوله** بخلاف  
البعير والبقر يعني البعير والبقر اذا نذت صارت وحشية سواء نذت  
في الصحراء او نذت في المصر حتى تحل بالعقر لتحقق الجزع في ذلك  
**قوله** والمستحب في الابل النحر لقوله تعالى فصل لربك وانحر  
اي انحر الجوزر ولانه اليسر في الابل حتى نحر الذبح **قوله** وفي  
البقر اي المستحب في البقر والغنم الذبح لان السنة المتواترة هكذا قال  
**الله** تعالى ان **الله** يأمركم ان تذبحوا بقرة وقال وفديناه بذيبح عظيم ولانه  
يسر في ما حي يكره النحر **قوله** والجنيح البيت من الذبيحة حرام وان تم  
خلقه وهذا عندنا في حقيقة وزفر والحن وقالوا اذا تم خلقة حل اكله  
بذكوتها لقوله عليه السلام ذكوة الجنيح ذكوة لهم وله ان **الله** حرّم  
البيتة وهو اسم لجوان مات من غير ذكوة الا يري ان **الله** شرط التدكية  
بقوله الا ما ذكيتم وحرم المتخفة والجنيح مات خنقا فيجزم بالكتاب وما  
روى لا يعارض الدليل القطعي **قوله** والمتخفة وهي التي خنقوها اي  
الخنقة بسبب والموقرة هي التي اخنقوها ضربا بصباء او جحر والمتردية  
هي التي تردت من جبل او من بئر والمطبوخة هي التي نطختها الخرب  
وفريسة السبع هي التي خرقتها مثل الاسد والنمر والضبع والذئب ونحوها

قوله في النهر اشكل ذلك اكل لان الظاهر ان الموت منه قوله وكذا البعير يعني البعير اذا وقع في النهر اشكل ذلك اكل لان الظاهر ان الموت منه قوله والمستحب في الابل النحر لقوله تعالى فصل لربك وانحر اي انحر الجوزر ولانه اليسر في الابل حتى نحر الذبح قوله وفي البقر اي المستحب في البقر والغنم الذبح لان السنة المتواترة هكذا قال الله تعالى ان الله يأمركم ان تذبحوا بقرة وقال وفديناه بذيبح عظيم ولانه يسر في ما حي يكره النحر قوله والجنيح البيت من الذبيحة حرام وان تم خلقه وهذا عندنا في حقيقة وزفر والحن وقالوا اذا تم خلقة حل اكله بذكوتها لقوله عليه السلام ذكوة الجنيح ذكوة لهم وله ان الله حرّم البيتة وهو اسم لجوان مات من غير ذكوة الا يري ان الله شرط التدكية بقوله الا ما ذكيتم وحرم المتخفة والجنيح مات خنقا فيجزم بالكتاب وما روى لا يعارض الدليل القطعي قوله والمتخفة وهي التي خنقوها اي الخنقة بسبب والموقرة هي التي اخنقوها ضربا بصباء او جحر والمتردية هي التي تردت من جبل او من بئر والمطبوخة هي التي نطختها الخرب وفريسة السبع هي التي خرقتها مثل الاسد والنمر والضبع والذئب ونحوها

ونحوها اذا ذبحت هذه المذكورات والحال ان فيها حيوة مثل حيوة المذبح  
حلت في ظاهر المذهب لقوله تعالى الا ما ذكيتم وعن ابي حنيفة انه  
انما يحل اذا كان بحال تعيش يوما لولا الذكوة لو كان والافلا اقامة الاكثر  
لانه اذا كان بحال يموت سريعا لا يدري انه مات بذبحه او بما اصابه فلا  
ان اشك في الحل وعن ابي يوسف انه اذا كان يعيش اكله اليوم  
لولا الذكوة يؤكل والافلا اقامة الاكثر مقام الكل وعن محمد انه اذا  
بقي من حيوته اكثر من حيوة القطوع او دابة يحل والافلا **قوله** ويكون  
ذبح الحامل المقرب اي التي قربت ولا دتمها لان في ذلك ترك الترحم **قوله**  
ولورتي حمامة له اي للراي في الهواء ان كانت لحمامة خالدة عن عقله  
يحل لانه صيد يصير ذكوته اضطرار فيحل بالجرح لين التقى **قوله**  
وان كانت اي لحمامة يهتدي الي منزله لم يحل لعدم الاضطرار الا اذا  
اصاب مذبحها وهو ما بين الخلق والبيتة فيقبول عن الذبح **قوله** وكذا  
الطير اي وكذا حكم الطير المستأنس اذا اخرج الي الصحراء فرماه رجل  
ان اصاب مذبحه حل والافلا يحل لعدم تحقق الجزع عن الذكوة الاختيارية  
والاعلم **كتاب الصراحيات** الكراهية بتخفيف  
الياء ضد الارادة والرضا **قوله** كل مكروه في كتاب الكراهية فهو حرام  
عند محمد نص محمد رحمه **الله** ان كل مكروه حرام وانما يطلق عليه لفظة  
الحرام لانه لم يجد فيه نصا قاطعا وعندها هو اي الحرام اقرب **قوله** فلهذا  
اي فلو كان كل مكروه حراما عند محمد غيرنا عن اكثر المكروهات بالحرام  
**قوله** ويجزم الاكل والشرب والادهان والنظيب في ائمة الذهب والفضة  
بقوله عليه السلام لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ولا تشربوا في ائمة  
الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فانه لهم في الدنيا ولكم في الآخرة  
رواه البخاري ومسلم واحده وعن عائشة رضي **الله** عنها ان النبي عليه  
السلام قال في الذي يشرب في ائمة الفضة كانا يجرح في بطنه نار جهنم  
رواه احمد وابن ماجه فاذا ثبت في الشرب والاكل ثبت في النظيب ونحوه لانه

الكل

قوله في النهر اشكل ذلك اكل لان الظاهر ان الموت منه قوله والمستحب في الابل النحر لقوله تعالى فصل لربك وانحر اي انحر الجوزر ولانه اليسر في الابل حتى نحر الذبح قوله وفي البقر اي المستحب في البقر والغنم الذبح لان السنة المتواترة هكذا قال الله تعالى ان الله يأمركم ان تذبحوا بقرة وقال وفديناه بذيبح عظيم ولانه يسر في ما حي يكره النحر قوله والجنيح البيت من الذبيحة حرام وان تم خلقه وهذا عندنا في حقيقة وزفر والحن وقالوا اذا تم خلقة حل اكله بذكوتها لقوله عليه السلام ذكوة الجنيح ذكوة لهم وله ان الله حرّم البيتة وهو اسم لجوان مات من غير ذكوة الا يري ان الله شرط التدكية بقوله الا ما ذكيتم وحرم المتخفة والجنيح مات خنقا فيجزم بالكتاب وما روى لا يعارض الدليل القطعي قوله والمتخفة وهي التي خنقوها اي الخنقة بسبب والموقرة هي التي اخنقوها ضربا بصباء او جحر والمتردية هي التي تردت من جبل او من بئر والمطبوخة هي التي نطختها الخرب وفريسة السبع هي التي خرقتها مثل الاسد والنمر والضبع والذئب ونحوها



مثله في الاستعمال ومن يخرج من برد من جرجر العجل اذا رد حصى كثر  
في شجرته **قوله** للرجال والنساء لاطلاق ما رويناه **قوله** وكذا اي  
وكذا يحرم كل استعمال كالاكل على الفضة والاكل على ميلها اي  
ميل الفضة واتخاذ المكحلة والمرآة والدوات من الفضة وما اشبه ذلك  
من الاستعمال **قوله** ويجل انية الزجاج والبلور والعقيق والخاس  
والرصاص ونحوها مثل الصفر وغيره وقال الشافعي يكن جميع ذلك لوقوع  
التفريق بها قلنا لا نسلم واي سلمنا اني ليس في معنى الذهب والفضة فلا  
تلتحق بهما **قوله** ويجل الشرب في الآنا المقضض بالصادين المعجيين والمضرب  
بالضاد المعجزة والثاني المنقوطين من تحت **قوله** بشرط ابقاء موضع  
الفضة في الكل بان يبقى موضعها بالغم في الآنا وقيل بالغم واليد في  
الاخذ وفي غير الآنا يبقى موضع الجلوس **قوله** وكذا اللجام يعني وكذا  
يجل اللجام المقضض والركاب المقضض والثغر المقضض بشرط ان يبقى  
موضع الفضة عند الامساك ووضع الرجل وكذا في نعل السيف والسكين  
او في قبضتها بشرط ان لا يضع يده على موضعها وكذا حلقة المرأة وكذا  
الثوب اذا كان فيه كتابة بذهب او فضة وهذا كله عند ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف يكن ذلك كله ومحمد مضطرب **قوله** وهذا اي هذا  
الحكم مع المتفصل والخلاف فيما يخص منه بشي عند الازابة فاما التوبيه  
الذي لا يخلص منه شي فباح مطلقا يعني سواء اتقى موضع الفضة او لا فانه  
مستعملك فلا عبرة بتقايه لو تارة **قوله** كالعلم في الثوب فانه مباح مطلقا  
بالاجماع وكذلك سمار الذهب في نص الخاتم وكذا العمامة المعلمة  
بالذهب **قوله** ويجل تذهيب السقف لانه ليس باستعمال ولكن اسرنا  
وتزيين فتركه اولى **قوله** والسيف اي يحل تذهيب السيف ايضا وهذا  
عند ابي حنيفة وكذا هذا ابو يوسف لما فيه من زي العجم والتشبه بهم حرام  
**قوله** ومن دعي الى ضيافة فوجد ثوبا لعبا او غنما يعني بعد حضوره  
وجد لعبا وخنما يتعد وياكل ولا يترك ولا يخرج لان اجابة الدعوة سنة قال

والباين

الشرب



قال النبي عليه السلام من لم يحجب الدعوة فقد عمي ابا القاسم فلا  
يتركها لما اقترنت بالدعوة في غير كلوة الخيانة لا يتركها ولا يخرج  
لان احابه الدعوة لاجل الناحية **قوله** ويمنع ان قدرة الاقامة الامر  
بالعزوف والذهاب عن المنكر وان لم يقدر يصبر **قوله** وان كان قدوة  
اي وان كان المجيب من يقتدى به كالقاضي والمفتي ونحوهما يمنع لانه  
يقدر على المنع ويقعد فان عجز عن المنع يخرج ولا يقعد لان في ذلك  
شين الدين وفتح باب وفتح باب المعصية على المسلمين **قوله** وان كان  
ذلك على المائدة اي وان كان اللعب والغناء على المائدة او كانوا  
يشربون ليجر خروج وان لم يكن قدوة لقوله تعالى فلا تقعد بعد  
الذكرى مع القوم الظالمين **قوله** وان علم قبل الحضور يعني وان  
علم قبل الحضور ان هناك غنا او لعبا او شربا خذ لا يجز في الوجوه  
كلها يعني سواء قدر على المنع او لم يقدر وسواء كان قدوة او غير  
قدوة لانه حينئذ لا يلزمه اجابة الدعوة وقال علي رضي الله عنه  
صنعت طعاما فدعوت رسول الله عليه السلام فجاء فراي في البيت  
نساء وفرج رواته بن ماجة ودلت المسئلة على ان الملاهي كلها  
حرام واختلفوا في التعني المراد قيل حرام مطلقا والاستماع اليه  
معصية ولو سمع بخلة فلا اسم عليه وقيل لا بأس بان يغني يستفيد  
به فهم القواني والغصاحة وقيل يجوز لدفع الوحشة اذا كان  
وحدا ولا يكون على سبيل للهو واليه مال السرخسي ولو كان في  
الشعر حرام او غير اوفقه لا يكن وكذا لو كان فيه ذكر امرأة  
غير معينة وكذا لو كانت معينة وهي مبيتة وان كانت حية يكن فانهم  
**قوله** ونحرم شرب لبن الاثن لان اللبن يتولد من اللحم فصار  
مثله **قوله** وابوال ابل اي يحرم شرب ابوال ابل لاجل اللداوي  
هذا عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف يباح للداوي وعند محمد  
مطلقا وقد مر في كتاب الطهارة **قوله** واكل اي ويحرم اكل لحم



لان بينما 3

مجلس اولی من ترکہ  
بغلاقل حال اذ کان  
مجلس المواقف صحیح  
لا یغیبہ دم و لیس

6

20

ويحرم أكل التراب والطين لورود الهي فيه ولا نه يورث الاصفرار وجميع المائدة  
 وقيل لم يكن فرعون قط الا وهو اكل الطين ثم قيل انه يحرم مطلقا  
 وقيل الا الطين الارمني والنيسابوري لانه يؤكل للدوام وميل الطبع  
 اليه وفيه نظر لكن العلة اذا كانت اكله للتداوي فالجميع كذلك  
 عند الحاجة وان كانت ميلان الطبع اليه فمن للطباع طبيعة ميل الي الجميع  
 فانهم **قوله** ويجل خضاب اليد والرجل للنساء ما لم يكن فيه تماثيل اي  
 صور لان ذلك لا يجل الزينة فيجوز لمن يشترط ان يمتنع عن المحرم  
**قوله** ويحرم للرجال اي يحرم خضاب اليد والرجل للرجال والعصيان مطلقا  
 يعني سوا كانت فيه تماثيل او لم يكن لافهم ممنوعون عن مثل هذه الزينة  
**قوله** ولا لباس بخضاب الرأس والحيمة بلحما والوسمة للرجال والنساء  
 لقوله عليه السلام ان احسن ما غيرتم به الشيب الحناء والكتم واما  
 ابن ماجه والوسمة يسكون للسبيل المهملة ورق النيل والكتم نفخ الكاف والثا  
**فصل** هذا الفصل في بيان ما يحل من اللباس وما لا يجل ونحوها  
**قوله** ويجل لبس الحرير والقن للنساء لا للرجال لما روي عن ابي  
 موسى الاشعري ان النبي صلى الله عليه وسلم احل الذهب والحرير  
 للاناث من امته وحرّم علي ذكرها رواة احمد والنسائي والترمذي  
 وصححه **قوله** ولو كانوا اي ولو كان الرجال مقاتلين هذا عند ابي  
 حنيفة لا طلاق النض وقال لا يجوز ما داموا مقاتلين لانه اهيّب لغير العدو  
**قوله** الا العلم الحرير او المنسوج بالذهب قدر اربعة اصابع عرضا لما  
 روي عن عمرو رضي الله عنه ان رسول الله عليه السلام نهي عن لبس الحرير  
 الا هكذا ورفع لنا رسول الله عليه السلام للشباب والوسطى ومنهما  
 رواة احمد ومسلم والبخاري وفي لفظ نهي عن لبس الحرير الا موضع  
 اصبعين او ثلثة او اربعة رواة مسلم واهمداوود وجماعة اخر  
**قوله** ويجل تعليق السترة علي الباب الحاجة مثل حافة الحر والبدن  
 اوليا يطلع احد داخل البيت وهذا علي الخلاف الذي في توسد الحرير

لین بن

الاجل التدوير

لش الحروف في ثبات  
الطبع الوسمه المختار

188

ويكيل تومسات والنوم حليلهما  
اللبسة في النسيم في السديم



قوله وحرم فكتة الحرير والديباغ لانه في معني اللبس **قوله** ولينهما  
يكسر اللام وسكون اليا اي يحرم لبنة الحرير والديباغ وهي قطعة من الحرير  
او الديباغ يعمل في جيب القميص او الجبة **قوله** ويجل لبس ماسد احرير  
مطلقا يعني سوا كان في الحرب او لان الحاجة كانوا يلبسون الحرير وهو  
اسم للمسدني بالحرير **قوله** والحمة حرير يجل في الحرب خاصة لان العبرة  
للحمة غير ان في الحرب ضرورية واما الحرير الخالص في الحرب فيغير جازن عند  
اي حنيقة رحمه الله خلا فاهما وقد مر **قوله** ولا يجل للرجال من  
الذهب شي لما روينا ويجوز لهم من الفضة الخاتم والمنطقة وحية السيف  
وهذه مستثناة لعني التفرج والقصة اعتمدت عن الذهب لانهما من جنس واحد  
**قوله** والختم بالجهر والحديد والصف حرام للرجال والنساء ما روي  
عليه وسلم راي علي رجل خاتم مفر فقال مالي اجد منك راحة  
الاصنام وراي علي آخر خاتم حديد فقال مالي اري عليك حلية اهل النار  
**قوله** والمعتبر الحلقة لان قوام الخاتم لها ولا يعتبر بالقص حتى يجوز  
من البحر **قوله** ويجعل الرجل الفص الي باطن كفها لما روي انه صلى  
الله عليه وسلم كان يجعل قصه مما يلي كفها رواية بن ماجه قيد بالرجل  
لان المرأة تتختم كيف تشاء لانه للزينة في حقها **قوله** والافضل لغير الفاحشي  
والسلطان ممن لا يحتاج الي الختم تركه لعدم الاحتياج اليه **قوله** ولا يتجاوز  
وزنه اي وزن الخاتم ثقلا لقوله عليه السلام اتحل من الورق و كما  
تزداد علي مثقال **قوله** ولا يشد السن المتحرك بالذهب بل بالفضة وهذا  
عند اي حنيقة رحمه الله لان الحاجة تدفع بالادني فلا يصح ان لا يعلو  
لا يجل بالذهب ايضا **قوله** ولوقطع انفه او سقط سنه عوض بفضة  
لان دفع الحاجة لها فان اتن عوضه بذهب لما روي ان عوفجة بن سعدة  
لصيب انفه يوم كلاب فاتخذ انفا من فضة فانن فامر النبي عليه السلام  
ان يتخذ انفا من ذهب **قوله** وحرم الباس المصبيان الذهب والحديد  
لانه لما ثبت التحريم في حق الذكور وحرم للباس حرم الالباس ايضا كالحمر

كالحرير لما حرم شعرها حرم سيقها للصبي وكذا البيضة والدم **قوله**  
والاثم علي الملابس لان الصبي مرفوع عنه القلم **قوله** ويجرم حمل  
الهندل لمسح العرق وبلك الوضوء والمخاط والريق ونحوها لان ما  
راه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وفي الجامع الصغير يكون  
حمل الخرقه التي ليسج لها العرق لانه بدعة محدثة والاولك رصح  
**قوله** كالترج يجل للحاجة مثل للضعف والعلية في الرجلين ونحوها  
ويجوز لاجل التكمير وعلي هذا التفصيل الاتكاء **قوله** ويجرم النظر  
الي غير الوجه والكفين من الخدة الاجنبية لقوله عليه السلام من  
نظر لي ماسن امرأة اجنبية عن شهوة صب في عينه الا انك يوم القيامة  
واستننا الوجه والكفين لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها  
قال علي بن عباس ما ظهر منها الكحل والخاتم والمراد به موضعها وهو  
الوجه والكف **قوله** وفي المقدم روايتان في رواية لا ينظر اليها وفي  
رواية رواها الحسن عن اي حنيقة انه يساج للنظر الي قدمها ايضا وعن  
اي يوسف رحمه الله انه يساج للنظر الي ذراعها ايضا **قوله** فان كان  
الشهوة لم ينظر الي الوجه ايضا لما روينا ولكن خرج منه بعض الاشياء  
للضرورة فاذا خان لم ينظر اصلا الا للحاجة مثل الحاكم ينظر للحكم  
والشاهد ينظر للشهادة والطبيب ينظر لموضع المرض **قوله** وكذا لو  
شك بعينه لو شك في الشهوة لا ينظر ايضا اصلا لان الحرمة غالبة **قوله**  
ولا يجل للشباب من الوجه والكفين وان امن الشهوة لوجود المحرم وانعدا  
للضرورة **قوله** لا من عجز يعني اذا كانت عجز لا يشترى فلا باس  
بصاخرها ومتى يد لها لانعدام خوف الفتنة **قوله** وكذا لو كان شيخا  
واضع عليه وعليها اي وكذا تحل المصاحفة ونحوها لو كان الرجل شيخا وان  
علي نفسه وعلي نفسها لانعدام الفتنة حتي اذا خان عليها حرم لما  
فيه من التعريض للفتنة **قوله** والصغيرة التي لا تشترى يجل مسرها  
لانعدام الشهوة حتي اذا مات صغيرا وصغيرا يغسله ما لم يبلغ حد الشهوة

الندى قبل لانه  
شبهه بالاعمال  
ويجل

الندى قبل لانه  
شبهه بالاعمال  
ويجل



**قوله** ويجل للقاضي عند الحكم والشاهد عند الأداء خاصة والمخاطب النظر  
مع خوف الشهوة وذلك للضرورة فيرخص لهم أحياء الحقوق الناس ودفعاً  
كاجتماع ولكن يقصد القاضي بالنظر الحكم والشاهد أقامة الشهادة والمخاطب  
أقامة السمة بقدر الامكان لا قضاء الشهوة تحريزاً عن القبح بقدر الامكان  
قيده بقوله عند الأداء خاصة لأنه اذا خاف الشهوة لا يجل له للنظر اليها  
عند التحلي لأنه يوجد من لا يتشبه **قوله** ويجل للطبيب النظر الى موضع  
المرض منها اي من المرأة ان لم يمكنه تعليم امرأة اعلم انه ينبغي للطبيب  
ان يعلم امرأة ان امكن لان نظر الجنس اخف وان لم يمكن ستر كل عضو منها  
سوى موضع المرض ثم ينظر ونقص بصره عن غير ذلك الموضع ما استطاع  
لان ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدرها **قوله** وكذا الحائض وهي التي  
تحض النساء والحائض وهو الذي يحتن الرجال والحائض وهو الذي  
يجل الحقة يعني هو لا ينظر ون الى موضع الحتان وموضع الاحتقان  
لكن ينظر ما ذكرنا **قوله** وينظر الرجل من الرجل الى جميع بدنه  
الاغفرته وهي ما بين السرة والركبة وقد مر في كتاب الصلوة **قوله**  
ويستبين ما ينظر اليه اي ليس الرجل من اعضاء الرجل ما يجوز له النظر  
اليه **قوله** وينظر المرأة من الرجل ذلك اي جميع بدنه غير عورتها  
ان امنت الشهوة لان ما ليس بعورة لا يختلف فيه النساء والرجال **قوله**  
وفي رواية انها اي المرأة لا تنظر منه اي من الرجل الا ما ينظر هو اي  
الرجل اليه من محارمه فعلى هذه الرواية لا تنظر المرأة الى ظهره وبطنه  
ايضا **قوله** وتنظر المرأة من المرأة الى ما ينظر الرجل اليه من الرجل  
وهو جميع بدنها الا من سرها الى ركبتيها **قوله** وينظر اي ينظر الرجل  
من امته التي تحل له ومن وجته اي جميع بدنها سواء كان بشهوة او غير  
شهوة لقوله عليه السلام غص بمرء الا عن زوجك وامتك والا في  
ان لا ينظر كل واحد منهما الى عورة صاحبه وكان بن عمر يقول الا في  
ان ينظر الى فخذ امراته وقت الوقاع ليكون ابلغ في تحصيل معنى اللذة وانما

91  
وانما قيد الامته بقوله التي تحل له **قوله** ويجل له النظر الى جميع بدنها سواء كانت  
احتراناً من الاممة المجوسية والمشرقة فانه لا يجل له النظر الى فرجها  
**قوله** وينظر اي الرجل ينظر من محارمه اي ما وراء البطن والظهر والفخذ  
لقوله تعالى ولا يبدين زينتهن الا لبعولتهن او ابائهن الآية ولم يرد به  
نفس الزينة لان النظر الى غير الزينة مباح مطلقاً ولكن المراد موضع الزينة  
فالراس موضع اللحية والشعر والوجه موضع الكحل والعنق والصدر موضع  
القلادة والاذن موضع القرط والعنق موضع اللؤلؤ والساعد موضع السوار  
والكف موضع الخاتم والخصاب والساق موضع الخنخال والقدم موضع الخضاب  
بخلاف الظهر والبطن والفخذ لا يلبس بمواضع الزينة **قوله** والمحرم كل  
من يحرم نكاحه على الثابت بنسب مثلى الام والاخت والبنات والعنق والحالة  
ونحوهن او بنسب كالرضاع والصحرة **قوله** ولو انها اي الصحرة بنزاع  
وقيل اذا كانت المصاهرة بالزنا لا يجوز له ان ينظر الا الى وجهها وكفيها  
كالاخية والاولى اصح لانها محترمة عليه على الثابت **قوله** وليس ذلك  
ايضا اي ليس ما حل للنظر اليه من محارمه لتحقق الحاجة الى ذلك في المناقاة  
والمخالطة **قوله** فان خاف عليه اي على نفسه او عليها اي او خاف على  
نفسها لا ينظر ولا يمس لقوله عليه السلام العينان تزنيان وزناهما النظر  
واليدين يزنيان وزناهما البطش والرجلان يزنيان وزناهما المشي والفرج  
تصدق ذلك كله او يكذب به فكان كل واحد منهما نوع زنا والزنا محرم بجميع  
انواعه وحرمة الزنا بالمحارم اشد واعظ **قوله** ولا بأس بالخلوة بها اي  
بمحارمة لقوله عليه السلام لا تخلون رجلاً بامرأة ليس منها بسبيل فان ثالهما  
الشيطان والمراد اذا لم تكن محرماً لان المحرم بسبيل منها الا اذا خاف عليه او  
عليها لما قلنا **قوله** والسفر معها اي مع محارمه لقوله عليه السلام  
لا تسافر المرأة فوق ثلثة ايام وليا لها الا ومعها زوجها او ذو رحم محرّم  
منها **قوله** وينظر من امة غيره اذا امن للشهوة اي ما ينظر اليه من محارمه  
لانها تحتاج الى الخروج لجواري مولاها في ثياب مهنتها وحالها مع جميع الرجال



كمال المرأة مع محارمها **قوله** ولو كانت اي ولو كانت الامه ام ولد لغير  
 او مكاتبته او مدبرته او مستسما في الخلوة بها والسفر معها قولان في  
 قولنا يجوز لوجود الحاجة وقيام الرق فيهن وفي قولنا لا يجوز **قوله**  
 ويحل له من ذلك اي الموضع الذي يجوز له ان ينظر اليه كالصدر والساق  
 والذراع والباس وقب الشري وان خاف الشهوة للضرورة وقيل يحل  
 له النظر اليها منه وقت الشري مع خوف الشهوة ولا يحل لمس معد اي  
 مع خوف الشهوة لاندفاع الحاجة بالنظر فقط **قوله** والكفي وهو الذي  
 قلعت خصيلته والمجبوب وهو مقطوع الذكر والمختن وهو الذي  
 جعل الودي من الانمال كالخيل في جميع الاحكام لا طلاق للنفس من لان  
 لكفي ذكر يشري ويجمع والمجبوب يشري ويسحق ويترك والمختن كغيره  
 من الرجال بل هو من النساء فيبعد عن النساء **قوله** والعبد كالاجني  
 في رؤية سيده اي عبد المرأة كالاجني من الرجال في رؤيتهما  
 حتي لا يجوز لها ان تبدي من زينتها الا ما يجوز ان تبدي للاجنبي ولا يحل  
 له ان ينظر اليها الا ما يجوز ان ينظر اليه من الاجنبية لانه فحل غير  
 محرم ولا زوج والشهوة متحققة والحاجة قاصدة لانه يعمل خارج البيت وقال  
 مالك والشافعي ينظر اليها كغير الرجال اي محارمه **قوله** ويحل له  
 اي للعبد الدخول علي سيده من غير اذن للضرورة **قوله** ويعزك  
 عن امته بغير اذنها لانه لا حق لها في الوطئ **قوله** وعن زوجته اي  
 ويعزك عن زوجته لانه لا حق لها في الوطئ حتي كان لها المطالبة  
 به فمما للشهوة **قوله** وكيفية الولد ولهذا تحريم في الحب والعنت **قوله**  
 وعن زوجته اي ويعزك عن زوجته لانه لا حق لها في الوطئ عند اي  
 حنيفة وعندها لا يعزك الا باذنه الامه **قوله** ويكره تقبيل الرجل  
 الرجل ونعائقه لانه عليه السلام نهي عن الكاظمة وهي التقبيل وعن  
 الكاظمة وهي المعاينة رواية للحاوي وفي الجامع الصغير ويكره ان  
 تقبل قم الرجل اويك او شيئا منه او يعانقه وذكر الحاوي ان هذا

في رؤيته سيده  
 في رؤيته سيده

هذا قول اي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا باس بالتقبيل والمعاينة  
 وقالوا الخلاف فيما اذا لم يكن عليهما غير الازار واذا كان عليهما قميص  
 او بنية فلا باس به بالاجماع وهو الذي اختار الشيخ ابو منصور المازري  
**قوله** ولا باس بالمصافحة لانهما سنة قديمة فتوارثه في البيعة وغير  
 ذلك وقال عليه السلام ما من مسلمين يليقيا فينتصا فحان الاغفر لهما قبل  
 ان يفترقا رواية بن ماجه **قوله** وقيل لا باس بهما اي بالمعاينة والمصافحة  
 جميعا اذا قصد المسية والاعرام **قوله** ولا باس بتقبيل يد العالم والسلطان  
 العادل علي سبيل التبرك وما تفعله الجهال من تقبيل يد نفسه اذا بقي  
 فيه فهو مكروه فلا رخصة فيه وما يفعلون من تقبيل الارض بين يدي السلاطين  
 فحرام والفاعل والراعي به اثمان لانه يشبه عبادة الوثن وذكر الصدر الشهيد  
 انه لا يكره هذا السجود لانه يريد به التحية وقال السرخسي السجود لغير  
 علي وجه التعظيم كغيره وفي التهمة اذا سجد للسلاطين للتحية لا  
 يكره فيهم من هذا القيد انه اذا سجد للتعظيم يكره **قوله** قوله  
 ويحرم احتكار اقوات الناس مثل الحنطة والعدس والحمص ونحوها واقوات  
 الهائم مثل الشعير والنبث لقوله عليه السلام الجالب مرزوق والمحتكر  
 ملعون رواية بن ماجه **قوله** فقط اشارة الي تخصيص الاحتكار باقوات  
 بني ادم والبهائم وهذا قول اي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف كل ما  
 ضر بالامة جلسه فهو احتكار وان كان ثيابا او دراهم ونحوها ثم مدة  
 الاحتكار قيل اربعون ليلة وقيل شهر وقيل المدة للمعاينة في  
 الدنيا واما الاثم فيحصل وان قلت المدة **قوله** في البلد الصغير لان الضرر  
 يقع في هذا حتي اذا كان البلد كبيرا لا يكون محتكرا لانه حابس ملكه من  
 غير اضرار لغيره وتلقي الجلب علي هذا التفسير **قوله** من احتكر غلات  
 ارضه او ما جلبه من بلد اخر حل لانه خالص حقه فلم يتعلق به حق العامة  
 فلا يكون احتكرا وقال ابو يوسف يكره ان يجلس ما جلبه من بلد اخر  
**قوله** ويحرم التسعين فان الله هو المسعر القابض الباسط الزانق  
 لقوله عليه الصلوة والسلام لا تسعروا

وكذا تقبيل يد  
 والرجل الصالح

في رؤيته سيده  
 في رؤيته سيده

في رؤيته سيده  
 في رؤيته سيده



**قوله** الا اذا تعين اي الا اذا تعين للتسليم فان كان ارباب الطعام يتحكمون على المسلمين ويتعدون تعديا قاحشا ونجس السلطان عن صيانة حقوق المسلمين الا بالتسليم فحينئذ يسعردننا للضرر العام ولولا ان الامام الهلاك على اهل مصر اخذ الطعام من المحتكرين وفرقه فاذا وجدوا ردا ومثله **قوله** ويحرم بيع اراضي مكة لقوله عليه السلام ان الله حرم مكة فخام بيع ربا عينا وهذا عنده اي حنفية رحمه الله خلافا لمالك وكذلك يحرم اجارها لقوله صلى الله عليه وسلم من اكل اجرا من ارض مكة فكأنما اكل الربوا **قوله** ولا يحرم بيع ابنتها لان البناء ملك لمن بناءه الا ترى انه لو بني في المستاجر او في الوقف صار البناء ملكا له وجاز له بيعه **قوله** ويكره التعشير في المصحف والنقط لقول بن مسعود رضي الله عنه جردوا القرآن ولكن كان في زمنهم لا فهم كانوا يتلقونه عن النبي عليه السلام كما انزل وكانت القراءة سهلا عليهم ولا جنة لك في زماننا فيستحسن الشاذية والشعير والنقط العجز العجي عن التعلم الابه والي هذا اشار المصنف رحمه الله بقوله وفيه يباح في زماننا وعلى هذا لا بأس بكما به اسامي للشواهد وبعد الا في فهو وان كان محدثا فستحسنه وكم من شيء يختلف باختلاف الزمان والمكان **قوله** ويباح تحلية المصحف لما فيه من تعظيمه وكذا نقش المسجد وخرقته اي تزينه بما لا يذهب من غير مال الوقف لان في ذلك تعظيم بيت الله تعالى قال تعالى انما يعمر مساجد الله من امن بالله واليوم الآخر ولا يجوز من مال الوقف حتى اذا فعل منه يلزم للضمان علي الذي فعل **قوله** ويحرم استخدام النضيان لان فيه تجريف الناس على الخضا وهو مشقة وقد صح انه عليه السلام نهى عنها فيحرم **قوله** ولا بأس بخضاء البهائم لانه عليه السلام فني بكليتين الخيلين موجزين **قوله** واتراء الحمير على الخيل لانه عليه السلام ركب البغل واقتناه ولو لم يكن لما فعله لان فيه فحش ما به **قوله** ولا بأس ببياعة الذي لا لها نوع من البر وقد قال تعالى لا ينالكم الله عن الذين لم يقاتلوا في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبرؤم

مقام



واما

واما الجوس فقد قيل لا يعود لانه ابعد من اهل الكتاب الى الاسلام وقيل يعود لان فيه اظهار محاسن الاسلام وترغيبه فيه وتاليق وقد نبأ اليه واختلفوا في عيان الفاسق ايضا والاصح انه لا بأس بها لانه مسلم **قوله** ويحرم قوله في الدعا اسالك بمقعد العرش عرشك اعلم ان هذه المسئلة عبارتان بمعقد من العقد ومقعد من القعود تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ولا شك في كراهية الثانية لاستحالة معناها على الله تعالى وكذا الاولي لانه يوهى ان عرته يتعلق بالعرش والعرش حادث وما يتعلق به يكون حادثا ضرورة والله تعالى متعال عن تعلق غيره بالمحادث بل عن قديم وعن اي يوسف انه لا بأس به وبه اخذ الفقيه ابو الليث **قوله** ويحرم فلان اي يحرم ان يقول في دعائه بحق فلان او بحق ابنيك واوليائك او بحق البيت او بحق المشعر الحرام لانه لاحق للخلق على الله تعالى وانما يحجب برحمته من يشاء من غير وجوب عليه **قوله** ويحرم اللعب بالزرد لقوله عليه السلام من لعب بالزرد فقد عصى الله وهو ليس برواة مالك واحمد وابن ماجة وكذا الزرد شير لقوله عليه السلام من لعب بالزرد شير فكأنما صنع يده في كم الخنزير رواية مسلم واحمد وابوداود وكذا الشطرنج لقوله عليه السلام كل لعب بن ادم حرام الا للثلاثة ملاعبة الرجل اهله وتاديسه لغرسه ومناظرة بقوسه وابطاح الشاقي رحمه الله الشطرنج من غير قمار ولا الحلال يحفظ الواجبات **قوله** وكل فهو اي يحرم كل فهو الا المناظرة وهي المرافعة والمساوقة بالخيل وملاعبة الرجل اهله لما روينا فروغ ولا بأس بالمسابقة في الرمي والقرس والابل ان شرط المال من جانب واحد بان يقول احدهما لصاحبه ان يسبقني فلك كذا وان سبقتك فلا شيء اي لقوله عليه السلام لا سبق الا في خوف او نيل او حافر رواية احمد وابوداود وجماعة اخرى وحرم لشرط المال من الجانبين بان يقول ان سبق فرسك اعطيتك كذا وان سبق فرسي فاعطني كذا الا اذا اخطا ثالث بينهما وقالا لثالث ان سبقتنا فالما لاب لك وان سبقناك فلا شيء لنا

مقام

ومن غير كلامه فحش







ذكر في المحيط وان شربت دوا لتصلح نفسها وهي حامل فلا بأس بذلك  
وان سقط الولد فلا شيء عليها وان ابق على حملها ستة اشهر فارادت  
ان تلقى العلق على ظهرها سالت من الأطباء فان قالوا لا يضر فعلت  
والا فلا وكذلك الفصد والحجامة **قوله** رجل ابتلع درة او ذهباً  
لغير شحم ما ولم يترك شيئا لا يشق بطنه لانه انثقله باقتلاعه والحكم  
في المتعلق ان يضمن قيمة ما تلف فان ترك شيئا فعليه قيمته وان لم  
يترك فلا شيء في الدنيا وروى عن الجرجاني انه يشق لان حق العبد  
مقدم على حق الله وحق المظلوم على الظالم المتعدي **قوله** نعامه  
اقتلعت لولوة اي نعامه لرجل ابتلعت لولوة لرجل اخرا وشاة لرجل نشبت  
راسها اي دخل راسها في اية رجل وتعذر اخراجه ينظر الي اكثرهما  
قيمة فان كانت قيمة النعام اكثر من قيمة اللولوة يضمن صاحب النعام  
قيمة اللولوة لصاحبها وان كانت قيمة اللولوة اكثر من قيمة النعام يضمن  
صاحب اللولوة قيمة النعام لصاحبها وكذلك الحكم في الشاة مع الابل لان  
في ذلك نظرا للجانبين بطريق التعادل **قوله** ويضع به ماشا اي يصنع  
الرجل الذي غرم بما غرم ماشا لانه ملكه بال ضمان **قوله** ويكره قتل الفيلة  
مالم يوذى بالاذى لان قتل الحيوان اما يجوز لغرض صحيح فاذا لم يوذى  
تقتل بخلاف الفيلة فانه يجوز قتلها مطلقا سواء ذك او انا بال طبع **قوله**  
**قوله** ويكره احرار الفيلة والعقرب ونحوهما مثل الحية والاربعه والاربعين  
بالقار لقوله عليه السلام لا تعذبوا بعذاب الله رواية بن ملحج **قوله**  
وطرحها حية اي طرح الفيلة حية مباح لانها مستحقة للقتل ولكنه ليس  
بإدب لان في ذلك هلاكها بالجوع **قوله** والختان للرجال ستة وللنساء  
مكرمة بفتح الميم وهم الزاء هذا لفظ الحديث وليس للختان وقت مغاوير  
قال الفقيه ابو الليث رحمه الله والمستحب عندي اذا بلغ سبع سنين  
يختن ما بينه وبين عشر سنين وقيل وقته وقت البلوغ وقيل بتسع سنين  
وقيل بعشر سنين وقيل متى كان يطيق الم الختان ختن والا فلا ولو

ولو ولد محتونا لا يقطع منه شيء حتى يكون ما يوارى الحشفة **قوله**  
وتضرب الدابة على النقاد دون العثار النقاد من النقرة والعتار من  
العترة وانما يضرب في النقاد لانه من عادتها السبئية بخلاف العثار فانه  
انه تضربها **قوله** وركض الدابة ونحوها الركض الضرب بالرجل والنكس  
الطعن **قوله** ونحوها كما تفعله الدالون لاجل العرض على المستدي لو  
يفعله احد للهو مكروه لانه تعذيب الحيوان بلا غرض صحيح حتى يباع لاجل  
الجهاد وغيره من غرض صحيح مثل الفرار من العدو او الكرار للمية ونحو  
ذلك **قوله** والسلام سنة لقوله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده  
لا يدخلون الجنة حتى يومتوا ولا يومتوا حتى تحابوا او لا اذكركم علي شي اذا  
فعلتم تحاببتكم افشوا السلام بينكم رواية بن ملحج **قوله** ودرجة اي ردة  
السلام فرض كفاية حتى اذا ردت واحد من الجماعة يسقط عن الباقيين وانما  
كونه فرضا فلان في الامتناع من الرد اهانة بالمسلم واستخفافا له وانه حرام  
**قوله** وثواب المسلم اكثر لقوله عليه السلام للبادي من الثواب عشرة  
فللراة واحد وفي رواية للبادي من الثواب عشرون وللراة عشرة وكان  
البادي بالسلام هو المسبب للجواب وهو البادي بالاحتان والراة مجازي  
احسانه بالاحسان والمجازاة للاحتان افضل ولكن ثواب المتبدي به اجره  
ثم انها يصح رد السلام اذا سمعه المسلم لان الرد جواب سلامه والجواب ايضا  
يكون جوابا اذا سمعه المخاطب الا اذا كان المسلم اصما يسعى ان يريه يتحرك  
تسقيته ويسلم للقوي على للضعيف والراكب على الراحل والماشي على  
القاعد والصغير على الكبير والكثير على الواحد وراكب الفرس على راكب  
السائل لانه يسلم لاجل شيء وكذلك لا يجب على القاصي رد سلام المتخمين  
**قوله** ولا ينبغي ان يسلم علي من يقرأ القرآن لانه يشغله عن قرائته وان  
سلم عليه فالاصح انه يجب عليه رد لانه فرض وقراءة القرآن ليست بفرض  
فلا يدع الواجب باستعماله بالنقل بخلاف ما لو سمع اسم النبي عليه السلام

مكره



لا يجب عليه الصلاة لان قراءة القرآن على نفسه افضل من الصلاة على النبي  
عليه السلام **قوله** وتشميت العاطس فرض كفاية حتى اذا قام لمسا  
واحد من الجماعة سقط عن الباقي لقوله عليه السلام اذا عطس احدكم  
فليقل الحمد **قوله** ويرد عليه من حوله **قوله** ويرد عليهم يهد بهم  
ويصلح بالكم رواية بن ماجه **قوله** ويكره تعليم البازي بالطير **قوله**  
لانه تعذيب الحيوان مع حصول المقصود بالمذبوح **قوله** ويكره الغل في  
عق العبد لانه عقوبة الكفار فيكره كالحراق بالنار **قوله** ولا يكره  
التقيد خوف الاباق لان التقيد سنة المسلمين في السرا والرعاد والعبيد  
احترار عن اباقتهم والتمرد على مواليهم **قوله** ويباح الجلوس في الطريق  
للبيع اذا كان واسعاً لا يتضرر الناس به اي يجلسه ولو كان الطريق  
ضيقاً لا يجوز لان المسلمين يتضررون بذلك **قوله** عليه السلام لا ضرر  
ولا اضرار في الاسلام **قوله** ويكره الخياطة في المسجد وكل عمل من  
اعمال الدنيا لان المساجد بنيت لاداء الفرائض حتى ان اداء الفواقر في البيت  
افضل **قوله** ويكره الجلوس فيه اي في المسجد للمصيبة ثلاث ايام لما قلنا  
ويباح في غير المسجد والترك اذ لم يرد عن جرير بن عبد الله **قوله** كذا  
نرى الاجتماع لاي اهل البيت وصنعة الطعام من البياحة رواية بن ماجه  
**قوله** ولو جلس فيه اي في المسجد معلم او وراق فانه كان تحسبه  
لاباس به لانه حينئذ لم يكن من اعمال الدنيا وان كان باحة يكره الا عند  
ضرورة يكون بهما اي بالمعلم والوراق **قوله** ويكره تمني الموت لضيق  
المعيشة او للغضب من ولد او غيره مثل الخوف من سلطان جابر او حادثة  
اصابته لقوله عليه السلام لا يتمني احدكم الموت لضربك به فان كان لا  
بدتمني الموت فليقل اللهم احبني ما كانت الحياة خيراً لي وتوفي اذا  
كانت الوفا خيراً لي رواية بن ماجه **قوله** ولا باس بتمنيه اي تمني الموت  
لتغير اهل الزمان وظهور المعاصي خوفاً من الوقوع فيها اي في المعاصي لان  
المومن المتقي في الزمان الذي ظهر فيه الفساد واشتهر فيه المعاصي حيران

في امر دينه كيف يحفظه وكيف يتجوز شرهم ففي هذا الزمان يجوز تمني  
الموت لقوله عليه السلام لتنتقون كما ينتقي القمر من افغاله فليذهب  
خياركم وليبقين شراركم فتروا ان استطعتم رواة بن ماجه **قوله** رجل  
يتردد الي الظلمة ليدفع شرهم عنه فان كان متقياً او يتقدي به لا يحل  
له ذلك لان دفع شرهم عنه ممكن بغير التردد ولا فيه اهانة للعلم واهله  
وان كان غير متقدي به فلا باس بتردده اليهم لدفع شرهم واما اذا تردد  
لاجل ان يصيبه منهم دنياً فلا يجوز لقوله عليه السلام ان اناساً من امتي  
سيتفقهون في الدين ويقرؤن القرآن ويقولون ناتي الامراق نصيب من  
دنياهم ونعتي لهم بدنيا ولا يكون ذلك كما لا يحسن من الصادق لا الشوك  
كذلك لا يحسن من قريتهم الا الخطايا رواية بن ماجه **قوله** اعلم بالصواب

والقادر على كل شيء  
والقادر على كل شيء  
والقادر على كل شيء  
والقادر على كل شيء

**كتاب الفرائض**  
جمع فريضه والفرض التقدير فرض القاضي للنفقة اي قدرها وسمي هذا  
العلم فريضه لان الله قدره بنفسه ولم يعوض يقدره الي ملك مقرب ولا نبي  
مرسل **قوله** الفروض المقدرة في القرآن ستة النصف والربع والثلث  
والثلثان والسدس وهي المذكورة في سورة النساء **قوله** واصحابها اي  
اصحاب الفروض المقدرة اثني عشر طائفة اربعة من الرجال وثمان من النساء  
اما الاربعة من الرجال فالاول الاب والثاني الجد والثالث الاخ والرابع الام  
لزوج واما الثمانية من النساء فالاولي الام والثانية الجدة والثالثة  
البنات والرابعة بنت الابن والخامسة الاخت لاب وام والسادسة الاخت  
لاب والسابعة الاخت لام والثامنة الزوجة فليبين لك كل واحد على حدة  
**قوله** فالاب له السدس شروع في بيان ما يصيب لكل واحد من الرجال  
والنساء من السهام المقدرة فالاب له السدس مع وجود الابن او بن الابن  
لقوله تعالى ولا يورثه لكل واحد من السدس ما ترك ان كان له ولد  
جعل له السدس مع الولد وولد الابن ولد شرعاً بالاجماع قال تعالى يا ايها  
ادم وكذا عرفنا قال الشاعر بنونا بنونا بنونا وبناتنا بنون ابنا الرجال



**قوله** والمتعصب اي الاب المتعصب وهو حاله الثانية وهو ان يكون  
عصبة احد الولد وولد الولد لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه  
ابوؤه فلا ميراثك فذكر فرض الام وجعل الباقي له دليل على انه  
عصبة **قوله** وكلاهما اي الاب كلاهما اي السدس والتعصب وهو حاله  
الثالث وذلك عند وجود البنت وبنت الابن اما الفرض فاما ثلثا واما  
للتعصب فلقوله عليه السلام الحقرا الفرائض باهلها فابقت فلا ولي  
رجل ذكر رواه مسلم **قوله** والجدة في احواله كالأب والمراد منه الجدة  
الصحيحة وهو الذي لم يخلل في نسبته الي الميت ام لي الجدة في جميع احواله  
كالأب الا في مسلتين احدهما في تركه ام الميت من ثلث الجميع لي ثلث ما يبقيني  
في زوج وابوين او زوج وابوين فان الأب يردها اليه لا الجدة والثانية في  
حجب أم الأب فان الأب يحجبها دون الجدة والجدة حالة رابعة وهو المستوط  
بالأب وانما كان الجدة كالأب عند عدمه لانه يسمى ابا قال الله تعالى حاكيا  
عن يوسف عليه السلام واستعت ملة آباي ابراهيم واستحق ويعقوب  
وكان استحق حبه وابراهيم جد ابيه فاذا كان ابا دخل في النصف اما  
بما يرقى عموم المحاذ او بالاجماع **قوله** والاخ لام له السدس وللأختين فصاعدا  
الثلث لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخت  
فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث  
المراذبه اولاد الام لان اولاد الأب والام والاب المذكورون في اية النصف  
ولهذا قلنا بعضهم وله اخ او اخت لام والطلاق الشريك يقتضي المساواة ذكورهم  
واناثهم سوا **قوله** والزوجه له النصف عند عدم الولد وولد الابن لقوله  
تعالى ولكم نصف ما تركن اذ واجكم ان لم يكن لهن ولد ولقط الولد يتناول  
ولد الابن فيكون مثله بالنصف او بالاجماع **قوله** والربع مع احدكم اي  
للزوجه الربع مع احد الولد وولد الابن لقوله تعالى فان كان لهن ولد فلكم  
الربع فصار للزوجه كالثان النصف والربع **قوله** والام لها السدس مع الولد  
وولد الابن لقوله تعالى ولا يورث كل واحد منهما السدس ما ترك ان

ان كانت له ولد جعل لها السدس مع الولد وولد الابن ولد شرعا  
بالاجماع لما قلنا **قوله** او الاثنين من الاخوة اي الام لها السدس ايضا  
مع وجود الاثنين من الاخوة والاخوات فصاعدا من اي جهة كانوا لقوله تعالى  
فان كان له اخوة فلا ميراث السدس ولقط الجميع من الاخوة يطلق على الثلث  
وهذا قول جمهور الفقهاء وروي عن ابن عباس انه لم يجب الام من الثلث  
الي السدس الا بثلاثة منهم فلا يظاهر الآية **قوله** والثلث اي الام لها الثلث عند  
عدم هؤلاء اي عند عدم الولد وولد الابن او الاثنين من الاخوة والاخوات  
لما قلنا **قوله** وثلث ما يبقيني اي الام لها ثلث ما يبقيني في المسلتين فصار للام  
ثلاثة احوال السدس وثلث الكل وثلث ما يبقيني **قوله** وهما اي المسلتان  
**قوله** زوج وابوان اي احدهما زوج وابوان يعني اذا تركت زوجا وابوين  
فاصل المسئلة في هذا من اثنين لان الزوج يستحق النصف عند عدم الولد  
والام تستحق ثلث ما يبقيني ويخرج النصف اثنان فالنصف وهو واحد للزوج  
يبقى واحد وليس له ثلث صحيح فيضرب بخمسة الثلث في الاثنين فيضرب ستة  
فالنصف منها ثلثة للزوج وبقي ثلثة لثلاث الام وبقي اثنان للأب **قوله**  
او زوجة وابوان اي المسئلة الثانية زوجة وابوان يعني اذا تركت  
زوجة وابوين فاصل المسئلة في هذا من اربعة ربعها للزوجة فبقي ثلثة  
لثلاث الام وبقي اثنان للأب **قوله** ولو كان مكان الأب جد فلها الثلث  
كاملا في الاصح اي بثلث الجميع كاملا في الاصح من المذهب وعندنا اي  
يوسف لها ثلث الباقي ايضا في هذه الصورة وهذا مروي عن عمر بن  
مسعود رضي الله عنهم **قوله** والجدة أم الأم او أم الأب لها السدس وحده  
كانت او اكثر لقوله عليه السلام اطعموا الجدة السدس وانما فسروا الجدة  
بقوله أم الأم او أم الأب بيانا للجدة الصحيحة لان الجدة الصحيحة من لا  
يخلل في نسبته الي الميت ذكرين اثنين والفاصلة بخلافها والجدة التي  
في السدس اذا كن بابنات متحاذيات **قوله** والبنت الواحدة النصف لقوله  
تعالى وان كانت واحدة فلها النصف **قوله** وللثنتين فصاعدا الثلثان وهو

من اي جهة كانوا  
لان لفظ الاخوة  
يطلق على الكل



قوله عامة للصحة وبه أخذ علماء الامصار وعن ابن عباس رحمه الله  
**قوله** انه جعل حكم البنتين منهن حكم الواحدة فجعل لهما النصف **قوله**  
 وكذا ثبت الابن عند عدم بنت الصلب اي بنت الابن عند عدم بنت الصلب  
 السدس تكملة للثلاثين لقول بن مسعود في بنت وبنت بن واخت سمعت  
 رسول الله عليه السلام يقول للبنت النصف ولبنات الابن السدس تكملة  
 للثلاثين والباقي للاخت وقوله تكملة للثلاثين دليل على انهن يدخلن في لفظ  
 الاولاد لان تعالي جعل الاولاد الاناث ثلثين فاذا اخذت الصلبية النصف  
 بقي منه السدس فيعطي لها تكملة لذلك فلو لا انهن دخلن في الاولاد وقرن  
 واحد لما صار تكملة له الا ان الصلبة اقرب الي الميت فتقدم عليهن بالنصف  
 ودخولهن علي انه من عموم المجاز او بالاجماع والحاصل ان لبنات  
 الابن ستة احوال النصف للواحدة والثلثان للثنتين فصاعدا والمقاسمة  
 مع بن الابن والسدس مع الصلبية الواحدة والسقوط بالابن وبالصلبيين  
 الا ان يكون من غير علم علي ما يبيانه ابن شهاب **قوله** تعالي **قوله** والاخت  
 لاب وام اي الاخت لاب كالاخت لاب وام عند عدم الاخت لاب وام  
 حتي يكون للواحدة النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان ومع الاخوة لاب للمذكر  
 مثل حظ الانثيين **قوله** ولها اي للاخت لاب واحدة كانت او اكثر مع الاخت  
 لاب وام السدس تكملة للثلاثين وتسبقن بالاختين لاب وام الا ان يكون  
 معهن اخ لاب فيقبضن لما بيننا **قوله** والاخت لام كالاخ لام ذكورهم  
 وانا ثم في الاستحقاق والقسمة سواحي يكون للواحدة السدس وللأكثر  
 الثلث لما بينا عند قوله والاخ لام له السدس **قوله** والزوجة لها الربع  
 عند عدم الولد وولد الابن واحدة كانت او اكثر لقوله تعالي ولهن الربع  
 مما تركن ان لم يكن لكم ولد **قوله** والثلث اي للزوجة الثلث مع احد الولد  
 وولد الابن لقوله تعالي فان كان لكم ولد فلهن الثلث مما تركن **قوله**  
**فصل** هذا الفصل في بيان العصبية **قوله** العصبية قسمة عصبية  
 نسب وعصمة سبب اعلم ان العصبية في اللغة عبارة عن الاحاطة ونسب

قوله ولها اي لبنت الابن واحدة كانت او اكثر مع بنت الصلب  
 اذا كانت واحدة فلهما النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان  
 قوله ولها اي لبنت الابن واحدة كانت او اكثر مع بنت الصلب

قوله ولها اي لبنت الابن واحدة كانت او اكثر مع بنت الصلب  
 اذا كانت واحدة فلهما النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان  
 قوله ولها اي لبنت الابن واحدة كانت او اكثر مع بنت الصلب

قوله ولها اي لبنت الابن واحدة كانت او اكثر مع بنت الصلب  
 اذا كانت واحدة فلهما النصف وللثنتين فصاعدا الثلثان  
 قوله ولها اي لبنت الابن واحدة كانت او اكثر مع بنت الصلب

ومنه سمي عصبية القلتون عصبية نسبية وعصمة سببية اما العصبية  
 النسبية فتلك اصناف الاول عصبية بنفسه والثاني عصبية بغيره  
 والثالث عصبية مع غيره اما العصبية بنفسه فكل ذكر لا يدخل في نسبه  
 الي الميت انثي وهو تعالي قول المصنف كل ذكر لا يدخل في نسبه  
 وهم الاربعة اصناف جزء الميت اي البنون ثم بنوهم وان سفلوا ثم الامهات  
 الميت اي الاب ثم الجد اب الاب وان علا ثم بنوهم وان سفلوا ثم  
 بنوهم وان سفلوا ثم بنوهم وان سفلوا ثم بنوهم وان سفلوا ثم بنوهم  
 النصف كالاب واباياه اشارة الي اصل الميت وقوله والابن واباياه اشارة  
 الي جزء الميت وقوله والاخ لاب وام اب الاب وان علا وبنوهم وان سفلوا  
 اب الميت وقوله والعم لاب وام اب الاب وان علا وبنوهم وان سفلوا  
**قوله** والنصف الاول مقدم وهو جزء الميت وهو الابن ثم ابنه وان  
 سفل لانه اقرب اليه من اصله وان علا وبنوهم وان سفلوا ثم بنوهم  
 الثاني وهو اصل الميت وهو الاب ثم اب الاب وان علا وبنوهم وان سفلوا  
 حلة **قوله** ثم الثالث وهو جزء اب الميت وهو الاخ لاب وام والاخ لاب  
 واباياهما وانما قدموا علي الاعمام لان **قوله** تعالي جعل الارث في الكلاله  
 للاخوة عند عدم الولد والوالد **قوله** ثم الرابع وهو جزء جد الميت وهو  
 العم وعم الاب وعم الجد **قوله** فان اجتمع اثنان من صنف واحد قدم  
 اعلاهما درجه وذلك مثل ما اجتمع لابن وابن الابن فالابن مقدم وكذلك  
 الاب والجد فالاب مقدم وكذلك الاخ وابن الاخ فالاخ مقدم وكذلك  
 العم وابن العم فالعم مقدم **قوله** فان استقيا في الدرجة يعني ان  
 استوي الاثنان في الدرجة قدم ذي الجهتين علي ذي جهة واحدة ذكر  
 كان او انثي كالاخ لاب وام او الاخت لاب وام اذا حاربت عصبية مع البنت  
 اخ من الاخ لاب وابن الاخ لاب وام اخ من ابن الاخ لاب وكذا الحكم  
 في اعمام الميت ثم اعمام ابيه ثم في اعمام جد **قوله** والعصبة بغيره  
 كل انثي فرضها النصف نصير عصبية باخوها فلا يفرض لها يعني لا يقدر لها

وهو سقط

اذا



سهم بل يكون المال بينهما اي بين الانثى التي فرضها للصف وبين  
اخوها الذي صار هي عصبة به **قوله** وهي اي الانثى التي فرضها  
للصف البنت وبنت الابن والاخت لاب وام او الاخت لاب **قوله** ولا يعصب  
عصبة اخته غير هؤلاء اي غير هؤلاء المذكورات من النساء كبت الاخ مع  
ابن الاخ وكالعمة مع العم فان المال كله للمذكورين الانثى من ذري  
الارحام وذو الارحام يسقطون بالعصبة **قوله** وعصبة مع غيره اي  
العصبة مع غيره كل انثى نصير عصبة مع انثى اخري كالاخوات لاب وام  
او لاب يصير عصبة مع البنات وبنات الابن فان قلت ما الفرق بين قوله  
والعصبة بغيره وبين قوله والعصبة مع غيره قلت ان مع قد تستعار  
للشرط والبالا للسبب فحصل الفرق بقوله مع وبغيره لهذا المعنى فافهم  
**قوله** وعصبة السبب المعتق بكسر التاء ذكر كان او انثى لقوله  
عليه السلام والولا حكمة كحكمة النسب اي وصلة كوصلة النسب **قوله**  
وعصبة يعني اذا لم يوجد عصبة السبب وهو المعتق يكون عصبة المعتق  
لحق بالمراثه على الترتيب الذي ذكرنا بان يكون جز المعتق اولي الميراث  
المعتق وان سفل ثم اصل المعتق وان علا ثم جز ابنه ثم جز جده ولا  
شي للاثاث من ورثته المعتق كما اذا ترك بن المعتق وبنته او اخ المعتق  
واخته المال كله للمذكور دون الاثاث لقوله عليه السلام ليس للنساء  
من الولا الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتين او كات من كاتين  
او دبرن او دبر من دبرن او جز ولا معتقن او معتق معتقهن صورة  
الكاتبة ان يقول المرأة لعبد ها كاتبتك علي الف مثلا علي ان تؤديني في  
ثلث سنين في كل سنة كذا فاذا ادي المكاتب البديل يعتق وولاؤه لها  
ومكاتب المكاتب علي هذا فولاؤه لها ان لم يكن مكاتب المرأة حيا وصورة  
النديير ان يقول المرأة لعبد ها ان مت فانت حر ثم ارتدت والعياد **قوله**  
ولحققت بدار الحرب فقضي الفاضي بلحاظها يعتق مدبرها ثم جات مسلمة ثم  
مات المدبر فولاؤه لها وصورة مدبر المدبر اشترى مدبر المرأة عبد بعد ما

100  
ما اعتق ثم قال لعبد ان مت فانت حر فان اعتق مدبر ثم مات مدبر  
المدبر فولاؤه لها وصورة جز ولا المعتق بان تقول المرأة لعبد ها  
تزوج امرأة فتزوج معتقة رجل فولدت ولدا فولاؤه الولد لولي المعتقة  
مادام العبد لم يعتق فاذا اعتق جز ولا ابنه الي مولاة وصورة  
معتق المعتق امرأة لها عبد فاعتقت فاشترى المعتق عبدا ثم اذن لعبد  
ان يتزوج امرأة فتزوج معتقة شخص فولدت ولدا فولاؤه لها فاذا  
اعتق المعتق عبد جز ولا ابنه الي مولاة وهي المرأة التي اعتقت  
معتق المعتق فانهم **قوله** وهواخر العصابات اي عصبة السبب لآخر  
العصابات لان العصبة للنسبية مقدمة عليها فيكون لآخر العصابات **قوله**  
والعصبة تاخذ كل المال عند عدم صاحب الفرض هذا حد العصبة شرعا  
اي العصبة من ياخذ جميع المال عند انفراق وياخذ ما ابقته اصحاب الفرائض  
عند وجودهم فان لم يبق شي سقطت العصبة لانه اذا ياخذ شي بعد ان  
استوفى صاحب الفرض فرضه فاذا استوفى في ولم يبق شي سقطت **قوله** اعلم  
**فصل** هذا الفصل في بيان ليحجب ونحو **قوله** ستة لا يسقطون  
بجاء اي بجاء من الاحوال وهم الابوان والزوجان والابن والبنت وهذا  
ظاهر **قوله** ومن سواهم اي ومن سوي هؤلاء الستة من الورثة  
فالاقرب منهم يحجب الابدع كالجد مع الاب فان الاب يحجب الجد حجب الحرمان  
**قوله** وصابطه اي صابطا ليحجب ان كل من انتسب الي الميت بوطء  
لا يرث مع وجود تلك الواسطة كما مر في صورة لجماع الجد مع الاب فان  
انتساب الجد الي الميت بواسطة الاب فلا يرث مع وجود تلك الواسطة  
وهي الاب **قوله** الا الاخوات لام وهي اولاد الام فافهم يرثون مع الامر  
وان كان انتسابهم بالواسطة وهي الام لعدم استحقاق الام جميع التركة  
**قوله** ويسقط الاجداد بالاب لما قلنا ان الاب واسطة فيمنع من ارثهم  
**قوله** والجدات من الجهتين بالام اي يسقط الجدات بالام سواء كانت من جهة  
الام او من جهة الاب لان الام اصل في القرابة **قوله** والابويات خاصة



بالاب اي يسقط الابويات من الجدات بالاب اذا كان وارثا روي ذلك عن عثمان وعلي والزييد وسعد وزيد بن ثابت وبه اخذ جمهور العلماء وروي عن عمرو بن مسعود وعمران بن الحصين واي موسى الاسعري انهم جعلوا لها السدس مع الاب وبه اخذ طائفة من اهل العلم من الناجين وغيرهم **قوله** واو لا الابن اي يسقط اولاد الابن فالابن لقربة الابن **قوله** والاخوات اي يسقط الاخوات بالابن والابن وان سقط وبالاب والجد وان علا لما مر من الاصل **قوله** واو لا الاب اي يسقط اولاد الاب بهولا اي بالابن وابن الابن وان سقط وبالاب والجد وان علا وبالاخ لا ب وام ايضا **قوله** والبغدي من الجدات اي يسقط البغدي من الجدات من اي جهة كانت سواء كانت لقربي وارثا او محجوبة كام الاب يسقط ام ام الام وصورة كونها محجوبة كام الاب تحجب بالاب ولكن تحجب ام ام الام لاها قربي من ام ام الام والقرب من اسباب الترجيح واذا كانت جدة ذات قرابة واجدة كام ام الاب والآخر ذات قرابتين او اكثر كام ام الام وهي ايضا ام اب الاب ينقسم السدس بينهما انصافا باعتبار الابدان عند اي يوسف لان المستحق للارث نفسهما ونفسهما اثنان فيصير السدس بينهما انصافا وعند محمد رحمه الله اثلاثا لان الجهة عند بمنزلة جدة فحينئذ تستحق الجدة التي لها جهتان الثلثين والجدة التي لها جهة واحدة الثلث صورته امرأة زوجت بنت بنتها من ابن ابنها فولد منها ولد فحصل للزوج ام ام ام الولد وهي ايضا ام اب اب الولد والجدة الاخرى ام ام اب الولد فان تزوج هذا الولد بشروطها اخر فولد منها ولد صارته هذه المرأة جدة لهذا الولد الاخير من ثلثة اوجه فان تزوج هذا الولد بسبطها اخر فولد منها ولد صارته هذه الجدة جدة لهذا الولد من اربعة اوجه هـ

صورته ميت **قوله** ونفس الثاني علي هذا **قوله** واو لا الام اي يسقط اولاد الام بالولد وولد الابن والاب والجد لما مر من التعليل **قوله** واذا اخذت البنات

ب  
م  
م  
م

البنات الثلثين سقطت بنات الابن لان ارثهن كان تكملة الثلثين وقد حمل فسقطن اذ لا طريق لتوريثهن من فرضا وتعصبا الا ان يكون معهن اذا سفل منهن ذكر فتعصب من كان بخدايه ومن كانت فوقه ممن لم تكن ذات سهم ثم الاصل في بنات الابن عند عدم بنات الصلب ان ارثهن الي البيت بمنزلة البنات الصليبة والبي تليها في القرب منزلة بنات الابن وهكذا يفعل وان سفلن مثاله لو ترك ثلاث بنات بن بعضهن اسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن اخر بعضهن اسفل من بعض وثلاث بنات بن بن اخر هذه الصورة ميت

ابن	بن	بن	قال عليا من الفريق الاول لا يوارثها احد
ابنت	بن	بن	فيكون لها النصف والوسطى من الفريق
ابن بنت	بن بنت	بن	الاول يوارثها عليا من الفريق الثاني
	بن بنت	بن بنت	فيكون لها السدس تكملة الثلثين ولا شيء
	بن بنت	بن بنت	للسفليات الا ان يكون مع صاحبة فرض
	بن بنت	بن بنت	حيث لو كان الغلام مع السفلى من الفريق الاول

عصبتها وعصب الوسطى من الفريق الثاني والعليا من الفريق الثالث وسقطت السفليات ولو كان الغلام مع السفلى من الفريق الثاني عصبتها وعصب الوسطى منه والوسطى والعليا من الفريق الثالث والسفلى من الفريق الاول ولو كان مع السفلى من الفريق الثالث عصب الجميع غير اصحاب الفرائض ولو كان الابن مع العليا من الفريق الاول عصب اخته وسقطت البواقي وبعد ذلك الاصل في استحقاقهم ان للعليا من الفريق الاول النصف لاها قائما مقام بنت الصلب وللوسطى من الفريق الاول مع من يوارثها السدس تكملة الثلثين فصارت في المسئلة نصف وسدس فاصل المسئلة من الستة نصفها ثلثة للعليا من الفريق الاول وسدسها واحد للوسطى من الفريق الاول مع من يوارثها فصارت لهن اربعة اسهم وبقي اثنان فردد الاثنان عليهن بقدر حقن ففعلنا ان المسئلة صارت ردية فاذا كانت المسئلة ردية ينظر هل فيها من لا يورث عليه



ام لا فاذا لم يكن فيها من لا يرد عليه ينظر هل كان من يرد عليه من جنس  
 واحد او من جنسين فاذا كان من يرد عليه من الجنسين جعل المسئلة  
 من سهامهم ففهم مسلتنا هذه من يرد عليه من جنسين لان في مسلتنا العليا  
 من الفريق الاول قائم مقام بنت الصليب والوسطى من الفريق الاول  
 مع من يوارثها قايما مقام بنات الابن فيصيران من الجنسين فيجعل مسلتنا  
 من سهامهم وهي اربعة فعلمنا ان هذه التسامعة عمل الرد وينظر بعد علمه  
 بيت سهامهم وروسمهم الي ثلثة احوال الاستقامة والمواقفة والمباينة  
 والاستقامة ان تنقسم سهام كل فريق علي رؤسهم بلاكثر والمواقفة ان  
 تنقسم من الاكثر مقدار الاقل الي ان يتساويا في الاثنين او اكثر والمباينة  
 ان ينقسم من الاكثر مقدار الاقل الي ان يتساويا في الواحد وسهام العليا  
 من الفريق الاول ثلثة ورأسها واحدة فبين الثلثة والواحدة استقامة  
 فلا حاجة الي الضرب وسهم الوسطى من الفريق الاول مع من يوارثها واحدة  
 وروسمها اثنان فبين الواحد والاثنين مباينة فاذا كان بيت سهامهم وروسمهم  
 مباينة وايضا الكسر علي طائفة فالحكم فيها ان يضرب كل عدد رؤسهم في  
 اصل المسئلة ففي مسلتنا رؤس من انكسر عليهم اثنان فيضرب في اصل المسئلة  
 وهو اربعة فيصير ثمانية وتسمى الثمانية التصحيح والبلغ والاثنان المضروب  
 والاربعة اصل المسئلة ثم لا بد ان يعرف نصيب كل فريق ونصيب كل فرد  
 من كل فريق وطريق معرفة نصيب كل فريق ان يضرب سهم كل فريق من  
 اصل المسئلة في المضروب فالبلغ نصيب ذلك الفريق ففي مسلتنا العليا من  
 الفريق الاول من اصل المسئلة النصف وهو ثلثة فتضرب في المضروب  
 وهو اثنان فيصير ستة وللوسطى مع من يوارثها سدس وهو واحد فيضرب  
 في المضروب وهو اثنان فيصير اثنين وطريق معرفة نصيب كل فرد من كل  
 فريق ان ينسب سهام كل فريق من اصل المسئلة علي عدد رؤسهم فيعطى بتلك  
 النسبة ففي مسلتنا سهام العليا من الفريق الاول ثلثة ورأسها واحدة  
 فبين الثلثة والواحدة ثلثة امثال فيعطي من المضروب ثلثة امثال فهي



وهي ستة وسهام الوسطى من الفريق الاول مع من يوارثها واحد  
 وهو بالنسبة الي رؤسهم نصف فيعطي نصف المضروب وهو واحد  
**قوله** واذا اخذت الاخوات لاب وام الثلثين سقطت الاخوات لاب  
**قوله** واذا اخذت الاخوات لاب وام للواحدة منهن نصف والثلثين فصاعدا  
 الثلثان فاذا اخذت الثلثين سقطت الاخوات لاب الا ان يكون معهن اخ  
 لاب فيعصبهن كما في بنات الابن **قوله** والمجبور يحجب كالاخوين  
 مع الاب والام لا يورثان مع الاب ولكن يحبان الام من الثلث الي السدس  
 وذلك لان الارث الاخوة مشروط بالكلالة وارث الام الثلث مشروط  
 بعدم الاثنين من الاخوة **قوله** والمحروم لا يحجب اي المحروم عن الارث  
 بسبب الرقية او القتل مباشرة او اختلاف الدارين او الدار لا يحجب عند  
 ابن مسعود يجب حجب النقصان ينقص نصيب الزوجين والام بالولد المحروم  
**قوله** واسباب الحرمان **قوله** الرق اي احدها الرق  
 كاملا او ناقصا والمراد من الرق الكامل العتق والناقص عكسه وهو اربعة  
 عند الامام اي حنيفة المكاتب والمدبر وام الولد والذي اعتق بعضه  
 والدليل علي منع الرق من الارث **قوله** عليه السلام العبد لا يملك الا  
 الطلاق فالتي يعم كل شيء الا الطلاق فلا يملك شيئا فيحرم **قوله**  
 والقتل اي من الموانع القتل الذي يتعلق به وجوب الفضا ومن الكفاة  
 لقوله عليه السلام لا يورث القاتل بعد ما حبس البقرة وهو الذي قتل  
 عنه في زمن موسى عليه السلام والقتل الخطا والقتل بالسبب لا يمنعان  
**قوله** واختلاف اي الثالث من الموانع اختلاف الدين لقوله عليه  
 السلام لا يرث المسلم من الكافر **قوله** واختلاف اي الرابع من الموانع  
 اختلاف الدارين حقيقة او حكما اعلم ان الدار نوعان دار الاسلام ودار  
 الكفر والاختلاف ايضا نوعان اختلاف حقيقة مثل ان يكون بدن كل واحد  
 في دار واختلاف حكما مثل ان يكون كلاهما في دار واحدة ولكن في قصد  
 احدهما الانتقال الي داران صورة اختلاف الحقيقة كالحربي والذي الحربي

١٠٧

اثنان

الدارين







[illegible]

اخ	اخ
بن	بن
بن	بن
اولي	اولي

المتفرقة مجموعهم <sup>تصغير</sup> عشرة الحكم فيهم انه اذا انفرد واحد منهم استحق  
المال كله لعدم المزاحم وان اجتمعوا وكان جهة قرايتهم ممتدة اعني ان  
يكونوا من جهة الاب كالعات او من جهة الام كالاخوال والحالات قال اقوي  
منهم اولي بالاجماع اعني من كان لاب وام اولي بين كان لاب لهذا القول

عبدالوام محمداب محمداب  
اولي محبوب محبوب

كأله لآب وām خاله لآب خاله لām  
أولى محجوب محجوب  
لām أوخال وخاله كلاهما لآب وām أو لآب أو لām  
بهذه الصورة

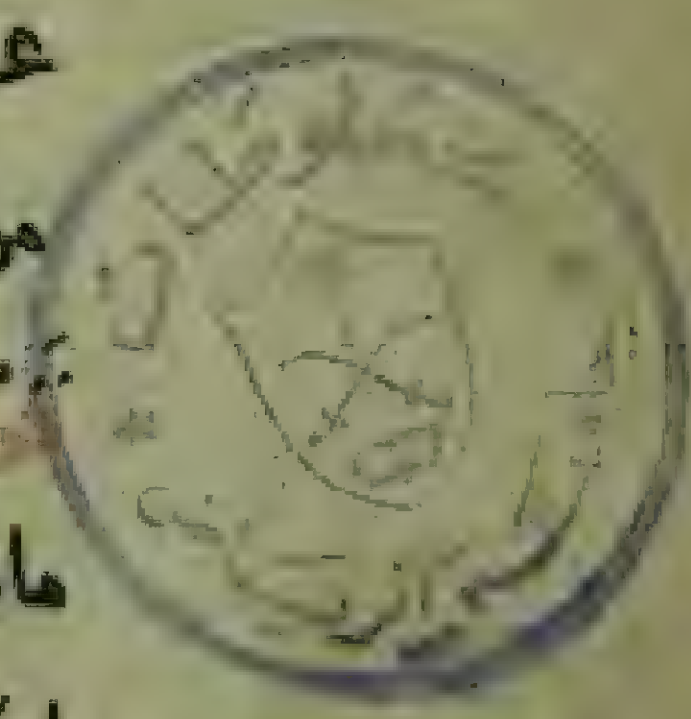
خال لایب و ام و خاله لایب و ام خال لایب و خاله لایب خال لایب و خاله لایب  
 اولی و منی لایب و ام و خاله لایب و ام خال لایب و خاله لایب خال لایب و خاله لایب  
 خال لایب و ام و خاله لایب و ام خال لایب و خاله لایب خال لایب و خاله لایب

قسم المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين كما إذا تركهما وعمة كلاهما لاب  
فالمال بينهما ثلثا للثلاثين للعم والثلث للعممة وكذلك إذا ترك خالا وخالة كلا  
لاب وام او لاب ولوام فالمال بينهما ثلثا كذلك وان اجتمعوا وكان جيز قرايتهم  
متممة بان كان الكل من جنس واحد فالأقربى اولى بالاجماع ابي من كان  
لاب وام اولى من كان لاب ومن كان لاب اولى من كان لام ذكورا كانوا  
اواناثا وان كان جيز قرايتهم مختلفا كعمة لاب وام وعممة لاب فالثلثان لقراية  
الام وهو نصيب الاب والثلث لقراية الام وهو نصيب الأم وان وجد منهم  
واحد ابي من ذوى الارحام لا غير اخذ كل المال لعدم المظاهر **فصل**  
هذا الفصل في بيان احوال المفقود وهو غايب لم يدر موضعه وجوته وموته فادانته ولا  
المفقود حي في ماله فلا يورث يعني لا يقسم ماله بين ورثته حتى يحكم امره

والفلسفان لم يراعوا  
وان وجد منهم  
فصل  
له وجوبه وموقد  
يا وشد حتى يحكم  
يوم ولد الحنة عونه  
الحجوة بن يوسف  
ومن قات منهم  
الاحكام  
الحال العبد  
للحدود



الحاكم بموته اذا مات اقاربه لانه اذا لم يبق احد من اقاربه دل ذلك على  
 موته فحكم بموته لان مقامه بعد اقاربه نادر وتلحق الاحكام الشرعية على  
 الغالب لا على النادر وقيل بحكم موته بعد تسعين سنة وابو يوسف رحمه  
 الله قد روى عنه مائة سنة وروى الحسن عن ابي حنيفة انه قد روى عنه مائة وعشرين سنة  
 وطاهر الرواية ما قاله المصنف والمختار انه يعض الى راي الامام لانه يختلف  
 باختلاف البلاد وكذا غلبة الظن تختلف باختلاف الأشخاص وذلك في ثلثه  
 اقسام اما في المكان او في الزمان او في ذات المفقود اما المكان وهو الموضع  
 الذي سافر فيه اما ان يكون بحرا او برّا فان كان بحرا عجل في حكم موته  
 وان كان برّا اخر اما الزمان فان كان سفره في زمن الامن اخر وان كان  
 في زمن الفتنة عجل واما في الذات وهو في حال سفره اما ان يكون صحيحا او  
 سقيما او شيخا او شابا فان كان سقيما او شيخا عجل وان كان صحيحا او شابا  
 اخر **قوله** وهو اي المفقود موقوف الحال في مال غيره فيوقف نصيبه منه  
 اي من الغير كما في الرجل لان جيوته باستصحاب الحال وذلك لا يصلح للاستحباب  
 واما توقف نصيبه فلا حياط واذا حكم بموته فماله لورثته الموجودين عند  
 الحكم بموته والموقوف له اي للمفقود من مال غيره يرجع الي ورثة ذلك الغير  
 الاصل في تصحيح مسائل المفقود ان تصح المسئلة على تقدير جيوته ثم تصح  
 على تقدير وفاته وصورة المسئلة اموات مات وترك زوجا واما واحدا  
 لاب وام واخا لاب وام مفقودا فالمسئلة تصح من ثمانية عشر على تقدير الحياة  
 وعلى تقدير الوفاة من ثمانية فاذا ضرب وقت احدهما في جمع الاخرى يصير  
 اثنين وتسعين للزوج سبعة وعشرون وتسعة موقوفه في نصيبه وللأم اثني  
 عشر وستة موقوفه من نصيبها وللأخت تسعة واربعون ثمانية عشر موقوفة  
 من نصيبها **قوله** هذا الفصل في بيان احكام الغري والحرق والهدم  
**قوله** اذا مات جماعة بعرق او حرق او هدم ولم يعلم ترتيب موتهم جعل كلهم  
 ماتوا جميعا لان الحكم اذا اشتبه ادله واخر يجعل مع الحكم اي حقيقته انه اذا  
 ارتد واسم اسلامي لم يؤخر واجتهد به الاكثر فعلم بهذا ان الحكم اذا اُلهم مقدمة



والاخر

وتأخر جعل معا فمال كل واحد منهم لورثته الاحياء ولا يرث بعض  
 الاموات من بعض وعليه الفتوى وقال علي بن مسعود يرث بعض الاموات  
 من بعض الاموات كل واحد منهم من مال صاحبه لانه لو ورث كل  
 واحد منهم مما ورث كل واحد منهم من مال صاحبه يودي الي الدور وهذا  
 باطل فحينئذ لا يرث صورته رجل له اثنان ولا ابنه الواحد بن فلان  
 الرجل ستمائة دراهم ولا ابنه الذي له بن ستمائة دراهم ثم سافر ذلك الرجل  
 مع ابنه الذي له بن ثم غرقا في البحر فمال كل واحد لورثته الاحياء يعني  
 مال الرجل لابنه ومال ابنه لابنه وعند علي بن مسعود سدس مال الابن  
 للاب ونصف مال الاب لابنه الذي مات معه فالسدس الذي اخذ الاب  
 من مال ابنه الذي يعطي الي ابنه الذي بقي في وطنه فحصل لهذا اربعة اشد  
 درهم والنصف الذي ورثه الابن الميت من ابيه يعطي الي ابنه فحصل لابن  
 الابن ثمان مائة دراهم **قوله** ولا يعتد بواحد في الغري وتخريم مثل الحرق  
 والهدم في ورثة الباقيين في ارث ولا حجب وهذا ظاهر يفهم من التقرير  
 الذي قررنا انفا **قوله** فماله للكفر كله ملته واحدة فرث الكفار  
 كلهم بعضهم من بعض حتى اليهود من اليهود والنصارى من النصارى والمجوس  
 من المجوس بالنسب والتكاث والوكلاء لانهم محتاجون اليه الا ان يختلف دراهم  
 كما مر في فصل الحجب والماله هو الاختلاف حكما حتى لا يغيب الحقيقة بدونه  
 حتى لا يجري الارث من المستامن والذي في دارنا ولا في دار الحرب ويجري  
 بين المستامن وبين من هو في دارنا لان المستامن اذا دخل اليها واليهيم  
 من اهل دار حكما وان كان في غيرها حكما حقيقة والدار التي تختلف باختلاف  
 المنفعة والملك كدار الاسلام ودار الحرب ودارين مختلفين من دار الحرب  
 باختلاف ملكهم لا تقطاع الولاية والشاخص فيما بينهم والارث يكون بالولاية  
 والمراد بالنكاح ان لا يكون نكاح محرم حتى اذا تزوج المجوسي لأمه او غيرها  
 من المحارم لا يرث منها بالنكاح امّا عندهما فظاهر لان النكاح لم يصح واما  
 عند ابي حنيفة فلا بد وان كان له حكم الصحة لكن لا يقر عليه اذا سلم كان

هذا الفصل في بيان احكام الغري والحرق والهدم







تصح المسئلة على اصولهم في اربعة في مسابيل الصحيح. والرابع ان يجتمع من  
يرد عليه مع من لا يرد عليه فيما اذا كان من يرد عليه من جنسين او من  
ثلاثة اجناس فالحكم فيه ان يجعل مسئلة من لا يرد عليه من اقل يخرج فرضه  
ومسئلة من يرد عليه من سهامهم ثم يجمع مسئلتهم على سهامهم فيخرج الباقي  
يعطى فرض من لا يرد عليه فينظر بين ما بقي من فرض من لا يرد عليه وبين سهام  
من يرد عليه فان استقام فيها وان لم يستقم فاضرب سهام من يرد عليه فيخرج  
فرض من لا يرد عليه فما بلغ يخرج منه حق كل واحد من غير كسر كارب زوات  
وتسع بنات وست جدات **قوله** الاعلى الزوجين فانه لا يرد عليهما بل يوضع  
الباقي في بيت المال في ذكر في فتاوي القبيد ان في زنايتها هذا يرد على الزوجين  
لعشاد بيت المال وانما قدم الرد على ذوي الارحام لان لصاحب الغرض بعد  
احراز الرضاية صاروا من ذوي الارحام وفي ذوي الارحام بعضهم اولي ببعض  
ومن حيلة اصحاب الغرض من الذي يجوز عليه الرد البنت والبنت اقرب الى الميت  
من جميع ذوي الارحام فيجب الرد عليها لقوله **قوله** ان لم يكن للميت احد من  
ذوي الارحام قيد به لانه اذا كان للميت احد من ذوي الارحام يكون المال له  
بالترتيب الذي ذكرنا **كتاب الكسب**  
اقول هنا عاشر الابواب العشرة التي رتبها المصنف للذي يختم به الكتاب  
والكسب مصدر من كسب يكسب وهو اسم لعمل يجزى العامل الي نفسه نفعا  
او يدفع عن نفسه ضرا عاجلا ام اجلا فان عمل الاجرة يسمى كسبا لما فيه من  
جلب منفعة او دفع مضرة اجلا والسبيبة انما يسمى كسبا لان فاعله يجزى الي  
نفسه منفعة عاجلة او يدفع عن نفسه مضرة **قوله** والادب التخلق بالاخلاق  
للمجبة والخصال المرضية **قوله** طلب الكسب لازم اما شرعية الكسب  
فيقول له تعالى انفقوا من طيبات ما كسبتم يعني بالنجاة ومما اخرجنا لكم  
من الارض اي بالزراعة وقوله عليه السلام الحرقة امان من الفقر ولا  
في ترك الكسب تعطلا وتبطلا وانه مذموم شرعا لقوله عليه السلام  
ان الله يبغض الفاجر **قوله** وما لزوم فلا ته سبب الي اقامة ما هو

كانت له اليد  
في الكسب  
فان كان الكسب  
فان كان الكسب  
فان كان الكسب

هو فرض وهو قوته وقوت عائلته وقضاد بينه لما جى الان **قوله** كطلب  
للعلم اي هما ان طلب العلم لازم لقوله عليه السلام طلب العلم فريضة  
علي كل مسلم رواية بن ماجه **قوله** وهو اي طلب السبب انواع اربعة  
**قوله** فرض اي اخذها فرض وهو كسب اقل الكفاية لنفسه وعياله  
وقضاد بينه لانه سبب يتوصل به الي اقامة الغرض فيكون قرضا الا يرب  
الي ما جاء وعيد شديد في الدين وهو قوله عليه السلام ان اعظم الذنوب  
عند الله ان يلقاها بها بعد الكبار التي هي **قوله** عنها ان يرب رجل وتعليه  
دين لا يدع له قضا رواية ابو داود وان اطيبت ما اكل الرجل من كسبه لقوله عليه  
السلام ان اطيبت ما اكلتم من كسبكم وان اولادكم من كسبكم رواية الترمذي  
والنسائي **قوله** ومستحب اي الثاني مستحب وهو كسب الزايدة على اقل  
الكفاية ليواسي به فقيرا او يصل به قريبا لانه سبب يتوصل به الي اقامة ما  
هو مستحب فيكون مستحبا لقوله عليه السلام الساعي على الارملة او المكين  
كالمجاهد في سبيل الله وكالذي يقوم الليل ويصوم النهار وقوله عليه  
السلام الصدقة على المكين صدقة وهي علي ذي القرابة اثنان صلة وصدقة  
رواه ابن ماجه **قوله** وهو اي الكسب المستحب افضل من نقل العباد  
لان منفعة العباد تخصه ومنفعة الكسب تنعدي الي غير وقد قال عليه  
السلام خير الناس من ينفع الناس وقال عليه السلام تباها العبادات تعالت  
الصدقة انا افضلها **قوله** ويباح اي القسم الثالث مباح وهو كسب الزايدة على  
ذلك اي علي ما يواسي به الفقير ويصل به القريب للثمن والتجمل والترفع حتى يفي  
البيان وينقش الخيطان ويشترى السراري والعلمان لقوله تعالى قل من حرم  
زينة التي اخرج لعبادة والطيبات من الرزق وقوله تعالى كلوا من طيبات ما  
رزقناكم **قوله** عليه السلام نعم المال الصالح للرجل الصالح وقيل هذا مكره  
لانه ربما يكون سببا للطغيان والعصيان والتكاثر والتفاخر وذلك حرام شرعا  
**قوله** حرام اي القسم الرابع حرام وهو كسب ما امكن للتفاخر والتكاثر  
والاشهر والبطر وان كان من حل لانه سبب يتوصل به الي اقامة ما هو مكروه



فيكون مكروها **قوله** وفضل الكسب الجهاد لان منفعة عامة لما فيه من  
الاستغناء ودفع شر الكفرة والظلمة نارهم من المسلمين ثم النجاة لان منفعة  
الناجى بعد كل ساعة ويتكرر في كل وقت فيحصل لها كفاية الوقتية فكانت  
اعم نفعاً فيكون افضل من الزراعة لان منفعة الزراعة تكون في الاحيان مرة  
ثم الزراعة لا تأسى لقوام الابدان المحترمة فان قوامها بالمطعم والملبس  
وذا الناجى من الزراعة لا تأسى ايضاً من الاسباب **قوله** والعلم ايضاً انواع  
اربعة فرض اي النوع الاول فرض وهو تعلم ما يحتاج اليه لاداء الفرائض فانه  
لا يتيسر اقامة الفرائض الا بعد العلم بصحتها وفسادها فيكون فرضاً كالطهارة  
والسعي الى الجنة ولعرفة الحلال والحرام في احوال نفسه فانه اذا لم يميز الحلال  
من الحرام رباح في الحرام **قوله** ويستحب اي الثاني يستحب وهو تعلم  
الزائد علي ما يحتاج اليه فيعلم من يحتاج اليه لقوله عليه السلام افضل الصدقة  
ان يتعلم المرء المسلم علماً ثم يعلم اخاه المسلم رواية بن ماجه وكذلك صار هذا  
للقسم افضل من قتل العباد **قوله** ومباح اي الثالث مباح وهو تعلم الزائد  
علي ذلك للزينة والكمال لان ذلك يحصل الكمالات الانسانية وشدة المعرفة  
بكلام الله وكلام رسوله الدالين علي ذاته وصفاته **قوله** وحرام اي الرابع  
حرام وهو ان يتعلم ليباهي به العلماء ويماري به السفهاء لقوله عليه السلام  
من طلب العلم ليمازى به السفهاء او ليباهي به العلماء او ليعرف وجه الناس اليه  
فهو في النار رواية بن ماجه وقال عليه السلام من تعلم علماً ما ينبغي به وجهه  
الله عز وجل لا يتعلم الا ليمسب به عرضاً من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم  
القيامة يعني ربحها رواية ابو داود **قوله** ويجب علي العالم تعليم غيره اذا طلب  
منه لقوله عليه السلام ما من رجل يحفظ علماً فيكتمه الا اتي يوم القيامة ملجماً  
بلجام من نار رواية بن ماجه وفي رواية لابي داود من سئل عن علم فكتمه الجحد  
الله بلجام من نار يوم القيامة **قوله** الا ان يبلغ اي المتعلم الي المرتبة الاولي  
وهو التعلم بقدر ما يحتاج اليه لاداء الفرائض ومعرفة الحلال والحرام ولا يجب عليه  
اكثر من ذلك **قوله** ولا يجب علي العالم ان يوجب علي كل ما يسال عنه لان الفتوي

منقول

الفتوي والتعليم فرض كفاية فاذا قام به البعض سقط عن الباقي حتى  
اذا علم ان ما يسال عنه لا يعلمه غيره يجب عليه الجواب لانه حفيد يكون فرض  
عين لتعينه لذلك **قوله** ولو طلبه كافر من مسلم ان يعلمه القرآن او الفقه  
فلا بأس به اي بالتعليم رجاء علي ان يطلع علي محاسنه فيسلم لان النبي  
عليه السلام كان يقر القرآن علي المشركين رجاء ان يعفوا علي لونه مجراً فيؤمنوا  
هذه الرواية في السيرة الكبير **قوله** هذا الفصل في بيان استوعاب  
الاكل واداءه ونحوها **قوله** والاكل ملي ثلثة مراتب فرض اي المرتبة الاولى  
فرض وهو ان ياكل بقدر ما يدفع الهلاك عن نفسه ويكفي من الصلوة قائماً  
لانه سبب يتوصل به البدن الي اقامة الفرائض فيكون فرضاً حتى انه لا ياسب  
علي هذا القدر لان ما هو سبب للثواب لا يكون سبباً للحساب وهو ما جاز في  
**قوله** ومباح اي المرتبة الثانية مباح وهو ان يشبع بنيت ان يتقوي  
علي العبادات وهذا القسم لا اجر فيه ولا وتر ولكن يحاسب فيه حساباً سيراً  
كان من حل لقوله تعالى ثم لنسكنن يومئذ عن النعيم **قوله** وحرام اي المرتبة  
الثالثة حرام وهو اكل ما زاد علي ذلك اي علي الشبع لقوله عليه السلام ان اكثر  
الناس شبعاً في الدنيا اطولهم جوعاً يوم القيامة رواية بن ماجه **قوله** الا للضرورة  
في غداً ولما وقعت للضعيف يعني الاكل فوق الشبع مباح في هذين الموضعين اما في  
الاول فلا تبيته بذلك التقوي علي تحصيل العبادات واما في الثاني فليلا يسكن  
الضعيف عن الطعام حياة ونجلاً ويكون هذا باسساكه ممن اساء العري واستاءة  
القري مذمومة **قوله** ولا تحل الرياضة بتقليل الاكل الي ان يضعف عن اداء  
العبادات لقوله عليه السلام ان نفسك مطيتك فارقت لها ومن الرق ان لا يجيها  
وقال عليه السلام المؤمن القوي خير عند الله من المؤمن الضعيف وقيل لا  
باس اذا اخاف من قوط الشهوة ان يقع في الفاحشة والاول اصح لان هذا الخوف  
يندفع بالنكاح **قوله** ولو وصل اربعين يوماً اي ولو روض بالجمع حتى وصل  
الاربعين يوماً فمات مائة عاصياً لما فيه من اهلاك نفسه **قوله** ولو مرض وترك  
العاجلة تركها **قوله** فمات لم يمت عاصياً لانه ليس في ترك العاجلة اهلاك



اهلالك النفس لانه ربما يصح من غير معالجة ولا يتنعم المعالجة بشم التذوق  
 حائز لقوله عليه السلام تداوا فان الله عز وجل لم يضع داء الا وضع له دواء  
 غير ذلك واحد اللهم رواه ابو داود وقال عليه السلام ما انزل الله داء الا  
 انزل له شفا رواه بن ماجه **قوله** والشعم بانواع الفاكهة مباح لقوله تعالى  
 كلوا من ثمرها ما رزقناكم **قوله** وتركه افضل لئلا يتنقص في الاخوة من رحمة  
 لانه متى اذهب طبيباته في حيوته واستمتع بها ينقص من رزقه في الآخرة  
**قوله** واجمع بين انواع الاطعمة حرام لان ذلك اسراف وهو حرام لقوله تعالى  
 ولا تسرفوا انه لا يحب المرففين **قوله** وكذا وضع الخنزير على المائدة اضعاف  
 ما يحتاج اليه الاكلون اي هذا حرام ايضا لانه اسراف **قوله** وكذا رفع الخنزير  
 على الخوان اي وكذا رفع الخنزير على الخوان حرام لمباروي عن قتادة عن انس  
 قال ما علمت النبي صلى الله عليه وسلم اكل على سكرجة قط ولا خبز له سرقق  
 ولا اكل على خزان قيل قتادة علي م كانوا ياكلون قال علي السفر رواه البخاري  
**قوله** ووضعه تحت القصة لتقل اي وكذا وضع الخنزير تحت القصة  
 لتستقيم حرام لان في ذلك استخفافا وقد امرنا بتكريره لقوله عليه السلام  
 اكرموا الخنزير فان اخرجته فيما بين بركات السماء والارض وكذا مسح الاصابع  
 والسكين بالخنزير ووضع الملح عليه واكل وجهه خاصة كل ذلك مكروه لما قلنا  
**قوله** ومن سنن الاكل غسل يديه قبله وبعد لقوله صلى الله عليه وسلم  
 الوضوء قبل الطعام ينفي الفقر وبعد ينفي اللحم والارب في غسل الايدي  
 قبل الطعام ان يبدأ بالشباب ثم بالشيخ وبعد بالشيخ ثم بالشباب ولا يمسح  
 يده قبل الطعام بالحنذي لكن يترك لحف لتكون اثر الغسل باقيا وقت الطعام  
 وبعد يمسح ليكون اثر الطعام زايلا بالكلية ويلحق اصابعه قبل المسح لما  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اكل احدكم فلا يمسح يده حتى يلحفها رواه  
 البخاري **قوله** والتسمية قبل الاكل اي من الطعام ان يسمي الله تعالى قبل الطعام  
 لقوله عليه السلام اذا اكل احدكم طعاما فليقل بسم الله فان نسي ان يقول  
 بسم الله في اوله وآخره رواه بن ماجه **قوله** والشكر بعد اي من سنن الطعام

منه راجع

منه راجع

في قوله عليه السلام ما انزل الله داء الا انزل له شفا  
 في قوله عليه السلام لا يمسح يده قبل الاكل  
 في قوله عليه السلام لا يمسح يده بعد الاكل

الطعام الشكر بعد وهو ان يشكر الله تعالى ويحمد ويدعو لمباروي ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا افزع ما يدته قال الحمد كثيرا طيبا  
 مبارك فيه غير مكثف ولا مودع ولا مستغني عنه ربا رواه البخاري  
 الحمد **قوله** الذي اطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين رواه بن ماجه **قوله**  
 ومن اشتد جوعه وعجز عن كسب قوته يجب على كل من علم بحاله لطعامه  
 لانه اسرف على الهلاك فيجب على من يعلم صوته عن الهلاك بالطعام بنفسه  
 او يدل اخر عليه كمن راي لقيطا اسرف على الهلاك او احمي كاذ ان يتردى  
 في البئر يفترض عليه دفع الهلاك عنه واذا اطعمه واحد سقط عن الباقي  
 لحصول المقصود **قوله** وان لم يعلم به احد يجب عليه ان يساله ويعلم بحاله  
 لانه وان كان في السؤال ذل ولكنه اهون من الهلاك فيلزمه ان يختار  
 الاهون كالامام في الاساري من النسوان والذراري يلزمه الاسترقاق وان  
 كان اهلا كما كالتل لانه اهونهما فكذا هذا **قوله** فان لم يفعل يعني ان لم  
 يسأل ولم يعلم حاله للناس حتى مات كان قاتل نفسه لانه يفرض على كل  
 انسان ان يدفع الهلاك عن نفسه **قوله** ومن له قوت يوم لا يحل له السؤال  
 لانه يستبدل نفسه بلا ضرر وانه حرام لقوله عليه السلام حرام على المؤمن  
 ان يذل نفسه ولكن يباح له الاخذ من غير السؤال **قوله** والسائل في المسجد  
 قيل يحرم اعطاه وهو قول اي مطيع للبحي لانه روي عن الحسن البصري  
 انه قال ينادي يوم القيامة منادي ليقيم بغض الله فيقوم سوال المسجد والمحتاج  
 انه ان كان لا يتخطى رقاب الناس ولا يبر بين يدي المصلي ولا يسأل الناس الحاجات  
 يسأل اعطاه لان السؤال كانوا يسألون علي عهد رسول الله عليه السلام في  
 المسجد **قوله** وان كان اي السائل يفعل واحدا من هذه الثلاثة وهو اما  
 ان يتخطى رقاب الناس او يبر بين يدي المصلي او يسأل الناس الحاجات اي الحاجات  
 يحرم اعطاه لانه اعانة على اذي الناس ولهذا قال خلف بن ايوب لو كنت قاضيا  
 لم اقبل شهادة من يصدق عليه وقال اسمعيل التميمي هذا فلس واحد يحتاج

ما لم يسأل  
 في قوله عليه السلام  
 لا يسأل الناس الحاجات

في قوله عليه السلام  
 لا يسأل الناس الحاجات  
 في قوله عليه السلام  
 لا يسأل الناس الحاجات



الي سبعين فلسا للكفارة **قوله** والمعطي للصديقة افضل من اخذها لقوله  
 عليه السلام لا يد العلياء خير من اليد السفلى اي اليد المعطية خير من اليد الاخذة  
 واليه اشار المصنف بقوله ويد هي العليا اي يد المعطي هي اليد العليا ولا  
 نفع الاعطاء يتعدي الي غير ونفع الاخذ يقتصر على الاخذ **قوله** والفقير الضابط  
 افضل من الغني الشاكر لانه عليه السلام اختار الفقير فقال احبني مسكينا  
**قوله** وقيل علي العكس اي قيل الغني الشاكر افضل من الفقير الصابر لان  
 مقام الاخلاق ومحاسن الاعمال انما يوحى من الغني لان الفقير بايصال النفع  
 وبره واحسانه قال المصنف والاول عندي **قوله** واختلفت الطائفة في  
 قبول هدية الامراء الظلمة واكل طعامهم فكان بن عباس بن عمر يقبلان  
 هدية المختار وكان ابو ذر وابو الدرداء لا يجوزان ذلك حتي روي ان اميرا  
 اهدي الي ابي ذر مائة دينار فقال هل اهدي الي كل مسلم مثل هذا فقبل  
 لافرة ها وقال كلا انها لظي تزاغة للشوي والمختار انه ان كان اكثر ماله  
 حلالا بان كان صاحب تجارة او زرع حل قبول هديته واكل طعامه والاحرم  
 لان اموال الناس لا يخلو عن قليل حرام ويخلو عن كثير فكانت العبرة للغالب والآخر  
 ان لا يقبل لان شبهة الحرام ربما توقعه في اخذ الحرام **قوله** وطعام الوكادة  
 والعقيقة والخثان وقذوم الساقن والموت ليس بسنة العقيقة طعام الحلال  
 وطعام الساقن ليسمى نقيعه وطعام الموت يسمي وضجه وعند الشافعي  
 رحمه الله العقيقة سنة وعندنا السنة هي الوليمة فقط لقوله عليه السلام  
 اولم ولو بشاة رواة البخاري وابن ماجه والوليمة هي ان تدعو الجيران والاقربا  
 والاصدقا وتضع لهم طعاما وينح لهم ويضع للرجل ان يجيب وان لم يفعل فقل  
 انتم لقوله صلى الله عليه وسلم اذا دعيت احكم الي وليمة عرس فليجب رواة  
 ابن ماجه ومحمد اول اليوم لقوله عليه السلام الوليمة اول يوم حق والثاني  
 معروف والثالث رياء وسمعة **قوله** ويكن الضيافة بعد التثا في الموت لان  
 الضيافة تتخذ عند السرور والفرح لا عند الحزن والتوج **قوله** ويكره  
 رفع الزلة اي يحرم ترفع الزلة الاباذن المضيف لانه ما ذون بالاكل لا بالرفع

قوله الثاني عندي في هذا الزمان

قوله الزلة قال الليث الزلة عراقيه اسم لما يحل  
 المائدة لغيره صدوق مصباح وفي الغاموس اسم لما يحل  
 من مائدة صدوقك او قريتك عراقيه او عامية انتهى

بالرفع **قوله** ويجل للمضيف في الامح ان يطعم ضيفا اخر لانه ما ذون فيه  
 عادة لتعامل الناس في ذلك فبعد بقوله في الامح تنبيهها الي رواية في ذلك  
 وهي رواية محمد رحمه الله انه لا يحل لانه ما ذون بالاكل لا بالطعام **قوله**  
 وان يطعم اي يجل للمضيف ايضا ان يطعم الخادم الواقف على المائدة لما  
 ذكرنا **قوله** ولا يحل له اي للمضيف ان يعطي سايلا او رجلا داخلها  
 لما حته لانه لا اذن له في ذلك وكذا لا يحل له ان يعطي كلبا او هرة  
 لصاحب الضيافة وان اطعم الكلب او الهرة خبزا محرقا او قفاة المسايمة  
 حل ذلك لانه ما ذون فيه عاة **قوله** هذا الفصل في بيان انواع  
 اللبس **قوله** واللبس علي ثلث مراتب فرض اي المرتبة الاولى فرض  
 وهو قدر ما يستبدنه ويدفع عنه ضرر الحر والبرد لما مر من  
 نفسه عن الهلاك فرض **قوله** من اوسط ثياب القطن والكأن لان الخيز  
 في الوسط لانه اذا لبس ثيابا من كل وجه تحقق العيون واذا لبس ثيابا  
 من كل وجه يصير علميا بين الناس فيختار الوسط قال المصنف والقطن  
 عندي افضل اي من الكأن لانه لباس الصالحين **قوله** ويستحب اي  
 المرتبة الثانية مستحب وهو لبس الثياب الجميلة للجمال والترين والظهار نعمة  
 الله تعالى لما روي انه عليه السلام كان له صوف وعلي كمر علم حريز وروي  
 ان ابا حنيفة ارتدى برداء قيمته اربعة دنانير وروي انه عليه السلام قال  
 ان الله يحب ان يري اثر نعمته علي عبده رواة الترمذي **قوله** وحرام اي  
 المرتبة الثالثة حرام لبس الثياب الجميلة للفتور والخيلا لقوله عليه السلام  
 من لبس ثوبا كبيرا عرض الله عنه حتي يضعه مئتي وضعه وقوله عليه  
 السلام ان الذي يجرتوبه من الخيلا لا ينظر الله اليه يوم القيامة رواه ابن  
 ماجه **قوله** ولبس الثوب الاحمر والمغصفر حرام لما روي ان رجلا مروا عليه  
 ثوبان احمران فسلم علي النبي عليه السلام فلم يرد عليه اخرج الترمذي وابو  
 داود وقال علي بن ابي راسول الله عليه السلام عن لبس القنس والمغصفر اخرج  
 الترمذي وابو داود **قوله** وافضل الثياب البيض لقوله صلى الله عليه وسلم

وقد قال عليه السلام لا خير في الموت والوسط

قوله



البسوا من ثيابكم البياض قالوا اطهر والحيب وكفنوا فيها موتاكم لخرجه الترمذي  
والنسائي واما النسائي الاخصر فقد قال ابو زبيدة راي رسول الله عليه السلام  
وعليه ثوبان اخضران لخرجه ابو داود والترمذي والنسائي والكسائي وعليه بردان  
اخضران واما النسائي الاسود فقد قال سعد بن ابي وقاص راي رجل علي بخلت  
بيضا علي رايته عمامة خرسودا وقال كسايها رسول الله عليه السلام اخرجته  
ابو داود **قوله** ويذهب ارتخاء طرفي العمامة بين الكفتين الي وسط الظهر  
لساروي يروي عن قال كان رسول الله عليه وسلم اذا اعمى يسدل عمامته بين  
كفتيه رواية الترمذي وقال عمر بن امية كان ينظر الساعة الي رسول الله  
عليه السلام علي المنبر وعليه عمامة سودا قد ارخي طرفها بين كفتيه اخرجته  
النسائي وابن ماجه **قوله** ويحرم ارتخاء الستور في البيوت وستر حيطانها بالبود  
وتخوها من الكان والظن والحريو للزينة والتكبر لان التكبر حرام وكل ما هو  
للتكبر فهو حرام **قوله** ويجل لدفع البرد لانه ضرورة الحاجة **فصل**  
هذا الفصل في بيان انواع الكلام **قوله** والكلام علي ثلث مراتب مستحب اي  
المرتبة الاولى مستحب كالسبح وهو ان يقال سبحان الله والتحميد وهو ان  
يقول الحمد لله والتكبير وهو ان يقول الله اكبر والتثليل وهو ان يقول لا اله الا  
الله والصلاة علي النبي عليه السلام وهو ان يقول اللهم صلي علي محمد وعلي آل سيدنا  
محمد وسلم ورضي الله عن اصحاب رسول الله اجمعين **قوله** هي ان يقول اللهم  
صلي علي النبي الامي محمد وعلي اله وفي هذا النوع اجر عظيم وثواب جليل لما  
روي عنه عليه السلام انه قال كلمتان خفيقتان علي اللسان ثقيلتان في الميزان  
حييتان الي الرحمن سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم رواية مسلم وابن ماجه  
وقال عليه السلام لا تاتوا لسبحان الله ولا الحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر  
احب الي مما طلعت عليه الشمس رواية مسلم وقال عليه السلام من قال سبحان  
الله وبحمده مائة مرة غفرت له ذنوبه ولو كانت مثل زبد البحر رواية ابن ماجه  
**قوله** ومباح اي المرتبة الثانية مباح وهو قول الانسان لعينه قم واقعد  
وتخوذلك من قوله اشرب واذهب واسكت وهذا مما لا اجر ولا وزن فيه وقد جعله

ولا يكره في الكلام

رواه مسلم

جعل محمد معطلا واختلفوا فيه انه هل يكتب قبل لا يكتب اصلا لقول  
ابن عباس ان الملايكة لا تكتب الا ما كان فيه اجر او دوزر وقيل تكتب  
ذلك عليه ثم يستنسخ مقي قول عليه في اللوح المحفوظ كل اثنين خمسين  
فما كان فيه جزا خير او شر منه وما لم يكن جزا خير او شر يطرح لقوله  
تعالى انا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون وقيل تكتبه ويستنسخ يوم القيامة  
لانه يوم الحساب والجزاء **قوله** وحرام اي المرتبة الثالثة حرام وهو  
الكذب والغيبة والنميمة والتلميق والتفات وتخوذلك قبل  
الكلام الخش والهربان وشهادة الزور اما الكذب فلقوله عليه السلام  
بالصدق فان الصدق يهدي الي البر وان البر يهدي الي الجنة وما يزال  
الرجل يصدق ويتجرى الصدق حتي يكتب عند الله صديقا وايكم والكذب  
فان الكذب يهدي الي الفجور وان الفجور يهدي الي النار ولا يزال الرجل يكذب  
حتي يكتب عند الله كذابا رواه مسلم واما الغيبة فلقوله تعالى ولا يغتب  
بعضكم بعضا يجب احكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فكرهتم واما النميمة فلقوله  
صلي الله عليه وسلم لا يدخل الجنة قتات رواية مسلم واما الشتمية فلقوله  
عليه السلام سباب المسلم فسوق وقتاله كفر رواية ابن ماجه وقال عليه السلام  
ان اللعائن لا يكونون شهداء ولا شفعا يوم القيامة رواية مسلم واما التلميق  
وهو التلطيظ فلقوله عليه السلام نشر الناس مزيان هو لا بوجه وهو لا بوجه  
واما التفات فلقوله عليه السلام مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين  
تعيالي هذه من واي هذه مرة رواية مسلم والنفاق ثلث اشياء الكذب عند  
الكلام والحيانة عند الامانة والخلف عند الوعد علي ما جاء في الحديث الصحيح ثلثة  
من كن فيه فهو منافق وان صام وصلي وزعم انه مسلم اذا طرأ كذب واذا وعد  
اخلف واذا ابتهن خان **قوله** ويستثنى من الكذب يعني يجوز الكذب في  
ثلثة مواضع في الحرب للضرورة وفي الصلح بين اثنين وفي ارضاء الرجل اهله  
لساروي عن ام كلثوم انها قالت سمعت رسول الله عليه السلام يقول ليس  
الكذاب الذي يصلح بين الناس او يقول خيرا قال ابن شهاب ولم اسمع برخص في

رواه النسائي

الشد من الخارج في العادة

والتفات ثلثة اشياء

ارضاء



شي مما يقول الناس كذب الا في ثلث الحرب والاصلاح بين الناس وحديث المرأة  
 زوجها رواه مسلم. واما دفع ظلم الظالم عن المظلوم بالكذب ففي معنى ما ذكر  
**قوله** فان عرض بالكذب بغير ضرورة اي بغير حاجة ضرورية قيل يحرم  
 لان اللفظ ظاهر الكذب وان كان يحتمل الصدق فان السامع يفهم منه الكذب  
 ظاهرا فيكون في ذلك نوع تعزير وخداع وقيل لا يحرم لانه ليس بكذب لا شر  
 مما يحتمله اللفظ مثل ان يقال له كل هذا الطعام فيقول اكلت يريد به  
 الاكل بالاس لا الاكل للحال **قوله** ويستثنى من الغيبة غيبة الظالم  
 عند الشكوي منه لقوله عليه السلام اذكر الفاجر بما فيه ولا تعلمه للسلطان  
 ليخرج ويضع اذا عمن المسلمين فلا ياتم فيه بل يثاب لاسيما في ظلمته هذا  
 الزمان وكذلك يستثنى عنه واحد بغيبة من جماعة لان الغيبة اذا تكون  
 غيبة للمعلوم فكان المراد بجهولا **قوله** ويحرم التسييح والتكبير  
 والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم عند عمل محرم كما اذا سجد او كبر او صلى  
 على النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس الفسق او اللغو على انه يجعل عمل الفسق فهو  
 حرام باثم فيه وكذلك الخارج اذا فتح ساعده لشره وسبح الله تعالى او صلى  
 على النبي صلى الله عليه وسلم واراد بذلك اعلام المشركي جوة متاعه وكذلك الفقاري  
 يقول عند فتح القناع لا اله الا الله او يقول صلى الله عليه وآله لا يخذل ذلك  
**قوله** ولو امر العالم بذلك اي بالتسييح او التكبير او الصلوة على النبي صلى  
 الله عليه وسلم اهل مجلسه عند الرعدة والتذكير او امر الغاني به عند المبارزة  
 حل لانه يذكر للتخيم والتعظيم **قوله** والتسييح في مجلس الفسق بنية مخالفة  
 بان يكون على وجه الاعتبار او على نية انهم يشتغلون بالفسق وهو مستغل  
 بالتسييح وفي السوق بنية تجارة الاخره بان يكون نية ان الناس يشتغلون  
 بامور الدنيا وهو يشتغل بالتسييح حدث وبذلك يوجر عليه **قوله** وهو  
 اي التسييح في السوق بنية تجارة الاخره افضل من التسييح في غير السوق لانه  
 به من التسييح مرة واحدة **قوله** والترجيع في قراءة القرآن حرام في المختار على  
 القاري والسامع لان فيه تشيها بفعل الفسقة في حال فسقهم وهو التعفي

في التسييح في السوق بنية تجارة الاخره بان يكون نية ان الناس يشتغلون بامور الدنيا وهو يشتغل بالتسييح حدث وبذلك يوجر عليه

في التسييح في السوق بنية تجارة الاخره بان يكون نية ان الناس يشتغلون بامور الدنيا وهو يشتغل بالتسييح حدث وبذلك يوجر عليه

التعفي وليس هذا كان في الابتداء وقيل لا بأس لقوله عليه السلام ليس  
 منا من لم يثقل بالقرآن **قوله** وكذا في الاذان اي وكذا الترجيع في  
 الاذان حرام على المودن والسامع لانه محدث **قوله** وكن ابو حنيفة قراءة  
 القرآن عند القبور وقال محمد لا يكره ويتنفع به العتبة وهذا هو المختار لورود  
 الآثار بقراءة آية الكرسي وسورة الاخلاص والفاخرة ونحو ذلك عند القبور  
 ولا يكره التسييح والتفليل ونحوهما ايضا اما زيارت القبور فهي جائزة لقوله  
 عليه السلام فثبتكم عن زيارة القبور فزورها رواه مسلم وابوداود ويقول  
 الزايمه السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون لما روي انه  
 عليه السلام خرج الي المقبرة فقال السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء  
 بكم لاحقون اخرجه ابوداود وعن ابن عباس مرسولا **قوله** يقبر اهل  
 المدينة فاقبل عليهم بوجهه فقال السلام عليكم يا اهل القبور ويغفر الله لنا  
 ولكم انتم لنا سلف ونحن بالاثرا اخرجه الترمذي وعن بريك قال كان رسول  
 تعلمهم اذا خرجوا الي المقابر ان يقول قائلهم السلام عليكم اهل الديار من المؤمنين  
 والمسلمين وانا ان شاء الله بكم لاحقون اسال الله لنا ولكم العاقبة اخرجه مسلم  
 والنسائي ويكره الجلوس على القبر لقوله عليه السلام لا تجلسوا على القبور ولا  
 تقبلوا اليها اخرجه مسلم والترمذي وابوداود والنسائي وقال عليه السلام  
 لان يجلس احدكم على قبر فيجوز ثيابه فيخلص الي جلد خيره من ان يجلس  
 على قبر اخرجه مسلم وابوداود والنسائي **قوله** ويجب منع الصوفية الذين  
 يدعون الوجد والمحبة عند رفع الصوت وتمزيق الثياب عند سماع الغناء لان ذلك  
 اي رفع الصوت وتمزيق الثياب حرام عند سماع القرآن فكيف عند الغناء الذي  
 هو حرام خصوصا في هذا الزمان الذي اشتهر فيه الفسق وظهرت فيه انواع  
 البلى واشتهرت فيه طائفة تخلوا بطيعة العلماء وتزويروا بزي الصلحاء والحال ان  
 قلوبهم مليئة من الشهوات والاهواء الفاسدة وهم في الحقيقة ذباب نفوذ بالله  
 من شرهم فالعجب منهم انهم يدعون محبة الله ويخالفون سنة رسول الله  
 فيصنفون بايديهم ويغيرون ويغيرون ولا يعقون وكل ذلك جهل منهم فمن

في التسييح في السوق بنية تجارة الاخره بان يكون نية ان الناس يشتغلون بامور الدنيا وهو يشتغل بالتسييح حدث وبذلك يوجر عليه



ادعي محبة الله وخالف سنة رسوله فهو كذاب وكتاب الله يكذب به فلا  
 شك في انهم لا يعرفون ما الله ولا يدرون ما محبة الله تعالى وهم قبيحون  
 بصورون في انفسهم الخبيثة صورة معشقة وخبالا فاسدا فيظفرون بذلك  
 وجدا عظيما وبها جسيما وحركات مختلفة وجبعت عظيمة حتي ان الجمال  
 والحق من العامة يعقدونهم ويلامونهم ويلبسون انفسهم اليهم ويتركون  
 شريعة وسنة رسوله فاهم الا في الدعاوي الفاسدة والانزال الكاسية اغاذا  
 ما اكم من شره ولا الطائفة ومن شر الجنة والناس **قوله** اعلم  
 ايها الاخ العزيز اني اخبرك لما ختم المصنف الكتاب الذي وعد له بعض  
 خواصه في الذي نبه على نصيحة جليلة وقاية عظيمة بقوله وفقك الله وايانا  
 لا يجب ويرضاة الي اخن وتوفيق **قوله** لعبادة ان يجعل جميع اقوالهم وانما لهم  
 مواصلة لمحبة ورضا ويهديهم الي صراط مستقيم ويرشدكم الي منج توم ومنقول  
 اعلم قوله ان سعادة الدنيا فانية وقوله وفقك الله اي اخن جليلة غاية  
 معترضة ولا شك ان سعادة الدنيا فانية لا نعلم بعين اليقين فناء الخلق وتغير  
 الزمان ونعلم بعين اليقين ان سعادة الآخرة باقية لما ان **قوله** تعالى اخبر في كتابه  
 الكريم في مواضع كثيرة بان عن الآخرة وسعادتها ياقيه والعجب من العاقل كيف  
 يختار الدنيا الفانية على الآخرة الباقية مع انها ملعونة في لسان الشرع وهو  
 قوله عليه السلام الدنيا ملعونة ملعون ما فيها الا ذكر الله وما والاه او عما مشاعلا  
 رواه ابن ماجه ولكن الحرص المربك من الشهوة والهوى جذبه الي ذلك واحبه اياها  
 ولو كانت دار الدنيا في الحقيقة من ذهب ودار الآخرة من خرف لكان العاقل  
 يختار الخرف الباقي على الذهب الفاني فكيف والدنيا خرف فاني والآخرة ذهب  
 باقي وقوله وسعادة الآخرة جواب عن سوال مقدس فانه لما قال او لا وسعادة  
 الآخرة باقية فكان السائل يقول باي شيء تحصل سعادة الآخرة فقال  
 وسعادة الآخرة انها تحصل بتقوي الله تعالى والتقوي اجتناب محارم الله تعالى  
 وهي اي التقوي وصية الله تعالى بجميع الامم كما قال سبحانه وتعالى ولقد رتبنا  
 الدين او توال الكتاب من قبلكم واياكم ان اتقوا اي ولقد رتبنا الدين او توال الكتاب

من الام

من الامم السالفة ووصيناكم ان اتقوا الله يعني انها وصية  
 قديمة ما زال يوصي الله بها عباده لستد بها مخصوصين لا تقوى بالتقوي  
 يسعدون عنده وبها ينالون النجاة في الهاقية والتقوي اصل الخير  
 كله فعليك ايها الاخ بالتقوي والاستعداد للقاء الله عز وجل  
 ونعيم الآخرة والاستعداد الى لقاء الله تعالى يكون باقتبال الاوامر  
 واجتناب النواهي وتذكر الموت والاستعداد له قال صلى الله عليه  
 وسلم اكثر واذكرها دم اللذات يعني الموت وقال  
 صلى الله عليه وسلم فاحب لقاء الله احب لقاء الله فقبل يا رسوله  
 كراهية لقاء الله في كراهية الموت فكلنا نكر الموت قال انما ذلك  
 عند موت اذا بشر برحمة الله تعالى ومغفرة تراجب الله فاحب لقاء الله لقاء  
 واذا بشر بعذاب الله كره لقاء الله فكلنا نكر لقاء الله وقال  
 صلى الله عليه وسلم الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت  
 والعاجز من اتبع نفسه هواها وتمتع على الله الامانة الحديث  
 رواها ابن ماجه والمصنف كما بدأ كتابه بحزم القرآن الكريم ختمه  
 كذلك بحزم القرآن بتركها في الابتداء والانتها اذ ليس شيء افضل  
 مما يتبرك به سر القرآن فانه كلام خرجت قدرته وعظمته هيبته  
 وتنزهه عن الحدوث والزوال وتقدس عن الشريك والامثال فقد  
 بالبقا وتعالى عن الفناء وهو مولانا في المولى ونعم النصير  
 وهو على كل شيء قدير قال المصنف وهو اخبرنا كتبنا في شرح الكتاب  
 بعون الله الملك الوهاب وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه  
 وسلم تسليما كثيرا واما ابد الى  
 يوم الدين والحمد لله رب  
 العالمين

وكن لقاء الله  
 كمن لقاء الله